وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ذي قار

كلية الآداب

دور هزاع المجالي في السياسة الأردنية

1947 -1960

رسالة تقدم بها الطالب

علي عطية كامل الإزيرجاوي

إلى

مجلس كلية الآداب - جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات

إشراف

الأستاذ الدكتور

عباس حسين الجابري

1436هـ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

الإسراء من الآية : 85

الإهداء

إلى ...

سيدي ومولاي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

بعد ان انعم الله تعالى علي بانجاز هذا الجهد المتواضع يقتضي الاعتزاز والإقرار بالفضل والوفاء وتيمناً بالقول المأثور للرسول محمد (صلى الله عليه اله وسلم) ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة.

ولاشك ان استاذي الدكتور عباس حسين الجابري يأتي في المقدمة على ما بذله من جهد ومتابعة ولدعمه الكبير لمسيرتي البحثية في مرحلتي البكالوريوس والسنة التحضيرية وقبوله الإشراف على هذه الرسالة وتفضله بتقديم الملاحظات والتوجيهات القيمة فضلاً عن حرصه على المتابعة العلمية الدقيقة لكل ما يتعلق بتفاصيل الدراسة ، فكان لذلك كله الأثر البالغ لأن تنتهي الرسالة الى ما استطاعت ان تبلغه من جهد علمي يتطلع إلى ان يحظى بالقبول فجزاه الله عني خيرا كثيرا وأسبغ عليه ثوب الصحة والعافية ونعمة الأمن والأمان ... انه سميع مجيب .

وأجد من الواجب الوفاء والاعتراف بالجميل ان أقدم شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم في البكالوريوس والسنة التحضيرية واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الرسول شهيد عجمي والأستاذ الدكتور مؤيد شاكر كاظم والأستاذ الدكتور علي حسين نمر والأستاذ المساعد الدكتور حسام علي محسن.

وأقدم شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور عبد الأمير محسن جبار الأسدي والأستاذ المساعد الدكتور مهند عبد العزيز عطية الشبيب لما قدموا لي من مصادر وبحوث أفدت منها في إعداد دراستي فليتقبلوا مني وافر الأمتنان .

ولابد لي ان أتقدم باسمى عبارات الشكر والعرفان بالجميل إلى والديِّ العزيزين اللذين كانا شمعتين تنيران طريقي بالتضحية والتشجيع المتواصل ما كان له الأثر الكبير في مسيرتي العلمية فجزاهما الله خير الجزاء وأمد في عمرهما .

كما أتقدم بالشكر إلى زميلي في السنة التحضيرية كلاً من حسين طالب وضفاف مهدي لتعاونهما وتعاطفهما معي ، وأقدم شكري إلى الأستاذ علي الضيف لما بذله من جهد في ترجمة الوثائق فجزاه الله خيراً ، وأسجل شكري إلى الأستاذ محمود عاشور وزوجته الست حوراء وارد حيث قدما إلي الكثير من المصادر فجزاهم الله خيراً

.

والشكر موصول إلى العاملين في مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثار في كلية التربية جامعة ذي قار ودار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد على جهودهم القيمة في تهيئة مصادر ومراجع الرسالة. وأتقدم بالشكر إلى اخواني واخواتي والى جميع الأهل والى السيد قاسم عبد نتيش الذي بذل جهداً كبيراً في طب اعة وتنضيد الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمن قدم لي يد المساعدة طيلة مدة البحث.

الباحث

المختصرات

د. ك. و.	دار الكتب والوثائق
د. ت	دون تاريخ الطبع
د. م	دون ذكر مكان الطبع
و	وثيقة
ج	الجزء
ط	الطبعة
R.O.J.	RECORDS OF JORDAN
op cit	المصدر السابق
Ibid	المصدر نفسه

المحتويــات

الموضوع الصفحة

إطار البحث وتحليل المصادر

المقدمة

إطار البحث وتحليل المصادر

برزت في تاريخ المملكة الأردنية شخصيات سياسية عدة كان له ا الدور الكبير والبارز في السيطرة على سدة الحكم ومن بينهم هزاع المجالي الذي كان له دور في صنع الأحداث في تاريخ المملكة الأردنية ، أو ترك بصمة واضحة في ميدان العمل السياسي الأردني من خلال عمله موظفاً بالقصر الملكي ثم توليه حقائب وزارية ليشكل بعدها رئاسة الوزارة مرتين في أهم مدة مرت بها المملكة الأردنية .

جاء اختيارنا لهذه الشخصية للدور المهم الذي لعبه والمكانة التي حضي بها لدى العائلة الملكية وتبنّيه سياسة معارضة داخل مجلس النواب ،كما إنّ أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على تسليط الضوء على شخصية هزاع المجالي ودوره بل أيضاً هي توثيق لفترة حرجة ومهمة من تاريخ الوطن العربي بصورة عامة والمملكة الأردنية بصورة خاصة.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور هزاع المجالي سواء كان موظفاً داخل القصر الملكي أم وزيراً أم عضواً في مجلس النواب أم رئيساً للوزراء، وتسليط الضوء على علاقته بالعائلة الملكية لاسيما الملكين عبدالله بن الحسين وحفيده حسين بن طلال ، كذلك سياسة ومواقف هزاع المجالي في المجالين الداخلي والخارجي .

اختير عام 1947 ليكون بدايةً لفترة الدراسة حيث تقلد هزاع المجالي في هذا العام أول وظيفة بالمملكة الأردنية ، فيما حُدد عام 1960 نهاية للدراسة لاغتيال هزاع فيها ونهاية حياته.

تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

- علاقة هزاع المجالي بالعائلة الملكية ومدى تأثيرها على سياسته ؟
- إلى أي مدى كان تأثير المجالي في السياسة الأردنية ؟
- ما السياسة التي أتبعها المجالي على الصعيدين الداخلي والخارجي
- الدوافع من تبنيه المعارضة داخل مجلس النواب الأردني ؟
- مواقفه من القضية الفلسطينية .

- موقفه من الأحلاف الدولية.
- موقفه من السياسة البريطانية تجاه المملكة الأردنية.

جاءت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق ،اشتمل الفصل الأول على تمهيد تناول التطورات السياسية في شرقي الأردن قبل تولي هزاع المجالي السلطة ثم تطرق إلى نشاطه وصفاته الشخصية وبعدها تناول تطور نشاطه السياسي .

وخصص الفصل الثاني لدور هزاع المجالي في التطورات السياسية الأردنية عام 1947-1951 حيث جاء الحديث على دوره في تشريفات القصر اثناء وزارة سمير الرفاعي الثانية ثم دوره في حرب عام 1948 ورئاسته لبلدية عمان ابان وزارتي توفيق ابو الهدى السادسة والسابعة بعد ذلك تطرق إلى دورهفي وزارتي الزراعة والعدلية خلال وزارة الرفاعي الثالثة عام 1950-1951 .

أما الفصل الثالث فضم ثقل الدراسة لتسليطه الضوء على دور هزاع المجالي في المعارضة النيابية داخل مجلس النواب الأردني الثالث عام 1951 -1954 وتضمن الحديث عن فوزه بالانتخابات النيابية ودوره ونشاطه خلال حكم الملك طلال بن عبدالله وجهود المجالي إبّان وزارة أبو الهدى التاسعة ثم دوره في التعديلات الدستورية ، ثم موقفه من عزل الملك طلال وموقفه من مشروع الاتحاد العراقي الأردني. كما تطرق إلى نشاط هزاع المجالي أبّان مجلس الوصاية ثم دوره خلال حكم الملك حسين بن طلال ، حيث جاء الحديث عن دوره المجالي أبّان وزارة فوزي الملقي الأولى وموقفه من حل مجلس النواب عام1954.

كما جاء الفصل الرابع لبيان دور هزاع المجالي في تطورات الأحداث السياسية عام 1954-1955 حيث تضمن الحديث عن دور المجالي عنده توليه أمانة سر الحزب الوطني الاشتراكي وموقفه من حلف بغداد ومؤتمر باندونغ ودوره خلال وزارة المفتي الثالثة .

خُصص الفصل الخامس للحديث عن دور هزاع المجالي في التطورات السياسية عام 1955-1960 تناول وزارة هزاع المجالي الأولى وجهوده في ضم المملكة الأردنية في حلف بغداد وتطرق إلى موقف المجالي من التطورات السياسية خلال 1956-1959 ودرس

الفصل أيضاً عودة المجالي إلى الحكم وتشكيله للوزارة الثانية عام 1959–1960 وأشار إلى إجراءات المجالي الداخلية التي أراد بها إصلاح الوضع الداخلي وكذلك سياسته الخارجية للوقوف بوجه التحديات الإقليمية تم تطرق إلى موقفه من فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني وتدهور علاقة المملكة الخارجية وكيف أدت هذه المتغيرات إلى اغتيال المجالي عام 1960.

أمّا خاتمة الدراسة فقد تضمنت أهم ما توصلت إليه من نتائج في ضوء محتوياتها .

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

١ –الوثائق العربية :

أ – الوثائق غير المنشورة: أهمها ملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقي في بغداد ، إذ شكلت المادة الأساسية للدراسة وهي عبارة عن تقارير يومية وشهرية للمفوضية العراقية في عمان اشتملت على القرارات الملكية، الشأن النيابي ، وإجراءات الوزارات والعلاقات الخارجية للمملكة الأردنية. وأتت أهميتها كونها وثائق رسمية تتناول أغلب التطورات الداخلية والخارجية في المملكة الأردنية .

ب –الوثائق المنشورة : تمثلت بمحاضر مجلس النواب الأردني ومناقشات مجلس النواب التي نشرها سائد درويش بكتاب المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن وجاءت الأهمية كونها أحتوت على كل إجراءات مجلس النواب واسماء نواب ومناقشات الوزارات الأردنية المتعاقبة حيث سلطت الضوء على دور هزاع المجالي داخل المجلس وأهم أعماله عند توليه الحقائب الوزارية .

٢ –الوثائق الأجنبية المنشورة : وتتمثل في وثائق وزارة الخارجية البريطانية Record Of Jordan :1919–1965 وتشمل تقارير وبرقيات السفير البريطاني في عمان

بشأن التطورات السياسية الداخلية بالمملكة الأردنية وكذلك علاقات الأخيرة وسياستها الخارجية مع بريطانيا والدول العربية .

٣ -مذكرات هزاع المجالي: ذكر فيها لمحات مبسطة عن حياته وبداية نشاطه وبعض مواقفه عندما كان في السلطة التشريعية والتنفيذية ، كذلك تناول التطورات السياسية التي شهدتها المملكة، غير أنّه تغافل عن ذكر بعض مهامه السياسية التي فشل فيها ولم يؤرخ لكثير منها فيما نجده يبرر لسياسته التي سار عليها ويبالغ في مدح الملك عبدالله والعائلة الملكية ولربّما جاء تغافله عن تدوين الحقائق بصورة دقيقة لرغبته في كسب ود العائلة الملكية والحصول على دعمها لوزارته وذلك لأنّه عندما طبع مذكراته في آيار عام 1960 كان رئيساً للوزراء لذلك تعاملنا بحذر مع المذكرات.

٤ -المذكرات الشخصية : شكلت جزءاً مهماً من مصادر الدراسة وجاءت أهميتها كون أصحابها هم أصحاب قرار في المملكة الأردنية . ومع ذلك فقد تعاملنا معها بحذر شديد من أبرزها (مذكراتي) للملك عبدالله ، (مهنتي كملك) للملك حسين ومذكرات غلوب باشا.

٥ -اعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع العربية أهمها كتاب منيب ماضي وسليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، الذي زود الدراسة بمعلومات قيم ة ، وتأتي أهميته كون مؤلفيه معاصرين للأحداث ،كذلك كتاب سليمان موسى أعلام من الأردن بجزئيه وأيضا كتاب علي المحافظة ،العلاقات الأردنية-البريطانية 1921-1957.

٦ -كما اعتمدت الدراسة على بعض الدراسات الأكاديمية غير المنشورة لأهميتها وفي مقدمتها رسالة عبد الأمير محسن جبار (التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946-1958) التي أمدتنا بمعلومات قيمة عن التطورات الداخلية في المملكة الأردنية ، ورسالة سهيلا سليمان الشلبي (دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية أيلول 1938-ايار1955) ، ورسالة فواز محمود عقيل شرقي (سعيد المفتي ودوره

في السياسة الأردنية 1921–1974) ورسالة رائد احمد ياسين هياجنه (سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية 1924 –1965) .

رغم تنوع المصادر إلا ان هناك صعوبات واجهتنا تمثلت بالظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا وعدم توفر المعلومات الكافية عن حياة هزاع المجالي وقد أكد هذا في مذكراته بـأنَّه لا يذكر إلاَّ خيوط قليلة عن حياته ونشأته لا تكفي ان تلقي الضوء الكافي للقارئ، كذلك قلة المعلومات عن أعمال وإجراءات هزاع المجالي خلال توليه المناصب الوزارية ويمكن إرجاع ذلك إلى قصر المدة التي تولى فيها من جهة وتوليه لبعض المناصب بتعديل وزاري لم يدم إلا شهوراً معدودة سرعان ما يستقيل أو تستقيل الوزارة فضلاً عن ان استلامه لبعض المناصب جاء لتلبية رغبة الملك فيما لم يكن مرحب به في بعض الوزارات التي دخل فيها من الوزراء ورئيسهم كل هذه جعل إجراءاته وأعماله قليلة ، ومن الصعوبات الأخرى عدم تعاون عائلة المجالي بالرغم من تقدمنا بكتاب إلى حسين المجالي وزير الداخلية الأردني عن طريق السفارة الأردنية في بغداد واتصالنا بأيمن المجالي في مكتبه بعمان غير ان أبناء هزاع المجالي لم يقدموا أي مساعدة لنا .

وأخيراً : ارجوا من الله العلي أن أكون قد أديت هذه الدراسة وفقا للمنهج الأكاديمي ولم ادع بها حد الكمال والذي هو لله وحده واني التمس العذر أن أخطأت أو قصرت في احدى الجوانب واني حاولت جاهداً الحرص على الموضوعية في أن أقدم جديداً مفيداً ومستفيدا من إيضاحات اللجنة الموقرة .

الفصل الأول

هزاع المجالي نشأته وتطور نشاطه السياسي حتى عام [illegible]

المبحث الأول : التطورات السياسية في شرقي الأردن قبل تولي هزاع المجالي السلطة

المبحث الثاني : نشأته وصفاته الشخصية

المبحث الثالث : تطور نشاطه السياسي

المبحث الأول:التطورات السياسية في شرقي الأردن قبل تولي هزاع المجالي السلطة :

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 كانت منطقة شرقي الأردن [١] خاضعة للسيطرة العثمانية منذ سيطرة السلطان العثماني سليم الأول (1512-1520) على بلاد الشام عام 1516[٢] ، وبإعلان الشريف الحسين بن علي الثورة على العثمانيين في الأول من حزيران عام 1916 بدأ اتصال قادة الثورة بعشائر شرقي الأردن منذ البدايات الأولى لإعلان الثورة ، وقابلت عشائر الحويطات وبني صخر الأمير فيصل بن الحسين في الخامس من نيسان عام 1917 وأعلنت تأييدها للثورة[٣].

كما اشترك أبناء شرقي الأردن في المؤتمرات العربية التي عقدت للنظر في تقرير مصير البلاد العربي ومنها مؤتمر دمشق في السابع من تموز عام 1919[٤] ، كذلك المؤتمر السوري العام في الثامن من آذار عام 1920 ، وأعلنوا من خلالها تأييدهم استقلال سوريا والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها ، إلا أنَّ بريطانيا وفرنسا رفضتا هذه القرارات وأنذرتا الأمير فيصل بالتراجع وإلاّ فإنّهما سوف يستخدمان القوة

---

(١) أول من أطلق هذه التسمية على المنطقة هو مؤرخ المقدس وليم الصوري الذي سماها (Trans Jordan أو Notar Jordanen) وتعني عبر الأردن ثم تغيرت التسمية إلى شرقي الأردن وذلك في مدة الاحتلال الفرنجي في منطقة بلاد الشام وذلك لسهولة لفظها ، وتقع شرقي الأردن بين خطي طول (34,5) و (396) درجة شرق (غرينش) ، وبين خطي عرض (29) و (33) درجة شمال خط الاستواء ، ويكاد يكون الأردن بلداً حبيساً بعيداً عن البحار الا في الطريق الجنوبي الغربي إذ تصل بالبحر الأحمر عن طريق ميناء العقبة ، أما مساحتها فتبلغ حوالي (98) ألف كم2. ينظر : فردريك بك ، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها ، ترجمة بهاء الدين طوقان ، دار الايثلام الإسلامية ، عمان ، 1935 ، ص13 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الأردن لمحة موجزة ، المؤسسة الصحفية ، عمان ، 1974 ، ص3 ؛ سليمان موسى ، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946 ، ط1 ، عمان ، 1990 ، ص312-314.

(٢) سليمان موسى ، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925 دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية ، ط1 ، عمان ، 1971 ، ص11.

(٣) محمد عبد القادر خريسات ، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية ، دراسة في الموقف الشعبي الأردني 1918-1939 ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1992 ، ص11.

(٤) أبرز من مثل شرقي الأردن في هذا المؤتمر هم (سعيد المفتي ، أديب وهبه ، خليل التلهوني ، عيسى المدانات). ينظر : يوسف الحكم ، سوريا والعهد الفيصلي ، بيروت ، 1980 ، ص37.

ضده[١]. اتجهت بريطانيا بعدها إلى فرض سيطرتها ونفوذها المباشر على منطقة شرقي الأردن ، وكانت أول إشارة لهذه السياسة في اتفاقية سايكس- بيكو التي أقرت بخضوع شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني على أن يديرها حاكم عربي وبذلك مثلت نقطة البداية في قيام إمارة شرقي الأردن التي ترجمت في مؤتمر سان ريمو في ايطاليا خلال المدة (الثامن عشر إلى السادس والعشرين من نيسان عام 1920)[٢] بوضع البلاد العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي وبموجبه خضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، أما العراق وفلسطين وشرقي الأردن فقد خضعتا للانتداب البريطاني[٣].

وتطبيقاً لما جاء في هذا الاتفاق انسحب الجيش البريطاني من دمشق لفسح المجال للجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو (Guroud)[٤] الذي أنذر الأمير فيصل بن الحسين في الرابع عشر من تموز عام 1920[٥] ، لذلك انتفضت العشائر الأردنية وأعلنت وقوفها إلى جانب الأمير فيصل وتحركت باتجاه دمشق إلاّ أنّها تأخرت في

---

(١) في الخامس من تشرين الأول عام (1918) شكل الأمير فيصل بن الحسين حكومة عسكرية في دمشق باسم الملك الحسين بن علي وعهد برئاستها إلى رضا الركابي الذي أطلق عليه لقب الحاكم العسكري العام ، وقسمت شرقي الأردن إلى ثلاثة ألوية (الكرك ، حوران ، البلقاء). حكمت ناصر حسين المياحي ، العلاقات السياسية السورية الأردنية 1918-1925 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2006 ، ص36.

(٢) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957) ، دار النهار ، بيروت ، 1973 ، ص20.

(٣) ستيفن همسلي لونكريك ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة بيار عقل ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1978 ، ص132.

(٤) الجنرال غورو : هو هنري جوزيف غورو ، ولد عام (1867) والتحق بالجيش عام (1890) وعمل برتبة ضابط في جبهة شمال افريقيا ، اشترك في الحرب العالمية الأولى وتولى قيادة الجيش الرابع عام (1915) ، بترت ذراعه اليمنى في هذه الحرب وعين في عام (1919) مفوضاً سامياً وقائداً لجيش الشرق الفرنسي في سوريا ، عاد إلى باريس في عام (1922) ، أصبح حاكماً عسكرياً على باريس خلال المدة (1923-1937) ، توفي عام (1946). حكمت ناصر حسين المياحي ، المصدر السابق ، ص55-56.

(٥) إبراهيم بدران ، الأردن والوسطية ، وزارة الشباب ، عمان ، 1988 ، ص54.

الوصول إلى دمشق ، حيث تمكن غورو من دخول دمشق في الخامس والعشرين من تموز عام 1920، وبذلك انتهت الحكومة التي شكلها الأمير فيصل في سوريا[١].

أصبحت منطقة شرقي الأردن المكان الآمن لرجال الحركة الوطنية الفارين من سوريا ، حيث أخذوا يعملون مع زعماء وشيوخ المنطقة لتنظيم المقاومة ضد الاحتلال البريطاني والفرنسي وطلبوا من الشريف الحسين بن علي إرسال احد أبنائه لقيادة المقاومة في شرقي الأردن [٢] ، وهنا استأذن الأمير عبد الله والده بان يتولى قيادة هذه الحركة في الوقت الذي لم يكن يشغل فيه أي منصب ، فتحرك من مكة إلى المدينة ومنها بالخط الحديدي توجه في يوم الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام 1920 إلى معان[٣] ، والتي كانت تابعة آنذاك لمملكة الحجاز [٤] ، ومن معان دعا الأمير عبد الله ببيان في الخامس من كانون الأول عام 1920 السوريين أن يثوروا على الفرنسيين بالسلاح[٥].

لم تكن تحركات الأمير عبد الله بعيدة عن أنظار البريطانيين والفرنسيين ، إلاَّ أن بريطانيا كانت تعتقد إنَّ الأمير عبد الله لن يتجاوز معان والعقبة شمالاً [٦] التابعتين

---

(١) ساطع الحصري ، يوم ميسلون ، ط1 ، دار الاتحاد ، بيروت ، 1965 ، ص5 ؛ علي المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921-1946 ، ط2 ، عمان ، 1989 ، ص16.

(٢) سليمان عقلة عميش ، تاريخ العلاقات الأردنية – الفلسطينية من 1916-1988 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2001 ، ص61.

(٣) تبلغ مساحتها حوالي 33163كم^2 وتبعد حوالي 216كيلومتر جنوب عمان ، كانت تابعة للحجاز وألحقت بشرقي الأردن عام 1925 ومركزها مدينة معان. ينظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج1 ، ط3 ، الشركة العالمية للموسوعات ، بيروت ، 2005 ، ص190.

(٤) عبد الله بن الحسين ، مذكراتي ، ط1 ، بيت المقدس ، القدس ، 1945 ، ص168 ؛ فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، (د.ت) ، ص2.

(٥) فردريك بيك ، المصدر السابق ، ص38 ؛ غصون كريم مجذاب الربيعي ، جون باجوت غلوب وأثره السياسي والعسكري في الأردن 1930-1956 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية/ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص7.

(٦) العقبة : مدينة جنوب الأردن تبعد حوالي 330كم عن عمان ، تبلغ مساحتها 375كم2 ، ألحقت بشرقي الأردن عام (1925.) لانكستر هاردنج ، آثرا الأردن ، تعريب سليمان موسى ، ط1 ، منشورات اللجنة الأردنية ، عمان ، 1965 ، ص141 ؛ مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص185.

للحجاز آنذاك[١] ، لكن فرنسا أعلنت رفضها لهذا التحرك وحذرت بريطانيا من الخطر الذي يلحق بنفوذها من جراء هذه التحركات ، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الإسراع لفرض سيطرتها الكاملة على شرقي الأردن بوصفها منتدبة عليها ، فعقد السير هربرت صموائيل (Sir Herbert Samuel)[٢] المندوب السامي البريطاني بفلسطين في الحادي والعشرين من آب عام 1920 اجتماعاً بشيوخ عشائر شرقي الأردن في مدينة السلط[٣] ، وأكد لهم رغبة حكومة بلاده بإقامة حكومة في شرقي الأردن لمساعدة سكان المنطقة على حكم أنفسهم [٤] ، وذلك بإرسال عدد من الضباط السياسيين البريطانيين إلى مختلف أنحاء شرقي الأردن وحددت مهامهم في تشكيل هيئات بلدية وإدارية ،

---

(١) بعد تحرك الأمير عبد الله أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى هربرت صموائيل المندوب السامي في فلسطين (تموز 1920–1925) جاء فيها أنها لا تعتقد إن الأمير عبد الله سيتجاوز معان والعقبة وانه لن يعمد إلى إثارة اضطرابات بالنظر إلى زيارة الأمير فيصل المقبلة إلى لندن للتفاهم. ينظر : أحمد عبد الرحيم سالم الخلايلة ، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها – حاضرها – مستقبلها) ، ط1 ، المطابع العسكرية ، عمان ، 1998 ، ص128.

(٢) هربرت صموائيل : يهودي الأصل صهيوني التوجه بريطاني فالجنسية ، ولد في مدينة ليفربول عام (1870) ، تلقى تعليمه بجامعة اكسفورد ، ودرس التاريخ في كلية بال بول ، دخل العمل السياسي مرشحاً عن الحزب الليبرالي عام (1895) ، وعام (1900) ، إلا انه لم ينجح فعاد الكرة مرة ثالثة عام (1902) إذ أصبح عضواً ليبرالياً عن مقاطعة كيلفلاند ، ومن ثم أصبح نائباً لوزير الداخلية عام (1905 – 1909) ، ثم انتقل ليعمل مديراً عاماً للبريد عام (1910–1915) ثم وزيراً للداخلية عام (1914–1915) ، عين مندوباً سامياً على فلسطين وشرقي الأردن عام (1920–1925) عاد بعدها إلى بريطانيا ليترأس خلال عام (1925–1929) اللجنة الملكية لصناعة الفحم ، وفي عام (1929) عاد إلى مجلس العموم وأصبح وزيراً للداخلية ، توفي عام (1963). ينظر : ذياب عبود حسين الفهداوي ، هربرت صموائيل حياته ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 74 ، 2012 ، ص53 ، 214–215.

(٣) السلط : مدينة أردنية تبعد عن عمان 30كم^2 تقع بين وادي الموجب ونهر الزرقاء ، تبلغ مساحتها 48كم^2 واسمها السلط تحريفاً للكلمة اليونانية (سالوس) وتعني الغابة. مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص184–185.

(٤) خير الدين الزركلي ، عمان في عمان ، عمان ، 1925 ، ص38–40 ؛ سامي السراج ، نشأة الإمارة في شرق الأردن ، بحث منشور في جريدة القبس (دمشق) ، العدد 2209 ، 23 كانون الثاني 1947 ، ص20.

وتشجيع الحكم الذاتي ، وإعطاء المشورة للأهالي [(١)]. وفي الثاني عشر من أيلول عام 1920 اجتمع وفد من زعماء الشمال (عجلون وأربد) بالميجر سمرست (Sommerest) الذي أناب عن هربرت صموائيل في قرية أم قبس [(٢)] ، فقدموا مذكرة طالبوا فيها بإقامة حكومة عربية وطنية مستقلة لمنطقة شرقي الأردن على ان يكون لهذه الحكومة أمير عربي وان تكون منفصلة عن حكومة فلسطين ، وتمنع الهجرة الصهيونية إليها وعرفت هذه المذكرة والإجابة البريطانية عليها بـ(معاهدة أم قبس)[(٣)].

لم تستجب الحكومة البريطانية لهذه المطالب بل أقدمت في أيلول عام 1920 على تأسيس حكومة محلية في أربد يرأسها علي خلقي الشرايري [(٤)] ثم تلتها قيام حكومات محلية أخرى[(٥)].

أرادت بريطانيا من وراء هذه الإجراءات تمهيداً لجعلها دولة حاجزة تحول دون آل سعود وتطلعاتهم نحو سوريا وفلسطين ، لأنَّ بريطانيا لم تكن تثق بنواياهم وطموحاتهم

---

(١) تولى الميجر كامب (Comp) إدارة السلط ، والميجر سمرست (Sammerest) إدارة اربد ، والكابتن الن كركبرايد (Alen–Kirkbride) إدارة عمان ، والكابتن الليك كركبرايد (Alec–Kirkbride) إدارة الكرك ، والمستر مانكون (Mr.Mancon) في جرش. ينظر : سليمان موسى ، تأسيس الإمارة الأردنية ، ص22 ؛ عباس مراد ، الدور السياسي للجيش الأردني 1921–1973 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1973 ، ص11.

(٢) أم قبس : قرية تقع على الطريق المتجه من اربد إلى الشمال الغربي واسمها القديم الذي كانت تعرف به هو (جدرا) ثم عرفت بأم قبس وسميت الاتفاقية على اسمها. ينظر : السياحة الأردنية ، الأردن حقائق ومعلومات ، عمان ، 1965 ، ص112.

(٣) عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص10.

(٤) علي خلقي الشرايري: ولد في اربد عام (1876) شمالي الأردن من عشيرة الشرايرة ، درس في دمشق ثم التحق بالكلية العسكرية في اسطنبول ، شارك في الحرب العالمية الأولى ووقع في الأسر ، ثم التحق بعد الإفراج عنه بالثورة العربية ودخل بالجيش العربي بدمشق عام (1918) ، تولى رئاسة حكومة اربد واشترك في العديد من الوزارات الأردنية ، توفي عام (1960). ينظر : سليمان موسى ، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها ، ص228.

(٥) تشكلت حكومة برئاسة كليب الشرايرة في دير يوسف ، وحكومة راشد الخزاعي في عجلون ، وحكومة ناجي العزام في الوسطية ، وحكومة ناصر القواز الزغبي في الرمثا ، وحكومة محمد علي المغربي في جرش ، وحكومة مظهر ارسلان في البلقاء ، وحكومة رفيقان المجالي في الكرك ، استمرت الحكومات المحلية ثمانية أشهر من أيلول عام(1920– نيسان 1921). ينظر : منيب ماضي وسليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، عمان ، 1959 ، ص104–123 ؛ ركان حمد سليمان بدور ، مجتمع إمارة شرقي الأردن 1921–1946 ، (دراسة اجتماعية اقتصادية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، –2009 ، ص25.

بالسيطرة على المنطقة ، كذلك أرادت ان تكون حاجزاً بين العراق وفلسطين فضلاً عن جعلها عائقاً أمام الحركة القومية العربية في المنطقة وتمهيداً لإقامة دولة للصهاينة في فلسطين(١). إلاَّ أنَّها لم تستمر بهذه السياسة تجاه شرقي الأردن طويلاً فقد توسع الأمير عبد الله في حركته واتصل بمصطفى كمال (1923-1938) في الثامن عشر من كانون الأول عام 1920 الأمر الذي دفعها للإسراع بدعوة الأمير فيصل بن الحسين إلى لندن للتفاوض معه(٢).

التقى الأمير فيصل بـالمستر ونستون تشرشل (Winston Churchill)(٣) وزير المستعمرات ، والكولونيل لورنس (Colonel Lawrence)(٤) المستشار في الشؤون العربية أواخر كانون الأول عام 1920 في لندن ، وقد وعده المسؤولون البريطانيون بإعطاء عرب العراق وشرقي الأردن الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم ودعم ترشيحه لعرش العراق والتفاهم مع الأمير عبد الله حول مصير شرقي الأردن ، وقبل الشروع

---

(١) هاني حوراني ، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن ، مقدمات التطور المشوّه 1921-1950 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1978 ، ص42.

(٢) جرى الاتصال بوساطة غالب الشعلان الذي استطاع إيصال رغبة الأمير عبد الله بن الحسين في التعاون بين الحركتين العربية والتركية. ينظر : عبد الله بن الحسين ، المصدر السابق ، ص171-172.

(٣) ونستون تشرشل : ولد في عام (1874) ، تلقى تعليمه في دبلن ثم التحق بأكاديمية ساند هيرت العسكرية ، بدا حياته السياسية عضواً في حزب المحافظين ثم انتقل إلى صفوف حزب الأحرار ، اشترك في الحرب العالمية الأولى كوزير للبحرية ، عاد في العشرينات إلى حزب المحافظين ، تولى العديد من المناصب السياسية والحكومية حيت رأس وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الداخلية وأصبح أميراً للبحرية البريطانية ، وفي عام (1940) تولى رئاسة الوزراء ، حصل على جائزة نوبل في الآداب عام(1953) ، توفي عام (1965). ينظر : عبد الوهاب الكيالي واخرون ، موسوعة السياسة ، ج4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، (د.ت) ، ص154.

(٤) لورنس : ولد في مدينة ديلز عام (1882) ببريطانيا ، درس في جامعة اكسفورد ، انضم إلى بعثة الآثار التي جاءت إلى العراق عام (1911) وبقى في البلدان العربية حتى عام (1914) ، التحق بعدها بالمخابرات التابعة للجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى ، دخل مع الجيش العربي إلى دمشق عام (1918) ، رافق الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح عام (1919) ثم رجع إلى بريطانيا لينضم إلى القوات الجوية وعرف بلورنس العرب ، توفي عام (1935). عبد الوهاب الكيالي واخرون ، المصدر السابق ، ج5 ، ص503-504.

بالمفاوضات طلبت الحكومة البريطانية من الأمير فيصل أن يتصل بوالده وأخيه لحثهم على الامتناع عن أي حركة في شرقي الأردن ، لانها لا تسمح باتخاذ المنطقة قاعدة للانطلاق ضد الفرنسيين في سوريا ، وذلك لخشيتها من هزيمة الأمير عبد الله أمام الفرنسيين لعدم امتلاكه القوة الكافية القادرة على التغلب عليهم ، مما يمكن الفرنسيين من احتلال شرقي الأردن الخاضعة للنفوذ البريطاني(١).

أبرق الأمير فيصل ببرقيتين الأولى إلى أبيه والثانية إلى أخيه أوضح لهما إنَّ القضية العربية سوف تبحث من جديد وإنه من الواجب الامتناع عن أي عمل يسيء إلى الحلفاء(٢). كما تلقى الأمير عبد الله رسالة أخرى قبل تحركه إلى عمان من مظهر ارسلان(٣) متصرف السلط محذراً إياه من قدومه إلى عمان إذا كان هدفه من الزيارة لأغراض سياسية ، إلاَّ إنَّ الأمير عبد الله لم يعترف بكلتي الرسالتين وواصل نشاطه السياسي بتحركه أواخر شهر شباط عام 1921 نحو عمان ليصلها في الثالث من آذار عام 1921(٤).

خلال ذلك رأت الحكومة البريطانية ضرورة تغيير سياستها تجاه المنطقة التابعة

---

(١) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص34 ؛ احمد مري حسن البنداوي ، الملك عبد الله بن الحسين ودوره السياسي في تاريخ الأردن المعاصر 1946–1951 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2006 ، ص17.

(٢) تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1967 ، ص242.

(٣) مظهر ارسلان : ولد في مدينة حمص عام (1886) والتحق بالكلية الملكية في اسطنبول ، عين متصرفاً للواء البلقاء ، تولى الحكومة المحلية في السلط ، اشترك في أول وزارة في شرقي الأردن بمنصب مشاور للعدلية والصحة والمعارف ، شكل الوزارة مرتين عام (1921) و (1923) ، تولى وزارة الداخلية في وزارة علي رضا الركابي الأولى عاد بعدها إلى حمص في عام (1932) ، تولى وزارتي العدلية والمعارف في دمشق وغيرها من المناصب الوزارية ، أصبح وزيراً مفوضاً لسورية في مصر التي توفي فيها ودفن بالقاهرة عام (1948). ينظر : سليمان موسى ، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها ، ص388–389.

(٤) ماري ولسن ، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانية والحركة الصهيونية ، ترجمة فضل الجراح ، ط1 ، قدمس ، بيروت ، 2000 ، ص92 ؛ صفاء عبد الصاحب سلمان ، السياسة البريطانية تجاه إمارة شرق الأردن 1921–1946 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص31–32.

لها في الشرق واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بمستقبلها ، خصوصاً بعد تزعزع نفوذها في العراق بعد ثورة العشرين ، فضلاً عن استمرار تحركات الأمير عبد الله مما دفع الرأي العام البريطاني إلى شن هجوم على حكومة لويد جورج (Lioyd Georg)[١] في الصحف يطالبها بالانسحاب من العراق بسبب التكاليف الباهظة التي تقدر بنحو عشرين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية[٢].

وعقدت لأجل هذا مؤتمراً موسعاً في القاهرة للمدة من الثاني عشر من آذار حتى الرابع والعشرين عام 1921[٣] نوقشت خلاله عدة قضايا لتسوية المشاكل في منطقة الشرق وتم الاتفاق فيما يخص شرقي الأردن على إقامة إمارة عربية برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين على ان تساعدها بريطانيا [٤]. الحقيقة إنَّ مسألة إنشاء دولة منفصلة في شرقي الأردن كان مجرد فكرة طارئة ومحض صدفة ولم تكن نتيجة لتحركات الأمير عبد الله بالتوجه نحو سوريا لتحريرها أو عجز بريطانيا عن الوقوف في وجهه ، بل هي ضرورة استراتيجية فرضتها المصلحة البريطانية في المنطقة تمثلت في سعيها لجعل شرقي الأردن قاعدة عسكرية مستقرة تستطيع القوات البريطانية الانطلاق منها وتحقيق أهدافها ، كذلك جعلها حاجزاً أمام تغلغل النفوذ الفرنسي في الجزيرة العربية

---

(١) لويد جورج : ولد في عام (1863) في مقاطعة ويلز ، سياسي بريطاني راديكالي المذهب ، بدأ حياته السياسية وزيراً للتجارة عام (1906) في حكومة الأحرار ثم وزيراً للخزانة عام (1908) ، ووزيراً للذخيرة عام (1915) ، أصبح خلال الحرب العالمية الأولى وزيراً للحرب بعد وفاة اللورد كتشز عام (1916) ، ثم ما لبث إن انقلب على رئيس الوزراء مويرت سكوت لاتهامه بالضعف ، فألف وزارة ائتلافية عام (1916)، بقي عضواً في مجلس العموم حتى قبيل وفاته عام (1945). عبد الوهاب الكيالي واخرون ، المصدر السابق ، ج5 ، ص465.

(٢) غصون كريم مجذاب الربيعي ، المصدر السابق ، ص14.

(٣) من بين الذين حضروا المؤتمر هم ونستون تشرشل ، وهربرت يوننغ (Herbert Yonng) ولورنس ، وراد كليف (Rad Cliff) ، وترنشارد (Trenchard) وبرسي كوكس (Percy Cox) وجرترود بيل (Gertrude Bell). ينظر : علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص36.

(٤) فيصل عبد الجبار عبد علي النصيري ، العلاقات السياسية بين نجد وشرق الأردن 1921–1933 ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد 5 ، المجلد 4 ، د.ت ، ص86.

والعراق[١].

بعد مؤتمر القاهرة توجه الأمير عبد الله إلى القدس لمقابلة تشرشل ، وفي التاسع والعشرين من آذار عام 1921 توصل الطرفان في اجتماعهم إلى إقامة حكومة عربية برئاسة الأمير عبد الله في شرقي الأردن تكون مستقلة إدارياً على ان تسترشد برأي المندوب السامي البريطاني في عمان ، كما تقدم بريطانيا المساعدات المالية لها وتحافظ على حدودها مع سوريا وتحسن العلاقة مع فرنسا ، كما أكدوا خلال اللقاء على ان تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين لها في شرقي الأردن وان يكون الاتفاق مؤقتاً لمدة ستة أشهر [٢] . وبهذا الاتفاق تحولت حركة عبد الله من حركة عسكرية إلى حركة سياسية[٣].

شرع الأمير عبد الله بعد عودته إلى عمان في الثلاثين من آذار عام 1921 بالعمل على إنشاء إدارة مركزية لمناطق شرقي الأردن على ضوء ما تم الاتفاق عليه في القدس مستعيناً بذوي الخبرة من السوريين ممن عمل في الحكومة العربية [٤] ، وفي الحادي عشر من نيسان عام 1921 تشكلت حكومة في شرقي الأردن سمي رئيسها بالكاتب الإداري والذي يرأس مجلس المشاورين أيضاً[٥].

---

(١) سليمان موسى ، تأسيس الإمارة ، ص53.

(٢) خير الدين الزركلي ، المصدر السابق ، ص44 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الأردن في خمسين عاماً 1921–1971 ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1971 ، ص9 ؛ سليمان موسى ، صفحات مطوية ، مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا 1920–1924 ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1977 ، ص49–50.

(٣) بلال حسن التل ، الأردن محاولة للفهم ، الرأي ، عمان ، 1978 ، ص81.

(٤) حكمت ناصر حسين المياحي ، المصدر السابق ، ص74.

(٥) تألف المجلس من رشد طليع الكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين ووكيل مشاور الداخلية ، شاكر زيد نائب العشائر ، محمد الخضر قاضي القضاة ، مظهر ارسلان مشاور العدلية والصحة والمعارف ، علي خلقي مشاور الأمن والانضباط ، حسن الحكيم مشاور المالية. ينظر : محمد يونس العبادي ، الأمير شاكر بن زيد (1885–1934) سيرته ومسيرته من خلال الوثائق التاريخية ، ط1 ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص127 ؛ محمود عبيدات ، احمد مريود 1886–1926 قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن ، ط1 ، الاسكندرية ، 1997 ، ص243.

لم تكن مهمة الأمير عبد الله في تنظيم إدارة الإمارة سهلة ، إذ كان من الصعب خلال مدة قصيرة تحقيق المهام الآتية[١] :

١ إلغاء الحكومات المحلية.

٢ تنظيم سلطة مركزية في عمان بصفتها عاصمة الإمارة.

٣ إقامة الأمن والنظام في شرقي الأردن.

٤ إقناع مختلف فئات الشعب برفع الضرائب.

٥ إيقاف الغارات الوهابية على شرقي الأردن.

٦ الحد من نشاط السوريين الموجودين في شرقي الأردن.

واصلت بريطانيا وضع خططها على أرض الواقع من اجل زيادة سيطرتها وفرض نفوذها ، ففي الحادي عشر من نيسان عينت جوليوس ابرامسون (Julius Abramson)[٢] ممثلاً لها في شرقي الأردن ومعه عدد من الضباط لتقديم المشورة للأمير عبد الله في إدارة البلاد ، فيما بقيت الأمور الخارجية والدفاع والمالية تحت إدارة بريطانية[٣].

واجهت حكومة رشيد طليع صعوبة في توطيد الأمن ، إذ رفضت العشائر دفع الضرائب ولم تستطع قوات الدرك السيطرة على الوضع ، ولعدم توفر المال الكافي تحت تصرف الحكومة دفع طليع إلى الاستقالة في الثالث والعشرين من حزيران عام 1921[٤] ، ثم أعاد تأليف الحكومة مرة أخرى بأمر الأمير عبد الله في الخامس من

---

(١) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص15-16.

(٢) جوليوس ابرامسون : أول معتمد بريطاني في الأردن (نيسان – تشرين الثاني 1921) وهو يهودي انكليزي ، كان موظفاً في حكومة فلسطين وعين في شرقي الأردن بصفة وكالة مؤقتة ووصفه الأمير عبد الله بإنَّه رجل محترم وقور ثم خلفه لورانس مدة ثلاثة أشهر. ينظر : منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص424-425.

(٣) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص51.

(٤) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الأردن في خمسين عاماً ، ص9.

تموز عام 1921[١] ، لكن ما لبث ان قدم رشيد طليع استقالته في الخامس من آب عام 1921 على خلفية الاصطدام بالشروط القاسية التي فرضتها بريطانيا مقابل تقديم الإعانة المالية ، واتهام الحكومة البريطانية لرشيد طليع بإثارة الاضطرابات في سورية ضد الفرنسيين[٢] ، فعهد إلى مظهر ارسلان بتأليف الحكومة في الخامس عشر من آب عام 1921 ، واستبدل عنوان المجلس من مجلس المشاورين إلى مجلس المستشارين وسُمي رئيسه برئيس المستشارين[٣].

واصل الأمير عبد الله مطالبة بريطانيا بالحصول على الاستقلال ، ففي زيارته إلى لندن في السادس عشر من تشرين الأول طالب بريطانيا بالاعتراف باستقلال شرقي الأردن وعقد معاهدة لتنظيم هذه العلاقة بينهم ، إلاَّ إنَّ المفاوضات تعثرت [٤] ، لكن الأمير عبد الله حصل على تأكيد شفوي فيما بعد وذلك في الخامس والعشرين من نيسان عام 1923 باستقلال شرقي الأردن تحت حكمه [٥] ، ليعلن في الخامس عشر

---

(١) بقى مجلس المشاورين باستثناء تغيرات بسيطة حيث أصبح مظهر ارسلان بدلاً من حسن الحكيم وتعيين رشدي الصفدي مشاوراً للأمن والانضباط بدلاً من علي خلقي ، وإدخال غالب الشعلان في المجلس بلقب مشاور القيادة العامة. ينظر : الملك عبد الله بن الحسين ، حقبة من تاريخ الأردن ، الآثار الكاملة ، الدار المتحدة ، بيروت ، (د.ت) ، ص167.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية 1921–1976 ، ط2 ، وزارة الثقافة ، عمان ، (د.ت) ، ص9.

(٣) تألف مجلس المستشارين من مظهر ارسلان رئيساً ومستشاراً للمالية ، شاكر بن زيد مشاور العشائر ، محمد الخضر مستشار الأمور الشرعية ، رشيدي الصفدي مستشار الأمن والانضباط ، وغالب الشعلان مستشار القيادة العامة ، احمد مريود معاون نائب العشائر . الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص167.

(٤) تعثرت المفاوضات على إثر استقالة حكومة لويد جورج وتشكيل حكومة جديدة برئاسة بونار لو (Bonar Law) وتعيين الدوق ديفنشاير (Duke oF Devonshir) بدلاً من تشرشل وزيراً للمستعمرات. ينظر : علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص47.

(٥) أدلى المندوب السامي البريطاني في عمان في الخامس والعشرين من نيسان عام (1923)بتصريح بين فيه عند موافقة عصبة الأمم فان الحكومة البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين بشرط إن تكون تلك الحكومة دستورية وان تمكن الحكومة البريطانية من الإيفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد عن طريق معاهدة تعقد بين الحكومتين. ينظر : خير الدين الزركلي ، المصدر السابق ، ص199 ؛ علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص47.

من آب عام 1923 بشكل رسمي حصوله على اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال شرقي الأردن وخصوصاً فيما يتعلق بالشؤون الداخلية [١] ، أما فيما يخص الخارجية والسياسة المالية والسلطة على الحدود فقد أكد هربرت صموائيل بقاءها تحت السيطرة البريطانية[٢].

إلاَّ إنَّ الوعد البريطاني بعقد معاهدة مع شرقي الأردن تأخر لحين ضغطت عصبة الأمم على الحكومة البريطانية ، ففي العشرين من شباط عام 1928 وقعت المعاهدة في القدس [٣] ومثّل الحكومة البريطانية اللورد بلومر (Lord Plomer)[٤] المندوب السامي البريطاني ، فيما مثَّل حكومة شرقي الأردن حسن خالد أبو الهدى [٥] رئيس

---

(١) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص425.

(٢) غصون كريم مجذاب الربيعي ، المصدر السابق ، ص25.

(٣) بسبب الخلاف بين الشريف حسين بن علي وبريطانيا حول موضوع توقيع المعاهدة البريطانية العربية ، كذلك تمرد زعماء وشيوخ القبائل داخل شرقي الأردن والغارات الوهابية على شرقي الأردن كل هذه الأسباب كانت وراء تأخر إبرام الاتفاقية البريطانية مع شرقي الأردن. ينظر : احمد عبد الرحيم سالم الخلايلة ، المصدر السابق ، ص134.

(٤) اللورد بلومر : ولد عام (1857) عسكري وأداري بريطاني ، التحق بالجندية منذ مطلع حياته ، برز في حرب البوير ورقي إلى رتبة جنرال عام (1902) قاد الجيش البريطاني الثاني في الجبهة الغربية في عام (1915-1917) وأحرز نصراً عسكرياً في مضيق مسينا عام (1917) ، رقي بعد الحرب إلى رتبة مارشال عام (1919) وأصبح حاكماً لمالطا خلال (1919-1925) ، ومن ثم عين مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين خلال (1925-1928) وهي المدة الوحيدة التي شهدت استقرار سياسي في فلسطين. عبد الوهاب الكيالي واخرون ، المصدر السابق ، ج1 ، ص564.

(٥) حسن خالد أبو الهدى : ولد في عام (1872) في بلدة خان شيخون بالقرب من حلب ، درس الحقوق في اسطنبول ، عمل موظفاً في ديوان السلطان كما عمل في مصر مديراً للديوان في خدمة الخديوي عباس حلمي خلال (1909-1914) عينه الأمير عبد الله مستشاراً خاصاً عام (1923) ، ثم تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات (1923-1924 ، 1926-1929 ، 1929-1931) ، كذلك وزارة المالية في وزارة علي رضا الركابي عام (1924) ، توفي عام (1936) ، لا تربطه أي علاقة مع توفيق أبو الهدى. ينظر : سليمان موسى ، اعلام من الأردن توفيق أبو الهدى ، سعيد المفتي دراسة في السياسة الأردنية ، ج2 ، ط2 ، مكتبة الرأي ، عمان ، 1993 ، ص34.

المجلس التنفيذي[١].

نشر نص المعاهدة في السادس والعشرين من آذار عام 1928 والتي جاءت مطابقة لصك الانتداب حيث نصت على وضع دستور للبلاد وتنازل الحكومة البريطانية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير عبد الله على ان تسترشد حكومة شرقي الأردن بنصيحة بريطانيا في جميع الأمور المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، وفي التاسع عشر من نيسان عام 1928 نشر القانون الأساسي لشرقي الأردن حيث استمد أغلب بنوده من المعاهدة[٢].

هكذا أحاطت معاهدة عام 1928 بكل مقدرات الإمارة وخضعت جميع القوانين والأنظمة السارية لموافقة وإشراف بريطاني وهذا ما يؤكد عدم استقلال إمارة شرق الأردن[٣]، الأمر الذي أثار المعارضة الشعبية لبدء إعلان المعاهدة وخرجت مظاهرات طالبت بإلغاء الانتداب ، لذلك عقدت القوة المعارضة مؤتمراً في الخامس والعشرين من تموز عام 1928[٤] عُرف بالمؤتمر الوطني الأول في عمان بمقهى حمدان [٥] حضرته حضرته ما يقارب (150) شخصية مثّلت شيوخ وزعماء شرقي الأردن وأصدر المؤتمر

---

(١) في الحادي عشر من حزيران عام (1923) صدرت إرادة ملكية استبدل لقب رئيس المستشارين بلقب رئيس مجلس الوكلاء وعندما عهد إلى حسن خالد بتأليف وزارته الأولى في الخامس من أيلول عام (1923) استبدل مجلس الوكلاء إلى مجلس النظار ، وفي وزارة حسن خالد الثانية في السادس والعشرين من حزيران عام (1926) سمي بالمجلس التنفيذي. ينظر : عبد الله بن الحسين ، مذكراتي ، ص194 ، 196 ، 206.

(٢) الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص181.

(٣) غصون كريم مجذاب الربيعي ، المصدر السابق ، ص25.

(٤) إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية في شرقي الأردن 1921-1946 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1998 ، ص32.

(٥) انصب النقاش في المؤتمر على أمرين هما ، الأول : مشروعية المعاهدة البريطانية التي ستطبق في الأردن ، أما الثاني : موقف شرقي الأردن من تصريح آرثر بلفور القاضي بجعل فلسطين وطناً قومياً للصهاينة. عبد الحليم مناع أبو العماش العداون ، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921-1989 ، ج1 ، ط1 ، الدياديين ، عمان ، 2008 ، ص209-210.

بياناً عُرف (بالميثاق الوطني الأول)[١] وعدّ هذا الميثاق أول وثيقة سياسية ذات برنامج محدد[٢].

في الثاني من نيسان عام 1929 افتتح أول مجلس تشريعي مؤلف من ستة عشر عضواً[٣] بحضور الأمير عبد الله الذي ألقى خطاباً أكد فيه على ضرورة تصديق المعاهدة[٤] ، إلا ان بعض أعضاء المجلس طالبوا بإجراء تعديل عليها قبل التصديق ، ولكن المعتمد البريطاني أصرَّ على تصديق المعاهدة أو رفضها دون إجراء أي تعديل[٥] ، فحدث نقاش داخل المجلس مابين الأعضاء الموافقين والرافضين للتصديق، للتصديق، غير ان توفيق أبو الهدى [٦] تدخل بوصفه السكرتير العام للمجلس التنفيذي [٧] بمخاطبة الأعضاء وكان لكلامه الأثر الفعال في تأمين

---

(١) احتوى الميثاق (11) بنداً. للمزيد ينظر : محمد عبد القادر خريسات ، المصدر السابق ، ص91-92.

(٢) عباس مراد ، المصدر السابق ، ص32 ؛ إيمان عزبي فريحات ، المصدر السابق ، ص33.

(٣) وهم كل من : نجيب الشرايرة ، عقلة محمد النصير ، عبد الله كليب ، نجيب أبو الشعر ، سعيد المفتي ، علاء الدين طوقان ، شمس الدين سامي ، سعيد الصليبي ، محمد نجيب الابراهيم ، عطا الحميات ، رفيفان المجالي ، عود القسوس ، صالح العوران ، حمد بن الجازي ، مثقال الفايز. ينظر : إيمان عزبي فريحات ، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011 ، المجلة الأدبية للتاريخ والآثار ، العدد 4 ، المجلد 5 ، 2011 ، ص99.

(٤) حول نص الكلمة الافتتاحية ينظر : عبد الله بن الحسين ، مذكراتي ، ص23-25.

(٥) المعتمد البريطاني هو هنري كوكس (Henry Cox) (1924-1939). منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص423.

(٦) توفيق أبو الهدى : ولد توفيق عبد السلام أبو الهدى في مدينة عكا عام (1895)، أكمل دراسته الابتدائية في مدينة الرملة ، ثم الثانوية في بيروت ليلتحق بالمدرسة الحقوقية في اسطنبول ، بدأت ملامح السياسة في البروز من خلال اشتراكه في المنتدى الأدبي الذي أسسه في اسطنبول ، وبعد إعلان الحكومة العربية في دمشق عام(1918) التحق أبو الهدى في خدمتها بوظيفة كاتب في مدرسة الحقوق ثم انتقل للعمل في وزارة المالية في حكومة علي رضا الركابي الأولى ثم أصبح سكرتيراً عاماً للمجلس التنفيذي ، شكل الوزارة اثنتى عشر مرة فضلاً عن عدد من الوزارات التي تقلدها ، توفي عام (1956). ينظر: علاء جابر موسى اليعقوبي ، توفيق أبو الهدى ودوره في السياسة الأردنية حتى عام 1956 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2002 ، ص4 وما بعدها.

(٧) في الحادي عشر من أيلول عام (1928) انفصل رضا توفيق من عضوية المجلس التنفيذي وحل محله توفيق أبو الهدى مدير تسجيل الأراضي ، وفي الأول من شباط عام (1929) عين أبو الهدى سكرتيراً عاماً

موافقة الأغلبية داخل المجلس للتصديق على المعاهدة حيث بيّن ان الانتداب أعطى لبريطانيا من قبل هيئة الأمم وان شرقي الأردن لم يكن له أي خيار في شروط ذلك الانتداب ، كما ان اعتراف بريطانيا بالاستقلال الشكلي في عام 1923 هو مشروط بقبول المعاهدة[١] ، وبذلك صادق المجلس على المعاهدة في الرابع من حزيران عام 1929[٢].

لم يستمر هذا المجلس في عمله فقد حل على خلفية الخلاف بين أعضائه وحسن خالد أبو الهدى رئيسه حول رفض ملحق الموازنة الذي قدمته الحكومة في أوائل عام 1931 ، كما قدم حسن خالد استقالته في الحادي والعشرين من شباط 1931[٣].

كانت المعاهدة وراء تبني القوى المعارضة في شرقي الأردن أسلوباً جديداً في تأطير العمل السياسي تمثل بظهور الأحزاب السياسية ومنها حزب اللجنة التنفيذية [٤] ، وطالبوا بضرورة تعديل المعاهدة تعديلاً يتفق مع سيادة الأمة وما تصبو إليه في إقامة العلاقات مع البلدان المجاورة بما يضمن سيادة شرقي الأردن واستقلالها [٥] ، وكان

للحكومة. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص14.

(١) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص9-10.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص15.

(٣) المصدر نفسه ، ص16.

(٤) حزب اللجنة التنفيذية : تأسس الحزب على أثر انعقاد المؤتمر الوطني الأول في الخامس والعشرين من تموز عام (1928) ، ضم في صفوفه الأغلبية من الشباب بينما تألفت الهيأة التأسيسية من (حسن الطراونة ، هاشم خير ، طاهر الجقبة ، سليم البخيت ، أيوب فاخر) ، أصدر الحزب جريدة اسبوعية وهي (الميثاق) في عام (1933) ، إلا انه أوقف نشاطه عام (1934). خليل حنش سوادي الحمداني ، الأحزاب السياسية في الأردن دراسة تاريخية للفترة 1928-1957 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد ، 1994 ، ص56 ، 64.

(٥) المصدر نفسه ، ص41.

للقيود الثقيلة التي فرضتها المعاهدة سببا في مواصلة المعارضة نشاطها الأمر الذي جعل بريطانيا تذعن أخيراً لتعديل المعاهدة وذلك في الثاني من حزيران عام 1934[١] ، حيث تم بموجبها منح الأمير عبد الله حق تعيين الدبلوماسيين لدى الدول العربية ، كما أصبحت حكومة شرقي الأردن مسؤولة عن النفقات الخاصة للحكومة وذلك يعني التخلص من نفقات المعتمد البريطاني ودار الاعتماد ، وفي الثاني والعشرين من تموز عام 1934 أعلن نص الاتفاق ملحقاً لاتفاقية عام 1928[٢].

لم ترض هذه التعديلات المعارضة الأردنية مما دفعهم إلى مواصلة نشاطهم بالمطالبة بتخليص البلاد من القيود ، وجاءت الفرصة عندما دعت الحكومة البريطانية رؤساء الحكومات العربية لحضور مؤتمر في لندن في السابع من شباط عام 1939 ، فكلف الأمير عبد الله توفيق أبو الهدى بالسفر وحضور المؤتمر والتباحث حول تعديل معاهدة عام 1928[٣]. وذكره أبو الهدى شكوى شرقي الأردن من شدة القيود الانتدابية وان الحكومة المنتدبة لم تترك أية حركة للحكومة والمجلس لإبداء الرأي ، حصل بموجبها أبو الهدى على وعد بالتعديل [٤]. وبالفعل جرى تعديل القانون الأساس في السادس من آب عام 1939 وأصبح الأمير عبد الله رأس الدولة والقائد الأعلى

---

(١) وقعت المعاهدة في القدس في الثاني من حزيران عام(1934) ومثل الحكومة البريطانية ارثر كهوب (Arthur Wauchope) عام(1931-1938) المندوب السامي في فلسطين فيما مثل شرقي الأردن إبراهيم هاشم رئيس المجلس التنفيذي. محمد علي سماره محسن ، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية 1933-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2002 ، ص16.

(٢) علي المحافظة ، تاريخ الأردن عهد الإمارة ، ص100.

(٣) شكل أبو الهدى وزارته الأولى في الثامن والعشرين من أيلول عام (1938) وأصبح المجلس التنفيذي على النحو الآتي : ((توفيق أبو الهدى رئيس المجلس التنفيذي وزير الخارجية ، احمد السقاف قاضي القضاة ، عبد الله الحمود مدير الخزينة ، خلف التل مفتش الإدارة ، نقولا غنما النائب العام ، هاشم خير مديراً للآثار)). ينظر: علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص12-13.

(٤) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص86.

للقوات المسلحة واستبدل المجلس التنفيذي بمجلس الوزراء حيث أصبح عددهم خمسة وزراء فضلاً عن رئيس الوزراء [١] ، واستناداً للقانون الأساسي قدم أبو الهدى على خلفية هذا التعديل استقالته في السادس عشر من آب عام 1939 ، ليعهد إليه الأمير عبد الله بإعادة تأليف الوزارة في اليوم نفسه[٢].

وفي الثالث من أيلول عام 1939 أعلن الأمير عبد الله وقوفه إلى جانب بريطانيا في الحرب ووضع بلاده وجيشه تحت تصرفها ، إلا ان الحكومة البريطانية شكرته على موقفه وطمأنته على انها ليست بحاجة الآن إلى دعم شرقي الأردن طالما الحرب مقتصرة على أوربا[٣].

ما ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في أوربا حتى بعثت شرقي الأردن في السابع والعشرين من حزيران عام 1945 مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت رغبتها في الدخول بمفاوضات لتعديل المعاهدة [٤] ، فاستجابت بريطانيا ووجهت دعوة للأمير عبد الله لزيارة لندن في أوائل عام 1946 لإجراء مباحثات حول مستقبل إمارة

---

(١) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص364.

(٢) شكل أبو الهدى وزارته الثانية على النحو الآتي : ((توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعدلية ، احمد السقاف قاضي القضاة ووزير المعارف ، عبد الله النمر وزير المالية والاقتصاد ، رشيد المدفعي وزير الداخلية والدفاع ، نقول غنما وزير التجارة والزراعة ، علي الكايد وزير المواصلات)) ينظر : علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص15-16.

(٣) غلوب باشا ، مذكرات غلوب باشا 1897-1983 ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط1 ، منشورات الفجر ، بغداد ، 1988 ، ص186.

(٤) ارسلت الحكومة البريطانية لتلفون (Litefon) في الحادي عشر من تموزعام (1941) للنظر في مصير شرقي الأردن ، كما أرسلت شرقي الأردن مذكرتين الأولى في كانون الثاني عام (1942) والثانية في تشرين الثاني عام (1943) ، طالبت فيهما بريطانيا النظر في مصير البلاد ، إلا إن الأخيرة لم تجب على الرسائل. منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص403 ؛ أحمد مري حسن البنداوي ، المصدر السابق ، ص20.

شرقي الأردن[1]. أعلن أرنست بيفن (Ernest Bevin)[2] وزير الخارجية البريطاني في السابع عشر من كانون الثاني عام 1946 ببيان في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه اعتراف الحكومة البريطانية بتطور شرقي الأردن تطوراً جعلها أهلاً للاستقلال العام ورفع الانتداب[3].

توجه الأمير عبد الله يرافقه إبراهيم هاشم [4] رئيس الوزراء [5] فـــي العشرين من

---

(١) يتبين من خلال الرسالة التي بعثها ارنست بيفن (Ernest Bevin) وزير الخارجية إلى اليك كركرايد (Alec Kirkbride) في الثالث من كانون الثاني عام (1946) إن بريطانيا كانت تهدف من وراء عقدها للمعاهدة مع شرقي الأردن لمنع أي محاولة مستقبلية من قبل الدولة العربية على حساب شرقي الأردن ، كذلك تعزيز قواتها الموجودة دون التعرض للنقد فضلاً عن سيطرتها على علاقات شرقي الأردن الخارجية. ينظر : ضياء كاظم زبالة العرادي ، دور المندوب البريطاني اليك كركيرايد في السياسة البريطانية 1921–1951 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2006 ، ص141.

(٢) ارنست بيفن : ولد في عام (1881) زعيم عمالي يميني بريطاني ، أصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني ، وفي عام (1945) أصبح وزيراً للخارجية البريطانية ، تفاوض مع إسماعيل صدقي لإجراء مفاوضات الجلاء عن مصر ، توفي عام 1951. عبد الوهاب الكيالي ، كامل الزهيري ، المصدر السابق ،ج 1 ، ص137.

(٣) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص32.

(٤) إبراهيم هاشم : ولد في مدينة نابلس عام (1886) ودرس فيها ثم في اسطنبول ، التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها عام (1906)، تقلد إبان الحكم العثماني وظيفة مدعي عام في بيروت والشام ، ثم أصبح ضابطاً في الجيش العثماني ، وفي الحكم الفيصلي أصبح مدعياً عاماً لمحكمة الاستئناف ثم عضواً في لجنة انتخاب المأمورين ، وبعدها رئيساً لمحكمة الاستئناف . وفي شرقي الأردن تولى عدة مناصب منها مستشار للعدلية وعضواً في مجلس المستشارين وعضواً في مجلس الأعيان والنواب ، شكل الوزارة الأردنية خمس مرات (1933–1938) ، (1945–1947) ، (1955– السابع من كانون الثاني 1956) ، (الأول من تموز 1956 – السابع والعشرين من تشرين الأول 1956) ، (1957–1958) ، توفي عام (1958). ينظر : محمد علي سماره محسن ، المصدر السابق ، ص1 وما بعدها.

(٥) شكل إبراهيم هاشم الوزارة في الثامن عشر من ايار عام (1945) لغاية الرابع من شباط عام (1967) وهي الوزارة الثانية له على النحو الآتي : إبراهيم هاشم رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، توفيق أبو الهدى وزيراً للخارجية ، فهمي هاشم قاضياً للقضاة ووزيراً للمعارف ، سعيد المفتي وزيراً للمالية والشؤون الاقتصادية والمواصلات ، مسلم العطار وزيراً للداخلية والعدلية ، نقولا غنما وزيراً للتجارة والزراعة. المصدر نفسه ، ص23.

شباط عام1946 إلى بريطانيا في زيارة رسمية لإجراء مفاوضات بشأن مستقبل شرقي الأردن أسفرت عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف في الثاني والعشرين من آذار 1946 ، ومثل الحكومة البريطانية آرنست بيفن فيما مثل شرقي الأردن إبراهيم هاشم وبذلك أعلن استقلال شرقي الأردن وتتويج الأمير عبد الله ملكاً عليها[١].

اجتمع المجلس التشريعي في الخامس والعشرين من ايار عام 1946 وقرر[٢] :

١ - إعلان شرقي الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة محلية وراثية نيابية.

٢ - البيعة للأمير عبد الله بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

٣ - قرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس.

وبذلك حلت كلمات (جلالة الملك) محل سمو الأمير و(المملكة الأردنية الهاشمية) محل شرقي الأردن ، كذلك كلمة الدستور بدل القانون الأساسي لعام 1928[٣] ، إلاَّ إنَّ المعارضة رفضت المعاهدة وطالبت بإجراء انتخابات مرة أخرى إلا إن السلطة الحاكمة رفضت إجراء أي تغيير في النظام السياسي[٤].

وفي السابع من حزيران عام 1946 تقدم فريق من العاملين في السياسة يتزعمهم

---

(١) جاءت هذه المعاهدة في أربعة عشر مادة وملحق عسكري من عشر مواد. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص188 ؛ خليل حنش سوادي خليل الحمداني ، الأردن وقضية فلسطين 1947-1951 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1999 ، ص62-63.

(٢) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 861 ، 25 ايار 1946.

(٣) الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص294 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص24.

(٤) احمد يوسف التل ، تطور نظام التعليم في الأردن 1921-1977 مؤثرات وعوامل ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1978 ، ص22.

محمود صبحي أبو غنيمة [١] بطلب السماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم (الحزب العربي الأردني) [٢] وجاء في طلبهم انهم يتقدمون اعتماداً على ما بلغت البلاد في عهدها الجديد من مظاهر الحرية ، إلاَّ إنَّهم اتجهوا إلى العمل السري بعد رفض الحكومة إعطاءهم الترخيص ، وانتخبوا أبو غنيمة رئيساً لهم[٣].

شهدت المملكة الأردنية يوم التصديق على المعاهدة في السابع عشر من حزيران عام 1946 اضطرابات واسعة ، وأرسلت البرقيات من قبل المحامين والأطباء إلى لندن والوزارة الأردنية استنكاراً لها [٤] ، وفي هذه الأثناء كان هزاع المجالي يتردد على محكمة الاستئناف في العاصمة عمان بعد ان أصبح محامياً حيث اشترك في التجمعات الشبابية التي غالباً ما كانت تعقد في المقاهي أو في نادي الملك حسين لإثارة اللغط والإشاعات حول وزارة إبراهيم هاشم والضغط عليها لحملها على الاستقالة لفسح المجال للتجديد في وزرائها فيتاح للأردنيين الولوج في الوزارة الجديدة [٥]. وأكد

---

(١) محمود صبحي أبو غنيمة : ولد في مدينة اربد عام (1902) ، تلقى تعليمه في دمشق ثم سافر إلى اسطنبول ودخل مدرسة الهندسة العليا إلا انه قطعها عائداً إلى دمشق بسبب اصابته بمرض الحمى وفي عام (1922) سافر إلى ألمانيا ودرس الطب في جامعة برلين وتخرج منها عام (1928) وعاد إلى اربد وفتح عيادة طبابة إلى جانب عمله في السياسة وقد رفض منصب رئاسة الديوان الملكي. ونقل عيادته إلى عمان ليتسع في مشاركاته في الحركة الوطنية ، شغل منصب سفير الأردن في سورياعام (1968–1970) توفي في دمشق عام (1971). سليمان موسى ، إمارة شرقي الأردن ، ص237 ؛ إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية ، ص47.

(٢) الحزب العربي الأردني : تأسس في حزيران عام(1946) ضمت هيأته التأسيسية صبحي أبو غنيمة ، علي مسمار ، عبد الرحيم أبو اكد ، سليمان النابلسي ، صبحي زيد ، ميخائيل الفاخوري ، أمين الحصاونة ، محمد القرعان ، صلاح طوقان ، ميخائيل هلسة ، وصفي ميرزا ، شفيق ارشيدات ، حيث مثل الحزب جناح المعارضة ومارس نشاطه بسرية ، انتهى عمله بشكل نهائي عام (1947). خليل حنش سوادي الحمداني ، الأحزاب السياسية ، ص97–98.

(٣) نعمان عاطف عمرو وسامي محمد علقم ، دور سليمان النابلسي في سياسة الأردن من عام 1933–1957 ، جامعة القدس المفتوحة ، الخليل ، 2008 ، ص8.

(٤) نسف ثلاثة جسور تربط بين الأردن وفلسطين. عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص36.

(٥) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ط1 ، عمان ، 1960 ، ص42.

هزاع بان المطالب والشعارات التي كانت تنطلق خلال اللقاءات الهدف من ورائها إقصاء العناصر غير الأردنية من الموظفين عن مراكزهم المهمة في الوزارة وإحلال أردنيين محلهم(١).

كانت المعارضة ترى ان الوظائف حكراً على القادمين من الخارج ، وبدأت تطالب بإقصائهم بعد ان نال أبناء الأردن قسطاً من التعليم (٢) ، وذكر هزاع إنّنا إذا تعرضنا للبريطانيين بالنقد وهاجمناهم في مشاغباتنا الكلامية لأنهم كانوا يحتضنون طبقة من الموظفين الغرباء على المملكة الأردنية ، إذ لم تكن الدعوة لإجلاء البريطانيين جدية في ذلك الوقت(٣).

حاول الملك عبد الله ان يباشر وصايته على الحزب العربي ، فدعى رئيسه أبو غنيمة إلى عمان في عام 1946 وأولم له وليمة بعد الاستقبال الكبير واختلى به على إثرها واستكتبه في بعض المسائل السياسية ومنها مسألة الاتحاد مع سوريا ، فوافق أبو غنيمة على ذلك وسجل رأيه للملك بوثيقة بعد ان وعده الأخير بتعيينه رئيساً للوزراء (٤). استغل أبو غنيمة وجوده في عمان وأخذ يعقد الاجتماعات مع قادة المعارضة داخل الأردن لوضع التشكيلات اللازمة للمرحلة القادمة ، إلاَّ إنَّ هذه الاجتماعات لم تحقق أهدافها بعد ان عدل الملك عبد الله عن رأيه السابق بتعيين أبو غنيمة رئيساً للوزراء

---

(١) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص42 ؛ احمد يوسف التل ، المصدر السابق ، ص42 ؛ إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية ، ص80.

(٢) مما يؤكد هذا إن الوزارت الأربع والعشرين التي حكمت شرقي الأردن من عام 1921–1950 كان يرأسها رجال من خارج شرقي الأردن ولم يشترك في الحقائب الوزارية من عام 1921–1931 التي بلغ مجموعها ثلاثة وستين وزيراً سوى وزير أردني واحد وهو علي خلقي الشرايري وكان ذلك ترضية لنقمة الأردنية ، كما إن توفيق أبو الهدى ظل رئيساً للوزارات الأردنية ست سنوات متتالية من عام (1938–1944) شكل خلالها الوزارة ست مرات وهو من خارج الأردن. ينظر : احمد يوسف التل ، المصدر السابق ، ص30.

(٣) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص423 ؛ بلال حسن التل ، المصدر السابق ، ص23.

(٤) كامل محمود خلة ، التطور السياسي لشرق الأردن آذار 1921 – آذار 1948 ، ط1 ، المنشأة العامة ، طرابلس ، 1983 ، ص307–308.

الأمر الذي دفع الأخير بالرجوع إلى دمشق[١].

مع ذلك استمرت المعارضة في تحركاتها فأرسلت في الأول من كانون الثاني عام 1947 ببرقيتين إلى الملك عبد الله استنكرت في الأولى سياسة الملك في التقرب من سوريا ، فيما جاءت الثانية انتقاداً للدستور وطالبوا بإجراء تعديل عليه وذلك بجعل الوزراء مسؤولين أمام مجلس الأمة[٢].

وفي هذه الأثناء توجه الملك إلى تركيا لعقد معاهدة ، وفي الثامن من كانون الثاني عام 1947 وصل إلى انقرة [٣] ، وأسفرت المباحثات عن توقيع معاهدة صداقة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية وذلك في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1947[٤].

وأثناء تواجد الملك في تركيا شهدت عمان وقوع انفجارات أثارت اهتمام المسؤولين إذ لم يسبق ان وقعت مثلها سابقاً [٥] ، وقد التقى طموح هزاع المجالي مع طموح الشباب الأردنيين الذين كانوا يرون في أنفسهم المقدرة على إشغال مناصب مهمة في البلاد وان لهم الحق في ذلك ، إلا ان هزاع المجالي اعتقل على إثر أحداث عمان [٦]. وما ان عاد الملك إلى عمان حتى طلب من رئيس الوزراء تقديم استقالته ، فقدم إبراهيم هاشم استقالته في الرابع من شباط عام 1947[٧].

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص45-46.

(٢) صفاء عبد الصاحب سلمان ، المصدر السابق ، ص243.

(٣) احمد مري حسن البنداوي ، المصدر السابق ، ص57.

(٤) حول نص البلاغ الرسمي المشترك بين البلدين ينظر : الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص299.

(٥) إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (1950-1957) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1995 ، ص17.

(٦) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص46 ؛ كامل محمود ، المصدر السابق ، ص308.

(٧) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 887 ، 5 شباط 1947.

المبحث الثاني : نشأته وصفاته الشخصية :

ولد هزاع المجالي في كانون الأول عام 1918 في بيت جده لأمه عند قبيلة الونداريين[١] ، ذلك لأن والده الشيخ بركات محمد وهو احد شيوخ عشيرة المجالية [٢] ترك امه وهي حامل به عند أهلها والتحق مع العشائر الأردنية بالثورة العربية عام 1917[٣] وذلك خوفاً عليها لأن القوات العثمانية التي اتخذت من الكرك [٤] قاعدة لها لمناوئة الثورة العربية[٥].

---

(١) حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشوبكي ، رجالات مع الملك عبد الله مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1995 ، ص192 .

(٢) عشيرة المجالي أو المجالية : يرجع نسبها إلى آل التميمي في الانتساب ويسكنون الكرك ، وحول لقب المجالي الذي تعرف به العشيرة يذكر أنهم كانوا يعرفون باسم التميمية وحافظوا على هذا الاسم بعد ارتحالهم من منطقة الخليل إلى الكرك واستمروا في حمله حتى أواخر عهد السلطان العثماني سليمان القانوني عام (1520–1566) عندما قاموا بحركة ضد السلطان العثماني أرسل قوة عسكرية بقيادة يوسف نمر الشوربجي حاكم نابلس الذي تمكن من إخماد الثورة فاضطروا إلى اللجوء إلى عشيرتهم الأم في الخليل ، وعندما فعلوا ذلك قالوا الكركيون ان التميمية جلوا عن الكرك إلى الخليل وبعد حوالي سبعين عاماً عاد جلال بن شديد إلى الخليل عام (1640) مع أهله وأقاربه إلى الكرك فقال الكركيون عاد المجالي الذي سبق لهم ان جلوا إلى الخليل فعرفوا منذ ذلك الوقت باسم المجالية أو المجالي. ينظر : احمد عويدي العبادي ، العشائر الأردنية الأرض والإنسان والتاريخ حوارات ولقاءات مع بعض العشائر الأردنية في عامي 1985 و 1986 ، ج1 ، ط1 ، الدار العربية ، عمان ، 1988 ، ص521–530.

(٣) أعلنت عشيرة المجالي تأييدها للثورة العربية وأرسلوا عام (1917) برقية إلى الملك عبد الله أعلنوا تأييدهم لها. سليمان موسى ، تأسيس الإمارة ، ص11–12 ؛ محمد عبد القادر خريسات ، المصدر السابق ، ص91.

(٤) الكرك : مدينة تقع جنوبي الأردن يحدها من الجنوب مدينة الطفلية ومن الشمال مدينة مأدبا ، ومن الجنوب الشرقي سد السلطاني ومن الغرب الأغوار الجنوبية ، تبلغ مساحتها 3,217كم2 . ينظر : مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص186.

(٥) لم تكن علاقة عشيرة المجالية مع الدولة العثمانية حسنة ففي عام (1910) قام المجالية بانتفاضة على القوات العثمانية بزعامة قدري المجالي احتجاجاً على سياسة التعسف المتبعة اتجاههم فقد فرضت عليهم الضرائب الباهظة وكذلك تسلم سلاحهم للقوات العثمانية ، فضلاً عن خضوعهم للتجنيد ، وقاموا بمهاجمة محطة سكة الحديد ودار الحكومة في الكرك ، كما قدم الشيخ توفيق المجالي ممثل الكرك في مجلس المبعوثان العثماني كتاباً إلى الحكومة العثمانية معترضاً على سياسة القسوة المتبعة تجاه السكان في الكرك. ينظر : هند أبو شعر وآخرون ، المشير حابس المجالي حكاية البارود والهيل ، تقرير وثائقي ،

http://www.yotube.com/watch;v2p3stpcvq-c4.

أمضى هزاع سنوات طفولته وصباه في رعاية اجداده بعد رفض والدته العودة مع والده إلى منطقة الكرك ، فكان مصيرها الطلاق ، وهي الأخرى تركت تربيته إلى والديها بعد ان تزوجت بابن عمها[١].

لم تكن أيام طفولته معروفة بشكل واضح وقد أكد هذا بقوله : "لم يكن عالقاً في ذهني وانا أضع هذه المذكرات سوى خيوط دقيقة ضئيلة لا تكفي لان تلقي ضوءاً يفي بحاجة القارئ عن أيام طفولتي" [٢]. كان جده يصطحبه معه إلى مجلس العشيرة التي كان زعيمها فيحاط هزاع بكثير من التودد والتحبب ، وعكست الحياة القبلية تأثيرها في بناء شخصيته ، كما اهتم جده بتعليمه ، إذ كلف أحد المشايخ ليعلمه القرآن وهو مابين الخامسة والعاشرة من عمره ، وكلف بعدها الشيخ أحمد حلمي السقا الذي استقدمه من غزة تدريسه فضلاً عن القرآن والعلوم الأخرى[٣].

بعد جده كفلته جدته لأمه وبعد وفاتها كفله خاله الشيخ عبد العزيز إلا انه انتقل مع والده إلى قرية الريه التي تقع بالقرب من الكرك ليلتحق بمدرستها الحكومية مع أخيه من أبيه دخيل ، ثم انتقل بعدها إلى مدرسة الكرك[٤].

وفي مدرسة الكرك عرف عنه الانضباط والتفوق طيلة دراسته فيها ، وقد أكد أحمد الطراونة[٥] عندما جمعته به مدرسة الكرك في أوائل الثلاثينات بقوله "كنا نسكن حياً

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن هزاع المجالي ، سليمان النابلسي ، وصفي التل ، ج1 ، ط1 ، عمان ، 1986 ، ص17.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص11.

(٣) المصدر نفسه ، ص12-13.

(٤) حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشويكي ، المصدر السابق ، ص192.

(٥) احمد الطراونة : ولد عام (1920) بالكرك ، أكمل دراسته الثانوية في الأردن عام (1939) ثم التحق بمعهد الحقوق بدمشق وتخرج منها عام (1942) ، عضو في الهيئة النيابية على العرش عدة مرات ، عين قاضياً وعضواً في محكمة عمان البدائية عام (1942-1949) ثم نائباً عن منطقة الكرك في مجلس النواب خلال (1950 ، 1951-1954 ، 1954-1956 ، 1958-1960) تولى مناصب وزارية وسيادية خلالها عضوية في المجلس منها وزير للزراعة أكثر من مرة ، ووزير للتجارة ووزير للاشغال العامة والمواصلات ، ووزير للتربية والتعليم ، ووزير للمالية وأصبح رئيساً لمجلس النواب عام (1954-1956). ينظر : نايف حجازي ومحمود عطا الله ، شخصيات أردنية ، ط2 ، المطبعة الأردنية ، عمان ، 1973 ، ص20.

واحداً في المدينة وتآلفنا وتصادقنا وكان هزاع المجالي الأول في صفه ورئيساً لفريق الكشافة"[١]. كان من أسباب تفوقه في المدرسة هو الأستاذ محمود صبحي أبو غنيمة الذي كان دائماً ما يحثه على مواظبة الدراسة فضلاً من المعاملة الكيسة التي كان يتلقاها من أساتذة المدرسة الآخرين والتي كان لها الأثر الكبير في صقل موهبته وبناء شخصيته وإعطاء الثقة بنفسه وكان هذا الدعم من قبل المدرسة لأخلاقه والتزامه وانضباطه داخلها[٢].

واصل هزاع المجالي دراسته في مدرسة السلط الثانوية في شرقي الأردن آنذاك والتي كانت ملتقى خريجي الثاني الثانوي من عمان والكرك وغيرها من المدن وفيها التقى ببعض الشباب الأردنيين الذين أصبح لهم شأن فيما بعد ومنهم شفيق الرشيدات[٣] ، ووصفي التل[٤] وكانت المنافسة حادة للحصول على الدرجات الأولى [٥] الأولى[٥] وكان الأساتذة دائماً ما يثيرون الحماس في صفوف الطلبة ويحرضونهم على

---

(١) أحمد الطراونة ، تجربتي مع هزاع بحث ضمن كتاب : هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص53.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص17 ؛ وكالة الأردن اليوم الاخبارية ، الذكرى 53 لاستشهاد هزاع المجالي Days.news.net.

(٣) شفيق الرشيدات : ولد في اربد عام (1918) ، حصل على الثانوية من السلط وأكمل في معهد الحقوق بدمشق عام 1941 ، أصبح عضواً في مجلس النواب عن قضاء عجلون ثلاث مرات في عام (1947 ، 1951 ، 1956) ، كذلك عين وزيراً للعدلية والمواصلات عام (1953) ثم وزيراً للمواصلات عام (1953-1954) ، أحد أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب الوطني الاشتراكي ثم وزيراً للتربية والتعليم والعدلية عام(1956-1957)، وفي عام (1964) انتخب أميناً لاتحاد المحامين العرب بالقاهرة ، وفي عام (1974) أصبح عضواً في مجلس الأعيان. ينظر : مجلس الأعيان ، المملكة الأردنية الهاشمية www.senate.jo.

(٤) وصفي التل : ولد في منطقة السكي شهر في شمال العراق عام (1919) ، وصل إلى مدينة اربد عام (1924) ليدخل في مدرستها ثم التحق بمدرسة السلط الثانوية ليتخرج منها عام (1937) ، التحق بعدها بالجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج منها عام (1941) ، عمل في مهنة التدريس ثم التحق بجيش الجهاد المقدس بقيادة فوزي القاوقجي ، تقلد رئاسة الوزارة أربع مرات (1962 ، 1962-1963 ، 1965-1966 ، 1966-1967) ثم تقلد رئاسة الديوان الملكي وعضوية مجلس الأعيان ، اغتيل عام (1971) في القاهرة على يد منظمة أيلول الأسود. حوراء وارد جايد الزركاني ، وصفي التل حياته ودوره السياسي في الأردن حتى عام 1971 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2013 ، ص6 وما بعدها.

(٥) كان التنافس بين ستة من الطلاب وهم (خليل سالم، وحمد الفرحان، ووصفي التل ، وعبد الرحيم الحميد، وجريش هلسه ، ، وهزاع المجالي). كلعة شناعة ، أيام زمان التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين ، ط1 ، الأهلية ، عمان ، 1993 ،

على إبداء الشعور القومي تجاه ما يحدث في البلدان العربية وأولها فلسطين وخصوصاً مدير مدرسة السلط محمد أديب العامري(١). ثم أكمل هزاع المجالي مرحلة الثانوية عام 1938(٢) إلا انه لم يكمل دراسته الجامعية بل التحق بدائرة الأراضي وتعلم المساحة في كفر سوم(٣) ، ثم ترك العمل فيها بعد اصطدامه مع مدير فرقة العمل عبد الرحمن عزيز ، بقى بعدها ثلاثة أشهر بدون عمل إلى ان توسط له عمه رفيفان المجالي (٤) عند توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء (1938–1939) في ان يعينه في وظيفة ما ، فعينه كاتباً لمحكمة مأدبا في عمان عام 1939 ليواصل العمل فيها ثلاث سنوات وعدة أشهر يتنقل بين مأدبا وعمان (٥) ، وخلال هذه السنوات تغيرت حياته حيث اضطره المحيط إلى حضور مجالس اللهو وتدهورت حالته المعيشية خصوصاً وان الحرب العالمية الثانية (1939–1945) كانت قائمة وأخذت الأسعار بالارتفاع فلم يعد مرتبه

ص106.

(١) محمد أديب العامري : ولد في يافا عام (1907) ودرس في بيروت وتخرج في عام (1930) ، عمل مدرساً ثم مديراً في السلط (1930–1934) ، شغل العديد من المناصب فيها ، منها مفتشاً للمعارف عام (1943) ومساعداً لمدير زراعة القدس عام (1944) ، وسكرتيراً عاماً لوزارة الخارجية عام (1950) ، ومديراً لدائرة الاستيراد عام (1951) ، ووكيلاً لوزارة المعارف عام (1952) ، ورئيساً لديوان المحاسبة عام (1965) ، ووزيراً للخارجية عام (1968) ، ووزيراً للثقافة والإعلام والسياسية والإرشاد عام (1968) ، ووزيراً للإعلام (1969) ، توفي عام (1978). نايف حجاز ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص254.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص17.

(٣) كفر سوم : بلدة تقع شمالي الأردن وعلى بعد 16كم إلى الشمال من مدينة اربد. محمود عبيدات ، المصدر السابق ، ص91.

(٤) رفيفان المجالي : احد شيوخ المجالية أسس حزباً سياسياً بأمر من الملك عبد الله في الرابع والعشرين من حزيران عام (1933) وعرف باسم (الحزب الحر المعتدل) ضم شيوخ عشيرة المجالية والعشائر الموالية لها وكان الهدف من تأسيس الحزب مساندة السلطة الحاكمة في ضرب الأحزاب المعادية لها ، حيث كان رفيفان احد الدعامات القوية التي استند عليها الملك عبد الله في تأسيس إمارته. عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص23.

(٥) سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958–1995 ، ج2 ، مكتبة المحتسب ، عمان ، 1996 ، ص695.

يكفيه مما اضطر إلى ترك عمله والعودة إلى الكرك[١].

لم تكن حالته في الكرك أحسن من سابقتها ، بل تدهورت صحته فضلاً عن وضعه المادي واستمراره في حضور مجلس اللهو إلى درجة اضطر إلى رهن مسدسه الخاص في احدى المراهنات إلى ان جاءت ابنة عمه سميحة [٢] التي كان يحبها وطلبت منه أن يتركها وإما اللحاق بالجامعة ، وهنا توجه إلى والده وأبدى له رغبته في إكمال دراسته ، فما كان من والده إلا ان أبتاع قطعة من الأرض وأعطاه ثمنها ليساعده على اللحاق بالجامعة في دمشق ، وذلك في عام 1944 أي بعد انقطاع عن الدراسة مدة خمس سنوات [٣]. ومن وقتها عقد العزم على مواصلة دراسته طيلة ثلاث سنوات على دراسة الحقوق ، بعدها تزوج في تشرين الثاني عام 1945 من سميحة ، وبدأت خلال تواجده في دمشق مداركه ومعلوماته تزداد واختلاط بطلاب من عدة دول توسعت أفكاره وتوجهاته وشاهد بعينه مأساة الاستعمار الفرنسي وقساوته على الأهالي وتسلطه عليهم، لذلك انخرط مع الطلاب في سوريا للوقوف بوجه الانتداب الفرنسي[٤].

وفي حزيران عام 1946 أنهى دراسته بتفوق وحصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق ، بعدها بشهرين نجح في فحص إجازة الحقوق التي تسلمها من وزارة العدلية في دمشق والتي سمحت له بمزاولة المحاماة في يوم الحادي والعشرين من آب عام 1946 ليترك دمشق عائداً إلى الكرك ليشارك أهله فرحهم بميلاد ابنه امجد في ليلة عودته[٥].

في صباح اليوم الأول من عودته باشر عمله حيث جاءه شخص يدعى خليل

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص25.

(٢) سميحة : هي ابنة رفيفان المجالي عم هزاع الذي كان يميل إليها منذ إن كانا في الكرك وتزوجها فيما بعد.

(٣) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص17.

(٤) محمد المحاسنة ، هزاع والتجربة البرلمانية ، بحث ضمن كتاب : هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص150.

(٥) عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، المصدر السابق ، ج7 ، ص116.

الادهش المعايطة ليعرض عليه قضية له مطروحة أمام محكمة البدائية في الكرك فأتفق معه على الأجر لتكون أول قضية يتولاها في مهنته بعد تخرجه ، حيث وصف هزاع أول مرافعة له بقوله "وفي ثقة واطمئنان ذهبت إلى قاعة المحكمة البدائية فرحب بي رئيسها نجيب ارشيدات أجمل الترحيب وكان لمجاملته الكريمة هذه أطيب الأثر في نفسي كما انها لفتت أنظار الحضور في قاعة المحكمة إذ لم يسبق أن رأوا مثل هذه المجاملة من رئيس المحكمة من قبل وكنت موفقاً في مرافعتي ومقلاً أيضاً وكان الرئيس والأعضاء يشجعونني على الكلام ولا يخفون ارتياحهم لأسلوبي في المرافعة ووضوح الفكرة فيها وسلامة ألفاظها ، وكان وكيل الخصم محامياً من الجيل القديم حصل على إجازة المحاماة دون ان يدرس القانون ودون ان تكون لديه الثقافة الكافية لان يعبر عن رأيه ان كان لديه رأي ، ولعل رئيس المحكمة كان على حق في مجاملتي ، إذ لم يكن في الكرك محام بالمعنى الصحيح فقد حصل المحامون فيها على إجازاتهم المهنية في ظروف محلية خاصة وكانوا أشبه ما يكون بالأميين ... فإذا أضيف إلى ذلك ان هيئة المحكمة رئيساً وأعضاء كانوا من خريجي معهد الحقوق بدمشق وهو المعهد الذي تخرجت منه"[١].

بعدها ازدادت أعماله وفتح له مكتباً للمحاماة عين فيه كاتباً وكانت له قضاياه في مختلف المدن الأردنية وتحسن وضعه المعيشي ، ومن جهة أخرى واصل اتصالاته بالأوساط الحاكمة وخصوصاً محكمة الاستئناف في عمان إذ برز خلالها ميله إلى العمل السياسي وطموحاته للمشاركة في الحكم[٢].

من الصفات التي عرف بها هزاع المجالي صراحته المتناهية الناشئة من بيئته الريفية التي نشأ فيها ، كذلك ثقته بنفسه ويذكر الكاتب الأردني سليمان موسى أن القاضي محمد عودة القرعان حدث خلاف بينه وبين احد الوزراء حول قضية من

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص37.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص18.

القضايا فذهب إلى هزاع الذي كان حينها رئيس الوزراء وكان بابه مفتوحاً للجميع عندما دخل مكتبه قال وهو يضحك يظهر ان ميزان العدالة مائل هذا اليوم حتى جئت فحدثه بالأمر فقال هزاع : لا ترد على الوزير ولا على رئيس الوزراء أعمل ما تراه حقاً[١].

فيما ذكر يوسف هيكل رئيس بلدية يافا ان هزاع دعاه ذات يوم لحضور جلسة لمجلس الوزراء في القدس وفي أثناء الجلسة طرح موضوع إطلاق سراح احد المعتقلين إدارياً وأبدت جهة عالية لتشكيكها في ان يكون الوقت مناسباً لذلك فقال هزاع : "انني أتحمل كامل المسؤولية في هذا القرار وأنا اعتقد ان وجود هذا الشخص حراً طليقاً أفضل من وجوده قيد الاعتقال"[٢]. هكذا كانت ثقته بنفسه عالية لا يخشى أي جهة إذ كان مؤمناً بفكرة ، كذلك وصفه الملك الحسين بن طلال معبراً عما كان يراه بهزاع خلال عمله معه بأنه رجل شجاع مولع بالحرية واسع الشعبية في سائر أنحاء المملكة[٣].

عرف عنه انه كان مؤمناً بأفكاره ومبادئه حتى لو كلفه التنازل عن منصبه ، وهذا ما دفعه إلى ترك رئاسة الوزراء التي لم تدم إلا أياماً محدودة من تشكيلها بعد ما رفض بعضهم دخول البلاد ضمن دائرة حلف بغداد الذي كان يؤمن بانه لمصلحة البلاد فقدم استقالته حتى لا يتعارض مع قناعاته[٤].

وصفه السفير البريطاني السير تشارلز جونستون (Charles Johnston) خلال

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص48.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك أحاديث ملكية ، ترجمة غازي غزيل ، ط1 ، نشر فريدون صاحب جم ، المؤسسة المصرية للتوزيع ، (د.م) ، 1987 ، ص166.

(٤) بلاد حسين التل ، هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، الكلمة الافتتاحية للندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص16.

(1956–1960) بانه كان إنساناً لطيف المعشر لين الجانب ميالاً للتساهل ، استطاع إن يشيع في البلاد جواً من الشعور بالاطمئنان بعد بضع سنوات من التوتر ، وإن خطأه الأكبر المبالغة في الثقة بالناس ، ثقته هذه كانت تنبع من شجاعته الشخصية ومن طيب قلبه بحيث كان يحجم عن إساءة الظن بالآخرين وعن اتخاذ أي إجراء ضد خصومه السياسيين ، وبانه ذو عقلية متحررة يميل إلى إتباع الطريق الوسط في عالم السياسة ويسير على طريق المصالحة والتفاهم في سياسته الداخلية ونتيجة لهذه الصفات كانت وزارته تحظى بمساندة اليساريين والمعتدلين والموالين والمتطرفين للمملكة(١).

المبحث الثالث : تطور نشاطه السياسي :

لم يكن هزاع المجالي بعيداً عن الأحداث السياسية فقد ولد فيها إذ كان أبوه يقاتل مع أهالي شرقي الأردن ضد العثمانيين ، وبعد سيطرة القوات البريطانية على شرقي الأردن وخضوعها للانتداب لم يهدأ الوضع بل استمرت الثورة التي رفضت سياسة القسر التي فرضها الانتداب على الأهالي، وكان لالتحاقه بأحداث المدارس والجامعات في عصره أثر واضح حتى أتيحت له فرصة التعرف على النخب السياسية والاجتماعية وصقل شخصيته بالمفاهيم والقيم الوطنية.

ففي وقت مبكر من حياته اشترك بالمظاهرات في ذكرى سنوية لإعلان وعد بلفور وذلك عندما كان هزاع المجالي في الخامس الابتدائي في مدرسة السلط ، وفي الثاني من تشرين الثاني عام 1932 دخل عليهم سليمان النابلسي (٢) وسأل عن أهم حدث

---

(١) أما من الناحية الجسمية فقد كان طويل القامة وله وجه بدوي وحاجبان مقوسان وعينان شديدتا الالتماع. السير تشارلز جونستون (السفير البريطاني السابق في عمان 1956–1960) ، الأردن على الحافة ، ترجمة فهمي شما ، ط2 ، وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، 1996 ، ص224 ، 227.

(٢) سليمان النابلسي : ولد في مدينة السلط عام (1908) ، حصل على الثانوية من الأردن والبكالوريوس من الجامعة

حصل في ذلك اليوم ، فلم يجب الطلاب الإجابة التي كان يرمي لها ، فلم يلبث أن صاح بهم ان هذا اليوم يوم وعد بلفور وأخذ يشرح لهم تاريخ ذلك الوعد وحرض الطلاب على التظاهر. فخرجوا من الصف وأخرجوا جميع طلاب المدرسة وساروا في مظاهرة حتى وصلوا إلى متصرفية الكرك منددين بالانتداب وقد انتهت المظاهرة التي ألهبت مشاعره وحماسه الوطني ونشاطه المعادي للاستعمار [١] ، ونحي على إثرها النابلسي من التدريس[٢].

أتقن هزاع فن الخطابة بفضل أستاذه حسن البرقاوي وأخذ يشارك في المهرجانات دون تردد وحصل على تقدير من رفيق الحسيني أستاذ اللغة العربية على مشاركاته في تلك المرحلة التي لم يكن فيها الطلبة على معرفة تامة بحقيقة الانتماء الوطني [٣]. وقد شارك هزاع بمظاهرة مدرسة السلط التي كان أكثر أساتذتها من معتنقي الفكر القومي ، وأحياناً تؤدي المظاهرات إلى قطع الطرق بين القدس وعمان مما تدفع بالسلطة الحاكمة إلى إغلاق المدارس لمدة تزيد على الشهر[٤].

واصل هزاع نشاطه داخل المدرسة من خلال تشكيله تنظيماً من الطلبة للمطالبة بحقوقهم ومناهضة الانتداب البريطاني ، عرف التنظيم بـ(جمعية الحرية الحمراء) وهي جمعية سرية ، وتولى نايف الخطيب إدارة الشؤون العسكرية داخل الجمعية فضلاً عن

الأمريكية في بيروت عام (1932) ، شغل عدة مناصب منها مدير لمدرسة الكرك وموظفاً في رئاسة الوزراء عام (1933) وسكرتيرا رئاسة الوزراء عام (1942) ، تقلد مناصب وزارية فعين وزيراً للمالية والاقتصاد في الأعوام (1947 ، 1950 ، 1951) ، اختير رئيساً لمجلس الوزراء خلال (1956-1957) ثم وزيراً للخارجية والمواصلات عام (1957) ، أصبح أميناً عاماً للحزب الوطني الاشتراكي (1954-1957) حتى اختير عضواً لمجلس الأعيان الأردني خلال (1963-1971) ، توفي عام (1976). ينظر : نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص105 ؛ نعمان عاطف عمرو وسامي محمد علقم ، المصدر السابق ، ص5 ، 10.

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص59.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص16-17.

(٣) جمال الشاعر ، سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي ، رياض الريس ، (د.م) ، (د.ت) ، ص15.

(٤) من أبرز الأساتذة (محمد أديب ، فوزي الملقي ، سعيد الدّرة ، جريس القسوس ، ورفيق الحسيني). ينظر : هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص18 ، 20.

عقد الاجتماعات في بيته وقد ضمت مجموعة من الطلاب عبروا فيها عن استيائهم ورفضهم للانتداب البريطاني من خلال إثارة الفوضى وتأجيج المظاهرات بإلقاء المفرقعات الصوتية فيها ، ولمحدودية الجمعية ولعدم وجود أي ارتباط أو دعم من غير الطلبة لم تستمر طويلاً(١).

وفي الوقت الذي كان فيه هزاع يعمل مساحاً في دائرة الأراضي عام 1938 كانت الثورة الفلسطينية (1936–1939)(٢) قد وصلت إلى أوجها ، وقد اشترك الأردنيون فيها منذ انطلاقها وجرت محاولات لإضراب المدن الأردنية تضامناً مع الثورة الفلسطينية وخرجت المظاهرات (٣) وعقد زعماء شرقي الأردن مؤتمراً في السابع من حزيران عام 1936(٤) في قرية أم العمد(٥).

قدم المشاركون في المؤتمر مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية نددوا فيها بوسائل

---

(١)، المصدر نفسه ، ص20 ؛ خليل حنش سوادي خليل الحمداني ، الأردن وقضية فلسطين ، ص39.

(٢) في الخامس عشر من نيسان عام (1936) ظهرت قوة عربية على طريق نابلس – طولكرم وقتلت ثلاثة من الصهاينة ، وفي الليلة الثانية قتل الصهاينة عربيين قرب مستعمرة يتاح تكفا وانقلبت جنازة أحد قتلى الصهاينة إلى تظاهرة في تل أبيب أعقبته حركة اعتداءات على العرب قابلها العرب بمثلها ، ووقع من الطرفين عدة قتلى ، ففرض نظام منع التجول في يافا وتل أبيب من المساء حتى الصباح وأعلن قانون الدفاع الذي خول المندوب السامي وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ ، وهذه كانت الشرارة الأولى للثورة. أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، دار المعارف ، مصر ، 1955 ، ص98.

(٣) أشار التقرير البريطاني المرفوع إلى هيئة الامم لعام (1936) إلى تدهور الوضع السياسي في شرقي الأردن مبرراً ذلك بسبب ثورة عرب فلسطين ، حيث قامت المظاهرات في شرقي الأردن خلال شهري نيسان وايار وسادت حملة توتر في المدن حتى إن الحكومة اضطرت إلى إغلاق مدرسة السلط الثانوية ومدرسة الصناعة بمعان في آخر ايار وطرد سبعة طلاب. خليل حنش سوادي الحمداني ، الأحزاب السياسية في الأردن ، ص73.

(٤) عقد مؤتمر آخر في بولدان في الثامن من آب عام(1937) ألقى صبحي أبو غنيمة ممثل الشعب الأردني كلمة استنكر فيها قرار التقسيم الذي أقرته لجنة بيل التي أرسلت للنظر في أسباب ثورة عام (1936) في فلسطين إلا إن هذه المؤتمرات لم تحقق نفعاً في تحقيق مطالب العرب وذلك بسبب ضعف الموقف الرسمي وإمكانياته والدور البريطاني في إفشال أي تحرك من شأنه الإسهام في إنقاذ فلسطين. خليل حنش سوادي الحمداني ، الأردن وقضية فلسطين ، ص40–41.

(٥) قرية أم العمد : قرية صغيرة تقع جنوبي عمان وتقطنها عشائر بني صخر احتضنت الاجتماع الأول للحركة الوطنية في شرقي الأردن. عباس مراد ، المصدر السابق ، ص33.

العنف التي تستخدمها تجاه الثوار وطالبوا بمذكرة أخرى الأمير عبد الله بالتدخل الفعلي ولم يكتفوا بهذا بل عملوا على جمع المال والسلاح وأصبحت شرقي الأردن معبراً للثوار وطريقاً لإمدادهم [١] ، كما تلقى حينها موظفو دائرة الأراضي كما ذكر هزاع من المسؤولين في الدائرة بان يكرم قادة الثوار وتقديم المساعدة لهم إذ جاءوهم ووصف هزاع هذه الأحداث بانها كانت تهزني فرحاً لبطولات الثوار ومغامراتهم وكانت الرغبة واضحة من المسؤولين الأردنيين في مساعدة الثوار ومد يد العون لهم [٢] ، إلاَّ إنَّ الفلسطينيين أرادوا إشغال القوات البريطاني ة المتواجدة في فلسطين بفتح جبهة أخرى للقتال في شرقي الأردن الأمر الذي يساعد على تخفيف الضغط على الثوار في فلسطين بعد ان ترسل بريطانيا عدداً من قواتها إلى شرقي الأردن [٣] ، وبالفعل هاجم الثوار الفلسطينيون دور الحكومة ومراكز الشرطة واستولوا على الأسلحة وقطعوا أسلاك الهاتف وأغلقوا الطرق في شرقي الأردن[٤].

استمر الثوار حتى ربيع عام 1939 ، ففي السابع عشر من شباط عام 1939 اختطفوا المستر هيد (Mr. Head) مدير الخراج وهزاع المجالي [٥] مما دفع بالقوات الأردنية لملاحقتهم والاصطدام بهم وتخليص المختطفين منهم بعد معركة قتل فيها ما يقارب خمسين شخصاً من الثوار وعدد من رجالات الأمن الأردني[٦].

وأثناء إقامة هزاع المجالي في دمشق اشترك في المظاهرات التي نظمها الطلاب للمطالبة باستقلال البلدان العربية وتأييد القضية الفلسطينية ، ففي الخامس والعشرين

---

(١) محمد عزه دروز ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، ط1 ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1971 ، ص32 ؛ إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية ، ص86.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص22.

(٣) غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص185 ؛ إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية ، ص86.

(٤) احمد عبد الرحيم سالم الخلايلة ، المصدر السابق ، ص223-224.

(٥) إيمان عزبي فريحات ، المعارضة السياسية ، ص87.

(٦) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص22 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ط1 ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1974 ، ص37.

من ايار عام 1945 شهدت دمشق مظاهرات واسعة طالبت بإجلاء الفرنسيين ولعبت الجامعة دوراً فاعلاً في تنظيمها ، وعلى الرغم من محاولة لطفي الحفار [١] وزير الداخلية تهدئة الوضع إلاَّ إنَّه عجز عن الوقوف أمام حماس الطلبة الذين طالبوا بتجنيدهم ، فما كان من لطفي إلاَّ إنَّ أوعز إلى قائد القوات العسكرية بتجنيد الطلاب وقد صف هزاع المجالي هذه المشاركة بقوله : "وذهبنا إلى القلعة وارتدينا الألبسة العسكرية وبعد فحص طبي شكلي... أذكر ان عدد المجندين أبرى على الألف، وانتقلنا بعد التمرينات العسكرية إلى مدرسة الحلبوني" [٢]. إلا ان الأعداد أخذت بالتناقص بعد يومين من التحرك ثم انفرط عقد الحملة الطلابية بقيام الجيش الفرنسي في التاسع والعشرين من آيار عام 1945 باستهداف دمشق بدءاً من المجلس النيابي وقتل الحرس الخاص وفرض سيطرته[٣].

---

(١) لطفي الحفار : ولد في دمشق عام (1885) ، تلقى تعليمه في سورية ثم اسطنبول ، مثل دمشق أكثر من مرة ، ففي عام (1924) نائب في مجلس الاتحاد ونائب لرئيس غرفة التجارة ، وفي عام (1928) نائب للجمعية التأسيسية ، وفي عام (1932) اعيد انتخابه عضواً لمجلس الاتحاد ونائب لرئيس المجلس ، وكذلك أعيد انتخابه للجمعية عام(1936) ، و(1943) ، تولى مناصب وزارية منها وزير للاشغال العامة عام (1926)، والمالية (1938) ، ثم تقلد رئاسة الوزراء مع وزارة المعارف عام (1939) ، فوزيراً للداخلية عام (1943-1946) ، توفي عام (1968). عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق ، ج5 ، ص470-471.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص31.

(٣) غسان محمد رشاد حداد ، من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966 أوراق شامية ، المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، 2001 ، ص11.

الفصل الثاني

هزاع المجالي والتطورات السياسية الاردنية -

المبحث الأول : هزاع المجالي ووزارة سمير الرفاعي الثانية

المبحث الثاني : دور هزاع المجالي في وزارتي توفيق أبو الهدى السادسة والسابعة :

المبحث الثالث : هزاع المجالي والتطورات الداخلية -.

المبحث الأول : **هزاع المجالي ووزارة سمير الرفاعي الثانية** :

عهد الملك عبد الله إلى سمير الرفاعي [١] بتأليف وزارته في الرابع من شباط عام 1947[٢] وألف سمير وزارته ونجح من خلالها الملك بامتصاص نقمة المعارضة وذلك بإشراك بعض زعمائها في الوزارة ومنهم سليمان النابلسي وبشارة غصيب[٣] ، وقد عدّ هزاع المجالي من جانبه اشتراكهم نصراً لرأيه الذي طالما نادى به والقاضي باشتراك وجوه جديدة في السلطة [٤] ، وبعث هزاع المجالي برقيه لسمير الرفاعي هنأه فيها بمهام عمله الجديد وذكّره بضرورة استثمار نضال الشباب الأردني وتحقيق مطالبهم ، وإنَّ تحقيق هذه المطالب أمر جوهري لكسب ثقة الأهالي في تلك المهمة لديمومة ونجاح وزارته[٥].

أراد الملك عبد الله معاقبة أولئك الذين أثاروا الاضطرابات في عمان أثناء غيابه

---

(١) سمير الرفاعي : ولد في مدينة صفد عام(1901) ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ثم تابع تعليمه في كلية الآداب والفنون ببيروت وكذلك في معهد الحقوق في القدس عام 1935 ، شارك في السلطة التنفيذية وزيراً للداخلية عام (1941–1943) ووزيراً للمعارف عام (1943–1944) ثم وزيراً للخارجية عام (1955–1956) نائباً لرئيس الوزراء عام (1957–1958) ، فيما شكل الوزارة ست مرات خلال (1944–1945، 1947 ، 1950–1951، 1956، 1958–1959، 1963) ، أصبح عضواً في مجلس الأعيان (الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع) ، توفي في تشرين الأول عام (1965). للمزيد من التفاصيل عن سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية راجع : رائد أحمد ياسين هياجنه ، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية 1924–1965 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2000 .

(٢) تالفت الوزارة من : سمير الرفاعي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع ، محمد الأمين الشنقيطي قاضياً للقضاة ووزيراً للمعارف ، وعباس ميرزا وزيراً للخارجية ، وعمر مطر وزيراً للمواصلات والزراعة والتجارة ، وسليمان النابلسي وزيراً للمالية والاقتصاد ، وبشارة غصيب وزيراً للعدلية. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص25.

(٣) بشارة غصيب : ولد في السلط عام(1905) ، تخرج من معهد الحقوق في القدس عام (1924) ، عمل موظفاً في العدلية عام (1921–1928) ، ثم مديراً لضريبة الدخل عام (1946–1947) ، شغل مناصباً وزارية منها وزيراً للعدلية عام (1947) ، ووزيراً للمواصلات عام (1951) ، ووزيراً للمالية عام(1955–1956) ، ووزيراً للاشغال العامة عام (1967–1968) ، وعضو لمجلس النواب لعدة دورات عام (1967–1974) ، وعضواً في مجلس الأعيان عام (1979–1989). نايف حجازي ومحمود عطاالله ، المصدر السابق ، ص39.

(٤) من الملاحظ على وزراء وزارة سمير الرفاعي الثانية والتاسعة عشر ضمن سلسلة الوزارات الأردنية إن لا أحد منهم قد شاركه في وزارته الأولى ، كذلك يلاحظ أنهم باستثناء عمر مطر ، فقد كانوا جميعهم استلموا حقائب وزارية سابقاً. رائد احمد ياسين هياجنه، المصدر السابق ، ص40.

(٥) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص46.

في تركيا خلال الوزارة السابقة ، فطلب من سمير الرفاعي رئيس الوزراء باستدعاء هزاع المجالي ، فما كان من إلا إنَّ أمر عباس ميرزا وزير الداخلية[١] بذلك ، غير أنَّ وزير الداخلية أخطأ في فهم المقصود من الطلب فأمر بإلقاء القبض على هزاع المجالي وإرساله مخفوراً إلى عمان. وبالفعل أرسله بسيارة مكشوفة عبر الصحراء وبطريقة لا تخلو من القسوة ووصل إلى عمان بعد منتصف الليل إلى مركز قيادة شرطة العاصمة وفي الصباح استدعي لمقابلة رئيس الوزراء وما أن قابله حتى قصّ له الطريقة التي تم بها إحضاره إليه ، فامتعض رئيس الوزراء واعتذر لهزاع المجالي لما بدر كما أبدى وزير الداخلية اعتذاره أيضاً وطلب رئيس الوزراء من هزاع المجالي ان يذهب إلى قصر الشونه وان ينتظر ريثما يطلبه الملك[٢].

قابل الملك عبد الله هزاع المجالي في السادس عشر من شباط عام 1947 وقد وبخه الملك وطرده من مجلسه بعد أن اتهمه بأنه كان شريكاً في إرسال البرقيات إليه وهو في تركيا ، وانه من ألقى المتفجرات في عمان ، وما أن غادر هزاع المجالي القصر حتى طلبه الملك في نفس اليوم واسترضاه وطلب من رئيس الوزراء توظيف هزاع المجالي ، وبالفعل عرض عليه في اليوم الثاني منصب قاضي للصلح أو قائمقام ، لكن هزاع المجالي رفض التعيين [٣] ، وما أن علم الملك برفضه حتى طلب إحضاره ثانيةً وأمره بقبول تعيينه موظفاً للتشريفات داخل القصر ، وذلك في السابع عشر من شباط[٤].

---

(١) عباس ميرزا : يعدّ من أعيان الشراكسة ، تولى منصب وزير الداخلية في وزارة سمير الرفاعي الثانية عام (1947) ، ومرة ثانية في وزارة سمير الرفاعي الثالثة عام(1950) ، ووزيراً للداخلية مرة ثالثة في وزارة هزاع المجالي عام (1955) ، أصبح بعدها عضواً في مجلس الأعيان الأردني الخامس للاعوام(1955-1959) ،ينظر وكالة الانباء الأردنية :

www.petra.gov.jo.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص46.

(٣) سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص695.

(٤) المصدر نفسه .

تسلم هزاع المجالي في الحادي والعشرين من شباط عام 1947 وظيفته في تشريفات القصر [١]. ولم يكن ضليعاً بالبروتوكولات بسبب نشأته البدوية ، ونظراً لما كان يدور داخل القصر من مؤامرات بين الموظفين بهدف التقرب من الملك ولو كلفهم ذلك حكايات لا أساس لها من الصحة أو حتى تشويه الحقائق ، فقد كانت مهمة المجالي صعبة ولكن مع هذا استطاع الاعتماد على نفسه بقوله : "اعتمدت أسلوباً خاصاً لا تصنع فيه ولا تكلف ولا لبس فيه فقد كنت على غاية من الصراحة في كل ما يطلب إلي ان أقوله للملك وكنت أتحدث إليه دون ما تقيد بالديباجة المألوفة لدى موظفي البلاط ولم أكن لاهتم لتعليقات زملائي أو نصائحهم ، وكنت أطلع الملك على كل أمر اعتقد ان الصالح العام يقضي اطلاعه عليه وعلى الرغم من ان بعض الأخبار والتعليقات التي كنت أنقلها إليه كانت ثقيلة أو لا تنال مرتبة الرضا لديه ، إلا انه كان يرتضيها مني لأني كنت افتح له باباً لمعالجتها بأسلوبه وكثيراً ما كان يرتاح لنتيجتها في النهاية"[٢].

في الوقت الذي التحق فيه هزاع المجالي بخدمة القصر كانت الوزارة منشغلة بالقضية الفلسطينية ، فبعد فشل مؤتمر لندن [٣] ، ألقى أرنست بيفن(Ernest Byfn) خطاباً في السادس والعشرين من شباط عام 1947 في مجلس العموم البريطاني بين

---

(١)احمد الطراونة ،المصدر السابق ،ص54.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص49-50.

(٣) عقد مؤتمر لندن بدورتين الأولى في العاشر من أيلول حتى العشرين من تشرين الأول عام(1916) عرضت فيه بريطانيا مشروعاً عرف باسم (مشروع موريسون) الذي نص على تقسيم فلسطين الى أربع مناطق (عربية ، صهيونية ، القدس ، النقيب) . أما الدورة الثانية فمن الثامن والعشرين من كانون الثاني حتى الرابع عشر من شباط عام (1947) عرضتً فيه بريطانيا أيضاً مشروعاً آخر لحل القضية عرف باسم (مشروع بيفن) وهو لا يقسم فلسطين بل أكد على استمرار الانتداب خمس سنين أخرى تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية وصهيونية تتمتع باستقلال ذاتي ثم يعاد دراسة الموقف بعد انقضاء المدة ، إلا إن العرب رفضوا كلا المشروعين. ينظر : مهدي عبد الهادي ، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1947 ، بيروت ، 1975 ، ص76 ؛ اسيل عبد الستار حاجم الحسيناوي ، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1947-1967 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص84-85.

فيه انه أصبح واجباً رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لتقرر الحل [١] الأمر الذي دفع اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع في القاهرة من السابع عشر إلى التاسع والعشرين من آذار عام 1947، وترأس سمير الرفاعي الوفد الأردني الذي ضم سليمان النابلسي وفوزي الملقي [٢] ، وخلال المؤتمر أكد سمير الرفاعي تأييده لفكرة عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة لثقته بتلك الهيئة[٣].

طلبت بريطانيا في الأول من نيسان عام 1947من الأمم المتحدة عقد دورة خاصة للنظر في القضية الفلسطينية ، وبالفعل عقدت الدورة في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[٤] ، وتقرر خلالها إرسال لجنة مؤلفة من الدول الصغرى التي ليس لها مصالح خاصة للتحقيق في قضية فلسطين[٥] فعملت اللجنة على دراسة ميدانية لوضع تقرير مفصل ، فوصلت اللجنة إلى القدس في السابع عشر من حزيران عام1947 ثم

---

(١) اميل الغوري ، فلسطين ، ج1 ، وزارة الإرشاد ، بغداد ، 1962 ، ص96.

(٢) فوزي الملقي : ولد في اربد عام (1909) وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها ، أوفدته الحكومة الأردنية في عام (1929) للدراسة في جامعة بيروت درس علوم طبيعيات ورياضيات وتخرج منها عام (1932)، مارس مهنة التعليم في الكرك والسلط وكان من الأساتذة الذين درّسوا هزاع المجالي ، ثم درس الطب في بريطانيا ، أصبح قنصلاً للأردن في مصر عام (1944–1947) ، ثم وزيراً للخارجية والمواصلات والدفاع عام (1947–1950) ، أصبح وزيراً مفوضاً في فرنسا وايطاليا ثم سفيراً في بريطانيا عام (1951–1953) ، تولى رئاسة الوزراء عام (1953–1954) ووزيراً للبلاط عام (1955) ووزيراً للدفاع والمعارف عام (1957) ، وسفيراً في مصر عام (1956–1957) ، ووزيراً للبلاط ثانية عام (1958) ، عين مندوباً للأردن في الأمم المتحدة ، توفي عام(1962). سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص695.

(٣) عناد خلقي علي ، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1945–1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 ، ص59.

(٤) خالدة إبراهيم خليل الحبيطي ، دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، (د.ت) ، ص319.

(٥) ضمت اللجنة كلاً من : استراليا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، غواتملا ، الهند ، إيران ، هولندا ، بيرو ، السويد ، الاورغواي ، يوغسلافيا. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، بريطانيا وفلسطين 1945–1949 ، دراسة وثائقية ، ط1 ، دار الشروق ، بغداد ، 1986 ، ص58 ؛ يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية 1913–1989 ، دراسة توثيقية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص24.

لبنان لحضور اجتماع ممثلي الحكومات العربية في الثاني والعشرين من تموز من العام نفسه[١] ، كما التقت اللجنة بالملك عبد الله في السابع والعشرين من تموز وألقى خلال اللقاء سمير الرفاعي بياناً بين فيه خطورة قضية فلسطين وان حل المشكلة يكمن في إلغاء الانتداب وإقامة دولة فلسطينية مستقلة يشترك العرب والصهاينة بنسب عددهم[٢].

أكد هزاع المجالي ان الملك عبد الله كان من أشد الناس تقديراً لعواقب التقسيم الوخيمة ومناقضته للأهداف القومية ، وكان في الوقت نفسه يدرك هزالة الجهد العربي آنذاك ويعرف ان العرب لم يكونوا في وضع يمكنهم من فرض رأيهم أو تنفيذ مشيئتهم ولهذا كان من رأيه القبول التكتيكي بالتقسيم وكان يبين للمسؤولين المقربين إليه ان هذا الحل هو أقل ضرراً من النتائج التي تنجم فيما لو ركب العاطفون رؤوسهم ومن هذا المنطلق أيد هزاع التقسيم[٣] كما يرى المجالي ان التسوية السلمية لقضية فلسطين هي الوسيلة الوحدة المجدية لتأمين أكبر قسط من الحقوق العربية إلى أن تتسنى للعرب الفرصة المواتية لإحقاق الحق العربي الكامل في فلسطين[٤].

رفعت اللجنة الدولية تقريرها الذي تضمن اثنتي عشر صفحة إلى الأمم المتحدة

---

(١) اكرم زعيتر ، المصدر السابق ، ص189 ؛ حسن علي عبد الله و حسين كامل جابر ، أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية العلاقات العراقية المصرية انموذجاً 1947-1948 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد 54 ، المجلد 2 ، 2010 ، ص11.

(٢) كان سمير الرفاعي من أشد الرافضين لفكرة تقسيم فلسطين ، بل دعى في دورة مؤتمر لندن الأولى إلى توحيدها مع الأردن. منيب ماضي و سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص465 ؛ رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص143.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص53-54 .

(3) سليمان عقله عميش ، المصدر السابق ، ص123.

(4) وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني – الأركان العامة – الشعبة الخامسة ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1973 ، ص248 ؛ جاسم محمد الجبوري ، موقف لبنان في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1948) ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، العدد 2 ، المجلد 6 ، 2007 ، ص88.

في الحادي والثلاثين من آب عام 1947 ونشر في اليوم التالي ، أوصى التقرير بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى صهيونية حددت مدة انتقالية تظل بريطانيا فيها لحين تنفيذ المشروع ، والسماح للصهاينة بدخول فلسطين ، أما بقية التوصيات فقد رأت ضرورة قيام حكومتين مستقلتين استقلالاً ذاتياً يجمعهما اتحاد مركزي ورئاسة واحدة ودستور واحد.

عقدت اللجنة السياسة لجامعة الدول العربية اجتماعاً في صوفر بلبنان في السادس عشر من أيلول عام 1947 لدراسة التقرير الذي رفعته اللجنة إلى الأمم المتحدة وتبني موقف سياسي منه[١] ، وفيه قرر الوفد الأردني تأييد الفكرة التي طرحها العراق وذلك باستخدام النفط كسلاح للضغط على الولايات المتحدة لعلها تعيد النظر في مساندتها للصهاينة[٢] ، وفي تشرين الأول عام 1947 اتجهت الوفود العربية لعقد اجتماع في عمان لمواصلة البحث في الوسائل المجدية لمساعدة الشعب الفلسطيني[٣].

أتيح لهزاع المجالي حضور جميع جلسات اجتماع الجامعة العربية في عمان كمعاون للملك عبدالله. وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن شبه اتفاق على ان يتولى الجيش الأردني التدخل بمفرده بالمقابل تقوم الدول العربية بتقديم المعونة المالية والدعم السياسي للمملكة الأردنية عند مواجهة الصهاينة ، وقد خرج هزاع المجالي أكثر تشاؤماً من قبل فيما يخص القضية الفلسطينية ووجد فرقاً كبيراً فيما يدور بين أروقة المؤتمرات الرسمية وبين ما يعلن ويذاع للناس[٤].

---

(١) إسماعيل محمد حسن الويس ، القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية 1938-1948 ، مجلة جامعة كركوك ، العدد 3 ، المجلد 7 ، 2012 ، ص9.

(٢) عناد خلقي علي ، المصدر السابق ، ص63 ؛ أديب صالح عبد ، الدور الأمريكي في إقرار مشروع تقسيم فلسطين 29 تشرين الثاني 1949 ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2009 ، ص102.

(٣) جاسم محمد الجبوري ، المصدر السابق ، ص90.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص63.

أصدرت الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947 وبعد اجتماعات عديدة القرار رقم (181) الذي أكد على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى صهيونية، واتخاذ وضع دولي لمدينة القدس ، وحصل القرار على تأييد ثلاث وثلاثين دولة فيما رفضته ثلاث عشر دولة وامتنعت عشرة دول عن التصويت (١) ، وقد حاول الملك عبد الله احتواء ردة الفعل ، ففي الوقت الذي أذيع خبر القرار كان متوجهاً إلى قصر الشونه يرافقه هزاع المجالي واتصل الأخير بأمر الملك ببعض الزعماء الفلسطينيين وطلب منهم الانتظار حتى يرى ما يمكن عمله من جهة ، واستعداد الشعب الفلسطيني من جهة أخرى ، إلا أن الجهود فشلت بعد أن قام الفلسطينيون بالهجوم على الأسواق الصهيونية(٢).

عقد مجلس النواب الأردني اجتماعاً في اليوم التالي من صدور القرار وأعلن رفضه للقرار ، وكذلك أبدى رئيس الوزراء الذي حضر الجلسة تأييده لقرار مجلس النواب(٣) ، وخلال المدة من الثامن حتى السابع عشر من كانون الأول عام 1947 كان سمير الرفاعي ممثل المملكة الأردنية في مؤتمر الجامعة العربية الذي عقدته في القاهرة للتباحث في قرار التقسيم (٤) ، وما إن عاد حتى طلب منه الملك عبد الله تقديم استقالته وذلك ليعيد النظر في قوام وزارته نظراً لما اكتنف بعض الوزراء من لغط حول تصرفاتهم فيما يتعلق بالقمح وعلف المواشي ، إذ اتسمت تلك السنة بالجفاف فاضطرت الوزارة إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب(٥).

---

(١) الحكم دروزه ، ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، 1973 ، ص26.

(٢) طاهر خلف البكاء ، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو،ج 1 ،ط 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ،2001،ص191، 201 .

(٣) هناء عبد الله حسن ، موقف مجلس النواب الأردني من التطورات السياسية الداخلية 1947-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2011 ، ص82.

(٤) عناد خلقي علي ، المصدر السابق ، ص67.

(٥) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص64.

ومن الجدير بالذكر إنَّ سياسة رئيس الوزراء الأردني تجاه القضية الفلسطينية لم تكن متفقة تمام الاتفاق مع سياسة الملك ، فعلى الرغم من طلب الملك منه دعم مشروع التقسيم في المؤتمرات الدولية نجده فضل السير في الاتجاه الذي سار عليه ممثلو الدول العربية التي رفضت التقسيم[١].

كان لاختلاف وجهات النظر بين الملك وسمير الرفاعي السبب الرئيس في تقديم الأخير استقالته في السابع والعشرين من كانون الأول عام 1947 بحجة وضعه الصحي لا يساعده على الاستمرار[٢].

المبحث الثاني : **دور هزاع المجالي في وزارتي توفيق أبو الهدى السادسة والسابعة** :

أولاً : **التطورات السياسية** :

لم يواجه الملك مشقة كبيرة في اختيار من يشكل الوزارة خلفاً لوزارة الرفاعي اذ أشارت عليه بريطانيا بتعيين أبو الهدى رجلها الأول الذي وجدت فيه خير من يساعدها على تمرير سياستها المقبلة ، ويرى عبد الله التل ان بريطانيا كانت ترى بأنَّ توفيق أبو الهدى هو الشخص الوحيد الذي يستطيع إرهاب الشعب الأردني أطول مدة ممكنة ريثما تنفذ هي سياستها المرسومة لتهويد فلسطين [٣].شكل توفيق أبو الهدى وزارته السادسة والوزارة العشرين بالترتيب الوزاري الأردني في الثامن والعشرين من كانون الأول عام1947[٤]

---

(١) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص153.

(٢) المصدر نفسه ، ص154.

(٣) عبد الله التل ، كارثة فلسطين مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس ، ج1 ، ط2 ، دار القلم ، القاهرة ، 1959 ، ص41.

(٤) تألفت الوزارة كالآتي : توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع ، محمد أمين الشنقيطي قاضياً للقضاة ووزيراً للمعارف ، هاشم خير وزيراً للداخلية ، سعيد المفتي وزيراً للتجارة والزراعة والتموين ، فلاح المدادحة وزيراً للعدلية ، وفوزي الملقي وزيراً للمواصلات ، وسليمان سكر وزيراً للمالية. ينظر : سهيلا سليمان

وفي الوقت الذي تجاهل هزاع المجالي كيفية استدعاء الملك عبد الله توفيق أبو الهدى لتكليفه بتشكيل الوزارة بعد ان عرض سمير الرفاعي قائمة باسماء وزارته الجديدة[١].

وما ان أعلن أبو الهدى عن وزارته حتى سعى لتعديل معاهدة عام 1946 التي لاقت رفض الأردنيين وانتقاد عدد كبير من رجال السياسة العرب ومهاجمة الصحافة العربية لها [٢] ، فاستجابت بريطانيا لذلك. ومع ذلك لم تكن تلك المعارضة السبب المباشر في استجابة بريطانيا لتعديل المعاهد ، بل لظروف مستجدة شجعتها على ذلك خصوصاً بعد الإعلان عن عزمها الانسحاب من فلسطين مما دفعها إلى تعديل المعاهدة مع المملكة الأردنية بشكل يجعلها تتجنب أي تعهد عسكري في المواجهة المقبلة بين العرب والصهاينة في فلسطين [٣]. كذلك تدهور الأوضاع السياسية في فلسطين وضغط الصهاينة على الحكومة البريطانية لتنهي انتدابها وتسمح لهم بتأسيس دولتهم[٤].

سافر الوفد الأردني برئاسة توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء وكل من فوزي الملقي وجون باجوت غلوب (Johon Bajot Glybb)[٥] في الخامس والعشرين من كانون

الشلبي ،دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية ايلول 1938–ايار1955 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأداب ،جامعة اليرموك ،1998 ،ص31.

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص64.

(٢) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص43.

(٣) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ، ص167.

(٤) أنيس الصايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ،منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ،بيروت ، 1966، ص225.

(٥) جون باجوت غلوب (Johon Bajot Glybb) : ولد عام (1897) بمدينة برستون البريطانية ، تلقى دراسته في الكلية الحربية في البريطانية ثم التحق بكلية السلاح الهندسي ، شارك بالحرب العالمية الأولى برتبة ملازم وأصيب في فكه ، ثم خدم في العراق حيث وصل إلى بغداد في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1920 وبقى حتى عام (1926) حيث قدم استقالته ، إلا انه بقى يعمل في العراق حيث عمل في الإدارة المدنية بالاتفاق مع الحكومة العراقية حتى عام (1930) استطاع خلالها كسب خبرة واسعة في التعامل مع البدو ،

الثاني عام1948إلى لندن[١] وعقدوا عدة اجتماعات لمناقشة مسودة المعاهدة الجديدة ، توصل بعدها الطرفان لتعديل المعاهدة عام 1946 ، وفي السادس من شباط عام1948 وقعوا مبدئياً على المعاهدة المعدلة [٢]

ليعود الوفد الأردني في اليوم نفسه [٣] ، ثم عقد الاجتماع في قصر المصلى في الشونه وحضره الملك وأعضاء الوزارة وقد استعرض الوفد صيغة المعاهدة فاستقر الرأي على قبولها ، وفي التاسع والعشرين من شباط عام 1948صدر بلاغ رسمي أردني يعلن قبول المعاهدة وجاء فيه بان المملكة الأردنية وجدت في التعديلات التي أجريت على المعاهدة موافقة كاملة للسيادة والاستقلال[٤].

وفي الخامس عشر من آذار عام 1948 تم التوقيع على المعاهدة في عمان [٥] ونشرت نصوصها رسمياً بعد ثلاثة أيام ليصادق عليها الملك عبد الله يوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه عام1948[٦].

رفضت المعارضة الأردنية المعاهدة من خلال البرقيات التي وردت إلى القصر

انتقل بعدها للعمل في شرقي الأردن برتبة نقيب مساعداً لقائد الجيش الأردني فردريك بيك ثم أصبح قائداً للجيش الأردني من عام (1939) حتى عام (1956) ليعود إلى بلاده ، توفي في عام (1986). غصون كريم مجداب الربيعي ، المصدر السابق ، ص27 وما بعدها.

(١) منيب ماضي و سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص419.

(٢) كان الوفد الأردني قد تلقى برقية من الملك عبد الله فحواها انه في حالة الوصول إلى اتفاق مع الجانب البريطاني بشأن تعديل المعاهدة لا يوقع الاتفاق نهائياً بل يعود الوفد إلى عمان ليعرض نتائج مباحثاته على الملك وأعضاء الحكومة الأردنية . أحمد مري حسن البنداوي، المصدر السابق ، ص63-64.

(٣) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص46.

(٤) أحمد مري حسن البنداوي، المصدر السابق ، ص64.

(٥) مثل الحكومة البريطانية اليك كركيرليد (Aleckirkbride) المندوب السامي البريطاني ، أما المملكة الأردنية فقد مثلها توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء وفوزي الملقي وزير المواصلات. عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص46.

(٦) تم إبرامها في لندن يوم الثلاثين من نيسان من قبل ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني وعبد المجيد حيدر الوزير الأردني المفوض في لندن. المصدر نفسه.

في الوقت الذي كان فيه هزاع المجالي يعمل بالتشريفات داخل القصر ، كذلك المقالات في الصحف التي اتهمت أبو الهدى بانه تبادل مع بريطانيا كتباً سرية فيها كثير من القيود التي تحد من الاستقلال ، واعترف هزاع المجالي بان معاهدة عام 1948 لم تكن تخلو من مصلحة لبريطانيا ، إلا انه أكد قبوله المعاهدة وعدّها أفضل من سابقتها[١].

استمرت الاصطدامات بين العرب والصهاينة في فلسطين بعد قرار التقسيم ، كان على شكل اصطدام مجاميع صغيرة غير منظمة وثائرة تحاول تحقيق انتصارات ميدانية حسب قول هزاع المجالي : "لم يكن ليحتاج إلى إلمام زائد بالفنون العسكرية ... فقد اعتمدنا في قتالنا ضد اليهود في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وانسحاب حكومة الانتداب الوسائل والأساليب إياها التي كنا اعتمدناها في الثورات التي سبقت هذه الحرب الفلسطينية..إذ ان قيام مجموعات صغيرة غير مدربة عسكرياً هنا وهناك كان الأساس المعول عليه في قتالنا ... وكانت الرابطة بين أفراد كل مجموعة هي رابطة القربى أو (العزوة) في القرية أو المدينة والشعور المشترك في ضرورة الدفاع عن النفس والممتلكات وكان يزيد أو يقل عدد أفراد أية مجموعة تبعاً لازدياد هذا الشعور أو ضعفه وتبعاً لظروف كل فرد واحتياجاته المعاشية إذ كان عليهم ان يتدبروا أسباب معيشتهم بأنفسهم ، فضلاً عن تدبير السلاح والعتاد"[٢].

تفقد الملك عبد الله القطعات العسكرية وزار القطعات العسكرية العراقية التي عسكرت في المفرق ورافقه في ذالك هزاع المجالي[٣] .

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق ، ص48.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص58.

(٣) تحركت الوحدات العسكرية العراقية إلى فلسطين قبل الخامس من آذار عام (1948) حيث أوردت السجلات الرسمية لوزارة الدفاع العراقية معلومات عن اشتراك (300) ضابط عراقي و(6000) من مختلف الرتب في الحرب ، وأخذت القوات العراقية بالتحشد في المنطقة الكائنة بين اربد والحدود الفلسطينية ، وأسندت القيادة العامة من التاسع من آيار عام (1948) إلى اللواء الركن نور الدين محمود قائد القوات العراقية في المملكة

وبحكم الصلة القوية بين الملك عبد الله وهزاع المجالي من خلال عمل الأخير في تشريفات القصر أخذ يقوم بأمانة السر للقيادة العامة للجيوش وكان همزة الوصل بين الملك وبين مختلف فروع القيادة ، في الوقت الذي أخذ فيه الملك القيام بزيارة تفقدية للجيوش العربية المتأهبة للقتال(١).

في الرابع عشر من آيار عام 1948(٢) أخذ الجيش الأردني بالتحرك نحو فلسطين من عمان وسط مظاهر الحماس والفرح ، وفي تلك الأثناء دار الحديث بين هزاع المجالي وعزام باشا(٣) عندما كان الأخير في عمان حول قوة إسرائيل وإمكانيتها فضلاً عن الدعم الغربي الذي تتلقاها إسرائيل الأمر الذي قضى على بصيص الأمل الذين كان يعتقد هزاع المجالي تحقيقه بهذه الجيوش إذا كان يرى ان موقف الدول الكبرى واضحاً من القضية الفلسطينية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت جادة في تحقيق الدولة الإسرائيلية وطبيعي من جهتها ان لا تدخر جهداً في سبيل قيامها أما

الأردنية يساعده اللواء الركن إسماعيل صفوت ، وتولى العميد الركن طاهر محمد الزبيدي قيادة القوات العراقية في فلسطين. د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ، ملفه 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، تعيين طاهر محمد حاكماً عسكرياً في فلسطين ، و14 ، 10 ايار 1948 ،ص69 ؛ يونس حسن حمد السامرائي ، العراق والقضية الفلسطينية 1958-1973 ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1999 ، ص19-20.

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص65.

(٢) أعلن الصهاينة في الرابع عشر من آيارعام(1948)قيام دولة إسرائيل ضمن الحدود التي أقرت بموجب قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام(1947). د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه، 311/2700 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير الجامعة العربية إلى وزارة الخارجية العراقية حول حكومة بن غوريون ، و7 ،(د.ت) ص17.

(٣) عزام باشا : ولد في الجيزة بمصر عام (1893) ، درس الطب في القاهرة ثم لندن في عام (1910)، ولكن صرفته السياسة عن دراسته ، اتصل بالحزب الوطني واشترك في معارك عدة خلال الحرب العالمية الأولى ، عين وزيراً مفوضاً بالعراق وإيران عام (1936) ثم في السعودية عام (1937)، نقل إلى تركيا عام (1939)، اختير عضواً بالوفد المصري لمؤتمر لندن ، أصبح وزيراً للأوقاف ثم الشؤون الاجتماعية في وزارة علي ماهر عام (1939)، تولى وزارة الخارجية ، أول أمين عام لجامعة الدول العربية عام (1945-1952) ، استقر بعدها في السعودية حتى عام (1974)، توفي عام(1976). عبد الوهاب الكيالي وأخرون، المصدر السابق ، ج3 ، ص828.

روسيا فقد كانت تسعى لقيام إسرائيل وكانت تمد الإسرائيليين بالسلاح وتحقيقاً لسياستها الرامية إلى خلق اضطرابات دائمة في المنطقة لتصل إلى المياه الدافئة والتغلغل في منطقة الشرق(١) وما ان انسحبت القوات البريطانية في الخامس عشر من آيار عام 1948 حتى أخذ الجيش الإسرائيلي بالتقدم لفرض سيطرته على القدس التي وضعت بموجب قرار التقسيم تحت إشراف دولي (٢) ، وبهذا التقدم خضعت العديد من المناطق والمباني بأيديهم ولم يبق للعرب إلا مناطق محددة (٣) ولم يكتفوا بهذا بل أخذ الجيش الإسرائيلي بمهاجمة الأبواب الرئيسة للقدس واستمرت هجماته ثلاثة أيام ، اضطرت الهيئات العربية في القدس للتوجه إلى عمان وطلب المساعدة من الملك عبد الله وخلال الأيام الثلاثة التالية شرحت الوفود للملك خطورة الوضع ، إلا إنَّ الملك تأخر في الاستجابة لطلبهم لان القدس لم تكن حسب الخطة التي وضعها غلوب باشا للجيش العربي(٤) ، وفي ليلة الثامن عشر من ايار عام 1948 بعد تأزم الوضع أكثر إتصل أحمد حلمي(٥) قائد القوات الخاصة في القدس بهزاع المجالي الذي كانت تربطه علاقة سابقة به عندما كان الأخير ينقل السلاح والعتاد إلى القدس ويسلمها إلى أحمد حلمي(٦) ، وطلب من هزاع المجالي إرسال نجدات بأسرع وقت وإلاّ سقطت المدينة

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص60 ، 66.

(٢) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ، ملفه 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الأول ، و3 ،1 تشرين الثاني لسنة 1948 ، ص28.

(٣) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ،29كانون الثاني 1953، ص87.

(٤) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص100.

(٥) أحمد حلمي : ولد في نابلس عام (1881)وأكمل دراسته في اسطنبول ، عمل بالبنك الزراعي العثماني في فلسطين ، اختاره الملك عبد الله مستشاراً للمالية وعضواً في مجلس المستشارين عام (1921)، انتقل إلى القاهرة واختير لرئاسة حكومة عموم فلسطين وبقي يشغل هذا المنصب في جامعة الدول العربية ، توفي في لبنان(1963). عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق ، ج1 ، ص94.

(٦) وهذا ما أكده عبد الله التل قائد معركة القدس ان أحمد حلمي كان يعمل كل ما في وسعه لتزويد قوات

بأيدي الإسرائيليين ، أبلغ هزاع المجالي بدوره الملك عبد الله على الفور بما جرى بالقدس لكنّ أحمد حلمي عاود الاتصال بهزاع المجالي مرة أخرى في منتصف الليل وأكد له خطورة الموقف وتأزمه طالباً الإسراع في اتخاذ الإجراءات[١].

وبالفعل أبلغ هزاع المجالي الملك مرة أخرى وعلى الفور اتصل الملك عبد الله بأحمد حلمي مستفسراً عن الوضع ثم اصطحب هزاع المجالي وذهبا إلى بيت توفيق أبو الهدى في الساعة الرابعة والنصف فجر الثامن عشر من ايار عام 1948، الأمر الذي فاجأ أبو الهدى [٢] ، وما ان فاتحه الملك بخطورة الموقف في القدس إذا لم ينجدها الجيش العربي حتى أجابه أبو الهدى انه يقدر خطورة الموقف ولكن أي تدخل عسكري فيها يعد مخالفاً للاتفاق مع بيفن ، غير ان الملك أصر على وجوب إنقاذ القدس[٣] ، ونتيجة لهذا الإصرار عقد مجلس الوزراء جلسة ترأسها الملك وحضرها غلوب باشا وتقرر خلالها مبدأ التدخل العسكري وأوكل إلى غلوب باشا تنفيذ الأوامر[٤].

وما أن قرر مجلس الوزراء الأردني دخول الجيوش العربية لإنقاذ القدس حتى اتصل هزاع المجالي بأحمد حلمي طالباً منه ان يحث رجاله على الثبات حتى المساء ، وأنَّ أخباراً سارة ستصله في ذلك الوقت ولم يمضِ يوم الثامن عشر من ايار عام 1948 حتى كانت الكتيبة السادسة من الجيش العربي الأردني قد تمركزت في الأماكن التي حددت لها بالقرب من القدس ليعاود أحمد حلمي الاتصال بهزاع المجالي شاكراً

المناضلين في جنوب القدس بالمؤن والذخائر التي لا توجد لدى الجيش العربي. عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص174.

(١) سليمان موسى ، أيام لا تنسى من حرب 1948 ، ط1 ، عمان ، 1982 ، ص137 .

(٢) سليمان موسى ،اعلام من الاردن ،ج2 ،ص34.

(٣) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص53.

(٤) سليمان موسى ، أيام لا تنسى ، ص138.

جهوده ودوره في إنقاذ القدس(١).

سعت الكتيبة الثالثة التي أرسلها غلوب في الحادي والعشرين من شهر ايار عام 1948 للسيطرة على أجزاء من مدينة القدس إلاَّ إنَّها فشلت في السيطرة على هدفها المرسوم ، لذلك قرر عبدالله التل قائد القوات العربية المتواجدة في مدينة القدس (٢) إطلاع الملك على أسباب ذلك الفشل عن طريق إرسال رسالة شفوية بوساطة شخص يدعى عمر بهاء الأميري (٣). كانت الرسالة تتلخص ببيان أسباب الفشل والوضع الغريب بتوزيع القيادات في المدينة بطريقة غير صحيحة وطلب فيها أيضاً من الملك توحيد القيادة وجعله مسؤولاً عنها ، وفي صباح يوم الثلاثين من ايار عام 1948 قابل عمر بهاء الملك عبد الله الذي استمع لحديثه ، وعلى الرغم من تظاهره بالرضا إلاّ إنَّ الملك اتصل بعبد الله التل في اليوم التالي وابلغه بأنه كلف احد موظفيه للاطلاع على الوضع(٤).

تولى هزاع المجالي المهمة في الحادي والثلاثين من ايار وقام بنقل الرسالة الملكية إلى عبد الله التل واستوضح منه عن أسباب فشل الكتيبة الثالثة في السيطرة

---

(١) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص101 ؛ هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص68.

(٢) أصبح قائداً لهذه القوات في الثامن عشر من ايار عام (1948) إلى الأول من تشرين الأول عام (1948) ليصبح بعدها حاكماً عسكرياً للقدس. عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص107.

(٣) عمر بهاء الأميري : ولد عام (1918) ودرس في حلب وباريس ثم أكمل دراسته بمعهد الحقوق بدمشق عام (1940)، تقلد العديد من الوظائف والمناصب ، اهتم بالتدريس ليصبح مديراً للمعهد العربي بدمشق عام(1949)، أصبح وزيراً مفوضاً في الهند عام(1950-1952)- ، ثم سفيراً في السعودية عام (1954) ، شارك في حرب فلسطين عام(1948)، اتصل بالعديد من حركات التحرر والاستقلال في فلسطين والعراق ومصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن ، كما سعى لعقد لقاءات مع العديد من رؤساء الدول العربية وزعمائها من اجل فلسطين فضلاً عن مشاركته في المؤتمرات العربية ، توفي عام (1992). ينظر : عائلة عمر بهاء الأميري ، نبذة عنه :

www.omaralamiri.com/bio

(٤) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص193-194.

على القدس ثم طلب منه ان يكتب له قائمة باحتياجاته ، وبالفعل دوّن هزاع المجالي كل ما كان قد ذكره عبد الله التل إلى عمر الأميري والذي جاء حول الوضع الحربي غير الجيد في القدس. وما كان من تعمد البريطانيين وتدبيرهم في إخفاق الكتيبة العسكرية في هجوماتها ، ثم بين مطالبه في زيادة القوات وجعله مسؤولاً عن الكتيبتين في القدس. وعاد هزاع المجالي في اليوم نفسه إلى عمان واخبر الملك بما دار بينه وبين التل[١].

في الثالث من حزيران عام 1948 قام هزاع المجالي بعمل عسكري ميداني على خلفية الهجوم الذي شنه الإسرائيليون على مخفر الجيش العربي [٢] في غور الصافي[٣] وما ان علم الملك عبد الله بالأمر حتى أمر هزاع المجالي بأخذ مائة بندقية وعتاد وان يعمل كل ما في وسعه لنجدة حامية المخفر [٤].

تحرك هزاع المجالي في الثالث من حزيران عام 1948 إلى الكرك والتقى بمتصرفها وطلب منه الاتصال ببعض العشائر ليكونوا على استعداد للذهاب لنجدة المخفر[٥] ، واتصل بعدها بمتصرف معان وقائمقام الطفيلة وطلب منهما أيضاً حث

---

(١) المصدر نفسه ،ص195.

(٢) محمد عدنان البخيت وآخرون ، الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، فلسطين (1367 هـ/1948) ، المجلد الخامس ، القسم الأول ، جامعة آل البيت ، عمان ، 1995 ، وثيقة رقم 114 ، ص100.

(٣) تقوم بناية المخفر على هضبة مرتفعة في الطرف الشرقي الجنوبي من البحر الميت على بعد 3كم بين المملكة الأردنية و فلسطين وعلى بعد 70 كيلو متر إلى الجنوب الغربي من بلدة الكرك وكان في المخفر قوة من فرسان الدرك تتألف من 21 دركياً يقودهم إبراهيم السحاقان (أبو شلاش) ويبعد هذا المخفر نحو 12 كيلو متر عن المستعمرة الإسرائيلية (اسدوم) الواقعة في فلسطين. ينظر : سليمان موسى ، ايام لا تنسى ، ص287.

(٤) محمد عدنان البخيت وآخرون ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 115 ، ص101.

(٥) محمد عدنان البخيت وآخرون ، المصدر السابق ، المجلد الخامس ، القسم الثالث ، وثيقة رقم 109 ، ص247.

الأهالي للتأهب لتحرير المخفر[١].

وصل هزاع المجالي إلى الكرك وقام بتوزيع السلاح على الأشخاص الذين لم يستطيعوا تجهيز أنفسهم ، وتحرك قرابة مائة وخمسين شخصاً نحو غور الصافي ، كما استطاعوا إزالة الألغام التي زرعها الإسرائيليون في الطريق بعد انفجار السيارة الأولى لقوات هزاع المجالي وبمجرد وصول هزاع المجالي على رأس قوته التي جمعها حتى ذُعرت القوات الإسرائيلية ولاذت بالفرار تاركة وراءها أسلحتها حيث كان أغلبهم عمالاً لشركة البوتاس في البحر الميت[٢].

وعلى الرغم من عدم اصطدام هزاع المجالي بالإسرائيليين إلاَّ إنَّ قواته واجهت بعض الصعوبات تمثلت بقلة المؤن. وكذلك مشكلة البعوض ودرجة الحرارة العالية التي تصل إلى ما لا يقل عن الخمسين درجة في الظل ، كما تعرض بعض أهالي الغور لاعتداءات بعض المتطوعين ، إلاَّ إنَّه تمكن في النهاية من فرض بعض الأحكام الصارمة وإبعاد الكثير منهم ليحافظ على أمن الأهالي [٣]. ومع ذلك استمر في تحركه لغرض بسط سيطرته على المنطقة المحيطة بالمخفر ، ففي الثامن من حزيران عام 1948رصدت عدد من القوارب الإسرائيلية تتجمع على الشاطئ المقابل له في البحر الميت ، فطلب من الملك عبد الله إرسال طائرات عراقية أو مصرية لقصف هذه القوارب ، فاستجاب الملك من جانبه وفعلاً قصفت تلك القوارب في عصر ذلك اليوم ، ثم وصل في اليوم التالي مفرزة طبية عسكرية ومدفعان من عيار (25) رطل دك بها المستعمرات والمنشآت الإسرائيلية القريب منهم [٤] ، وشاغل هزاع المجالي الإسرائيليين في العاشر من حزيران عام 1948 بإرسال قوة قتالية مؤلفة من ثلاثين رجلاً لمهاجمة

---

(١) المصدر نفسه، المجلد الخامس ،القسم الثالث،وثيقة رقم 107 ، ص247.

(٢) منيب ماضي و سليمان موسى ، المصدرالسابق، ص503.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص72.

(٤) سليمان موسى ، أيام لا تنسى ، ص288؛ابراهيم احمد محمد ،المصدر السابق ،ص89.

احدى مستعمراتهم وقد وقفت تلك القوة اذ كبدت العدو خسائر مالية ثم عادت إلى مركزها. وما ان أعلن عن الهدنة الأولى في الحادي عشر من حزيران حتى سلم هزاع كل ما كان معه إلى قيادة الدرك وعاد إلى عمان(١).

لم يلبث هزاع المجالي بعد عودته إلى عمان إلاّ أياماً بعدها رافق الملك عبد الله في رحلة إلى العواصم العربية بهدف كسب تأييد الرؤساء والقادة العرب خصوصاً بعد رفض بريطانيا تزويده بالسلاح(٢) ، بدأها بزيارة القاهرة في الثاني والعشرين من حزيران عام 1948(٣) ، أجرى خلالها مباحثات مع الملك فاروق (٤) ومحمد أمين الحسيني (٥) مفتي القدس حول مشروع برنادوت (٦) وشدد في القاهرة على ضرورة الحصول على دعم سياسي للقضية الفلسطينية ولا بد من قيام الجامعة العربية بجهود كبيرة لإيجاد حل

---

(١) أكرم زعيتر ، المصدر السابق ، ص221 ؛ هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص73.

(٢) خليل حنش سوادي خليل الحمداني ، الأردن وقضية فلسطين ، ص117 ؛ علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص55.

(٣) د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني، و3، الموافق بتاريخ 1 تشرين الثاني 1948،ص29.

(٤) الملك فاروق : ولد عام (1920) حفيد محمد علي ارتقى العرش عام(1936)، إلا انه طرد من الحكم عقب ثورة يونيو الذي تزعمها جمال عبد الناصر عام(1952)ثم نفي خارج مصر وتوفي في روما عام (1965) عبد الوهاب الكيالي ، وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، ج4 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص402.

(٥) محمد أمين الحسيني : سياسي ولد في القدس عام (1895)وتلقى تعليمه فيها ، التحق بجامع الأزهر لدراسة العلوم الشرعية ، أصبح ضابطاً في الجيش العثماني إذ شارك في الحرب العالمية الأولى ، تولى منصب الإفتاء عام (1921) وانتخب عام (1922) رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى ، كان له دور مهم في محاربة إسرائيل ، تولى رئاسة اللجنة العربية العليا عام (1936)، كان من القائمين على جيش الجهاد ، ترأس منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام (1951) حتى وفاته في تموز (1974). ، محمد أمين الحسيني ، مذكرات محمد أمين الحسيني ، اعداد عبد الكريم عراد ،دمشق ، 1999 ، ص15 وما بعدها.

(٦) مشروع برنادوت : هو مشروع طرحه الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte) (21 آذار/18 أيلول عام1948) لحل القضية الفلسطينية والذي دعى فيه إلى توحيد فلسطين وشرق الأردن في وحدة واحدة مكونة من جزئين احدهما عربي والآخر إسرائيلي ، وان تبقى القدس ضمن القسم العربي مع توفير حكم ذاتي للجالية الإسرائيلية فيها ، لكن مقترحاته لقيت رفضاً خصوصاً من إسرائيل التي عدته تراجعاً عن قرار التقسيم لسنة 1947. ينظر : راضي دواي طاهر الخزاعي ، موقف المملكة الأردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية 1948–1967 ، دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2012 ، ص56.

للقضية الفلسطينية[١].

وفي اليوم الثاني جرت مباحثات بين فوزي الملقي ومحمود فهمي النفراشي [٢] حول تمديد الهدنة وعدم استئناف القتال بعد ان أصبح واضحاً ان الأمور أخذت تسير لصالح إسرائيل[٣] ، عاد الملك عبد الله من القاهرة في الرابع والعشرين من حزيران عام 1948 ثم شرع بالسفر بعد يومين إلى جدة واستقبل مع الوفد المرافق له والذي ضم فضلاً عن هزاع المجالي عدداً كبيراً من الشخصيات الأردنية استقبالاً رسمياً [٤] ، كان الهدف من الزيارة إزالة سوء التفاهم بين المملكتين وتناول القضية الفلسطينية أيضاً [٥] ، ، فيما كانت الزيارة الأخيرة في الثلاثين من حزيران عام 1948 إلى بغداد وتم خلالها التباحث مع المسؤولين العراقيين فيما يخص التقرير الذي رفعه الوسيط الدولي الكونت برنادوت للتوفيق بين العرب وإسرائيل وإلحاح الأمريكيين والبريطانيين على الدول العربية بضرورة الاعتراف بواقع قيام دولة إسرائيل والكف عن محاربتها [٦] عاد بعدها

---

(١) المصدر نفسه ،53-54.

(٢) محمود فهمي النقراشي : ولد في الاسكندرية عام (1888) وهو من أبرز الشخصيات السياسية المصرية ، تلقى تعليمه في الاسكندرية والقاهرة ثم لندن ، انشق في عام (1937) عن حزب الوفد وشكل مع أحمد ماهر الحزب السعدي ، تقلد مناصب وزارية عدة منها وزيراً للنقل عام (1936-1937) ،ثم وزيراً للداخلية عام (1940) وكذلك وزيراً للخارجية عام (1944-1945)، شكل الوزارة مرتين عام (1945-1946)، وعام (1946-1948) ، أصدر أمراً بحل حزب الإخوان المسلمين عام (1948)، اغتيل بعدها في العام نفسه . عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج6 ، ص113-114.

(٣) استغلت إسرائيل الهدنة لإيصال المؤن إلى القدس ومستعمراتها المحاصرة ، وقامت بتعزيز قواتها وجلب الأسلحة والمعدات الحربية من مختلف الدول ، وكذلك جلب المئات من المرتزقة والخبراء. يوسف كعوش ، الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947-1967 ، ط3 ، بيروت ، 1970 ، ص28 ؛ علاء الدين عبيد حسين الجميلي ، مصر والقضية الفلسطينية (1948-1967) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2010 ، ص56-57.

(٤) الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص259,263.

(٥) بلال حسن التل ، المصدر السابق ، ص143.

(٦) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، خطاب العرش في في حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني ، الموافق بتاريخ 1 تشرين الثاني 1948 ، و3 ،

إلى عمان في الثالث من تموز عام 1948[١].

وعلى الرغم من كل ما بذل الملك عبد الله من جهود إلاّ إنّه لم يفلح في إقناع الحكام العرب الموافقة على ضم الأراضي المتبقية من فلسطين إلى المملكة الهاشمية ، إلاّ إنَّ تلك الزيارات كان لها أثرها العميق في السياسة العربية خصوصاً ما كان منها للمملكة السعودية فقد قضى على الدعاية التي كانت تبثها إسرائيل حول وجود خصومات بين الهاشميين وآل سعود ، وانها ستؤدي إلى النزاع والاصطدام ، أما هزاع المجالي فقد أفاد من الزيارات الثلاث التي رافق الملك فيها بالتعرف على الحكام العرب وما كان يدور بينهم من اتفاقات والتعرف عن كثب كيفية معالجة الساسة العرب للمشكلات التي يواجهونها وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية [٢].

وفي الوقت نفسه كانت المباحثات مستمرة في جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف سياسي إزاء التطورات العسكرية في فلسطين بعد الهدنة الأولى ، ففي أواخر حزيران عام 1948 عقدت الجامعة العربية اجتماعاً لها في القاهرة وكان أبو الهدى يعمل على إقناع الحكام العرب بضرورة تمديد الهدنة ،وطلب غلوب باشا من الملك التدخل لاستمرار الهدنة لحين استكمال الاستعدادات اللازمة [٣] ، وبناءً على ذلك تولى هزاع المجالي تنفيذ أوامر الملك عبد الله بإرسال رسالة إلى أبو الهدى يأمره بان يبذل جهده لتمديد الهدنة وكلف هزاع المجالي المرافق محمد حسين بإيصال الرسالة ، وسرعان ما

ص29 ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ط5 ، دار الحياة ، (د.م) ، (د.ت) ، ص13.

(١) الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 2952 ، 3 تموز 1948 ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص56.

(٢) د. ك. و،ملفات البلط الملكي ، ملفه311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير عام عن شهري تموز وآب 1948 ، و9 ،12 ايلول 1948، ص52.

(٣) غلوب باشا ، جندي بين العرب مذكرات الجنرال غلوب قائد الجيش الأردني الأسبق ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1958 ، ص128.

عاد المرافق وهو يحمل خبر استئناف القتال مع استقالة أبو الهدى لكي يتسنى للملك تأليف وزارة جديدة تعيد النظر في موضوع استئناف القتال ، غير ان الملك أمر هزاع المجالي بإرسال رسالة أخرى يبين فيها انه لم يكن يقصد إحراجه وان الخير فيما اختار[١].

لم يكن هزاع المجالي راضياً لما قام به أبو الهدى على موافقة استئناف القتال ، ففي الوقت الذي كان فيه هزاع المجالي مطلعاً على الأحداث عندما أبرق إلى أبو الهدى برسالتين بامر الملك ، وعند عودة الوفد من القاهرة استغرب هزاع المجالي أثناء مقابلتهم من جواب أبو الهدى حول سبب موافقته على استئناف القتال وقال له واصفاً هذا الموقف منتقداً هذا الإجراء :"كان غريباً حقاً ان يكون جواب الرئيس المستقيل منطوياً على حقيقة مرة ذلك ان القرار الذي اتخذ على الرغم من قرار رؤساء أركان الجيوش العربية ونصائحهم الملحة بضرورة تمديد الهدنة إنما اتخذ بسبب تعرض كبار الساسة في البلاد العربية للنقد اللاذع ، ولأنهم إزاء هذا التجريح لمكانتهم يرغبون في اكتساب ود شعوبهم واسترداد شعبيتهم"[٢] ، ورأى هزاع المجالي ان الدول العربية كانت سبباً في ضياع فلسطين لأنها كانت تعمل للحفاظ على مصالحها وأهدافها[٣].

استأنف القتال في التاسع من تموز عام 1948[٤] واستمر حتى النصف من الشهر نفسه حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من فرض سيطرته على مناطق جديدة وكبدت الجيوش العربية خسائر كبيرة ، ليقوم مجلس الأمن بعدها بإصدار قرار بوقف

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص78 ؛ علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص57.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص78.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أكرم زعيتر ، المصدر السابق ، ص227.

القتال ابتداءً من الثامن عشر من تموز عام 1948[١].

اتجه الطرفان لعقد هدنة دائمة لإنهاء الحرب وبعد مداولات توصلت الحكومات العربية لاتفاق مع إسرائيل[٢]، وفيما يخص المملكة الأردنية فقد سافر الوفد الأردني في الثامن والعشرين من شباط عام 1949[٣] إلى رودس[٤] لعقد هدنة دائمة مع إسرائيل بحضور الوسيط الدولي رالف بانش (Ralph Bunch)[٥].

تركزت المباحثات بين الطرفين حول ترسيم الحدود ووضع الحلول للمشاكل العالقة بينهما فتوصل الطرفان إلى تنظيم اتفاقية الهدنة الدائمة ، فعاد الوفد الأردني إلى عمان وعرض مسودة الاتفاقية على الملك والوزارة حيث تم قبولها في الحادي والثلاثين من آذار عام 1949 ، ووقعت من الجانبين الأردني والإسرائيلي في الثالث من نيسان عام

---

(١) خليل حنش سوادي خليل الحمداني، الأردن وفلسطين ، ص120.

(٢) وقعت الحكومة المصرية اتفاق مع إسرائيل في 24 شباط عام(1949)، ثم الحكومة اللبنانية في 23 آذار عام(1949)، بينما تأخرت الحكومة السورية حتى 20 تموز عام(1949). أكرم زعيتر ، المصدر السابق ، ص237,244 ؛ حيدر شاكر القره غولي ، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية 1936–1973 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص164.

(٣) ضم الوفد الأردني أحمد صدقي الجندي رئيساً وعضوية كل من محمد المعايطة وراضي الهنداوي وعلي أبو نوار ، فيما كان فتحي ياسين سكرتيراً للوفد ورياض المفلح وعبد الله نصير مستشارين قضائيين ، بينما ضم الوفد الإسرائيلي العقيد رئوبين شيلوه مساعد المدير العام لوزارة الخارجية والكولونيل موشي ديان قائد عمليات القدس والكولونيل ادنير منري كمستشار قانوني. ضياء كاظم زبالة العرادي ، المصدر السابق ، ص193.

(٤) رودس : جزيرة في اليونان كانت المقر الرئيس لاجتماعات رؤساء الوفود العربية لتوقيع الهدنة الدائمة مع إسرائيل.

(٥) رالف بانش (Ralph Bunch) : ولد عام (1904) من أصل أمريكي ، دبلوماسي دولي درس في جامعة أكسفورد وعمل في صفوف قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، شغل عام (1946) منصب مدير قسم الأراضي الواقعة تحت الوصاية في الأمم المتحدة ، وفي عام (1954) شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون العسكرية ، عين وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين للمدة من أيلول عام (1948 – آب 1949)، نظم في عام (1949) مفاوضات رودس بين العرب وإسرائيل ، بعد ذلك أشرف على مهمات قوات حفظ السلام في مصر وقبرص ، نال جائزة نوبل للسلام عام (1955). ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق ، ج1 ، 490–491.

.1949[١]

لم تلق الاتفاقية القبول لدى هزاع المجالي بل عدّها سبباً في ضياع كثير من الأراضي ووجه اللوم والتهم إلى توفيق أبو الهدى ووزرائه ، وكان يرى بان إجازة أبو الهدى وسفره إلى لبنان [٢] في هذا الوقت حتى تتم الأمور في غيابه ليلقي التبعة على غيره ، في الوقت الذي كان يعلم بكل ما كان يجري وهو في لبنان [٣] كذلك إنَّ المسؤولية تقع على الوزارة الأردنية التي كانت مسؤولة عن تأليف الوفد وعدم إشراك أي فلسطيني فيه خصوصاً بعد مجيء وفد من نابلس وطلبه من الملك عبد الله ان يشرك مع الوفد في رودس شخصيات فلسطينية وبالفعل طلب الملك من الوزارة تحقيق مطلبهم، غير إنَّ الأخيرة اعتذرت بحجة إنَّ المفاوضات الدائرة هي مفاوضات عسكرية محضة ولن يترتب عليها أي نتائج تخل بالحقوق السياسية ، وهي بذلك مسؤولة عن ضياع آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية. [٤]

كما رفض هزاع المجالي في جلسة مجلس النواب التي عقدت فيما بعد للنظر في الاتفاقية حجج الوزارة بتوقيع الاتفاقية تحت الضغط بل يرى انها كانت تستطيع ان تستقيل وتتخلى عن الحكم فتتحاشى وقوع هذه المأساة ، كذلك رفض ما كان يردده أبو الهدى مفترضاً انه لو حوكم الذين قاموا بدور فعال في اتفاقية رودس ليظهر انه غير

---

(١) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي، جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ،29 كانون الثاني1953، ص87.

(٢) سافر أبو الهدى في التاسع عشر من آذار عام (1949) إلى بيروت حيث أعلن ان الغرض من سفرة للراحة، ليعود في السادس والعشرين من الشهر نفسه .سهيلا سليمان الشلبي .المصدر السابق ،ص79.

(٣) كما أكد غلوب باشا إن أبو الهدى عند عودته من بيروت راجع جميع بنود الاتفاقية ودرسها ووافق عليها وأقرها ومعه عدد من الوزراء والمسؤولين يوم 31 آذار عام (1949) . سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص40.

(٤) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ،29 كانون الثاني1953، ص88.

مسؤول جزائياً [١].

لم يقبل هزاع المجالي على اتفاقية رودس بل وصل به الحال إلى نقد الوفد الأردني واصفاً إياها بانه جملة وتفصيل ونوعية مما لا يبشر بالخير ولم يكونوا ذات وزن سياسي وعسكري ، كذلك المستشارون الحقوقيون للوفد لم يكن لهم إلمام كاف بأصول المفاوضات ولا كان لهم أي إطلاع على مواقع بحث الاتفاقية فضلاً عن أنهم لم يتكلموا اللغة الانكليزية لغة المفاوضات[٢].

اتجه أبو الهدى على إثر إقرار الاتفاقية إلى استكمال الإجراءات الدستورية لتوحيد الضفة الغربية والجزء المتبقي من الأراضي الفلسطينية (عدا غزة التي بقيت تابعة لسيطرة مصر) مع المملكة الأردنية الهاشمية[٣] ، ففي الثالث من ايار عام 1949 قدم أبو الهدى استقالة وزارته ليسمح للفلسطينيين بالدخول في الوزارة الجديدة[٤].

ألف أبو الهدى في السابع من ايار عام 1949 وزارته السابعة بناء على طلب من الملك عبدالله [٥] والتي ضمت ثلاثة وزراء فلسطينيين [٦] وفي حزيران عام 1949

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص89-90.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عقد قبل هذا أكثر من مؤتمر لضم الأراضي الفلسطينية الى المملكة الأردنية وهي مؤتمر عمان في الأول من تشرين الأول عام (1948) ومؤتمر اريحا في الأول من كانون الأول عام (1948) ومؤتمر نابلس في الثامن والعشرين من كانون الأول عام (1948). د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر كانون الأول 1948،و26 ، 8كانون الثاني 1949 ،ص128-129؛جهاد مجيد الدين ،العراق والسياسة العربية 1941-1958 ،منشورات مركز دراسات الخليج ،1980، ص156.

(٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ،تقرير النصف الأول من شهر ايار 1949 ، و123 ،17 ايار 1949، ص236.

(٥) جاءت الوزارة على النحو الآتي : توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ، محمد الأمين قاضياً للقضاة ووزيراً للمعارف ، سعيد المفتي وزيراً للداخلية ، روحي عبد الهادي وزيراً للخارجية ، فلاح المدادحة وزيراً للعدلية ، فوزي الملقي وزيراً للدفاع ، سليمان السكر وزيراً للمالية والاقتصاد ، خلوصي الخيري وزيراً للتجارة والزراعة ، موسى ناصر وزيراً للمواصلات. ينظر : د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الجديدة ، و125 ، 8 ايار 1949 ، ص247.

(٦) سهيلا سليمان الشلبي ،المصدر السابق ،ص34.

ألحقت الإذاعة الفلسطينية في رام الله بوزارة الخارجية الأردنية [١] ، كذلك في تموز عام1949 عين مساعد للحاكم الإداري العام في فلسطين وموظفين آخرين بدرجة متصرف وقائمقام ، وأغلقت القنصلية الأردنية في القدس في السادس عشر من تموز عام1949 على اعتبار ان القدس أصبحت تابعة للإدارة الأردنية[٢] استحدثت بعدها الوزارة الأردنية وزارة جديدة باسم وزارة اللاجئين في الحادي عشر من آب عام1949[٣].

كما صدرت في كانون الأول عام 1949 إرادة ملكية عدت جميع الفلسطينيين القاطنين في المملكة الأردنية وفي الضفة الغربية من نهر الأردن أردنيون لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما على الأردنيين من واجبات[٤].

كذلك أعلن في نهاية عام 1949 عن حل مجلس الأمة الأردني ابتداءً من كانون الثاني عام1950 من أجل إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين وكذلك عدّل قانون الانتخابات بحيث يكون أعضاء مجلس النواب أربعين بدلاً من عشرين يمثلون المملكة الأردنية مناصفة بين الضفتين ، أما مجلس الأعيان فيصبح مجموع أعضائه عشرين عضواً يتم تعيينم من الضفتين أيضاً[٥].

عدّ هزاع المجالي ضم الضفة الغربية للملكة الأردنية إجراءً لابد منه للحفاظ على الأراضي العربية ودافع عنه باتهام مصر لإثارة الاتهامات ضد المملكة الأردنية إزاء

---

(١) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية ، العدد 984 ، 10 حزيران 1949.

(٢) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية ، العدد 988 ، 16 تموز 1949 ؛ أحمد عبد الرحيم سالم الخلايلة ، المصدر السابق ، ص266.

(٣) عين راغب النشاشيبي وزيراً لها. د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، تقرير النصف الأول لشهر آب 1949 ، و92 ،17 اب 1949 و ص153.

(٤) سليمان عقله عميش ، المصدر السابق ، ص132.

(٥) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص80 ؛ مركز الدراسات الإستراتيجية ، العلاقات الأردنية الفلسطينية ، البعد الداخلي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1995 ، ص7.

هذا الإجراء[١]. بل رأى ان ما تم بمشيئة أهل الضفة الغربية ومحض إرادتهم جعل الضم أمراً واقعياً لم تلبث الاتهامات معه ان تلاشت واستتب الأمر الواقع[٢].

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني في الحادي عشر من نيسان عام 1950[٣] ليقدم أبو الهدى استقالته في اليوم التالي[٤].

ثانياً : **هزاع المجالي رئيساً لبلدية عمان** :

أصبح منصب رئيس بلدية عمان شاغراً في أواخر عام 1948[٥] فعرض هزاع المجالي نفسه على الملك لشغل المنصب فاستجاب له الملك وفاتح توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء مبدياً رغبته في ذلك[٦]. فكادت ان تقع أزمة وزارية بسبب ذلك اذ اعتذر توفيق أبو الهدى عن تلبية الرغبة الملكية بداعي ان هزاع المجالي مازال صغير السن ولم يتجاوز الثلاثين من عمره ، وإنَّ درجة وظيفته (موظف في التشريفات الملكية) لا

---

(١) وقفت بعض الدول العربية ضد ضم المملكة الأردنية للأراضي الفلسطينية وعدت مؤتمر اريحا وما تقرر خلاله غير شرعي لا يمثل الفلسطينيين وأعلن محمود النقراشي رئيس الوزراء المصري بأنَّ مصر ستواصل اعترافها بحكومة عموم فلسطين ، كما ندد علماء الأزهر بهذا المؤتمر وعدّو الشخص الذي يقوم بمثل هذا العمل مارقاً عن الدين. ضياء كاظم زبالة العرادي ، المصدر السابق ، ص198.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص95.

(٣) بلغ عدد المرشحين من الضفة الشرقية ستين مرشحاً ومن الضفة الغربية خمسة وستين مرشحاً ، كما بلغ عدد المسجلين في جدول الناخبين (304) ألف ناخب منهم (129) ألفاً من الضفة الشرقية و(175) ألفاً من الضفة الغربية ، تمخضت الانتخابات عن فوز (40) مرشحاً وتعاقب على رئاسة مجلس النواب الثاني كل من عمر مطر وسعد المفتي واستمر المجلس حتى الثالث من ايار عام (1951). ينظر : هاني حوراني ، تاريخ الحياة النيابية في الأردن 1929-1957 ، ط1 ، شرنت برس ، قبرص ، 1989 ، ص44.

(٤) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص73.

(٥) في عام (1909) أسست الحكومة العثمانية المجلس البلدي في عمان بموجب قانون الولايات العثمانية الصادر في عام(1870). ينظر : عبد الرؤوف الروابدة ، عمان عاصمة الأردن ، ط2 ، منشورات أمانة عمان الكبرى ، عمان ، (د.ت) ، ص69.

(٦) وفقاً لقانون البلديات المرقم (9) لعام(1938) فان رئيس البلدية يعين ويعزل من قبل رئيس الوزراء. ممدوح العبادي ، هزاع وعمان ، قراءة في تجربة هزاع المجالي في رئاسة بلدية عمان ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته ، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة مع المذكرات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص72.

تسمح بترقيته إلى هذا المنصب ، وان تبوءه هذا المنصب يعدّ إخلالاً بنظام الموظفين ، ولكن أمام إصرار الملك وافق أبو الهدى وعدل عن رأيه وتم تعيين هزاع المجالي رئيساً لبلدية عمان ، وبموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في العشرين من أيلول عام 1948[١].

كان المنصب بالنسبة لهزاع المجالي عملاً جديداً [٢] ومنذ البداية كان عليه الأخذ بعين الاعتبار أمور عدة أولها نسبة سكان العاصمة [٣] ، وثانيها الزيادة غير الطبيعية في السكان [٤] ، فضلاً عن قلة ميزانية بلدية عمان إذا لم يخصص لها خلال عام (1948–1949) سوى مبلغ (127,543) وهذا لا يكفي لسد كل الأعمال[٥].

بدأ هزاع المجالي عمله مستغلاً علاقته الوثيقة بالملك فأخذ يشق الشوارع ويوسع الأخرى ولا يتردد في هدم المنازل التي كانت تعترض مشاريعه والتي طالما كانت حائلاً دون تحسين العاصمة بسبب أنَّ أصحابها أو شاغليها كانوا من ذوي النفوذ وأصحاب المكانة المرموقة ، وقد أثار إقدامه على تنفيذ تلك الخطوة في أكبر مدن المملكة موجة من التهجم عليه ، ولكن العاصفة سرعان ما هدأت عندما بدت العاصمة بأحسن صورة وبان للجميع معلوماً ان الإجراءات شملت الكل ولم تستثنِ أحداً مهما

---

(١) عبد الرؤوف الروابده ،المصدر السابق ،ص127.

(٢) كانت بلدية عمان يومها حكومة صغيرة لا تقف حدود صلاحياتها عند تنظيم المدينة وترخيص المهن وشق الشوارع فقد كان عليها إن تؤمن للناس الماء والكهرباء والإشراف الصحي بل وتسعير السلع والمواد ومراقبتها إلى غير ذلك مما يدخل في صميم حياة الناس. ينظر : ممدوح العبادي ، المصدر السابق ، ص71 ، 74.

(٣) يقدر عدد سكان العاصمة في عام (1948) حوالي (60,000) وقد ارتفع إلى حوالي (100,000) عام (1950). ينظر : وزارة الثقافة والإعلام ، الأردن في خمسين عام ، ص492.

(٤) أدت نكبة عام (1948) إلى نزوح مابين (615) ألفاً إلى (635) ألف نسمة من فلسطين اتجه حوالي 12% منهم نحو الضفة الشرقية وكان نصيب عمان ما يقارب (40,000) منهم. جميل هلال ، الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948–1974 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1974 ، ص19 ؛ يزيد يوسف الصايغ ، الأردن والفلسطينيون ، دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي ، رياض الريس للنشر ، (د.م) ، (د.ت) ، ص12 ، 14.

(٥) ينظر : عبد الرؤوف الروابده ، المصدر السابق ، ص36.

كانت مكانته[١].

لم يراعِ هزاع المجالي في كثير من الحالات قانون الاستملاك في عمله بسبب الوقت الطويل والروتين الذي يتطلبه بل كان يشرك الملك عبد الله في الوقوف على العمل وفتح المشاريع ولم يتردد في استعمال ألقوة إذا فشلت أساليب الإقناع والترضية[٢].

تمكن هزاع خلال السنتين اللتين تولى فيهما رئاسة البلدية تحقيق العديد من المشاريع ومنها توسيع شارع الملك فيصل وما تفرع عنه، وتسعير المواد الغذائية ونقل مقر بلدية العاصمة إلى مقر جديد في طريق السلط ، فضلاً عن توسيع مساحته بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (904) في الأول من ايار عام 1949 ، كذلك قام بتوسيع شبكة المياه وبناء جسر المحطة وقيام دائرة الطبابة في البلدية بمراقبة مدارس الأطفال[٣] ، وتثميناً لهذه الجهود كرم الملك عبد الله هزاع المجالي بإهدائه قلادة ذهبية نقشت عليها العبارة التالية " قلادة تقدير تهدى إلى رئيس بلدية عمان هزاع المجالي تبقى لإخلافه الرؤساء من بعده"[٤].

في نهاية عام 1949 سافر هزاع المجالي مع سمير الرفاعي وزير البلاط ومحمد الشريقي[٥] الوزير المفوض إلى إيران لدعوة شاه إيران لزيارة المملكة الأردنية رداً لزيارة

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص85.

(٢) بعد رفض شخص يدعى روفان النحاس صاحب فرن صغير إزالة فرنه لتوسيع شارع الملك طلال مقابل تعويض مالي مما دفع بهزاع إلى استخدام أسلوب آخر ، فقد هيأ في مساء إحدى اليالي مائة عامل وسيارات نقل وقام بهدم الفرن ونقل انقاضه وما فيه إلى مكان قريب مما اضطر النحاس إلى الخضوع للأمر الواقع. ممدوح العبادي ، المصدر السابق ، ص77-78.

(٣)المصدر نفسه ، ص74 ، 76 ؛ عبد الرؤوف الروابده ، المصدر السابق ، ص295.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص87.

(٥) محمد الشريقي : ولد في اللاذقية عام (1898) وتلقى تعليمه الابتدائي في اسطنبول والثانوي في بيروت ثم معهد الحقوق الحقوق بدمشق جاء إلى شرقي الأردن عام (1923) حيث تولى وظيفة سكرتير مجلس المستشارين ، تولى العديد من المناصب الوزارية منها وزيراً للخارجية والمالية والاقتصاد في عام (1945) ووزيراً للخارجية والمعارف عام(1946-1947) ، فوزيراً مفوضاً في إيران وباكستان والهند عام (1947-1950) ، ووزيراً للخارجية عام (1950) ثم عين وزيراً للبلاط الملكي عام (1950-1951) وختم حياته الحافلة سفيراً في القاهرة وانقرة ، توفي عام (1970). محمد

الملك عبد الله السابقة لإيران [١] . قدم هزاع المجالي خلال الزيارة قلادة إلى بلدية طهران من بلدية عمان ووصف مجريات الزيارة بقوله : "مكثنا في العاصمة الإيرانية خمسة عشر يوماً أتيح لنا مشاهدة معالمها وما حولها وقابلنا الشاه ووجهنا له دعوة الملك عبد الله فتقبلها شاكراً ، كما قابلنا عدداً من المسؤولين الإيرانيين بينهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقمنا معهم بمباحثات حول موقف إيران من إسرائيل ، وضرورة مجاراة شعور العرب في عدم الاعتراف بها وعدم تبادل التمثيل الدبلوماسي معها وكان لهذه المحادثات أثرها الايجابي"[٢].

وما ان عاد الوفد إلى عمان حتى توجه هزاع المجالي إلى القدس حيث كان الملك يقضي ليلة فيها وعرض عليه نتائج الزيارة وما تمخض عنها[٣].

أثنى الملك على جهود هزاع خلال الرسالة التي وجهها إلى عبد الرحمن خليفة [٤]

علي سماره محسن ، المصدر السابق ، ص126.

(١) كان الملك عبد الله قد زار إيران يوم الثامن والعشرين من تموز عام(1949) لمدة أسبوع حيث كان لهذه الزيارة الأثر فيما يتعلق بمستقبل علاقات دول الشرق الأوسط. ينظر : د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، تقرير عام عن النصف الثاني من شهر تموز 1949 ، و100 ، 11 اب 1949،ص169.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص94.

(٣) لبى الشاه الدعوة وقرر زيارة المملكة الأردنية الهاشمية ولكن بسبب مرضه المفاجئ أرسل بدلاً عنه علي تشتي وزير الدولة كمبعوث خاص إلى الملك عبد الله مع رسالة خاصة ووصل إلى عمان يوم التاسع من نيسان عام(1951)، وغادرها يوم الثاني عشر من الشهر نفسه. د. ك. و ،ملفات البلط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر نيسان 1951 ، و49 ، 11 ايار1951 ،ص80.

(٤) عبد الرحمن خليفة : ولد في السلط عام (1915) أكمل دراسته في معهد الحقوق بدمشق ، تقلد العديد من المناصب منها رئيس محكمة البداية في عمان ، ومدير دائرة ضريبة الدخل ، ووكيل وزارة الداخلية ، ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس الديوان الملكي ، وأمين للعاصمة ، وعضو في مجلس النواب عام (1961–1963) ، وعضو في مجلس الاعيان عام (1967–1984) ، وعضو في المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور ، أما الحقائب الوزارية فمنها وزارة الداخلية عام (1950) ونائب رئيس الوزراء عام(1950) ووزيرا للمالية للأعوام (1954، 1963) ، توفي عام (1989). ينظر : مجلس الأعيان ، المملكة الأردنية الهاشمية

الذي عين بعد هزاع المجالي [١] أميناً للعاصمة بتاريخ التاسع من كانون الأول عام 1950[٢] ، فقد طلب الملك من عبد الرحمن السير على سياسة هزاع الذي أثبت مع أعضاء المجلس مقدرته ونشاطه في ما هو بارز في عمان من معالم الازدهار دون ان يمس شعور الأهالي بل على أساس العمل بالاتفاق معهم لما فيه خيرهم[٣].

المبحث الثالث : **هزاع المجالي والتطورات الداخلية** 1950-1951:

كلف الملك عبدالله سعيد المفتي[٤]،في الثاني عشر من نيسان عام 1950 بتشكيل الوزارة[٥] التي شهد اجتماع مجلس الأمة الأردني الثاني حيث ضم لأول مرة أعياناً

.WWW.Senate.jo،

(١) ترك هزاع المجالي رئاسة بلدية عمان في الثالث من كانون الأول عام (1950). ينظر : أمانة عمان الكبرى ، عمان تاريخ وحضارة ، منشورات أمانة عمان الكبرى ، عمان ، 2000 ، ص127.

(٢) عرفت باسم بلدية عمان منذ تأسيسها في عام (1909) حتى نهاية رئاسة هزاع لها عام (1950) ، وبتولي عبد الرحمن في عام (1950) عرفت باسم أمانة العاصمة وبقية هذه التسمية حتى رئاسة عبد الرؤوف الروابدة في (1986) وغيرت التسمية في عام (1987) لتصبح أمانة عمان الكبرى. ينظر : أمانة عمان الكبرى ، المصدر السابق ، ص126–127.

(٣) ممدوح العبادي ، المصدر السابق ، ص77.

(٤) سعيد المفتي : ولد في مدينة عمان عام (1898) ، أكمل دراسته الابتدائية فيها ، والثانوية في دمشق تولى مناصب عدة منها ممثل عمان في مجلس الشورى عام (1920) ، والحاكم الإداري في عمان عام (1924–1925)، وعضو المجلس التشريعي عام (1929–1931)، ورئيس بلدية عمان عام (1938) ، ووزيراً للداخلية عام (1941)، ووزيراً للمواصلات عام (1942) والداخلية عام (1942) والمالية والمواصلات عام (1945) ، والتجارة والزراعة والتموين عام (1947) ، الداخلية مرة ثانية عام (1948)، شكل الوزارة مرتين خلال عام (1950) ، نائب رئيس الوزارة ووزير للداخلية عام (1951–1954) ، ورئيس وزراء مرة ثالثة عام (1955) ، ورابعة عام (1956) ، كما أنتخب عضواً في مجلس النواب للأعوام (1947–1950،1950 ، 1951–1954) ، وعضو في مجلس الأعيان عام (1955–1960)، ، وعضو مجلس الأعيان خلال (1960 ، 1974)، توفي عام (1989). للمزيد من التفاصيل عن سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية راجع فواز محمود عقيل شرقي،سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية 1921–1974،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،2000 ، ص9 وما بعدها.

(٥) للمزيد حول الوزارة وأعضائها ينظر : د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، حول تأليف الوزارة الأردنية الجديدة ، و84 ، 15 نيسان 1950 ،ص133 .

ونواباً من كلتا الضفتين في العشرين من نيسان عام 1950[١]،ثم قدمت الوزارة لمجلس النواب في الرابع والعشرين من الشهر نفسه قراراً ضم الضفتين وتمت المصادقة عليه[٢] ليرفعه مجلس النواب في اليوم نفسه إلى الملك الذي وافق عليه ، وبذلك أكتسب قرار الضم الصفة التنفيذية ابتداءً من الرابع والعشرين من نيسان عام 1950[٣].

استمرت وزارة سعيد المفتي الأولى في تسيير دفة الحكم مدة سبعة أشهر وفي مطلع تشرين الأول ظهرت بوادر الخلاف بين الملك عبدالله والمفتي أثر زيارة ايتان (Eytan) المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى عمان في الأول من تشرين الأول. وخلال زيارته تلك طلب ايتان من الملك عبدالله ضرورة إجراء محادثات للسلام بين إسرائيل والمملكة الأردنية ثم عقد اتفاقية سلام بين الجانبين ، وعلى الفور بادر الملك عبدالله إلى الطلب من المفتي ان تباشر وزارته بإجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل إلاّ إنَّ الأخير رفض ذلك وأقترح ان يبقى في الحكم إلى ان يتم تشكيل وزارة جديدة فيستقيل بحجة المرض [٤]. تضامن الوزراء مع رئيسهم برفض التفاوض مع إسرائيل ، وعندما أحسن الملك عبدالله بحراجة الموقف اقترح على المفتي ان يستمر في رئاسة الوزارة مقابل ان يجري بعض التعديلات على الوزارة [٥] فرفض المفتي إجراء أي تعديل على وزارته ورأى ان الحل هو تقديم الاستقالة وبالفعل قدمها في الحادي عشر

---

(١) للمزيد حول أعيان ونواب المجلس ينظر : سائر درويش ، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن (تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة) ، وثائق أردنية 1 ، ط1 ، دانه للنشر ، عمان ، 1990 ، ص70.

(٢) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، نص قرار مجلس الأمة بشأن الوحدة وانضمام الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، و83 ،25 نيسان 1950 ، ص132.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) فواز عقيل محمود شرقي ،المصدر السابق ،ص39.

(٥) طلب الملك عبدالله من المفتي إخراج كل من محمد امين الشنقيطي (قاضي القضاة ووزير المعارف) وفلاح المدادحة (وزير الداخلية) ومحمد الشريقي (وزير الخارجية) من الوزارة ،ويعود السبب في ان الملك كان غاضبا على هؤلاء الوزراء حيث كان يعتبرهم أقرب الوزراء اليه ولم ينقلوا اليه ما كان يدور في مجلس الوزراء من محادثات ووجهات نظر حول موضوع الصلح مع إسرائيل.المصدر نفسه .

من تشرين الأول عام 1950[١] ، إلاّ إنَّ الملك عبدالله عجز عن إيجاد أي رئيس وزراء يخلف المفتي ويتبنى أجراء مفاوضات الصلح مع إسرائيل ،ذلك لأن أي وزارة تتولى المسؤولة في هذا الوقت سيكون معلوماً سلفاً لدى مجلس النواب والرأي العام الأردني بأنها جاءت لكي تعقد صلحاً مع إسرائيل [٢] لذلك أضطر إلى ان يطلب من المفتي إعادة تشكيل الوزارة الأردنية فوافق الأخير دون ان يلتزم بأي شكل من الأشكال بالتفاوض مع إسرائيل[٣]. فشكل المفتي وزارته الثانية في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1950[٤] .المهم في التطورات ماقام به هزاع المجالي بعد ذلك من مباحثات مع سمير الرفاعي حول رغبة الملك عبدالله بتشكيل وزارة جديدة تضع برنامجاً يساعد على حل جميع المسائل السياسية وتحسين وضع المملكة الأردنية[٥].

زار هزاع المجالي سمير الرفاعي بمنزله في أواخر شهر تشرين الثاني عام 1950 وفاتحه في رغبة الملك عبد الله في ان يؤلف الوزارة ، فأبدى سمير الرفاعي استعداده وطلب من هزاع المجالي ان ينقل للملك برنامج وزارته ورؤاه فيما يخص القضية الفلسطينية حيث يرى ضرورة ان لا تنفرد المملكة الأردنية بحلها بل يجب ان يكون النظر فيها بموافقة جميع الدول العربية ، وأما عن العلاقة بجامعة الدول العربية خصوصاً بعد الخلاف الذي حدث مع بعض الدول بسبب ضم الأراضي الفلسطينية إلى المملكة الهاشمية يرى أنَّه ليس من الأنسب الانسحاب إلا في حالة تضاربت المصلحة مع سياسة الجامعة العربية فانه سيتمسك بالمصلحة الأردنية ، حتى لو أدى

---

(١) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،بيان محطة الإذاعة الأردنية في القدس حول قبول استقالة سعيد المفتي ، و76،(د.ت)،ص124.

(٢) سليمان موسى ،اعلام من الأردن ،ج2 ،ص157.

(٣) فواز عقيل محمود شرقي ،المصدر السابق ،ص40.

(٤) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ،الوزارة الأردنية الجديدة ، و77 ، 17 تشرين الأول 1950 ، ص125.

(٥) سليمان موسى ، اعلام من الاردن ، ج2 ، ص157.

ذلك إلى الانسحاب من الجامعة العربية ، أما فيما يخص المسائل الداخلية فيجب اشتراك بعض الشباب معه في الوزارة والقيام بإصلاحات جذرية في الإدارة والاقتصاد(١).

نقل هزاع المجالي برنامج سمير الرفاعي إلى الملك الذي بدوره وعده بانه سوف يتحدث إلى الرفاعي شخصياً ، وقد صادف في هذه الأثناء حدوث اصطدام بين القوات الإسرائيلية والجيش الأردني في مطلع كانون الأول عام 1950 حول طريق وادي عربة(٢) كان لهذا الاصطدام أثر في نفس الملك الذي لم يكن يعلم طيلة المدة السابقة لحين هجوم القوات الإسرائيلية في الثالث من كانون الأول عام 1950 على المواقع الأردنية وما اخبر غلوب الملك بالهجوم حتى طلب من سعيد المفتي تقديم استقالته وبالفعل قدمها في الرابع من كانون الأول عام 1950(٣) ، فاستدعى الملك الرفاعي وكلفه بتشكيل الوزارة وبذلك انصرف بعد حديث منفرد دار بينهما ليباشر في إجراء مشاوراته لتشكيل الوزارة. كما أبلغ الملك هزاع المجالي بانه سيكون وزيراً في هذه الوزارة(٤). وطلب منه اللحاق بالرفاعي ، وبالفعل قصد هزاع المجالي في اليوم نفسه

---

(١) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب سمير الرفاعي بعد تكليفه بتشكيل الوزارة ، و 72 ، 6 كانون الثاني 1950 ، ص120.

(٢) نشب خلاف على الحدود الجنوبية الأردنية عندما انشأ الإسرائيليون لهم طريق في الوادي الأمر الذي رفضته الوزارة وبعثت يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني قوة إلى الموقع وقامت بوضع حاجز حال دون مرور الإسرائيليين وحين أرادات قوة إسرائيلية العبور تصدى لها الجيش الأردني فما كان من القوات الإسرائيلية إلا إنَّ عززت قوتها واشتبكت مرة أخرى وذلك في الثالث من كانون الأول عام (1950). ينظر : د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ، 29 كانون الثاني 1953 ، ص89.

(٣) المصدر نفسه ، ص88.

(٤) طلب الملك عبد الله من سمير الرفاعي ان يأخذ هزاع المجالي وزيراً معه ولما كان الرفاعي يطمح في كسب رضا الملك امتثل للأمر. ناصر الدين النشاشيبي ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ؟ ،ط2 ،المكتب التجاري ، بيروت ،1962 ، ص270.

بيت الرفاعي الذي رحب به وشكره على قبول الدخول في وزارته وتم خلال اللقاء التباحث في الخطوط الرئيسة وتم الاتفاق على تأليفها[١].

شكل سمير الرفاعي وزارته الثالثة في الرابع من كانون الأول عام 1950[٢] ، وباشر هزاع المجالي عمله وزيراً للزراعة ولم يتجاوز الثانية والثلاثين من عمره وهو أول منصب وزاري يتقلده ، واستمر في منصبه ثلاثة أشهر وعشرين يوماً حيث واجهت البلاد مشكلة نقص الحبوب الغذائية بسبب قلة الأمطار وأصيب الناس من جراء ذلك بقحط قاسٍ في الوقت الذي كان فيه أكثر من (475) ألف شخص بدون عمل من مجموع السكان الذي يبلغ مليوناً ومائتي ألف نسمة في عام 1951 ، كذلك عانى الناس من سوء الأحوال الاقتصادية وكانت البلاد في حالة أشبه ما تكون بالمجاعة [٣] ، كما ان العمل كان شاقاً في وزارة الزراعة حيث كان الموظفون أغلبهم قليلي الخبرة يصعب التفاهم معهم في القضايا المطروحة ، وبموجب التعديل الوزاري في الرابع والعشرين من آذار عام1951 ترك هزاع المجالي وزارة الزراعة ليصبح وزيراً للعدلية[٤].

عرضت الوزارة في بداية شهر ايار عام 1951 الموازنة المالية لسنة 1951-1952[٥] على مجلس الأمة [١] ، إلا إنَّ أعضاء المجلس اعترضوا عليها وعدّها

---

(١) رائد احمد ياسين هياجنه ،المصدر السابق ،ص63-64.

(٢) تألفت الوزارة على النحو الآتي : سمير الرفاعي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، عبد الله غوشه قاضياً للقضاة ووزيراً للعدلية ، عباس ميرزا وزيراً للداخلية ، عمر مطر وزيراً للدفاع ، سليمان النابلسي وزيراً للمالية والاقتصاد ، راغب النشاشيبي وزيراً للمواصلات ، أحمد طوقان وزيراً للمعارف ، أنور الخطيب وزيراً للتجارة والصناعة ، انسطاس حنانيا وزيراً للتعمير والانشاء ، هزاع المجالي وزيراً للزراعة ، جميل التوتنجي وزيراً للترفيه الاجتماعي والصحة . ينظر : د. ك. و ،ملفات البلط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول الوزارة الأردنية الجديدة ، و73 ،5 كانون الأول 1950، ص121.

(٣) سليمان موسى ، صفحات من تاريخ الأردن الحديث ، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1954 ، المؤسسة الصحفية ، عمان ، 1992 ، ص184.

(٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آذار 1951 ، و62 ،1 نيسان 1951، ص104.

(٥) بلغت قيمة الموازنة الجديدة (13,744,144) بما في ذلك المنحة التي تدفعا بريطانيا للإنفاق على الجيش

بعضهم ضارة بالحالة الاقتصادية لأنها أدرجت في باب المصروفات ما يقدر بنحو (65) بالمائة للجيش في حين انها لم تخصص للصحة والتعليم والاشغال العامة إلا حوالي سبعة ونص بالمائة ، وكان اعتراضهم كرد على الوزارة التي رفضت الاستجابة لمطالبهم في تعديل الدستور وذلك بجعل الوزراء مسؤولين أمام البرلمان وليس أمام الملك ، الأمر الذي دفع الوزارة إلى ان تطلب من الملك حل المجلس وبالفعل صدرت الإرادة الملكية في الثالث من ايار عام 1951 بحل المجلس بعد مرور عام واحد على انتخابه ، واتهم بعدم أدائه لواجباته ومخالفته للدستور وتعطيل الوزارة عن تنفيذ واجبها ، وحددت الانتخابات الجديدة في يوم التاسع والعشرين من آب عام1951[٢].

قررت الوزارة الأردنية في مستهل شهر حزيران عام 1951 بارشاد الملك عبد الله إيفاد وزير عدليتها هزاع المجالي إلى سورية بمهمة خاصة لمقابلة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وحثهم على تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبالفعل سافر هزاع المجالي في يوم الحادي عشر من حزيران عام 1951[٣].

العربي،وخصصت الموازنة مبلغ (8,341,401) دينار للإنفاق على الجيش والشرطة والدرك والحرس الوطني والسجون بينما خصصت للمعارف مبلغ (308,194) دينار وللصحة مبلغ (240,000) دينار ، وللزراعة مبلغ (73,454) دينار أما الأشغال العامة فقد خصصت لها مبلغ (240,000) دينار. ينظر : د. ك. و ، ملفات البلط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المناشير التي وزعتها عصبة التحرر الوطني والاخوان المسلمين، و19 ،(د.ت)، ص25.

(١) صدرت الإرادة الملكية في دعوة مجلس الأمة للاجتماع بصورة استثنائية ولمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من (1951/4/21 ولغاية 1951/5/5) للنظر في إبرام اللوائح الآتية : مشروع قانون الميزانية العامة لسنة (1951-1952) ، مشروع قانون حقوق العائلة ، مشروع تنفيذ الأحكام الأجنبية ، مشروع قانون البيانات ، مشروع قانون تشكيل المحاكم النظامية ، مشروع قانون معدل لقانون وظائف بعض الوزراء ، مشروع قانون الإجراء ، قانون أصول المحاكمات الحقوقية ، وافتتح اجتماع مجلس الأعيان والنواب الأول برئاسة توفيق أبو الهدى ، والثاني برئاسة سعيد المفتي يوم 1951/4/21. ينظر : د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر نيسان 1951 ، و49 ،11 ايار 1951 ص80.

(٢) د. ك. و ،ملفات البلط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و45 ،6 ايار1951، ص73 .

(٣) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول قضية التمثيل السياسي بين الأردن وسوريا ، و36 ،13 حزيران

وهناك في دمشق تباحث مع المسؤولين السوريين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء وحاول ان يرفع مستوى العلاقات بين البلدين، غير انه وجد ان الحكومة السورية مستاءة من أمرين ، أولهما موقف الوفد الأردني في الجامعة العربية وعدم إقدام المملكة الأردنية على تأييد سورية في موقفها من إسرائيل واستعدادها لإبداء المساعدة اللازمة ، وثانيهما تصريح الملك عبدالله في اسطنبول (١) ، حول النزاع السوري الإسرائيلي الذي أشار فيه إلى عدم أهمية النزاع وانه محلي ومبالغ فيه فلذلك لا يرون والحالة هذه ان الظرف الحاضر مناسب لإعادة العلاقات(٢).

أجاب هزاع المجالي خالد العظم رئيس الوزراء (٣)، بان تصريح الملك يتلخص بأن المملكة الأردنية سوف لا تبقى مكتوفة الأيدي إذا ما وقع تجاوز من قبل إسرائيل على أي بلد عربي ، فطلب الأخير من هزاع المجالي ان يقوم الملك بتكذيب الخبر ، إلا إنَّ هزاع المجالي اعتذر بفوات الوقت وبين انه على فرض صحته فان الفقرة الواردة في التصريح المتضمن استعداد الأردن لمساعدة أي بلد عربي عند الاعتداء عليه من قبل إسرائيل التي عدتها سوريا على حسن نية المملكة الأردنية(٤).

طلب بعد ذلك رئيس الوزراء السوري إثباتاً لحسن نية المملكة الأردنية بان تقدم لسورية فوراً المعدات اللازمة من سلاح وطائرات لأنهم بحاجة لذلك ، إلاّ إنَّ هزاع

1951 ص63.

(١) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ، ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ورئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر ايار 1951 ، و31,19حزيران 1951،ص39.

(٢) للمزيد من المعلومات حول الموقف السوري من التمثيل ينظر : د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، مقابلة دولة خالد العظم ، و37 ،11حزيران 1951، ص64.

(٣) خالد العظم : ولد في دمشق عام (1903)من أسرة عريقة في الحكم ، تخصص في الاقتصاد وتقلد مناصب حكومية كان أهمها منصب رئيس الوزراء الذي شغله مرات عدة ، توفي في بيروت عام (1965). عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق ، ج 4، ص254.

(٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول قضية التمثيل السياسي بين الأردن وسوريا ، و36 ،13 حزيران 1951، ص63.

المجالي أجابه بان المملكة الأردنية تتعرض يومياً لاعتداءات إسرائيل على الحدود وإن حدودها مع إسرائيل طويلة وتحتاج للقوة على خلاف سورية فان حدودها ضيقة ومحددة ، وبهذا يكون هزاع المجالي قد فشل في الوصول إلى نتيجة في المباحثات فعاد إلى عمان[١]. وقد وضح هزاع المجالي كل هذا بتقرير مفصل رفعه إلى الملك ورئيس الوزراء في آن واحد بعد عودته في الثاني عشر من حزيران عام 1951[٢].

وبناءً على ذلك أصدرت الوزارة الأردنية بياناً بشأن المحادثات التي جرت بينها وبين الحكومة السورية جاء فيه "بما انه تبين من تقرير معالي وزير العدلية الذي أوفد لدمشق للمداولة مع الحكومة السورية حول تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية ان دولة رئيس الوزراء السوري غير مستعد في الوقت الحاضر لان ينفذ تبادل التمثيل الذي سبق إقراره لمصلحة البلدين الشقيقين فإن الوزارة الأردنية الهاشمية ترى أن يترك تنفيذ هذا التمثيل من جهتها أيضاً إلى الوقت الذي يرتاح إليه دولة رئيس الوزارة السورية"[٣].

لم يلق بيان الوزارة الأردنية القبول لدى خالد العظم الذي وجد بأنه غير متفق مع الواقع بالمرة ، حتى صرح في السادس عشر من حزيران عام 1951 في دمشق لمراسل الإذاعة السورية حول البيان بأنه طلب من هزاع المجالي المندوب الأردني إيضاح نقطتين هامتين بالنسبة لسورية وإن المجالي وعد بعرض ذلك على وزارته وأجلت المباحثات بهذا الشأن إلى ما بعد ورود الإيضاح على ذلك ، ولكنه لم يتلق من الجانب الأردني شيئاً لحد الآن وانه يعلن ان البت في قضية التمثيل الدبلوماسي

---

(١) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه ، 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، و36 ،13 حزيران1951 ، ص63.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية رئاسة الديوان الملكي، البيان الرسمي ،و29 ،18 حزيران 1951 ،ص37.

موقوف على الإيضاح كما سبق واتفق عليه الجانبان[١].

على اثر إذاعة تصريح رئيس الوزراء السوري ردت إذاعة المحطة الأردنية من مصدر رسمي على ذلك في يوم الرابع والعشرين من حزيران عام 1951 والذي جاء فيه إن التعليق المنسوب إلى الرئيس السوري إنما هو حيلة لتبرير موقفه ودفعاً لكل تأويل حول السؤالين اللذين كان سألهما لهزاع المجالي الموفد لدمشق ، وكان السؤال الأول يتعلق بما نسبت الصحف السورية أثناء زيارة الملك عبد الله لتركيا وقد رد هزاع المجالي فوراً على ذلك بنفي تلك التصريحات المختلفة وأحال رئيس الوزراء السوري على البلاغ الأردني الرسمي الذي صدر بذلك النفي في حينه. أما السؤال الثاني الذي وجهه رئيس الوزراء فقد كان يتعلق بمدى المساعدة العسكرية التي تقدمها المملكة الأردنية لسوريا ففي حالة وقوع اعتداء عليها من الجانب الإسرائيلي ، وقد رد هزاع المجالي على هذا السؤال أيضاً في الحال بقوله انه تبعاً للقرار الأخير الذي أصدرته اللجنة السياسية ومجلس الجامعة العربية في اجتماعها الذي عقدته أخيراً في دمشق لم يطلب رسمياً من المملكة الأردنية أي شيء من هذا القبيل بسبب أن قرار اللجنة السياسية ومجلس الجامعة حصر تقديم هذه المساعدات بالدول العربية التي وقعت ميثاق الضمان الاجتماعي ومن المعروف لدى الحكومة السورية نفسها ولدى مجلس الجامعة العربية ان المملكة الأردنية لم توقع على هذا الضمان حتى الآن ومع ذلك أكد هزاع المجالي أن المملكة الأردنية سوف تلبي كل مساعدة تطلبها سوريا في حالة وقع اعتداء عليها ولا يمكن ان تقف مكتوفة الأيدي وان مثل هذا التأييد هو واجب عليها بالنظر لما يربط البلدين من روابط الاخوية ، وختم هزاع المجالي حديثه بانه يجب ان

---

(١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،ملفه ، 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي،تصريح رئيس الوزراء السوري في دمشق الى مراسل الأذاعة السورية حول البيان الأردني ،و28,18 حزيران1951،ص36.

لا تؤثر هذه الأمور على التمثيل السياسي بين البلدين[1].

زار رياض الصلح[2] رئيس الوزراء اللبناني ، المملكة الأردنية في يوم الثاني عشر من تموز عام 1951 بدعوة من الملك عبد الله ، ونزل في قصر فيلادليفيا ، وقد دارت إشاعات عدة بشأن الزيارة ، إلاّ إنَّه بين بأنها استجابة لدعوة الملك عبد الله لزيارة المملكة الأردنية غير انه اغتيل ظهر الاثنين السادس من الشهر نفسه [3]. وهو في طريقه إلى مطار عمان عندما كان عائداً إلى بلاده[4].

تعرضت الوزارة الأردنية إلى انتقادات واسعة جراء حادثة اغتيال الصلح ، كونها لم تقم بواجبها لتأمين الحراسة الكافية ، والحقيقة ان هزاع المجالي اعترف بمسؤولية الحكومة تجاه الاغتيال فقد كان يتوجب عليها أن تقوم بحراسة شديدة لضيف كبير لتجنبه ذلك[5].

شجب هزاع المجالي ما تناقلته بعض الصحف العربية من ان اغتيال رياض

---

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 2708 /311 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تبادل التمثيل السياسي بين سوريا والأردن ، و22 ،25 تموز 1951 ، ص30.

(٢) رياض الصلح : ولد في صيدا عام(1893)، تلقى تعليمه في الكلية العثمانية ، انتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام (1909) ، اشترك في تأسيس الحزب المعتدل وحزب الائتلاف ، عمل في المحاماة وذهب إلى مصر ثم عاد إلى لبنان عام (1935) ، تولى رئاسة الوزراء عام (1943) ، اشترك في تعديل الدستور ، اغتيل في عمان وهو بمنصب رئيس الوزراء. ينظر : سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2001 ، ص2 وما بعدها ؛ جريدة الأهرام ، (القاهرة)العدد 22627 ، الثلاثاء 17 تموز 1951.

(٣) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، زيارة رياض الصلح للأردن ، و9 ،17 تموز 1951 ص10.

(٤) نفذ العملية ثلاثة أشخاص هم : ميخائيل الديك (لبنان) ، ومحمد ديب الصلاح (حيفا) ، وسائق السيارة اسبيرو وديع حداد (لبنان) ، وهم أعضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي بزعامة انطوان سعادة الذي فشل في حركته الانقلابية في لبنان فهرب إلى سورية إلا إن حسني الزعيم سلمه إلى السلطات اللبنانية التي قامت بإعدامه في عهد دولة رياض الصلح. ينظر : جريدة الأهرام ،(القاهرة) العدد 22627 ، الثلاثاء 17 تموز 1951 ؛ سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق ، ص224-225.

(٥) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص65.

الصلح كان أمراً مدبراً وان دعوته إلى عمان إنما كانت مرتبة لهذا الغرض ورأى أنَّ الحادث هو من سوء طالع الوزارة ان يحصل في عهدها هكذا حادثه ولم تكن هناك مؤامرة كما ينقل(١).

ويبدو ان النحس اخذ يلاحق الوزارة نفس الوقت الذي لا زالت فيه تبرر فشلها في حماية رياض الصلح على أرضها أعلن الملك عبدالله في يوم الخميس التاسع عشر من تموز عام 1951 عن عزمه في أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، كانت الزيارة لسببين أحدهما رسمي وهو أن الملك عدّ اغتيال رياض الصلح محاولة من أعدائه لزعزعة الاستقرار في المملكة الهاشمية لهذا أراد ان يظهر نفسه انه ليس خائفاً منهم ، وأما السبب السري فأنه أراد استغلال وجوده في القدس لعقد اجتماع مع القادة الإسرائيليين بقصد التوصل معهما إلى سلام دائم(٢).

أجرى درو (Drew) السفير الأمريكي مقابلة مع الملك عبد الله يوم الخميس وطلب منه عدم الذهاب إلى القدس لوجود مؤامرة للاعتداء عليه انتقاماً لمقتل الصلح ، وتولى هزاع المجالي الترجمة إلا ان الملك أصر على سفره طالباً من المجالي البقاء في العاصمة(٣) ، فأمضى الملك الليلة في القدس وفي صباح يوم الجمعة العشرين من تموز عام 1951 بعد أن قام بجولة في مدن فلسطين اتجه بعدها إلى القدس وعندما هم بدخول المسجد أطلق عليه شاب النار فأرداه قتيلاً في الحال(٤).

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص101.

(٢) رولان دالاس ، الحسين حياة على الحافة ، تاريخ ملك ومملكة ، ترجمة جوليا صليبا ، الأهلية للنشر ، عمان ، 2000 ، ص17-18.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص102-103.

(٤) القاتل شاب فلسطيني الجنسية هو مصطفى شكري عشو يبلغ من العمر 21 سنة يعمل خياطاً في سوق القدس وينتمي إلى فرقة تدمير للجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني والتابعة لجماعة المفتي محمد أمين الحسيني وقتل من قبل الجنود المرافقين للملك عبد الله. ينظر : د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، برقية عن المعتدي على الملك عبدالله ، و8 ،(د.ت)، ص9 ؛ إسماعيل الخطيب الطوباسي ، كفاح الشعب الفلسطيني

ما أن وصل الخبر إلى عمان حتى استدعى سمير الرافعي غلوب وأمره بإعلان حالة الطوارئ في البلاد خوفاً من ردود الأفعال [١] وأحاط قصر الملك بسياج من المدافع والمصفحات ونشر الجيش في العاصمة [٢] ، كما عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة لتحديد مسألة وراثة العرش خصوصاً بعد ان كان الأمير طلال ولي العهد غائباً للعلاج في سويسرا وحضر الاجتماع ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقة وهم (توفيق أبو الهدى ، وإبراهيم هاشم ، وسعيد المفتي) وصدر بلاغ بتعيين الأمير نايف وصياً على العرش لحين عودة الأمير طلال [٣] تلاه سمير الرفاعي على مسامع الحضور في قصر الرغدان وذلك في الساعة الثانية والنصف من يوم الجمعة الموافق العشرين من تموز 1951[٤].

لم يوافق هزاع المجالي على تعيين الأمير نايف بل طالب بتنصيب الأمير طلال ملكاً على البلاد قبل تنصيب الأمير نايف وصياً على العرش بقوله : "إذ لا يجوز ان يكون وصياً على العرش ما لم يكن معلوماً صاحب العرش ومعلناً عنه ثم لسبب من الأسباب التي تحول دون ممارسته مهامه الدستورية يجري تنصيب الوصي ... غير إن الجميع رأوا أن تنصيب الأمير نايف وصي دون إعلان ملكية الأمير طلال إلى أن يبت في مصيره من ناحية مرضه واحتمال قدرته على مباشرة مهامه الدستورية"[٥].

1908–1965 ، مكتبة شوقي ، عمان ، 1979 ، ص144 ؛ الحسين بن طلال ، المصدر السابق ، ص29–32.

(١) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفه 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول الوضع في الأردن ، و6 ،(د.ت)، ص7.

(٢) جريدة الأهرام ،(القاهرة) العدد 22629 ، الاربعاء 25 تموز 1951.

(٣) راضي دواي طاهر الخزاعي، المصدر السابق ، ص77.

(٤) منيب ماضي و سليمان موسى ، المصدر السابق، ص556.

(٥) استدعى الملك عبد الله قبل مقتله بأيام هزاع المجالي من مجلس الوزراء وكانت الجلسة منعقدة ليلاً في رمضان وطلب منه إن ينقل إلى رئيس الوزراء وان يحثه على اتخاذ خطوة إيجابية في موضوع ولاية العهد ، واعتقد الملك إن حالة ولي العهد الصحية أصبحت ميئوساً منها وان الأمير نايف لا يصلح لهذا المركز وانه يرجو إن يعلن الأمير حسين بن طلال ولياً للعهد وسوف يعده ويهيئه للمنصب ، فكان جواب المجالي للملك

ادعى توفيق أبو الهدى ان هناك مؤامرة دبرها سمير الرفاعي وعدد من أفراد حاشية الملك عبد الله وهم (محمد الشريقي ، وفرحان الشبيلات ، وحابس المجالي ، وهزاع المجالي) لقلب نظام الحكم لتأييد نايف ضد أخيه طلال ، واستند في إدعائه على أقوال وردت على لسان محمد الشريقي وزير البلاط في تفسير الدستور بأنه في حالة تعذر المناداة بطلال ملكاً فان العرش يصبح من حق أخيه نايف أي انه مادام العرش لم ينتقل للابن الأكبر للملك فان قواعد وراثة العرش تؤدي إلى انتقاله للابن الأكبر التالي وليس إلى ابن الابن الأكبر الذي لم يلق هذا الحق حتى ينتقل لابنه ، فرد سمير الرفاعي على هذا بعقد مؤتمر صحفي بين فيه ناحية الحق الشرعي في تسلم العرش وأكد ان صاحب الحق هو ولي العهد الأمير طلال وانه في حالة قيام مانع صحي يحول بينه وبين الرئاسة ينتقل عندئذ في خط مستقيم إلى النجل الأكبر من أنجال الأمير طلال ووصف هزاع المجالي سمير الرفاعي بأنه كان موفقاً في مؤتمره عندما رد على اصحاب الرأي المغاير بكياسة مستشهداً بالدستور والقواعد الفقهية اللازمة[١]. ولا يبدو لنا ان ما ذهب إليه توفيق أبو الهدى صحيحاً فليس من المعقول أن يتآمر هزاع المجالي على الملك عبدالله الذي أغدق على المجالي بعطايا كثيرة منها انه صيره رئيسا لبلدية عمان ثم جعله وزيراً وعمرة لم يتجاوز الثانية والثلاثين عاماً وهذا ما أثبته سير الحوادث اللاحقة اذ لم يثبت تورط مثل الذي أشار له أبو الهدى في

ان يتمهل في هذا الموضوع وان يؤخر الأمر لان البرلمان منحل والعالم العربي ساخط بتهمة المؤامرة على ولي العهد بسبب عدائه للبريطانيين وكرهه إياهم وان القيام بهذا الأمر قد يؤكد للملك مزاعم أولئك في ادعائهم ، ثم إن حالة ولي العهد الصحية لم يبت فيها بعد بشكل من الاشكال . وعندما نقل هزاع المجالي هذا الحديث إلى رئيس الوزراء سمير الرفاعي استحسن الجواب وقال إن الظرف لا يساعده على اتخاذ مثل تلك الخطوة. ينظر: هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص105 ، 107.

(١) جريدة الأهرام ،(القاهرة) العدد 22629 ، الأربعاء 25 تموز 1951؛ ارشيد فالح عيسى العبد اللات،العلاقات الأردنية –العراقية (1946–1958)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ، 1993، ص79.

اتهامه.

أعطى اغتيال الملك فرصة للتدخلات الخارجية في المملكة الأردنية خصوصاً في مسألة العرش ، كان أبرزها أثناء تشييع جثمان الملك في يوم الاثنين الثالث والعشرين من تموز عام 1951 عندما طرق الوفد العراقي مسألة ضم المملكة الأردنية إلى العراق تحت عرش واحد(١) ، استناداً إلى محادثات سابقة أُجريت بين الملك عبدالله

والمسؤولين العراقيين (٢) ، إلا إنَّ هزاع المجالي انتقد تطرق الوفد العراقي لهذا الموضوع في هذا الوقت وعدّ مجيئهم للضم وليس للتعزية(٣).

تبعاً للتقاليد الدستورية قدم سمير الرفاعي في الخامس والعشرين من تموز عام 1951 استقالته (٤) إلى الوصي على العرش لتنتهي أصعب مدة مرّت على المملكة

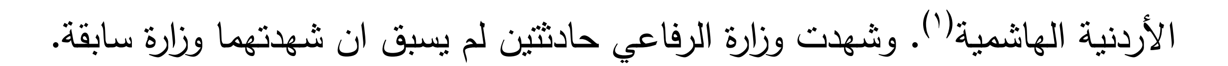
---

(١) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص 72-73 ؛ علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق ، ص82-83.

(٢) في السابع عشر من ايار عام(1950) زار صالح جبر على رأس وفد الملك عبد الله للتباحث في الأزمة التي خلفها توحيد الضفتين بين المملكة الأردنية وجامعة الدول العربية واثناء الزيارة تطرق الطرفان إلى موضوع الاتحاد بين البلدين ، فنقل صالح جبر ما دار بينهما من حديث إلى الوصي عبد الإله على أثرها قرر الوصي زيارة الملك عبد الله في السادس والعشرين من حزيران عام(1950) وجرى التباحث بخصوص إنشاء اتحاد بين العراق والمملكة الأردنية و كذلك حول توحيد المصالح ، استمرت المباحثات بشأن الاتحاد بين البلدين ، ففي زيارة الملك عبد الله الأولى إلى بغداد في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام(1950) للاطمئنان على صحة الملكة عالية كذلك زيارته الثانية في تشرين الثاني من العام نفسه طلب من المسؤولين في العراق بالسعي لاستكمال تنفيذ إجراءات الاتحاد بين البلدين وبناءً على هذا تطرق الوفد العراقي الذي ضم الوصي عبد الإله ونوري السعيد وصالح جبر وغيرهم لموضوع الاتحاد. ينظر : د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر ملك الأردن إلى بغداد ، و 75 ،(د.ت)، ص124 ؛ الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ص264 ؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص237-242.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص108.

(٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة

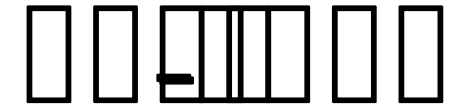

الأردنية الهاشمية(١). وشهدت وزارة الرفاعي حادثتين لم يسبق ان شهدتهما وزارة سابقة.

الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ،29 كانون الثاني 1953، ص88.

(١) عارض عباس ميرزا وزير الداخلية تقديم الرفاعي استقالته إلى الوصي الأمير نايف بقوله : نحن نصبنا الأمير نايف وصياً فكيف نرفع له الاستقالة. ينظر : منيب ماضي و سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص559 ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص77.

الفصل الثالث

هزاع المجالي والمعارضة النيابية



المبحث الأول : نشاط هزاع المجالي خلال حكم طلال بن عبد الله .

المبحث الثاني : نشاط هزاع المجالي إبان مجلس الوصاية.

المبحث الثالث : دور هزاع المجالي خلال حكم الملك حسين بن طلال .

المبحث الأول : **نشاط هزاع المجالي خلال حكم الملك طلال بن عبد الله** :

أولاً : **التطورات الداخلية** :

أ-الانتخابات وتولي الملك طلال العرش :

شكل توفيق أبو الهدى وزارته الثامنة في الخامس والعشرين من تموز عام 1951[١] وكان تشكيله لها مفاجأة للسياسيين بالبلاد حيث كان مفهوماً من الأمير نايف الوصي على العرش أن يعهد إلى سمير الرفاعي بإعادة تأليف الوزارة [٢]، ويرى هزاع المجالي أنها تشكلت بإرادة كل من بريطانيا [٣] ونوري السعيد ، اللذين كان لهما تأثير مباشر على الأمير في تكليف توفيق أبو الهدى بتأليف الوزارة[٤].

أعلنت الوزارة عن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد على الرغم من تخوفها من وقوع اضطرابات ومشاكل قد تصاحب الانتخابات بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد عقب مقتل الملك عبد الله ذلك لأنها أرادت أن تحسم

---

(١) تألفت الوزارة من توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، سعيد المفتي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، محمد الأمين الشنقيطي قاضياً للقضاة ، فلاح المدادحة وزيراً للعدلية ، وروحي عبد الهادي وزيراً للمعارف ، سليمان السكر وزيراً للتجارة والاقتصاد ، انسطاس حنانيا وزيراً للزراعة والانشاء والتعمير ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، عبد الرحمن خليفة وزيراً للمالية ، هاشم الجيوسي وزيراً للمواصلات ، سليمان طوقان وزيراً للدفاع. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ، 29 كانون الثاني 1953 ، ص88 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص32-33.

(٢) للمزيد حول ظروف تكليف توفيق أبو الهدى لتشكيل الوزارة ينظر : سهيلا سليمان الشبلي ، المصدر السابق ، ص37-39.

(٣) يذكر الكاتب الأردني سليمان موسى انه أطلع على مذكرات هزاع المجالي في عام (1959) وهي مخطوطة ، ولكن عندما دفعها للطبع في العام التالي قام احد أخصائه بشطب بعض العبارات ومن بينها كلمتا (السفارة البريطانية). سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص44 ، 109.

(٤) ارشيد فالح عيسى العبد اللات ، المصدر السابق ، ص77.

الأمر[١]. وفي الوقت نفسه أرادت أن تقطع الشك في أمر إجراء الانتخابات فأصدرت بيانات عدة أكدت فيها وقوفها موقفاً محايداً من جميع المرشحين لتظهر لهم حجم نزاهتها[٢]. في الوقت نفسه أرادت الوزارة كسب النواب الفلسطينيين الذين سيفوزون بالانتخابات القادمة والعمل على التخفيف من حدة معارضتهم فأعربت في بيانها الذي أذاعته في السابع والعشرين من تموز عام 1951 عن نيتها بتحسين الأوضاع الاقتصادية وضمان حرية الانتخابات وتوسيع الحياة الدستورية والتعاون مع الدول العربية من اجل المحافظة على حقوق عرب فلسطين[٣].

دخل هزاع المجالي الانتخابات ممثلاً عن الكرك حيث كانت الأحزاب داخل المملكة الأردنية لا تزال سرية غير مرخصة لذا دخل الحزب الوطني الاشتراكي[٤] الانتخابات من خلال ما عرف بأصدقاء سليمان النابلسي إذ كان لبعضهم نفوذ في مناطقهم الانتخابية أمثال هزاع المجالي في الكرك وعبد الحليم النمر الحمود[٥] في

---

(١) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية 1946-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1993 ، ص67.

(٢) لم يثن الوزارة بيانها من عدم التدخل ، فقد أقدمت على التدخل في بعض الدوائر الانتخابية من خلال السماح لأفراد القوات المسلحة بالتصويت لمرشحيها أو استبدال صناديق الاقتراع ، كذلك قامت في سبيل إنجاح المؤيدين لها باعتقال بعض المرشحين وإجبار البعض على الانسحاب وهو ما حصل مع شفيق ارشيدات وعاكف الفايز. غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص278.

(٣) علي إبراهيم البشايرة ، المعارضة النيابية في الأردن 1947-1957 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد 1999 ، ص77-78.

(٤) سيرد تفصيل دور هزاع المجالي الحزبي في الفصل الرابع.

(٥) عبد الحليم النمر : ولد في السلط عام (1916) ودرس فيها ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة دمشق وتخرج عام (1939) ، تقلد العديد من المناصب منها وزيراً للمالية عام (1951) ، ووزيراً للمعارف عام (1952) ووزيراً للداخلية والدفاع عام (1956) ، انتخب نائباً في مجلس النواب الأردني أربع دورات خلال (1947-1950 ، 1950-1951 ، 1951-1954 ، 1956-1961) ، تولى لمدة من الوقت رئاسة مجلس النواب الثالث ، كان عضواً مؤسساً في الحزب الوطني الاشتراكي. شخصيات أردنية : www.jorperonakies.blogspot.com.

السلط ، وشفيق ارشيدات في أربد وحكمت المصري[١] في نابلس[٢].

وشهدت مدينة الكرك تنافس كتلتين تزعّم الأولى هزاع المجالي وضمت معه أحمد الطراونة وجريس هلسه[٣] في قائمة واحدة ، أما الكتلة الثانية فتزعّمها فلاح المدادحة[٤]

---

(١) حكمت المصري : ولد في نابلس عام (1907) ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية والتجارة عام (1927) ، اعتقل عام (1936) بسبب اشتراكه في مظاهرات نابلس عندما كان يشغل منصب السكرتير للجنة القومية في نابلس ، انتخب عن نابلس في مجلس النواب الأردني لأربع دورات خلال (1950–1951 ، 1951–1954 ، 1954–1956 ، 1956–1961) تولى لمدة من الوقت رئاسة مجلس النواب الثالث والخامس ، عين وزيراً للزراعة عام (1954) ، وعضو مؤسس في الحزب الوطني الاشتراكي ، وعضو في مجلس الأعيان خلال (1964 ، 1970 ، 1984). عبد الله كعوش ، واصف الشيخ ياسين ، المملكة الأردنية الهاشمية في عهد الملوك الهاشميين العظام ، دار الأيتام ، القدس ، (د.ت) ، ص96.

(٢) جمال الشاعر ، المصدر السابق ، ص162.

(٣) جريس هلسه : ولد في الكرك عام (1918) ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الكرك والسلط ثم التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت ونال شهادة البكالوريوس في العلوم عام (1943) عاد إلى عمان ومارس التدريس في مدرسة المطران التي ما لبث ان أصبح مديراً لها حتى عام (1990) ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لدورة واحدة (1951–1954). فواز الخريشا ، مربي الأجيال المرحوم جريس هلسة ... وداعاً ، جريدة الرأي ، (عمان) ، (ب.ع) ، 19 تموز 2013.

(٤) فلاح المدادحة : ولد في الكرك عام (1900) ، تقلد العديد من المناصب الوزارية حيث تنقل بين وزارتي العدلية والداخلية والدفاع أكثر من مرة ، وزيراً للعدلية في عام (1947–1949) ، ثم المنصب نفسه عام (1949–1950) ، ووزيراً للداخلية عام (1950) ، ووزيراً للعدلية عام (1951) ، ووزيراً للعدلية والاشغال العامة عام (1955–1956) ، ووزيراً للعدلية والدفاع عام (1956) ، ووزيراً للداخلية والدفاع عام (1956) ، ووزيراً للداخلية والاشغال العامة عام (1957) ، ووزيراً للداخلية والدفاع عام (1957) ، ووزيراً للداخلية عام (1957) ، ووزيراً للداخلية عام (1958–1959) ، ووزيراً للداخلية عام (1960–1961) ، كما أصبح عضواً في مجلس الأعيان الأردني لست دورات خلال (1950–1951 ، 1951 ، 1951–1955 ، 1955–1959 ، 1959–1962 ، 1963–1967). ميشال الياس زغيب ، المملكة الأردنية الهاشمية لمحة تاريخية عن الأوضاع القديمة والحديثة ، ج1 ، سما ، بيروت ، 1950 ، ص54 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص26 ، 51.

وزير العدلية في الوزارة المشرفة على الانتخابات والتي تؤيده وتدعمه [١]. فأتهم الأخير عبد الرحيم الخطيب متصرف الكرك بمساعدة هزاع وقائمته وطلب بنقله من الكرك فتم له ذلك ولكن احتجاج هزاع لدى الأمير نايف على تصرف الوزارة مع المتصرف جعل الأمير نايف يأمر الوزارة بإعادته فوراً إلى منصبه ، مما دفع تصرف الوزارة بالمتصرف إلى تقديم المساعدة لهزاع المجالي وقائمته في الكرك نكايةً بها [٢] ومع ذلك لم تكن مساعدته وحدها هي السبب في نجاح هزاع المجالي في الانتخابات بل كانت الانتخابات في الكرك تعتمد على الجاه والمال وهذا ما توفر في قائمة هزاع المجالي وكان سبباً في نجاحها[٣].

أجريت الانتخابات في التاسع والعشرين من آب عام 1951 وهو اليوم المحدد لها ، واشترك فيها (342,714) ناخباً من كلا الضفتين منهم (181,628) من الضفة الشرقية و(161,86) من الضفة الغربية ، فيما بلغ عدد المرشحين مائة وأربعة مرشحاً منهم واحد وخمسون عن الضفة الشرقية وثلاثة وخمسون عن الضفة الغربية تنافسوا على أربعين مقعداً [٤] وبلغت نسبة المشاركة عند انتهائها مساء يوم التاسع والعشرين في ضفتي الأردن حوالي 51% من مجموع المسجلين في جداول الناخبين وكان الإقبال على التصويت في الضفة الشرقية أكثر مما هو عليه في الضفة الغربية حيث بلغت نسبة المقترعين في الضفة الشرقية حوالي 51% من مجموع الناخبين المسجلين في حين بلغت النسبة في الضفة الغربية حوالي 50% من مجموع الناخبين المسجلين[٥] ، وتمكن هزاع المجالي من الفوز بالانتخابات كمرشح مستقل ضمن ما

---

(١) احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص55 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص74.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص110.

(٣) علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص82.

(٤) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق ، ص70 ؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص121-122.

(٥) علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص83.

يعرف بأصدقاء النابلسي(١).

وتوزعت مقاعد مجلس النواب الثالث على الأحزاب السياسية الممثلة فيه آنذاك (٢). تولى عبد الله كليب (٣) أكبر النواب سناً رئاسة الجلسة الأولى وذلك في الثالث من أيلول عام 1951 لمجلس النواب (٤) وألقى خلالها الأمير نايف خطاب العرش (٥) ولم يلبث مجلس الأمة أن نادى في الخامس من أيلول بالأمير طلال ملكاً دستورياً على

---

(١) فاز أصدقاء النابلسي بثلاثة عشر مقعداً في المجلس وهم : هزاع المجالي (الكرك) ، سعيد المفتي (عمان) ، عبد الحليم النمر (السلط) ، أنور الخطيب (القدس) ، حكمت المصري (نابلس) ، جريس هلسه (الكرك) ، صالح المعشر (السلط) ، رشاد طوقان (عمان) ، عبد الفتاح درويش (بيت لحم) ، رشاد الخطيب (الخليل) ، حافظ الحمد الله (جنين) ، نجيب الأحمد (جنين) ، سعيد العزة (الخليل). د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و 3 ، 23 حزيران 1954 ، ص 9 ؛ وللمزيد حول بقية اسماء نواب المجلس ينظر : سائد درويش ، المصدر السابق ، ص74-75.

(٢) توزعت مقاعد مجلس النواب الأردني الثالث كالآتي : الحزب الاشتراكي ثلاثة عشر مقعداً والحزب الشيوعي ثلاثة مقاعد وحزب البعث مقعدان وحزب الدستور الأردني تسعة مقاعد وحزب الأمة أربعة مقاعد والمستقلون تسعة مقاعد. ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، أسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و 3 ، 23 حزيران 1954 ، ص9 ؛ أيمن عواد مهنا بني حسن ، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1989 ، ص108.

(٣) عبد الله كليب : ولد في دير أبو سعيد بعجلون عام (1859) ، درس في المدرسة السلطانية عام (1914) وخدم في الجيش الفيصلي ، شغل مناصب عدة منها عضو في المجلس التشريعي لثلاث دورات خلال (1929-1931 ، 1934-1937 ، 1937-1942) ثم انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لأربعة دورات خلال (1951-1954 ، 1954-1956 ، 1956-1961 ، 1967-1971) وشغل منصب رئاسة مجلس النواب الثالث لمدة من الوقت ، أما المناصب الوزارية فقد عين وزيراً للتجارة عام (1941) ، ووزيراً للدولة عام (1954). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص141.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة ، و 101 ، 3 أيلول 1951 ، ص197 ؛ د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1951 ، و74 ، 1 تشرين الأول 1951 ، ص128 .

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب العرش ، و102 ، 3 أيلول 1951 ، ص198.

المملكة الأردنية الهاشمية [١] وقد جاء هذا بعد موافقة الحكومة البريطانية على توليه العرش مقابل تقديمه تعهداً خطياً بأن يسير على سياسة أبيه [٢] ثم أدى الملك طلال اليمين الدستورية في السادس من أيلول 1951[٣].

وبفوز هزاع المجالي بالانتخابات النيابية استقر في عمان وفتح له مكتباً للمحاماة مع صديقه احمد الطراونة ، إلا إنَّ الأخير كان يؤيد وزارة أبو الهدى ويساندها فيما كان هزاع المجالي يقف ضدها فحدثت خلافات بينهما في العمل تدخل فيها بعض أصدقائهما لحسمها وذلك بتحديد عمل كل منهما داخل المكتب ووفر المكتب مبلغاً كبيراً عليمها بحيث أصبح هزاع من أصحاب الودائع في البنوك وأخذ يحمل دفتر شيكات معه[٤].

ب-جهود هزاع المجالي إبّان وزارة أبو الهدى التاسعة :

قدم توفيق أبو الهدى استقالة وزارته في السابع من أيلول عام 1951 ، إلا ان الملك طلال عهد إليه بإعادة تأليفها ، فتشكلت وزارته التاسعة في الثامن من أيلول

---

(١) معن أبو نوار ، تاريخ القوات المسلحة الأردنية 1951-1952 ، ج2 ، عمان ، 1972 ، ص51.

(٢) كان لإسراع الحكومة في إعلان الأمير طلال ملكاً على المملكة الأردنية مفاجأة لمجلس الأمة والشعب حيث كانت غير منتظرة إذ انها صرحت في الأوساط بان الأمير طلال سيعود وينظر في أمر اعتلائه للعرش ولكن بعد سفر الأمير نايف إلى جنيف اجتمع كل من توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي منفرداً واتفقا على إصدار قرار مجلس الوزراء باعتلاء الأمير طلال عرش المملكة ، ثم دعا مجلس الوزراء للاجتماع بدون أن يعلم سبب اجتماعه وعرض القرار فوافق بالإجماع ثم دعا مجلس الأمة للاجتماع في الصحف قبل وصول الأمير طلال بيوم واحد فعرض عليه القرار فأقره بالإجماع وكانت مفاجأة للمجلس والرأي العام ويقال هنا أن سبب تعجيل رئيس الوزراء ومفاجئة الناس بقراره خوفاً من سفر الأمير نايف وحدوث تغيرات في السياسة وقضية العرش. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1951 ، و74 ، 1 تشرين الأول 1951 ، ص128 ، 129 ؛ معن أبو نوار ، المصدر السابق ، ص49.

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة فوق العادة ، الجلسة الرابعة ، 6 أيلول 1951 ، ص6 ؛ وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص73.

(٤) أحمد الطروانة ، المصدر السابق ، ص56.

1951[١]. وأكدت وزارته في بيانها الذي ألقاه توفيق أبو الهدى في الثامن عشر من الشهر نفسه أمام مجلس النواب على توسيع الحياة الدستورية وتنظيمها وتعديل الدستور والسعي لإيجاد الوسائل والمشاريع لتحسين الحالة الاقتصادية والتعاون مع الدول العربية والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية والتعاون للوصول إلى حقوق الفلسطينيين[٢].

لم يناقش هزاع المجالي البيان الوزاري لعدم وجود نص دستوري يلزم الوزارة بعرض برنامجها على مجلس النواب ومن ثمَّ تكون ملزمة بالأخذ بأوامر المجلس وما يقره النواب ، لذلك طالب هزاع المجالي بتعديل الدستور وألقى كلمة في الجلسة جاء فيها "أنني اعترف أنَّ عرض الوزارة بيانها على المجلس الكريم تلطفاً ومجاملة منها إذ لا تلزمها الأوضاع الدستورية القائمة بمثل هذه الخطوة. ولهذه الاعتبارات العامة لحين تعديل الدستور وحين تتقدم الوزارة بطلب الثقة من هذا المجلس الكريم وهي تشعر ان الأمة بممثليها هي مصدر السلطات وحين يصبح لممثليها ملء الحق في تأييد الوزارة فتستطيع الاستمرار في الحكم مادامت تعمل في نطاق هذا التأييد أو تترك الحكم لحين تستطيع ان تنال الثقة عندما يحجبها ثقتها" [٣] بعد الانتهاء من مناقشة البيان الوزاري طلب رئيس مجلس النواب التصويت على الثقة بالوزارة ، فوافق المجلس بالإجماع على تسجيل الثقة بما فيهم هزاع المجالي حيث كانت موافقة الأخير لاعتبارات شكلية لأن

---

(١) تألفت الوزارة من توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، سعيد المفتي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، محمد الأمين الشنقيطي قاضي للقضاة ، سليمان السكر وزيراً للتجارة والاقتصاد ، وروحي عبد الهادي وزيراً للمعارف ، وانسطاس حنانيا وزيراً للعدلية والإنشاء والتعمير ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، هاشم الجيوسي وزيراً للمواصلات ، سليمان طوقان وزيراً للزراعة والدفاع ، عبد الحليم النمر وزيراً للمالية. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الجديدة ، و99 ، 9 أيلول 1951 ، ص195.

(٢) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية (جمع) ، (د.م) ، (د.ت) ، ص29-32.

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة فوق العادة ، الجلسة الخامسة ، 24 أيلول 1951 ، ص21.

منح الثقة للوزارة كانت مشروطة بالوعد بتعديل الدستور بحيث يصبح ناصاً على طرح الثقة بالوزارة في مجلس النواب(١).

في السادس من تشرين الثاني عام 1951 وجه هزاع المجالي مع بعض النواب في جلسة مجلس النواب سؤالاً إلى سليمان سكر (٢) وزير التجارة والاقتصاد حملوه مسؤولية التقصير في إيجاد الحل لحالة القحط الذي تمر به البلاد وارتفاع الأسعار (٣). فأبعد سليمان هذا التقصير عن وزارته وألقى اللوم على الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد إلا إنَّ هزاع المجالي أصر على توجيه التقصير للوزير ورفض التبرير وعده بعيداً عن الحقيقة وطالب الوزارة بالإسراع لتقديم المواد الضرورية للمواطنين(٤).

وجه هزاع المجالي بجلسة مجلس النواب في الرابع من كانون الأول عام 1951 سؤالاً إلى وزير المعارف(٥) حول ما يشاع عن صحة الترفيعات بأنها شملت أشخاصاً غير أكفاء فأجابه الوزير بأن الترفيعات جاءت لتحقيق الانسجام بين موظفي الوزارة من

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص116 ؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص133 ، 135.

(٢) سليمان سكر : ولد في مدينة السلط عام (1909) حصل على شهادة الدراسة الثانوية من الجامعة الأمريكية ببيروت عام (1927) وبكالوريوس في العلوم التجارية عام (1931) ، شغل وظائف عدة في الوزارات منها مدقق حسابات عام (1933-1938) ومساعد مدير الخزانة عام (1938-1942) ومدير تدقيق وتحقيق الحسابات عام (1944-1947) ، تقلد العديد من المناصب الوزارية فقد عين وزيراً للمالية والاقتصاد عام (1948-1950) فوزيراً للاقتصاد والتجارة عام(1951-1952) ، وفي عام (1953) عين أميناً للعاصمة ، ووزيراً للمالية عام (1953-1954) ثم تقلد وزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام (1957) كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني عام (1956) ، ووزيراً للمالية والاقتصاد عام (1957). ميشال الياس زغيت ، المصدر السابق ، ص57 ؛ نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص107.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الحالة الاقتصادية العامة في الأردن ، و82 ، 1 تشرين الأول 1951 ، ص155-158.

(٤) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الخامسة ، 20 تشرين الثاني 1951 ، ص129-130.

(٥) الوزير هو روحي عبد الهادي. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص33.

حيث الأهلية والكفاءة فرد هزاع على الوزير بأنه يختلف معه في أن الترفيعات قد تمت على أسس غير صحيحة[١].

وفي جلسة الثاني عشر من كانون الأول عام 1951 طالب هزاع المجالي الوزارة بتحسين مستوى العيش في المناطق الجنوبية في البلاد حيث قام بجولة في تلك المناطق قبل أسبوع من تاريخ الجلسة ووصف الحالة بأن الأفراد يقتاتون على وجبة واحدة من التمر خلال (48) ساعة[٢].

عقد مجلس النواب في الثاني من كانون الثاني عام 1952 جلسة لمناقشة التطورات الداخلية في البلاد فتقدم فيها هزاع المجالي بمطلبين الأول طالب الوزارة بعدم تشكيل محاكم خاصة إلا عندما تقتضي الضرورة القصوى كحادث اغتيال الملك عبد الله الذي سبب إيجاد هذه المحكمة لان تشكيل هذه المحاكم يؤدي إلى حرمان المواطنين الاستفادة من تسلسل درجات المحاكم الثلاث الممنوحة لكل منهم في مثل هذه القضايا الخطيرة ، فقانون المحكمة الخاصة ينص على أن أحكامها قطعية وتخضع لتصديق الملك في حالة الحكم بالإعدام ، بينما لو ترك أمر الفصل في هذه الجرائم لمحكمة البداية لاستفاد المواطنون من حق الطعن في قرارات المحاكم بداية واستئنافاً وتمييزاً وهذا أضمن للعدالة [٣]. أما المطلب الثاني فقد تقدم بطلب لسليمان

---

(١) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الثامنة ، 4 كانون الأول 1951 ، ص174.

(٢) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة التاسعة ، 12 كانون الأول 1951 ، ص181 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراق – الأردني ، و64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص116.

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الثالثة عشرة ، 2 كانون الثاني 1952 ، ص224.

سكر وزير التجارة والاقتصاد طالبه فيه أن يقدم تقريراً للجنة الاقتصادية المشتركة المؤلفة من الوزارة وعضو من مجلس الأعيان وعضوين من مجلس النواب[١].

يذكر توفيق أبو الهدى في يومياته أن هزاع المجالي زاره في الثامن من كانون الثاني عام 1952 وبحث معه أمر رئاسة مجلس النواب فأكد له الأخير عدم إمكان إجراء الانتخابات قبل دورة تشرين الثاني[٢].

عقد مجلس النواب جلسة في السادس عشر من كانون الثاني عام 1952 وانتهزت المعارضة الفرصة لتوجيه سؤالين لوزارة توفيق أبو الهدى عما تنشره الإذاعة الأردنية بصفتها المحطة الرسمية الناطقة باسم الوزارة ، فكان السؤال الأول عن إذاعة أخبار مصر بأنها غير معبرة عن التأييد الحقيقي لمصر [٣] ، أما السؤال الثاني عن تعليق الكاتب يوسف حنا وتهجمه على النواب ووصفوا الكاتب بأوصاف بذيئة [٤] ، فطلب

---

(١) أجاب سليمان سكر وزير التجارة والاقتصاد على هذا السؤال في جلسة الثاني والعشرين من الشهر نفسه بإعطاء بيان شامل لما قامت به اللجنة من تشكيلها في السابع من تشرين الأول 1951. محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة السادسة عشر ، 22 كانون الثاني 1952 ، ص265.

(٢) نقلاً عن : سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص126.

(٣) كان السؤال حول إذاعة دار الإذاعة الأردنية الخاصة بالنشرة المتعلقة بأحداث مصر لعام (1952)، بأنها اقل شعوراً من الإذاعات الأجنبية ولا يليق بإذاعة رسمية ووصفوها بالتنكر للأخوة الصادقة التي يكنها الشعب المصري للأردنيين والفلسطينيين وتنكر للمعاهدات والمواثيق في الوقت الذي كانت تجمعهم مواثيق الجامعة العربية وتساءل النواب هل الوزارة وهي التي تشرف إشرافاً كلياً على هذه الإذاعة موافقة على هذه السياسة أم لا. حول نص السؤال ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سؤال بعض النواب عن إذاعة أخبار مصر في محطة الإذاعة الأردنية ، و53 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص93.

(٤) تساءل النواب عن تعليق الكاتب يوسف حنا في مساء الاحد الموافق الثالث عشر من كانون الثاني عام (1952) على بيان توفيق أبو الهدى لوكالة الأنباء الاخبارية حول (تسرب معلومات عن جلسة مجلس النواب السرية) ووصف الكاتب النواب بأنهم غفلة وقلبوا الحقائق وعدم ادراكهم المسؤوليات النيابية فضلاً عن ذلك نعتهم بأنهم من أصحاب النفوس المريضة ، أما النواب الذين قدموا السؤال وصفوا الكاتب بأنه شخص تافه من المرتزقة الذين لا يحسنون العيش إلا في المياه القذرة وتساءلوا هل وافقت الوزارة على ها الحديث أو أوعزت به أو قام الكاتب بهذا لقاء أجر تقاضاه من الأموال العامة وهل تفرض الضرائب على الشعب لمثل هذه الغايات.حول نص السؤال ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سؤال بعض النواب عن تعليق يوسف حنا في الإذاعة الأردنية على بيان رئيس الوزراء ، و52 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص92 ؛ وحول نص بيان رئيس الوزراء ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ،

توفيق أبو الهدى أن يؤجل الجواب عليهما إلى الجلسة القادمة فوافق المجلس على ذلك وفي جلسة الثاني والعشرين من الشهر نفسه ألقى توفيق أبو الهدى بياناً مكتوباً أجاب فيه على السؤالين[١]. بعدها طلب تأجيل مناقشة البيان وما جاء فيه إلى الجلسة القادمة وذلك لما يشاع في الأوساط السياسية بأن المناقشة ستكون حادة جداً وقد تأهب لذلك نواب المعارضة وأكثرهم من الضفة الغربية يضاف اليهم من نواب الضفة الشرقية هزاع المجالي فوافق المجلس[٢] ، ثم جرت وساطات قبل جلسة مجلس النواب بين توفيق أبو الهدى والمعارضة على ان لا تثار القضية إثارة تدعو إلى البلبلة. لذا اكتفى النواب المعنيين في جلسة المجلس التي عقدت في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام 1952 بإصدار بيان مكتوب رفعوه جميعاً ردوا فيه [٣] ثم علق توفيق أبو الهدى على هذا الرد وبعد ذلك طلب الاكتفاء بالمناقشة وسد الموضوع فوافق المجلس إلا إنَّ هزاع المجالي طلب الكلام يريد الجواب على بعض فقرات وردت في جواب توفيق أبو الهدى والتي تتعلق بوزارة سمير الرفاعي الثالثة التي كان فيها هزاع وزيراً والفقرات هي[٤]:

أولاً : كان قد أعطته وزارة سابقة تسعمائة دينار إلى صحيفة خارجية للحط من

تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، نص بيان دولة رئيس الوزراء إلى وكالة الانباء العربية ، و35 ، 13 كانون الثاني 1952 ، ص46-47.

(١) حول نص جواب رئيس الوزراء ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جواب دولة رئيس الوزراء ، و54 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص94-95.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مناقشة مجلس النواب الأردني لتصريح رئيس الوزراء ، و51 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص89.

(٣) حول نص جواب النواب ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، رد النواب على جواب رئيس الوزراء ، و55 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص96-97.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مناقشة مجلس النواب الأردني لتصريح رئيس الوزراء ، و51 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص90.

شخصية عالية والتشهير بها وعين الوسيط مخابراً في محطة الإذاعة وهو يبعد عنها مئات الأميال دون ان يقوم بأي عمل ، وكان يقصد توفيق أبو الهدى بذلك ان وزارة سمير الرفاعي كانت قد أعطت إلى زكريا لطفي المحرر في جريدة الزمان المصرية للتشهير بالملك طلال.

ثانياً : أعطي مبلغ إلى محرر في صحيفة أخرى يقصد توفيق بهذه الفقرة بأن حكومة سابقة أعطت مبالغ إلى محرر في صحيفة اليوميات المصرية لازال يوالي هجمات على هذا البلد بفضل المنحة السخية. إلا إنَّ عبد الله كليب رئيس مجلس النواب لم يسمح لهزاع المجالي بالكلام فترك الأخير المجلس منزعجاً فلحقه بعض النواب وأرضوه وأرجعوه بعدها أنهى النواب مناقشتهم لبيان توفيق أبو الهدى وسد الموضوع(١).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1952 كان لهزاع المجالي خلالها ثلاثة مواقف تجاه سياسة الوزارة وقوانينها كان الأول تقديمه مع نواب الكرك (٢) سؤالاً إلى هاشم الجيوسي (٣) وزير المواصلات حول تنزيل

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مناقشة مجلس النواب الأردني لتصريح رئيس الوزراء ، و51 ، 24 كانون الثاني 1952 ، ص90-91.

(٢) مثل منطقة الكرك في مجلس النواب الأردني الثالث فضلاً عن هزاع المجالي كل من أحمد الطراونة وجريس هلسه. سائد درويش ، المصدر السابق ، ص74.

(٣) هاشم عبد الله الجيوسي : ولد في طولكرم عام (1903) ، انهى دراسته في الكلية العثمانية في بيروت عام (1916) ثم دراسة الحقوق سنتين بالجامعة الأمريكية في بيروت حتى عام (1918) ، ودرس لمدة سنة الحقوق أيضاً في فلسطين عام (1923) ، أصبح عضواً في مجلس النواب لدورتين خلال (1951-1954 ، 1954-1956) ، أما المناصب الوزارية فقد أصبح وزيراً للمواصلات عام (1950) ووزيراً للزراعة والانشاء والتعمير عام (1951) ووزيراً للمواصلات عام (1951-1952) ، ووزيراً للداخلية عام (1954) ، ووزيراً للتجارة عام (1954-1955) ، ووزيراً للزراعة والبرق والبريد والطيران المدني عام (1955-1956) ، ووزيراً للمالية عام (1956) ، ثم وزيراً للمالية عام (1960-1962) ثم مرة أخرى وزيراً للمالية عام (1964-1965) ، وكذلك في عام (1967-1969) ، وعين عضواً في مجلس الأعيان عام (1963- 1967 ، 1967-1971). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص262.

درجة وكيل الوزارة نعيم القسوس ونقله إلى وظيفة مفتش في الوزارة ، وجاء في تساؤلهم هل أعطي الوكيل المشار إليه الفرصة الكافية للدفاع عن نفسه وهل الإجراء الجديد حقق الإصلاح المنشود وهل تعتقد الوزارة أن الطريقة التي اتبعتها تحقق الاستقرار والاطمئنان[١] ، أما الموقف الثاني هو سؤاله لسعيد المفتي وزير الداخلية حول سبب غلق الندوة العربية الأدبية في عمان والتي أقامها عدد من الشباب قبل عدة أيام من الجلسة واصفاً الإجراء بأنه كبت للحريات حيث طالب الوزارة بإنذار الندوة ثم بعدها إذا خالفت القوانين عندئذ تلجأ الوزارة إلى إغلاقها. وكانت المناقشة حادة إلا إنَّ توفيق أبو الهدى لم يكن حاضراً فلم يجب عن الوزارة أحد حول الموضوع[٢].

والموقف الأخير هو تأييد لمطلب أحد النواب من الوزارة بإلغاء القوانين الاستثنائية لأنها وضعت أثناء الانتداب البريطاني ووضع قوانين بديلة جديدة لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد وبعدها اقترح غلق المناقشة فوافق المجلس على ذلك[٣].

أيد هزاع المجالي بجلسة مجلس النواب في السادس من ايار عام 1952 ما أوصت به اللجنة المالية بعد دراستها لقانون التبغ لعام 1952 بمنع استيراد السجائر الأجنبية الجاهزة وغير المصنعة وذلك لتشجيع الزراعة المحلية وهنا قال هزاع المجالي "فإذا كنا كبلد زراعي لا يمكننا ان نكفي أنفسنا فالمسألة خطيرة جداً والواقع ان شركات الدخان تستورد (400) طن من الدخان الأجنبي فلو منع استيراد هذه الكمية لتمكنت (400) عائلة من تأمين معيشتها من وراء الزراعة ، وعندما يمنع استيراد الدخان

---

(١) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الثامنة عشرة ، 29 كانون الثاني 1952 ، ص294.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الثاني 1952 ، و98 ، 1 شباط 1952 ، ص99.

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الثامنة عشرة ، 29 كانون الثاني 1952 ، ص297 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الثاني 1952 ، و98 ، 1 شباط 1952 ، ص99.

الأجنبي من الخارج ستلجأ شركات الدخان لاستقدام خبراء على حسابها لتحسين زراعة التبغ وعندها نصبح مصدرين بدل ان نكون مستوردين" [١]. ابتغى هزاع المجالي من هذا تشجيع الصناعة المحلية وبذلك أيده بعض النواب ثم في جلسة مجلس النواب في الثالث عشر من ايار 1952 استمر في مطالبة الوزارة بمنع استيراد التبغ ، وانتقد اللجنة المالية التي طلب منها المجلس في الجلسة السابقة دراسة الموضوع باتصالها في مشاوراتها مع أصحاب شركات الدخان دون الرجوع للمزارعين أصحاب الشكوى ، كما انتقد هزاع المجالي الشركات باستغفالها المزارعين فتقول لهم تارة إنها بغنى عن التبغ وتارة تنزل الأسعار. بينما تشتري الكيلو الواحد من الدخان الأجنبي بثلاثة دنانير نراها تقرر شراءه من المزارعين بستة قروش [٢] ، فرد على ذلك وزير التجارة والاقتصاد بان المنع الفوري للتبغ الأجنبي وعدم مرافقة ذلك بصناعة جيدة للتبغ المحلي يعني فتح باب للتهريب من الخارج لذلك طلب الأخير تحسين الصناعة أولاً ثم المنع وبذلك تراجعت اللجنة عن مشروعها بمنع استيراد التبغ وسقط اقتراح هزاع المجالي بالمنع الفوري لاستيراد التبغ[٣].

ج-دور هزاع المجالي في التعديلات الدستورية :

في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام 1951 عرضت الوزارة مشروع تعديل الدستور على مجلس النواب [٤] فأحاله المجلس إلى اللجنة القانونية وهي برئاسة هزاع

---

(١) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الحادية عشرة ، 6 ايار 1952 ، ص413.

(٢) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة الاستثنائية الثانية ، الدورة العادية الأولى ، الجلسة الأولى ، 13 ايار 1952 ، ص426.

(٣) المصدر نفسه ، ص427-428.

(٤) شكلت الوزارة لجنة أوكلت لها منذ الخامس والعشرين من أيلول عام (1951) بالعمل على صياغة دستور جديد للبلاد. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1951 ، و74 ، 1 تشرين الأول 1951 ، ص130.

المجالي[١] لدراسته وتعديل بعض مواد مشروع الوزارة وإضافة مواد أخرى عليه [٢] ، وبدأت اللجنة عملها وعقدت العديد من اللقاءات في منزل هزاع المجالي لوضع التعديلات على الدستور. وبالفعل قدمت اللجنة المسودة المعدلة إلى مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في الثلاثين من تشرين الأول عام 1951[٣] وانقسم مجلس النواب إلى فريقين ، فريق يؤيد هزاع المجالي وما جاءت به لجنته من تعديلات وفريق يؤيد مشروع الدستور الذي تقدمت به وزارة توفيق أبو الهدى [٤] وتمحور الاختلاف بين الفريقين حول الفقرة (ب) من المادة الأولى والتي أضافتها اللجنة وتنص على ما يلي : "الدولة تتحمل متابعة النضال من اجل تحقيق الأماني والحقوق العربية في فلسطين" ، وكذلك الفقرة (أ) من المادة الخامسة والتي تنص على ان الأمة مصدر السلطات والسيادة لها. وبعد ان احتدمت المناقشة حول هاتين الفقرتين هدد توفيق أبو الهدى النواب على انهم ان أصروا على ما وضعته اللجنة وقبلته وصودق عليه ، فانه يخشى ان لا يصادق على الدستور من قبل الأعيان أو السلطة العليا في المملكة وعندئذ يعمل بالدستور القديم[٥]. وكان اعتراضه على كلمتي الأمة مصدر السلطات إذ عدها تجاوزاً على سلطة العرش فأجابه هزاع المجالي بانه لا تستوجب التخوف مادام الدستور يحفظ للعرش السلطة وإن هذا النظام متبع في أغلب أنظمة الدول الملكية أو

---

(١) ضمت اللجنة القانونية فضلاً عن هزاع المجالي كل من احمد الطراونة وانور الخطيب وعبد الله الريماوي وعبد الله نعواس ورشاد الخطيب ورشاد مسودي ويوسف عمرو وسليم البخيت وعبد الرحيم جرار. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص177

(٢) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق ، ص78.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص119.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص177.

(٥) المصدر نفسه ، ص178.

الجمهورية. بعدها طلب توفيق أبو الهدى ان يطبع رأي الوزارة على المواد التي عدلتها أو أضافتها اللجنة ويوزعه على النواب لدراسته وتمكنت الوزارة ومؤيدوها من النواب وعددهم (أربعة وعشرون) نائباً وأكثرهم من الضفة الشرقية من إلغاء كلمتي الأمة مصدر السلطات وحذف الفقرة (ب) من المادة الأولى من الدستور وعرضوا عن قضية فلسطين فيما عارض (ستة عشر) نائباً هم نواب الضفة الغربية[١].

كما حدث خلاف حول المادة السابعة من الدستور والتي تتعلق بمسألة المحاكمة للفرد ولحريته الشخصية والاعتقالات ووصفها النائب أحمد الطراونة بأنها تقييد للسلطة التنفيذية[٢] ، فأصر هزاع المجالي على تقييد السلطة التنفيذية والحد من أعمالها التي رأى أنّها تضر بالشعب وإن القوانين الاستثنائية إذا طبقت على أية أمة وبقيت سارية المفعول فإنها تجر تلك الأمة إلى الدمار لأنها توقف نشاطها الفكري وتبقى جامدة لا تساير العصر [٣]. بعد جدال وافق المجلس على تأجيل النظر في بقية مواد الدستور إلى جلسة قادمة ليتمكن من دراسة رأي الوزارة حول تعديلات اللجنة. كذلك صدرت الإرادة الملكية بفض دورة المجلس غير العادية بتاريخ الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام 1951 ودعوته إلى دورته العادية بتاريخ الأول من تشرين الثاني عام 1951[٤].

في السابع من تشرين الثاني عقد مجلس النواب جلسته وفيها أقر بالموافقة على

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص177.

(٢) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق ، ص79.

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة فوق العادة ، الجلسة الحادية عشر ، 30 تشرين الأول 1951 ، ص74.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص178.

مسودة الدستور المعدلة[١] لترفع بعدها إلى الملك طلال للمصادقة عليها [٢] ، وبموجب هذا التعديل حققت القوى المعارضة لتوفيق أبو الهدى بعض من مطالبها إذ أصبح بموجب المادة (51) من الدستور إن رئيس الوزراء مسؤول أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، كذلك أصبح كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام مجلس النواب [٣]. وجاءت المادة (53) من الدستور تطرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب وإذا صوت المجلس بثلثي أعضائه ضد الحكومة يجب أن تستقيل الوزارة أو إقالتها [٤] وإذا كان قرار عدم الثقة خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه [٥] وبذلك وصف هزاع المجالي الدستور بانه من مفاخر عهد الملك طلال[٦].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1951 ، و60 ، 17 كانون الأول 1951 ، ص107 ؛ علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص89.

(٢) صادق الملك طلال على الدستور الجديد في الأول من كانون الثاني عام (1952) لينشر في الثامن من الشهر نفسه في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية وعرف باسم دستور المملكة الأردنية الهاشمية للعام (1952) والذي جاء بدون ديباجة واحتوى على (131) مادة ضمت تسعة فصول. ينظر : الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، نص الدستور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية بعد تعديله ، و76 ، (د.ت) ، ص134-144 ؛ عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان ، المصدر السابق ، ص143.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، نص الدستور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية بعد تعديله ، و76 ، (د.ت) ، ص137 ؛
Record of Jordan 1919-1965 , Edited by : Jane Priestland , Volume 7 : 1950-1953 , Archive Editions , London , 1996 , H. M. Legation Amman , May19th , 1952 , P.447.

(٤) وبخصوص اشتراط توفر ثلثي الأعضاء لإسقاط الوزارة يقول هزاع المجالي ((لم نتشدد في هذا بل قبلناه كخطوة في سبيل مرور الدستور الجديد في مراحله الدستورية وعلى قاعدة خذ وطالب)). هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص119.

(٥) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952 ؛ هاني خير ، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن 1920-1987 ، مجلس الأمة ، عمان ، (د.ت) ، ص45.

(٦) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص119.

د-موقف هزاع المجالي من عزل الملك طلال :

تمتع الملك طلال بشعبية واسعة جراء سياسته التي لقيت قبولاً واستحساناً لدى الشعب والقوى الوطنية الأردنية ، إذ أخذ يقلل من الاعتماد على السفير البريطاني في عمان وكذلك غلوب باشا في إدارة البلاد ، ورفض استقبال أي مسؤول بريطاني دون موعد مسبق[١] ، فضلاً عن وضع دستور جديد للمملكة الهاشمية في عهده أكد فيه على سيادة مجلس الأمة وخضوع رئيس الوزراء والوزراء لمحاسبة المجلس[٢] ، والسياسة التي تبناها على الصعيد القومي فقد سعى للتقرب من الدول العربية من خلال إلغاء مشروع سوريا الكبرى من برنامجه والذي أثار جدلاً كبيراً في عهد أبيه وتوقيعه اتفاقية التضامن العربي مع الدول العربية والتي بموجبها عدّ أي اعتداء يقع على أية دولة أو أكثر منها اعتداءً عليها جميعاً[٣].

وبالمقابل رفضت بريطانيا هذه السياسة التي أخذت تشكل تهديداً لمصالحها ونفوذها في المملكة الأردنية الهاشمية ، فقررت تحريك توفيق أبو الهدى للحد منها[٤] ، ، فعمل توفيق أبو الهدى ستاراً حديدياً كما يصفه هزاع المجالي يحول بين الساسة ومقابلة الملك والتحدث إليه وذلك بتشديد السيطرة على التشريفات وعلى الرغم من صلة هزاع المجالي بالقصر والعائلة المالكة وصداقته للملك طلال فانه لم يتمكن من زيارته

---

(١) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص97.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، نص الدستور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية بعد تعديله ، و 76 ، (د.ت) ، ص137.

(٣) وقع مجلس الوزراء الأردني على ميثاق الضمان الجماعي في كانون الثاني عام (1952) وبقي لحين مصادقة الملك طلال والذي كان قد سافر إلى أوربا في العاشر من الشهر نفسه ، ثم صادق عليه في آذار عام (1952) وضم كلاً من الأردن والعراق وسوريا والسعودية. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/4882 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، و18 ، 9 آب 1952 ، ص24.

(٤) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص102.

ومقابلته قبل مرور شهرين على طلب تلك المقابلة [١] ، كما أتخذ توفيق أبو الهدى من مرض الملك حجة لخلعه من العرش[٢].

انتقد هزاع سياسة توفيق أبو الهدى بكتمان مرض الملك الذي كان مصاباً بالفصام وكثيراً ما كان يسقط صريعاً من الهياج [٣] بعد أن أخذت الأخبار المتناقضة تتناقل بين الناس حول صحته بقوله : "إن الوزارة لعبت دوراً مخزياً في هذا الشأن ، إذ كان عليها أن تصارح الرأي العام بالحقيقة التي لا تغير المصارحة بها أحداً ، إلا توفيق أبو الهدى وحده ، فالمرض أمر يمكن حدوثه لكل إنسان ، سواء أكان شخصاً عادياً أم ملكاً ، وليس عيباً ان يمرض الملك غير ان العيب كل العيب ان يخفي المسؤولون أمر مرضه الذي هو حقيقة واقعة ولأن في ذلك من الخطورة ما قد يضيع معه مستقبل البلد"[٤]. وصلت الحالة بهزاع المجالي ان يصف توفيق أبو الهدى بانه استهتر بسمعة المملكة الأردنية بتحميل الملك طلال للخضوع لسياسته [٥] ، كما اعترض هزاع المجالي على قيام توفيق أبو الهدى بالإعداد لزيارة الملك طلال للسعودية وهو في حالة صحية لا تمكنه من القيام بمثل هذه الزيارة وذلك بهدف طمأنة السعودية بان فكرة الاتحاد مع العراق مستبعدة[٦].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الأول 1951 ، و 39 ، 10 كانون الثاني 1952 ، ص52 ؛ هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص117.

(2) R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , Ninthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of the Jordan for the month of June 1952 , P.520 ;

عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص106.

(٣) ساندرا مكي ، الملفات السرية للحكام العرب ، الدار العالمية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص76.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص117.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) كانت الزيارة في المدة الواقعة من العاشر حتى التاسع عشر من تشرين الثاني عام (1951). د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1951 ، و 60 ، 17 كانون الأول 1951 ، ص104 ؛ أرشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص86.

وفي صباح الثامن عشر من ايار عام 1952 سافر الملك طلال إلى باريس طلباً للراحة والاستجمام ولإجراء الفحوصات اللازمة[١] ، وصدرت إرادة ملكية في اليوم نفسه بتعيين هيئة نيابية على العرش مؤلفة من توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء وعبد الله كليب الشريدة رئيس مجلس النواب وإبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان [٢]. بعد يومين من ذلك القرار عقد مجلس النواب جلسته فقدم هزاع المجالي مذكرة للمجلس يعترض فيها على دستورية الإرادة الملكية وذلك بوجود توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء أي رئيس السلطة التنفيذية في الهيئة ، فاعترف أبو الهدى بصحة ما قاله هزاع المجالي وأكد انه سيعمل على تصحيح الوضع[٣].

انتهز المعارضون لوزارة توفيق أبو الهدى سفر الملك طلال وأخذوا يبثون إشاعات كثيرة منها أن الملك طلال مريض وأن توفيق أبو الهدى هو من أمر الملك ان يسافر إلى أوربا ليبقى فيها مدة من الزمن قد تطول فينصب نفسه وصياً خلال هذه المدة ويفكر بعدها بتنصيب ولي العهد الأمير حسين بن طلال ملكاً بدلاً من والده ويبقى توفيق أبو الهدى وصياً إلى أن يصل الأمير إلى سن الثامنة عشرة من عمره وهو السن الذي ينصب فيه ملكاً حسب الدستور ، لذا أخذت المعارضة تجتمع لتقرر ما يجب عمله في هذا الشأن [٤] فقرر مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من ايار عام 1952 إيفاد كل من سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسليمان

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر جلالة الملك طلال الأول إلى باريس ، و4 ، 19 ايار 1952 ، ص4.

(٢) حول نص الإرادة الملكية ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الإرادة الملكية بتعيين هيئة نيابية ، و6 ، (د.ت) ، ص6.

(٣) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص20.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر جلالة الملك طلال الأول ، و37 ، 13 حزيران 1952 ، ص49.

طوقان[1] وزير الدفاع إلى باريس للإشراف على فحص الملك من قبل الأطباء والموافقة نيابةً عن مجلس الوزراء الذي خولهم ذلك على ما سيقرره الأطباء في كيفية معالجة الملك أو إدخاله المستشفى إذا اقتضى الأمر وحدد يوم السادس والعشرين من شهر ايار عام 1952 موعداً للسفر[2].

نتيجة لتدهور صحة الملك طلال قرر مجلس الوزراء في يوم الاثنين الثاني من حزيران عام 1952 دعوة مجلس الأمة للاجتماع في اليوم التالي [3] ، وفي صباح الثالث من حزيران وصل الوصي عبد الإله إلى عمان وقابل توفيق أبو الهدى وعدد من الساسة الأردنيين في لقاءات منفردة وسريعة للتباحث في مسألة العرش [4] ، بعدها عقد مجلس الأمة جلسته السرية المقررة ألقى فيها توفيق أبو الهدى البيان الوزاري الذي بين فيه حاجة الملك طلال الموجود في أوربا إلى المعالجة وامتناعه عن ذلك [5] ، وهنا

---

(١) سليمان طوقان : ولد في السلط عام (1839) ، درس الحقوق والعلوم العسكرية وحصل على شهادة البكالوريوس من اسطنبول ، تولى مناصب عدة منها رئيس بلدية نابلس عام (1925-1950 ، 1951-1955 ، 1955-1957) ، عضواً في الهيئة النيابية على العرش عام (1952) عضواً في مجلس الوصاية عام (1952-1953) ، أما الحقائب الوزارية فقد أصبح وزيراً للدفاع في عام (1951-1952) ووزيراً للبلاط عام (1953-1955) ، والمنصب نفسه مرة ثانية عام (1957-1958) ووزيراً للدفاع في الاتحاد الهاشمي عام 1958. جريدة السجل ، (عمان) ، العدد 212 ، 1 حزيران 2010.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر جلالة الملك طلال الأول إلى باريس ، و4 ، 19 ايار 1952 ، ص4.

(٣) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص128-129 ؛ أرشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص98.

(٤) اتصل احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي في بغداد في الثاني من حزيران عام (1952) بتوفيق أبو الهدى وأخبره بقدوم الوصي عبد الإله في اليوم التالي إلى عمان ويرغب في لقائه قبل اجتماع مجلس الأمة . أرشيد فالح عيسى عبداللات ، المصدر السابق ، ص 98 ؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص146.

(٥) أعلن توفيق أبو الهدى في بيانه ان الملك طلال عاجز عن القيام بأعباء العرش وان مرضه في رأي الأطباء لا يرجى له شفاء. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/3693 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الأردن ، و8 ، (د.ت) ، ص8.

تكلم هزاع المجالي وكان الوحيد الذي تكلم في الجلسة رداً على البيان بقوله إنّه بعد أن استمعنا لبيان دولة الرئيس وأحطنا علماً بما جاء فيه وانه مادامت الجلسة غير قانونية (إذ لم تكن الدورة قائمة) فإننا نكتفي بهذا الإعلان وإنَّ الوزارة وحدها تتحمل مسؤولية كل إجراء تتخذه[١].

التقى الوصي عبد الإله بعد جلسة مجلس الأمة مباشرةً بتوفيق أبو الهدى إلا إنَّه فشل في الوصول إلى حل حول مسألة العرش فطلب الوصي مقابلة أعضاء مجلس الوزراء في مبنى المفوضية العراقية بعمان في الرابع من حزيران عام 1952[٢] وخلال اللقاء دعا الوصي عبد الإله إلى ضرورة أن يعهد إلى احد أفراد العائلة الهاشمية في الهيئة النيابية[٣] ، غير أنَّ طلبه لم يلق القبول لدى الوزراء وخصوصاً توفيق أبو الهدى الذي أجابه بأنّ الدستور لا يساعد على ذلك[٤].

ثم عقد مجلس الوزراء اجتماعاً في اليوم نفسه استمع فيه إلى تقرير اللجنة التي أرسلت خصيصاً لحث الملك طلال على المعالجة وعرضه أيضاً التقرير الذي أعده عبد المجيد حيدر[٥] الوزير الأردني المفوض في لندن ، وأسفر الاجتماع عن اتفاق الوزراء بعدم قدرة الملك على أداء واجبه الدستوري[٦] ، لذلك تقرر تشكيل هيئة نيابية

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص119.

(٢) أرشيد فالح عيسى عبداللات ، المصدر السابق ، ص98.

(٣) طالب الوصي عبد الإله خلال اللقاء بتعيين الأمير زيد بن الحسين عم الملك طلال. هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص146.

(٤) أرشيد فالح عيسى عبداللات ، المصدر السابق ، ص99.

(٥) عبد المجيد حيدر : هو نجل الشريف علي حيدر من الأشراف ذوي زيد وهو الفرع الذي كان ينافس فرع ذوي عون على إمارة الحجاز ، وبعد استقلال الأردن دعاه الملك عبد الله وعينه وزيراً مفوضاً للأردن في بريطانيا. سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص135.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/3693 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الأردن ، و6 ، (د.ت) ، ص6.

على العرش ضمن كل من إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات [١] ، لتمارس صلاحيات الملك حتى تثبت التقارير الطبية قدرته على تولي السلطة من عدمها. ثم أدى أعضاء الهيئة النيابية اليمين الدستوري لتباشر عملها ابتداءً من اليوم نفسه أي الرابع من حزيران عام 1952[٢].

أصيبت العلاقات العراقية الأردنية بنوع من التوتر بعد أن عدّت الوزارة الأردنية تدخل الوصي عبد الإله تدخلاً في شؤونها الداخلية ومما زاد في توتر تلك العلاقات ، رد توفيق أبو الهدى على بيان الوصي عبد الإله الذي نشرته الصحف العراقية في السادس من حزيران عام 1952[٣] بخصوص مسألة العرش ، وذلك بإذاعة بيان مطول في اليوم التالي هاجم فيه الوصي عبد الإله [٤] ، إلاّ إنَّ هزاع المجالي انتقد تصريح توفيق أبو الهدى وتطاوله على الوصي عبد الإله ورأى أنَّ من مقتضيات آداب السلوك أن تطوى القضية بالاعتذار الذي قدم للوصي بحجة الدستور لا يسمح وليس بالتهجم وان تنتهي عند حد هذا الاعتذار[٥].

---

(١) عبد الرحمن الرشيدات : ولد في عام (1887) ، أنهى دراسته في جامعة دمشق وأرسل في بعثة إلى اسطنبول للتدرب في احدى المدارس الملكية ، شارك في المؤتمر السنوي الأول عام(1919) كمندوب عن عجلان واربد ، تولى مناصب عدة إدارية ووزارية منها مدعياً عاماً في اربد عام (1920)، وعضواً في مجلس الأعيان خلال (1947–1950 ، 1951–1955 ، 1955–1959) ، وعضواً في الهيئة النيابية على العرش عام (1952) ، وعضواً في مجلس الوصاية عام (1952–1953) ، أما المناصب الوزارية فقد تقلد منصباً وزارياً واحداً وهو وزير للمواصلات عام (1943–1944) توفي عام (1961). مجلس الأعيان ، المملكة الأردنية الهاشمية :

www.senate.jo.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/3693 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الأردن ، و9 ، (د.ت) ، ص9.

(٣) نشرت تصريح الوصي عبد الإله جريدة الطباعة الحرة. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/3693 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الأردن ، و6 ، (د.ت) ، ص6.

(٤) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص129.

(٥) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص120.

ثانياً : **التطورات الخارجية** :

أ-موقف هزاع المجالي من مشروع الاتحاد العراقي الأردني :

تطرق توفيق أبو الهدى في بيانه في الثامن عشر من أيلول 1951 إلى مشروع الاتحاد العراقي الأردني[١] ، ثم عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ الرابع والعشرين من الشهر نفسه لبحث المشروع بصورة مفصلة وأجاب توفيق أبو الهدى على أسئلة النواب حول مشروع الاتحاد بأن المملكة الأردنية ترحب بالوحدة والاتحاد ولكن مثل هذا الأمر ليتم يجب ان تحصل البلاد على فوائد دون أن تتعرض إلى أضرار وان لا يكون ذلك سبباً في تصدع الوحدة العربية ، وأوضح انه لم يقدم لوزارته مشروعاً صالحاً ومفيداً يمكن النظر فيه[٢]. غير ان سياسة توفيق أبو الهدى تجاه المشروع سرعان ما تغيرت بعد زيارته السعودية في الرابع من تشرين الأول عام 1951[٣] ، وأصبح من أشد الداعين للحفاظ على كيان المملكة الأردنية ورفضه للاتحاد مع العراق[٤].

اتهم هزاع المجالي توفيق أبو الهدى بالترويج في سياسته إلى قيام اتحاد بين العراق والمملكة الأردنية بانه أخذ يمهد لهذا بالأسلوب الديمقراطي وعن طريق ممثلي الأمة ، ومن أجل ذلك جاءت بعثة عراقية إلى عمان واتصلت بتوفيق أبو الهدى وبعض المسؤولين معه وقدمت مساعدات انتخابية لكثير من النواب من الضفة الغربية و نواب عمان ومن أجل ذلك ارسل سفيراً إلى القاهرة ليهيئ قيام الاتحاد كما طلب تعيين سفيراً للمملكة الأردنية في العراق ليساعد على تحقيق المشروع غير إن توفيق

---

(١) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص29–32.

(٢) خليل ضاحي محمد العطواني ، المصدر السابق ، ص162.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص174 ؛ ارشيد فالح عيسى العبداللات، المصدر السابق ، ص85.

(4) Gerald Sparrow , Modern Jordan , Fuskin , London , 1972 , P.23.

أبو الهدى تبدل فجأة [١].

إلاّ إنَّ فكرة الاتحاد مع العراق سرعان ما ظهرت مرة أخرى وخصوصاً داخل مجلس النواب حيث كان للأزمة الاقتصادية القائمة التي عصفت بالمملكة الأردنية وكثرة العاطلين عن العمل وفقر الشعب ووضع اللاجئين السيئ الفعل المباشر لأن تعود فكرة الاتحاد العراقي الأردني إلى الظهور [٢] فكانت المعارضة تزداد قوة ضد وزارة توفيق أبو الهدى لإسقاطها وتنتهز أي ضعف ضدها [٣] ، فانتهز مؤيدو الاتحاد الفرصة وأخذوا يحبذونها وشيع بأنه لا خلاص من هذا الوضع ما لم يتحدوا مع العراق وأخذت الصحف تنشر بعض المقالات وقد تبنى الفكرة هذه في الضفة الشرقية هزاع المجالي وسلمان النابلسي والتف حولهم بعض رجال السياسة[٤].

أنتهز النائب قدري طوقان [٥] فرصة الأزمة الاقتصادية فكتب في جريدة فلسطين (المؤيدة للاتحاد) مقالات عدة بعنوان (أزمة الكيان) منوهاً فيها بأنه لا يمكن للمملكة

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص110-111.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الحالة الاقتصادية العامة في الأردن ، و82 ، 1 تشرين الأول 1951 ، ص155-158.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الأول 1951 ، و39 ، 10 كانون الثاني 1952 ، ص51 .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص115 ؛ ارشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص87.

(٥) قدري طوقان : ولد في نابلس عام (1910) ، درس الابتدائية والثانوية فيها وتخرج عام (1924) ثم توجه بعدها إلى بيروت لمواصلة الدراسة في الجامعة الأمريكية ، حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات عام (1929) ، عمل مدرساً في كلية النجاح الوطنية في نابلس ثم مديراً لها عام (1950) ، ثم عضواً في المجلس الأعلى للتعليم في عام (1955) ، ورئيساً للجنة الأردنية للتعريب والترجمة ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني عن منطقة نابلس في دورتين متتاليتين عام (1950 ، 1951-1954) وكذلك وزيراً للخارجية عام (1964) ، توفي عام (1971). وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية : www.wafainfo.ps.

الأردنية أن تعيش وحيدة ما لم تتحد مع بلد عربي ويشير إشارة خفية إلى الاتحاد العراقي – الأردني[١].

لاقت الدعوة قبولاً حسناً لدى الرأي العام الأردني ، وكان من شأن هذه الدعوة وبسببها امتلأت أعمدة الصحف بالنقد الموجه للجامعة العربية وبعض دولها لأنها كانت تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الاتحاد [٢] أما المعارضة داخل المجلس فسعت لاستجواب الوزارة ومناقشتها في مجلس النواب. ففي جلسة مجلس النواب بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول عام 1951 طالب بعض النواب الوزارة بعقد جلسة سرية لمناقشة مشروع الاتحاد ، ولكن توفيق أبو الهدى لم يكن حاضراً في الجلسة فلم تجب الوزارة على الطلب[٣] ولكن لما عقد مجلس النواب جلسته في الثامن عشر من كانون الأول عام 1951 طلب توفيق أبو الهدى بعقد جلسة سرية لمناقشة مشروع الاتحاد ، ولدى المناقشة طلب بعض النواب تأجيل الجلسة السرية إلى جلسة قادمة ليستعدوا لها ولكن وافقت الأكثرية على الجلسة السرية فعقدت ودامت ساعتين .

كشف توفيق أبو الهدى النقاب عن موقف الحكومتين العراقية والأردنية من المشروع واطلع النواب على بنود المشروع وطلب ان لا يبحث في هذا الموضوع الآن لوجود أربعة موانع ضد الاتحاد وهي بريطانيا وكيان الدولة والعرش الأردني وبعض الدول العربية التي تمانع من قيام الاتحاد وربّما يصيب الجامعة من جرائها تصدع

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و 64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص115.

(٢) احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص58.

(٣) فقد طالب النائب عبد الله نواس الحكومة ان تفي بوعودها بعقد جلسة سرية وأيده في ذلك أنور الخطيب وخلوصي الخيري. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص116.

العلاقات بين الدول العربية وهذا يعني عدم جدية الحكومة العراقية في الاتحاد [١].
وليس في مشروع الاتحاد أثر إيجابي في حل المشكلات الأردنية والصعوبات التي يشكو منها إذ إنَّ المشروع اتحاد سياسي وليس اتحاد اقتصادي[٢].

ووجه هزاع المجالي سؤالين لتوفيق أبو الهدى ، كان الأول ، هل أنَّ الوزارة تدرك الوضع الأردني وكيانه وانها ستصلح الوضع الاقتصادي ؟ فلم يجبه توفيق أبو الهدى على السؤال ، أما السؤال الثاني ، كانت الوزارات الأردنية جميعها قد تبنت الاتحاد مع الدول العربية وفي مقدمتها العراق فهل مازالت وزارة توفيق أبو الهدى عندها هذه الفكرة أم تخلت عنها ؟ فأجاب توفيق أبو الهدى بأن وزارته مازالت عندها هذه الفكرة ولم تتخل عنها ولكن الوضع الأردني الحالي والعرش يتطلب التريث وعدم الخوض في هذا الموضوع والسكوت خير الآن [٣]. وبذلك استطاع توفيق أبو الهدى ان يسحب البساط من تحت أقدام النواب المطالبين بالاتحاد على الرغم من كثرتهم والتقليل من أهمية المشروع.

ب- موقف هزاع المجالي من إلغاء المعاهدة الانكلو-مصرية :

أعلنت الحكومة المصرية في شهر تشرين الأول عام 1951 إلغاء المعاهدة البريطانية – المصرية لعام 1936 فلاقت الدعوة القبول لدى بعض أعضاء مجلس

---

(١) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و 64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص116.، ص116–117 ؛ ارشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص88.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و 64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص116–117 ؛ خليل ضاحي محمد العطواني ، المصدر السابق ، ص166.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و 64 ، 31 كانون الأول 1951 ، ص117.

النواب الأردني[1] ففي جلسة مجلس النواب الأردني في التاسع من تشرين الأول عام 1951 اقترح بعض النواب ان يبعث المجلس برقية تأييد للحكومة المصرية [2] فاعترض هزاع المجالي على الاقتراح مبرراً اعتراضه بان مجلس النواب المصري لم يقل كلمته بعد ولم يقرر قوانين إلغاء المعاهدة واقترح على المجلس ان يتريث لإفساح المجال للوزارة لتقول كلمتها في هذا الموضوع بجلسة سرية يعقدها المجلس[3]. بعد ذلك تكلم توفيق أبو الهدى فشكر هزاع المجالي على اقتراحه وطلب من المجلس ان يؤجل بحث الموضوع لتتمكن الوزارة من دراسته ، وعقد مجلس النواب جلسة سرية بناءً على ما اقترحه هزاع المجالي في يوم السادس عشر من الشهر نفسه لمناقشة القضية المصرية فتكلم توفيق أبو الهدى رافضاً الاقتراح وبين لهم بأن المملكة الأردنية مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا وإنّه يخشى من التأييد إن تمتنع الأخيرة عن دفع القرض الذي طلبته المملكة الأردنية ، وان تنتهز إسرائيل سوء التفاهم مع بريطانيا الذي سيحدثه هذا التأييد فتقوم بعمليات حربية على الحدود ، فقرر المجلس بناءً على ما تقدم به توفيق أبو الهدى صرف النظر عن إرسال برقية في هذا الوقت[4].

المبحث الثاني : نشاط هزاع المجالي إبان مجلس الوصاية

استمر توفيق أبو الهدى في سياسته لعزل الملك طلال وفي العاشر من آب عام 1952 دعي مجلس الأمة إلى اجتماع طارئ في اليوم التالي لحسم مسألة العرش [5] وقبل الاجتماع تمكن توفيق أبو الهدى من إقناع عدد من نواب الضفة الشرقية بعدم

---

(١) عبد الزهرة شهيد عجيمي ، العلاقات المصرية – الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2011 ، ص63.

(٢) قدم الاقتراح كل من : عبد الله الريماوي ورشاد مسودة. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 ، ص175.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه ، ص175–176.

(٥) محمد المحاسنة ، المصدر السابق ، ص152.

معارضة الوزارة في قرار عزل الملك طلال إذا ما نوقشت هذه المسألة ، كما أرسل بعض الوزراء إلى نواب الضفة الغربية لإقناعهم وأخذ الوعود بعدم المعارضة [١] ، لم يكتف توفيق أبو الهدى بهذا بل أرسل أحمد الطراونة وزير الزراعة [٢] إلى هزاع المجالي خصيصاً لما للأخير من دور كبير في المعارضة ليشرح له سبب دعوة المجلس للانعقاد والحصول على تأييده وعدم معارضته ، وفي صباح الحادي عشر من آب عام 1952 جاء أحمد إلى هزاع المجالي ، وما أن فاتحه بالموضوع حتى أجابه هزاع المجالي إجابة جافة لمعرفته بأن أحمد الطراونة جاء من طرف توفيق أبو الهدى ولهذا فإنَّ هزاع المجالي لم يكن يريد أن يخضع لرأي توفيق أبو الهدى [٣]. ومن جانبها قامت الوزارة بوضع الرقابة على النواب المعارضين لها ، بمراقبة الهواتف ، وتحشيد القوات الأمنية حول بناية المجلس [٤] وفي الساعة العاشرة من يوم الحادي عشر من آب عام 1952 عقد مجلس الأمة جلسة سرية تلا فيها توفيق أبو الهدى التقرير الخاص بصحة الملك طلال وبين فيه أن حالة الملك الصحية حرجة وانه يمتنع عن المعالجة وقد ثبت للوزارة أنَّه يتعذر على الملك ممارسة أعباء الحكم ثم طلب رأي النواب والأعيان بالموضوع [٥] ، فجرت المناقشة وقترح النائب كامل عريقات [٦] بان

---

(١) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص102-103.

(٢) تولى هذا المنصب بعد تعديلات أجريتها الوزارة في 30 نيسان عام (1952). وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص34.

(٣) احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص58.

(٤) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص103.

(٥)عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص103 .

(٦) كامل عريقات : ولد في القدس عام (1906) ودرس في مدارسها وحصل على شهادة في تحقيق الجرائم الجنائية من المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، انتخب عضواً في غرفة التجارة بالقدس عام (1941) ، رئيساً لنقابة التجار في اريحا عام(1942)، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لسبع دورات خلال (1950-1951 ، 1951-1954 ، 1954-1956 ، 1956-1961 ، 1961-1962 ، 1963-1967 ، 1967-1971) وتولى رئاسة مجلس النواب الأردني في التاسع مرتين عام (1967 ، 1969). نايف

يذهب قسم من النواب إلى الملك طلال ويرجونه أن يتنازل عن العرش إلا إنَّ طلبه لم يؤخذ به لأن التقرير الطبي الذي رفع للمجلس جاء فيه أن تصرفات وقرارات الملك غير طبيعية لذلك يعد تنازله عن العرش غير دستوري [١]. فتكلم هزاع المجالي بكلمة جاء فيها "إننا نواجه قضية مهمة ودقيقة وخطيرة للغاية ولذلك يجب ان تعلو خلافاتنا ومآخذنا على الوزارة...إننا لو أردنا استغلال هذا الموقف ضد أعمال الوزارة وتصرفاتها الشاذة من حبس الناس وترويعهم واستغلال المراكز لفعلنا ذلك بكل سهولة ، ولكننا وفي هذه الفترة بالذات نجد أنفسنا ملزمين لأن نعالج هذه القضية بعيداً عن المشاكل السياسية الأخرى"[٢] ثم طلب هزاع المجالي من المجلس أن لا تنفض الجلسة قبل ان يتخذ المجلس قراراً حاسماً في الموضوع واقترح أيضاً أن تدرس لجنة طبية التقارير المرفوعة بحق الملك طلال لترفع توصياتها النهائية إلى المجلس وإن يقبل الأخير تلك التوصيات ، فأيد النواب اقتراح هزاع المجالي وكذلك توفيق أبو الهدى الذي أثنى على رأيه وشكره[٣].

بناءً على ذلك شكلت لجنة برلمانية [٤] كان هزاع المجالي احد أعضائها وكذلك لجنة طبية من الأطباء الأردنيين [٥] وتمت دراسة التقارير دراسة شاملة في ثلاث

حجازي محمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص201-202.

(١) كذلك اقترح عبد الله الريماوي تأليف لجنة من مجلس الأمة وتخويلها صلاحيات استعمال أطباء من الدول العربية لوضع تقرير عن صحة الملك طلال لكن الاقتراح ورفض أيضاً. هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص150-151.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص121.

(٣) محمد المحاسنة ، المصدر السابق ، ص152.

(٤) ضمت اللجنة البرلمانية تسعة أعضاء ثلاثة من الأعيان وهم (محمد أمين الشنقيطي ، سعد علاء الدين ، فلاح المدادحة) ، وستة من النواب وهم (عبد الله كليب ، انور الخطيب ، وصفي ميرزا ، ومحمد علي بدير ، وحكمت المصري ، وهزاع المجالي). إبراهيم خطاطبة احمد محمد ، المصدر السابق ، ص116 ؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص151-152.

(٥) شكلت لجنة الأطباء من (شوكت الساطي ، جميل التوتنجي ، شوكت المفتي). عبد الأمير محسن جبار ،

ساعات لترفع توصياتها للمجلس التي أوصت فيها بإنهاء ولاية الملك طلال (١) فعقد المجلس جلسة في ظهر الحادي عشر من اب واستمع الجميع لتقرير اللجنة لتصدر إرادة ملكية أنهت ولاية الملك ونودي بالأمير حسين بن طلال ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية في الحادي عشر من آب عام 1952(٢) ، كما شكل مجلس وصاية على العرش لحين بلوغ الملك الحسين السن القانوني تألف من إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات ليؤدوا اليمين الدستوري أمام مجلس الوزراء في اليوم نفسه(٣).

اشتد التناحر السياسي بعد تسلم مجلس الوصاية إدارة البلاد واشتدت المعارضة البرلمانية للوزارة وخاصة رئيس الوزراء إذ أنّها تعتقد بأن الوزراء لم يؤدوا أعمالهم بشكل فعال لان رئيس الوزراء هو المهيمن عليهم (٤) ، وتعددت اجتماعات النواب المعارضين في جميع الجبهات حيث تألفت جبهة منهم وأخذوا يطالبون بعقد جلسة استثنائية لمجلس الأمة لمناقشة الأوضاع السيئة التي تعيشها المملكة الأردنية من جميع الجوانب الإقتصادية والإدارية والسياسية إلا إنَّ توفيق أبو الهدى رفض الطلب مدعياً بأنه ليس هناك ما يستوجب عقد تلك الجلسة (٥) لذلك نشطت المعارضة وبدأت

المصدر السابق ، ص104.

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص122.

(٢) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1119 ، 12 آب 1952.

(٣) المصدر نفسه ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص83.

(٤) استغل توفيق أبو الهدى قوة الملكة زين (سيدة القصر الحديدية) الساعية للحفاظ على عرش ابنها الملك الحسين ، فضلاً عن الدعم المادي الذي كان يتلقاه من ابن سعود من اجل بقاء المملكة الأردنية حيادية لتثبيت مركزه. محمد حمدي الجعفري ، ملكات هاشميات من دول المشرق العربي خلال العصر الحديث ، ط1 ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، 2009 ، ص109 ، 143.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1952 ، و30 ، 2 تشرين الأول 1952 ، ص175.

الإشاعات تنشر وأثيرت مسألة الاتحاد مع العراق من جديد وأخذت المقالات تنشر في الصحف تؤكد على أنَّ الاتحاد ضرورة تفرضها حاجات الأمة ومصالحها [١] وأخذت الانتقادات توجه لتوفيق أبو الهدى بعد سفر الملك حسين إلى بريطانيا لإكمال دراسته[٢] ، أما هزاع المجالي على الرغم من معارضته للوزارة إلا إنَّه كان حيادياً من مسألة الاتحاد مع العراق التي أثيرت عندما تسلم مجلس الوصاية عمله، وقف حيال هذه الدعوة موقف المعتدل لا لأنه لم يكن مؤمناً بضرورة هذا الاتحاد ، ولكن لاعتقاده أن اختيار الزمان له لم يكن موفقاً نظراً لأن رأس الدولة ما يزال إذ ذاك صغير السن وبعيداً عن الوطن وإن وجود مجلس وصاية يقوم بأعباء الملك يخشى معه أن تفسر الدعوة – وخاصة في الدول العربية – على أنّها احتيال لفرصة ، هي للمؤامرة على الوضع فالمسألة في نظره كانت مسألة توقيت مغلوط وليست مسألة مبدأ مغلوط أو دعوة غير مرغوب فيها[٣].

حاول توفيق أبو الهدى حينما رأى اشتداد المعارضة تهدئة الوضع وذلك بمقابلة نواب كل دائرة على انفراد فبدأ بنواب الضفة الغربية وأخذ مطالبهم ثم نواب الضفة الشرقية وبعد الانتهاء من لقاءاته[٤] أعلن في الصحف بأن الوزارة ستؤلف لجان لدراسة

---

(١) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص98.

(٢) سافر الملك حسين إلى بريطانيا في الثامن من أيلول عام (1952) للالتحاق في كلية ساندهرست العسكرية وبقي فيها ستة أشهر. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1952 ، و 30 ، 2 تشرين الأول 1952 ، ص176.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص124.

(٤) انصبت مطالب الضفتين حول الاهتمام بوضع القدس والقرى الامامية اقتصادياً وعسكرياً ومراقبة عمليات التهريب ووجوب التدقيق في بنود اتفاقية رودس وتنظيف الجهاز الحكومي من الموظفين الفاسدين والاهتمام بالزراعة وتبليط الطرق الرئيسة وإكمال ميناء العقبة. ينظر: د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير

حالة المدن والضرب على أيدي المهربين لكن هذه الوعود والتصريحات لم تجد نفعاً لدى المعارضة فقدم توفيق أبو الهدى استقالته إلى مجلس الوصاية في السابع والعشرين من أيلول عام 1952[١] ، فعهد إليه مجلس الوصاية في اليوم نفسه بإعادة تأليف الوزارة وكان يرغب بإدخال بعض نواب المعارضة في وزارته ولكنهم اعتذروا ، فألف وزارته الجديدة العاشرة في الثلاثين من أيلول عام 1952[٢] ، إلا إنَّ تشكيل الوزارة لم يرضِ المعارضة بل زادها نشاطاً وانضم إليها الوزراء الذين أخرجوا من الوزارة السابقة وأخذت المعارضة تنتظر افتتاح مجلس الأمة في أول تشرين الثاني عام 1952 ليبدأوا مناقشتهم أثناء تقديم البيان الوزاري وطلب الثقة[٣].

طلب توفيق أبو الهدى من مجلس الوصاية توسطه لدى النواب المعارضين له لينتظروا ويعطونه مدة كافية ليقوم بما يتمكن عليه من إجراء مطالبهم في الإصلاح لذا قابل أعضاء مجلس الوصاية في السابع والثامن من تشرين الأول عام 1952 عدداً من نواب المعارضة[٤] وبدأت المشاورات بين الجهتين وطلب المجلس من النواب عدم الدخول في المناقشة البرلمانية حال افتتاح مجلس الأمة وليعطوا مدة كافية للوزارة

شهر أيلول 1952 ، و30 ، 2 تشرين الأول 1952 ، ص176.

(١) المصدر نفسه.

(٢) جاءت الوزارة على النحو الآتي : توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع بالوكالة ، سعيد المفتي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، عبد الحليم النمر وزيراً للمعارف ، خلوصي الخيري وزيراً للاقتصاد والتجارة ، أحمد الطراونة وزيراً للزراعة ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، موسى ناصر وزيراً للمالية ، انور نسيبه وزيراً للانشاء والتعمير ، علي حسنا وزيراً للعدلية وقائماً بأعمال قاضي القضاة ، سابا العكشه وزيراً للاتصالات. سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص41-42 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص35.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1952 ، و30 ، 2 تشرين الأول 1952 ، ص176.

(٤) قابل مجلس الوصاية عدداً من نواب المعارضة هم رشاد مسودة ، سعيد العزة ، رشاد الخطيب ، يوسف عباس (نواب الخليل) ، حكمت المصري ، وليد الشكعة ، عبد القادر الصالح ، قدري طوقان (نواب نابلس) ، هاشم عبد الله الجيوسي ، حافظ الحمد الله (نواب طولكرم). سائد درويش ، المصدر السابق ، ص74.

ولينتظروا أعمالها ، إلا إنَّ النواب رفضوا ذلك وقالوا إنّهم انتظروا ويريدون مناقشة الوزارة[١] ، وعندما لاحظ توفيق أبو الهدى هذه الرغبة الملحة في المناقشة قابل مجلس الوصاية في الثامن من تشرين الأول عام 1952 وطلب تأجيل المجلس مدة شهرين اعتباراً من تاريخ انعقاده وهو اليوم الأول من تشرين الثاني عام 1952 ، فلم يعطه المجلس جواباً شافياً ، بل استمهله للتذاكر في الأمر[٢].

قابل توفيق أبو الهدى مرة أخرى في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1952 مجلس الوصاية لمعرفة الجواب حول طلبه السابق [٣] ، فكان الجواب الرفض[٤] ، فما كان من أبو الهدى إلاّ إنَّ عرض على المجلس قرار مجلس الوزراء بدعوة مجلس الأمة للاجتماع العادي يوم الأول من تشرين الثاني عام 1952 فوافقه مجلس الوصاية وأصدرت الإرادة الملكية بذلك في اليوم التالي[٥].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، آخر تطورات الموقف الداخلي في الأردن ، و 34 ، 9 تشرين الأول 1952 ، ص203.

(٢) كان توفيق أبو الهدى متخوفاً من المعارضة بشكل كبير إلى درجة انه كان يخشى افتتاح مجلس الأمة والمناقشة فيه مع انه لو طرح الثقة بالوزارة حسب المادة (53) من الدستور التي نصت على (تطرح الثقة بالوزارة أو باحد الوزراء أمام مجلس النواب فإذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بأكثرية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وجب عليها ان تستقيل) فانه لا يتفق ثلثا مجلس النواب المؤلف من (40) نائباً على عدم الثقة بوزارته وذلك لان النواب المعارضين لحكومته لا يزيدون على (22) نائبا .المصدر نفسه.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 33 ، 16 تشرين الأول 1952 ، ص200.

(٤) رفض عضوان من أعضاء مجلس الوصاية الموافقة على طلب توفيق أبو الهدى بتأجيل اجتماع مجلس الأمة (الدورة العادية) ، وذلك خوفاً من ان يقوم النواب المعارضين بإعلان إضراب عام في البلاد والذي سيؤدي إلى اصطدامات يصعب السيطرة عليها في الوقت الذي كانت فيه البلاد بغناعنها. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، آخر تطورات الموقف الداخلي في الأردن ، و34 ، 9 تشرين الأول 1952 ، ص203 ؛
R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , Jordan amd Arab Palestine , November15th , 1952 , P.468.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 33 ، 16 تشرين الأول 1952 ،

نشطت المعارضة عند صدور الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة للاجتماع ووصفها هزاع المجالي بأنها كانت شيعاً شتى لا يربطها في لونها السياسي رابط فقد انصبت كلها واتفقت على شيء واحد هو الحد من تصرفات توفيق أبو الهدى واستبعاده عن مركز القدرة[١] فقد جرت اتصالات عدة في الضفتين بين مؤيدي الوزارة من جهة والمعارضين لها من جهة أخرى وكل كتلة ترغب في وضع خطة واحدة تسير عليها في البرلمان ورشحت كل كتلة رئيساً عنها لمجلس النواب فقد رشحت كتلة المؤيدين وصفي ميرزا[٢] للرئاسة فيما رشح المعارضون هزاع المجالي ورشح قسم آخر من المعارضين حكمت المصري وبدأ التحرك باتصال كل كتلة بالنواب قبل الجلسة لإرضائهم في انتخاب مرشحهم[٣]. حتى إنَّ المؤيدين في الوزارة اتصلوا بهزاع المجالي طلبوا منه التنازل لوصفي ميرزا لئلا تتفرق أصوات الضفة الشرقية إلاّ إنَّ هزاع رفض ذلك ، بعدها اتصل بعض السياسيين بهزاع المجالي طلبوا منه التوجه إلى القدس

ص200.

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص124.

(٢) وصفي ميرزا : ولد في عمان عام (1914) حصل على شهادة الثانوية من مدرسة صيدا عام (1932) ، قدم في الجيش العربي برتبة ضابط عام (1938) ، تقلد العديد من الوظائف والمناصب منها عضواً مؤسساً في حزب اللجنة التنفيذية الأردني عام (1944) ، انتخب عضواً لمجلس النواب لسبع دورات عام (1947-1950 ، 1950-1951 ، 1951-1954 ، 1954-1956 ، 1956-1961 ، 1961-1962 ، 1963-1966) أما المناصب الوزارية وزيراً للزراعة عام (1954) ، والمنصب نفسه عام (1954-1955) ، ووزيراً للداخلية عام (1959) ، ووزيراً للداخلية والدفاع عام(1959-1960) ، ووزيراً للزراعة والشؤون الاجتماعية عام (1960) ثم جرى تعديل أصبح فيه وزيراً للمواصلات والشؤون الاجتماعية في العام نفسه ، وبعد ذلك أضيفت له وزارة الدفاع بالوكالة في 20 أيلول عام (1961) ، ووزيراً للدفاع عام (1961) ، ووزيراً للأشغال العامة عام (1961-1962) ، ووزيراً للداخلية عام (1966-1967) ، ووزيراً للداخلية والشؤون البلدية والقروية عام (1967) ، ثم عين بعد ذلك عضواً في مجلس الأعيان لخمسة دورات عام(1967-1984). توفي عام (1989). ينظر نايف حجازي و محمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص268 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص37 ، 64.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1952 ، و28 ، 30 تشرين الأول 1952 ، ص159.

للاتصال بنوابها ليجس نبضهم فسافر فعلاً إلاّ إنَّه لم يجد منهم نصيراً له مما دعاه ان يذيع بياناً في الصحف في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1952 عن سحب ترشيحه لصالح حكمت المصري مما أحدث رد فعل للمؤيدين له[١].

افتتح مجلس الوصاية على العرش في صباح الأول من تشرين الثاني 1952 مجلس الأمة الأردني باحتفال رسمي [٢] وألقى توفيق أبو الهدى خطاب العرش الذي وعد فيه الأعضاء بأنه سيقدم البيان الوزاري في الجلسة القادمة [٣] وبعد انتهاء المراسيم اجتمع مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيسه ففاز مرشح المعارضة حكمت المصري بالرئاسة بـ(اثنين وعشرين) صوتاً من أصل (أربعين) صوت وكان من الأصوات التي حصل عليها حكمت المصري (سبعة عشر) نائباً من الضفة الغربية وخمسة نواب عن الضفة الشرقية من ضمنهم هزاع المجالي. فيما حصل وصفي ميرزا على (خمسة عشر) صوتاً كلها من الضفة الشرقية وظهرت ورقتين بيضاء ولم يشترك رئيس الجلسة بالانتخاب[٤].

بعد ذلك عاد المجلس لانتخاب لجنة الرد على خطاب العرش [٥] لتنتهي الجلسة الافتتاحية ، ثم عقد مجلس النواب الأردني جلسة يوم الثلاثاء في الرابع من الشهر

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني ، و29 ، 2 تشرين الثاني 1952، ص170.

(٣) حول نص خطاب العرش ينظر : المصدر نفسه.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني ، و29 ، 2 تشرين الثاني 1952، ص170.

(٥) شكل مجلس الأمة فضلاً عن هذه اللجنة لجانه اللجنة الدائمة الآخرة وهي (اللجنة القانونية واللجنة المالية واللجنة الإدارية ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة اللاجئين) فاشترك هزاع المجالي بثلاثة منها وهي لجنة الرد على خطاب العرش ولجنة الشؤون الخارجية واللجنة القانونية والأخيرة اشترك فيها هزاع المجالي في الدورات الاعتيادية الأربع لمجلس النواب الأردني الثالث. ينظر : مجلس النواب ،المملكة الأردنية الهاشمية : www.representatires.jo.

نفسه للنظر في صيغة الرد على خطاب العرش [١] وتلى أثناءها مقرر اللجنة قدري طوقان نص الرد على المجلس فقرة فقرة [٢] ، فلم يعترض عليه إلا على الفقرة التي وردت عن فلسطين ، فقد اقترح أنور الخطيب إضافة فقرة على الرد يعلن فيها المجلس بأنَّ الدول العربية أهملت معالجة قضية فلسطين معالجة جدية ولم تقدم أي تقدم ملموس في سبيل حلها وتخفيف ويلاتها ، فاعترض عليه هزاع المجالي قائلاً "علينا أن نسجل إهمالنا ولكن لا يجوز أن نسجل إهمال غيرنا إذ ربما يسبب رد فعل في الدول العربية"[٣] غير ان المجلس بعد المناقشة وافق على إضافة الفقرة المذكورة وبها وافق على صيغة الرد على خطاب العرش كما وضعته اللجنة[٤].

وبعد الانتهاء من الموافقة على الرد ألقى توفيق أبو الهدى البيان الوزاري [٥] وبعد انتهائه طلب النواب طبع البيان وتوزيعه عليهم لمناقشته في الجلسة القادمة التي ستعقد يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1952[٦].

عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الحادي عشر من تشرين الثاني لمناقشة البيان الوزاري وسجل (ثلاثة وعشرين) نائباً يرغبون مناقشة البيان[٧]. فتكلم البعض من نواب المعارضة وبعد ان أتموا كلماتهم حجبوا الثقة عن الوزارة كما تكلم نائب واحد أيدها [٨] بعد ذلك بدأ الكلام النائب عبد الله نعواس [١] ،

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، جلسة مجلس النواب الأردني ، و25 ، 5 تشرين الثاني 1952، ص127.

(٢) حول رد مجلس النواب الأردني على خطاب العرش ينظر : المصدر نفسه ، ص129-130.

(٣) المصدر نفسه ، ص127 .

(٤) المصدر نفسه.

(٥) حول نص البيان الوزاري ينظر : المصدر نفسه ، ص132-137.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 25 ، 5 تشرين الثاني 1952، ص128.

(٧) سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص83.

(٨) تكلم كل من : رشاد مسودة ، وحيد العوران ، سعيد العزة ، عبد الله الريماوي ، قدري طوقان من المعارضة

فتهجم في خطابه على توفيق أبو الهدى الذي وصفه بأنه يحكم البلد حكماً فردياً دكتاتورياً يؤيده حفنة من الإقطاعيين والتجار طالبي رخص الاستيراد وأصحاب الغايات ولا يتطلع إلى الشعب ويتبجح بأنه الوحيد حامي العرش ومن دكتاتوريته أنه يتطاول على مجلس الوصاية على العرش مع أنهم يمثلون الرئيس الأعلى للدولة ومن عدم التفان إلى مجلس الوصاية أنه عندما جاء أعضاؤه المحترمون لزيارته أرسل اليهم كاتباً يستقبلهم في الباب ولم يتنازل هو باستقبالهم [٢]. عندما وصل إلى هذه الكلمة نبهه حكمت المصري رئيس المجلس بأن لا يتطرق إلى الشخصيات وإنَّ كانت كلمته على هذا النمط فليترك المنبر فأعطى النائب خطبته المكتوبة إلى سكرتير المجلس [٣] ولما هم بالنزول هجم عليه حمد بن حجازي [٤] (نائب بدو الجنوب) مدافعاً عن توفيق أبو

وحجبوا الثقة ، ثم تكلم سليم البخيت وأيد الحكومة. للمزيد حول نص كلمات مجلس النواب ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص142-153.

(١) عبد الله نعواس : ولد في القدس عام (1918) ، درس في كلية الحقوق جامعة دمشق ومارس المحاماة ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني عام (1950-1951 ، 1951-1954). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص125.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص138.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص138.

(٤) حمد بن جازي : ولد في بلدة الرشادية عام (1886) وهو شيخ عشيرة الحويطات ، أصبح عضواً في مجلس النواب الأردني وممثلاً عن البادية الجنوبية الأردنية من بداية تأسيس المجلس التشريعي لخمس دورات خلال (1929-1931 ، 1931 ، 1934 ، 1934-1937 ، 1937-1940 ، 1942-1947) وانتخب عضواً في مجلس النواب أيضاً لخمس دورات خلال (1947-1950 ، 1950-1951 ، 1951-1954 ، 1954-1956 ، 1956-1961) فاستمر ثلاثة وثلاثين سنة متتالية وكان فوزه يتم بالتزكية ، توفي عام

الهدى وأيده عدد من النواب [١] ، ويذكر سليمان موسى الكاتب الأردني بأنَّ توفيق أبو الهدى قد استعان في الجلسة بالحبوب المهدئة[٢].

ثم تكلم شراري بخيت [٣] بكلمات غير لائقة عن الفلسطينيين عند ذلك قام النواب الفلسطينيون واحتجوا عليه وعلى حمد بن جازي فحدث صراع تدخلت الشرطة فيه فرفع حكمت المصري الجلسة وانسحب المعارضون وعددهم (سبعة عشر) نائباً من ضمنهم هزاع المجالي [٤] إلا إنَّ الأخير تمكن من إعادة المنسحبين للجلسة بعد أن هدأهم وطمأنهم بأن شراري البخيت لا ينطق باسم الوزارة أو الضفة الشرقية وإنه أن أساء الكلام فلا يعني ذلك أن نواب الضفة الشرقية يناصبونهم العداء [٥]. فعقدت الجلسة مرة ثانية وتكلم أنور الخطيب معبراً عن المعارضة بأنها لن تستمر في الجلسة إذا لم تعتذر الوزارة ويعتذر الشخص المسبب المتكلم بالكلمات الجارحة [٦] فأبى توفيق أبو الهدى الاستجابة لطلبهم معبراً عن ذلك بان الوزارة لم يكن لها علم بما حدث ولم تكن طرفاً

(1962). جريدة الرأي (عمان) ، العدد 1239 ، 8 كانون الأول 2008.

(١) هاجم النائب حمد بن جازي عبد الله نعواس بقوله : "اعرف حدك انت تتهجم على دولة الرئيس" وأيده كل من النائبين صالح المعشر ووصفي ميرزا. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص138.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص52.

(٣) شراري بخيت : ولد في عمان عام (1880) ، مثل بدو الشمال في مجلس النواب الأردني الثالث (1951-1954). سائد درويش ، المصدر السابق ، ص207.

(٤) كان حمد بن جازي ينزعج من تصرفات هزاع المجالي التي يرى بأنها مخالفة للشريعة. مراسلة علمية مع حمد فهد حمد الجازي ، 14 كانون الأول 2014.

(٥) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص125.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص139.

في الخلاف بل هو شأن نيابي لا علاقة للوزارة وهي لا دخل لها في أقوال النواب ولا تستطيع أن تعتذر عن أقوال لم تصدر عنها مخافةً أن يفسر اعتذارها بأنها شريكة في الحادثة مكتفياً بتأسف الوزارة لما صدر من كلمات غير لائقة في المجلس [١]. عندها انسحب النواب المعارضون [٢] ومع إنَّ هزاع المجالي رفض طلب المعارضة باعتذار الوزارة وعده طلباً غير معقول على اعتبار أنَّ الوزارة لم تكن راضية عن طريقة مهاجمة المعارضة لها ، وإنَّها لم تكن راضية أيضاً عن العبارة التي قالها شراري بخيت ، إلا انه انسحب مع النواب من الجلسة للاستمرار في سياسة المعارضة لتوفيق أبو الهدى والذي لم يكن راضياً عنه [٣]. برر هزاع انسحابه في مذكراته لاحقاً بانه كان حفاظاً على الوحدة ، غير إنَّ الوثائق العراقية أكدت على دور هزاع المجالي الفاعل في المعارضة داخل مجلس النواب ويعود السبب في هذا التبرير إلى أنَّ هزاع كتب هذه المذكرات في الوقت الذي كان فيه بالسلطة[٤].

وعند انسحاب المعارضة قال رئيس الجلسة أن الجلسة غير قانونية إلا إنَّ النواب الباقين قالوا أنها بدأت قانونية وتستمر قانونية فقرر المجلس قانونية الجلسة وطلبوا النواب إغلاق المناقشة فطرحت الثقة فنالتها الوزارة بـ(اثنان وعشرون) نائباً من ضمنهم خمسة وزراء أي (سبعة عشر) نائباً وخمسة وزراء وبذلك انفضت الجلسة[٥].

أما النواب المنسحبون فأنهم اجتمعوا بعد خروجهم في فندق (بارك) وقرروا تشكيل

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص51 ؛ احمد الطروانة ، المصدر السابق ، ص59.

(٢) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص81.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص125 ؛ سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص83.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص125 .

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 26 ، 13 تشرين الثاني 1952، ص139 .

جبهة عرفت باسم (جبهة المعارضة البرلمانية) [١] وأثناء تواجدهم في الفندق وصلتهم نتيجة جلسة مجلس النواب وما تم خلالها من منح الثقة للوزارة فما كان منهم إلا إنَّ قرروا تجميد النشاط الفردي لكل نائب من النواب المجتمعين وتقرير مبادئ ثابتة تلتف حولها الجبهة المعارضة وتدعو لها وعند تحقيقها ينفرط عقد التكتل الذي لم يكن حزباً بالمعنى الصحيح أو لوناً سياسياً واحداً أو مدرسة فكرية واحدة[٢].

وفي الوقت نفسه اتخذت جبهة المعارضة البرلمانية قرارات عدة وهي كما ذكرها هزاع المجالي احد الحاضرين[٣] :

١ تكوين مكتب سياسي للجبهة يكون هزاع المجالي سكرتيراً له.

٢ تبني المطالب الشعبية الواردة في ميثاق المعارضة.

٣ توجيه كتاب إلى رئيس المجلس النيابي لرفعه إلى مجلس الوصاية ، يشرح فيه تفاصيل جلسة المجلس النيابي في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1952.

٤ إعداد بيان يوجه إلى الشعب بشرح الموقف قبل جلسة الثقة وبعدها وينطوي على ميثاق المعارضة الخطوات التي اتخذتها إثر ذلك.

بعد ذلك أصدرت الجبهة بياناً للشعب ذكرت فيه عدم قانونية الجلسة وطالبت بإقالة توفيق أبو الهدى إلاّ إنَّ السلطة منعت نشر البيان.

واصلت جبهة المعارضة النيابية معارضتها ففي صباح اليوم التالي للجلسة أي الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1952 قابل نواب المعارضة مجلس الوصاية في القصر الملكي وقدموا مذكرة طالبوا فيها إقالة الوزارة لأنها دبرت المكيدة لهم ولأنها

---

(١) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص111.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص125-126.

(٣) المصدر نفسه ، ص127 ؛ وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص81.

نالت الثقة بجلسة غير قانونية فوعدهم مجلس الوصاية بأنه سيدرس الوضع [١] لكن مجلس الوصاية رفض طلب المعارضة بحجة إنَّ الوزارة حازت الثقة بأكثرية المجلس ، لذا عاد نواب جبهة المعارضة البرلمانية إلى مدنهم فأعلنت إضرابات ومظاهرات احتجاجية في الكثير من المدن [٢] ، فطلب توفيق أبو الهدى من غلوب باشا رئيس أركان الجيش قمع المظاهرات ، غير إنَّ الأخير رفض الطلب وأخبره بأنه يأتمر بأمر الملك وفي غياب الملك فإنّه يأخذ بأمر مجلس الوصاية[٣].

وأخذت برقيات الاحتجاج تصل إلى مجلس الوصاية تطالب بإقالة الوزارة ، الأمر الذي دفع الأخيرة للتحرك للحد من المعارضة فنقلت بعض الإداريين من المدن التي حصل فيها الإضراب وذلك لأنها طلبت منهم استحصال برقيات تأييد للوزارة فلم يتمكنوا وأمرت بتقوية قطعات الشرطة ونشرت الشرطة السريين في المدن ووضعت المراقبة على البرقيات ووكالات الأنباء التي تصدر إلى الخارج [٤] ، وأغلقت عدد من

---

(١)وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص81. ؛ يعلق أحمد الطراونة على هذا بقوله : استدعاني توفيق أبو الهدى إلى الرئاسة وكنت وزيراً في الوزارة وقال لي انه سيقدم استقالته إلى مجلس الوصاية وسألته عن السبب فقال لي : السبب هو الاقتراح المقدم من المعارضة ومن صديقك هزاع. احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص59.

(٢) أعلنت إضرابات ومظاهرات احتجاجية في المدن التالية :

١ – رام الله ونابلس يوم الجمعة 14 تشرين الثاني عام (1952).

٢ – القدس وبيت لحم السبت 15 تشرين الثاني عام (1952) ، وشهدت الأخير أكبر مظاهرات ترأسها النائب عبد الفتاح درويش وألقت القبض عليه وأخلت سبيله بعد ساعتين .

٣ – الخليل واربد يوم الاحد 16 تشرين الثاني عام (1952). د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و24 ، 19 تشرين الثاني 1952 ، ص119.

(٣) غصون كريم مجذاب الربيعي ، المصدر السابق ، ص109.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 24 ، 19 تشرين الثاني 1952 ، ص119.

الصحف لنشرها مقالات ضد الوزارة [١] ، ولم تكتفِ الوزارة بهذا بل نقلت بعض الموظفين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وعزلت البعض الآخر لصلتهم بالمعارضة[٢].

وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام 1952 اجتمع توفيق أبو الهدى بمؤيديه من النواب واتفقوا سراً على أن يغيبوا عن جلسة مجلس النواب التي ستعقد في اليوم التالي لأنهم علموا بأنَّ النواب المعارضين سيحضرون الجلسة ويعترضوا على جلسة الثقة ليوم الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1952 لعدم قانونيتها ويطلبوا طرح الثقة من جديد ويعيدوا الكرة في الكلام ضد الوزارة [٣]. ومما زاد في حدة الموقف السياسي وتدهوره وإنه لم يكن للدولة رأس يأخذ بيده زمام المبادرة ، ويقترح حلاً للإشكال القائم أما بإقالة الوزارة أو بحل البرلمان ، وهنا تدخل مجلس الوصاية للتوسط بين الكتلتين[٤] ، فطلب الفريقان تسمية وفد من كل منهما ، فذهب الوفدان صباح يوم

---

(١) أغلقت السلطات كلاً من جريدة الصريح واليقظة والفجر الجديد وفلسطين لنشرها مقالات ضد الوزارة وكانت الأخيرة قد نشرت في الثاني عشر من تشرين الثاني عام (1952) مقالاً لهزاع المجالي وفيه حديث جامع حول جلسة النواب وما جرى خلالها. هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص127 ؛ سرمد عكيدي فتحي ، المصدر السابق ، ص120.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1952 ، و19 ، 1 كانون الأول 1952 ، ص 119؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص163-164.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 24 ، 19 تشرين الثاني 1952 ، ص120.

(٤) كان مجلس الوصاية كما وصفه هزاع المجالي منقسماً على نفسه فسليمان طوقان مؤيد للمعارضة وعبد الرحمن الرشيدات مؤيد للوزارة وإبراهيم هاشم يلعب على الحبلين إذ يشجع الوزارة على المعارضة ويشجع المعارضة على الوزارة وهكذا كانت الحال حالتين متعادلتين تتأرجحان بلا راجح أو مرجوح فلا الوزارة تخشى السقوط أو الإقالة ولا البرلمان يخشى الحل وميزان السياسة متلبد متماد في تلبده. هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص128.

الثامن عشر من تشرين الثاني عام 1952 اليوم المحدد لعقد جلسة مجلس النواب إلى دار إبراهيم هاشم وبحضور سليمان طوقان [١] تكلم عن المعارضة هزاع المجالي شاكراً مجلس الوصاية قائلاً : "إننا النواب اخوان أحباء ولا شيء شخصي بيننا ونحن نحترمهم ومستعدون للصلح ومصافحة إخواننا ، إلا إننا لا نزال على معارضتنا للوزارة القائمة"[٢] وبهذا انفض الاجتماع بين الكتلتين.

إلاّ إنَّه أثناء عقد الجلسة النيابية بعد ظهر اليوم نفسه حضر الاجتماع نواب المعارضة وبعض الوزراء ولم يحضرها توفيق أبو الهدى ونائبه ولا النواب المؤيدون فأعلن رئيس المجلس إنَّ الجلسة غير قانونية لعدم توفر النصاب القانوني حيث إنَّ النظام الداخلي ينص على أن يعد النصاب قانونياً إذا حضر ثلثي أعضاء المجلس أي (سبعة وعشرون) نائباً أما وقد حضر في هذه الجلسة (سبعة عشر) نائباً وثلاثة وزراء

من النواب فلم يتوفر النصاب القانوني ومع هذا فقد تكلم في المجلس بعض أعضاء المعارضة معلنين بأنَّ تغيب المؤيدين أمر دبرته الوزارة إلاّ إنَّ رئيس المجلس أسكت المتكلمين باعتبار أنَّ الجلسة غير قانونية وطلب إليهم أن يتكلموا في الجلسة القادمة وأعلن رفعها على ان تعقد يوم الثلاثاء القادم الموافق الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 1952[٣].

---

(١) مثل جبهة المعارضة البرلمانية كل من : هزاع المجالي ، عبد الله الريماوي ، عبد الله نعواس ، انور الخطيب ، يوسف عمرو ، قدري طوقان ، سعيدة العزة ، عبد الفتاح درويش ،وليد الشكحة ، رشاد مسودة ، نجيب الأحمد ، عبد القادر الصالح. أما المؤيدون للوزارة مثلهم كل من : محمد علي بدير ، توفيق قطان ، وصفي ميرزا ، محمد أبو الغنم ، عبد الرحيم جراد ، سليم بخيت. المصدر نفسه .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 24 ، 19 تشرين الثاني 1952 ، ص120 .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 24 ، 19 تشرين الثاني 1952 ،

بعد انتهاء الجلسة قدمت جبهة المعارضة البرلمانية بياناً للشعب الأردني نددت فيه بالوزارة وأعلنت طلباتها وهي(١) :

١ إقصاء توفيق أبو الهدى عن الحكم.

٢ تعديل المادة (53) من الدستور تعديلاً يضمن للشعب السيطرة على مصيره بجعل الوزارة مسؤولة أمام أكثرية عادية في مجلس النواب.

٣ إلغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قانون الدفاع ووقف العمل به ، وإطلاق سراح المعتقلين أو إحالتهم على القضاء.

٤ محاربة البطالة والغلاء.

٥ المحافظة على حقوق اللاجئين وبسط الحماية عليهم ومنع استبداد وكالة الغوث بهم.

٦ تطهير الجهاز الإداري .

إلاّ إنَّ السلطات منعت الصحف من نشره مما زاد الوضع السياسي توتراً بين الوزارة ومؤيديها من جهة وبين المعارضة من جهة أخرى ولم تثمر الوساطات التي قام بها بعض المسؤولين بين الفريقين ، إذ إنَّ المعارضة مصرة على طلب إعادة طرح الثقة بالوزارة من جديد ليتمكنوا من مناقشة البيان الوزاري لأنهم لم يكملوا المناقشة(٢).

عقد مجلس النواب الأردني جلسته الاعتيادية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 1952 وكان النصاب قانونياً حيث حضرها النواب المؤيدون والمعارضون وكذلك توفيق أبو الهدى والوزراء وطلبت المعارضة تلاوة محضر جلسة يوم الحادي

ص120 .

(١) للمزيد حول نص البيان ينظر : المصدر نفسه ، ص123–125 ؛ سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص83.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و 23 ، 23 تشرين الثاني 1952 ، ص117.

عشر من تشرين الثاني عام 1952 ، فاعترض المؤيدون ولكن حكمت المصري رئيس المجلس أمر بتلاوتها وعند الانتهاء من التلاوة كانت لهزاع المجالي مداخلة على مدى قانونية جلسة الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1952 وقال إنها بدأت قانونية ولكن عند خروج النواب المعارضين أصبحت غير قانونية ولم يبق في المجلس ثلثا الأعضاء وطلب أن يسمح له رئيس المجلس بان يتلو مذكرة نواب المعارضة المقدمة إلى مجلس الوصاية والتي أرادت المعارضة نشرها كبيان للشعب والتي منعت الوزارة نشرها لعلاقتها بقانونية الجلسة(١).

إلاّ إنَّ توفيق أبو الهدى اعترض على تلاوتها في أول الأمر وقال إنَّ النظام الداخلي ينص على طرح الأسئلة والإجابة عليها في أول نصف ساعة من الجلسة وبعدها يدخل المجلس في تفاصيل جدول أعمال الجلسة الحالية فرده رئيس المجلس بأنّ هذه المذكرة تتعلق بقانونية جلسة يوم الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1952 وسمح لهزاع المجالي بتلاوتها ، فتلاها وعندما وصل إلى الفقرة التي تطالب المعارضة فيها بإقصاء توفيق أبو الهدى من الحكم حتى ضج المؤيدون وقالوا إنّه خرج عن الصدد فأسكته رئيس المجلس قائلاً له تكلم في موضوع قانونية الجلسة فقط (٢) ، عندها هب توفيق أبو الهدى من محله بصورة عصبية وخرج من الجلسة ولم يعد إليها بعد ذلك سكت هزاع المجالي وبدأ النقاش حول قانونية الجلسة وانتهت بالاقتراع فقرر المجلس قانونيتها بـ(اثنين وعشرين) صوتاً(٣).

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 20 ، 26 تشرين الثاني 1952 ، ص108.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 20 ، 26 تشرين الثاني 1952 ، ص108.

(٣) المصدر نفسه .

بعدها قدم هزاع المجالي مع نواب المعارضة استجواباً للوزارة قال فيه إنّ الوزارة أعلنت في بيانها الوزاري بأنها ستحد من القوانين الاستثنائية وتتعاون مع مجلس الأمة للتوصل إلى وضع قوانين بدلاً عنها وإنّها ستعمل على إطلاق حرية الصحافة ومع أنه لم يمض على بيانها عشرة أيام فقد عادت إلى الاعتقالات وحالت دون نشر بيانات النواب المعارضين وحذرت من طبع بياناتهم وعمدت إلى فصل عدد من الموظفين لانهم لا يريدون تزوير رسائل بالتأييد ولذا فإننا نطلب طرح الثقة بالوزارة [١]. فطلبت الوزارة مهلة أمدها ثمانية أيام لتجيب على الاستجواب وتطلب الثقة فوافق الجميع وقرر رئيس مجلس النواب عقد جلسة يوم التاسع من كانون الأول عام 1952[٢].

وفعلاً عقدت الجلسة في وقتها المحدد وألقى توفيق أبو الهدى رد وزارته على استجواب المعارضة البرلمانية وبعد انتهائه من تلاوة الرد أرادت المعارضة وعلى رأسها هزاع المجالي مناقشته ، إلا إنَّ الوزارة ومؤيديها عارضوا المناقشة وارتأوا أن يؤجل النقاش إلى الجلسة القادمة وجرت مناقشة بين المؤيدين للوزارة والمعارضين لها حول ذلك انتهت بتأجيل المناقشة إلى الجلسة القادمة المزمع عقدها في السادس عشر من كانون الأول عام 1952[٣].

عقد مجلس النواب الأردني جلسته في يومها المحدد سلفاً لمناقشة رد الوزارة على استجواب النواب فتكلم عدد من النواب المؤيدين والمعارضين للوزارة [٤] ، أما هزاع

---

(١) المصدر نفسه ، ص109.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 16 ، 10 كانون الأول 1952 ، ص79.

(٤) تكلم عدد من النواب وهم كل من : هزاع المجالي ، أنور الخطيب ، قدري طوقان ، رشاد مسودة ، عبد الله الريماوي (من المعارضين) ، محمد علي بدير ، صالح المعشر ، جريس هلسه (من المؤيدين). للمزيد حول كلمات النواب ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية

المجالي فقد جاءت كلمته على قسمين جاء القسم الأول بشرح بسيط للقوانين الاستثنائية بهدف إيصال فكرة صحيحة عنها للنواب لأجل التوصل إلى قرار موحد لإقرارها فذكر بأنَّ القوانين الاستثنائية في المملكة الأردنية يمكن تلخيصها بقانون منع الجرائم الصادر بالسابع من أيلول عام 1927 وقانون العقوبات المشتركة الصادر في التاسع عشر من أيلول عام 1928 عندما لم يكن قانون الطوارئ أو قانون الدفاع قائماً للحد من النزاعات القبلية ، والقانون الأخير هو قانون النفي والإبعاد الصادر في الثامن من تشرين الأول عام 1928 وبإيحاء من الدولة المنتدبة والذي يجيز لمجلس الوزراء حق نفي الرعايا الأردنيين خارج البلاد [١]. ولكن أصبحت أحكام هذا القانون معظمها بموجب المادة (9) من الدستور الأردني [٢] لاغية حرمت نفي المواطنين الأردنيين خارج الأراضي الأردنية[٣] ووصف هزاع المجالي هذه القوانين بأنها القوانين الاستثنائية نفسها التي تصدر في فلسطين فالمصدر واحد ولا تختلف من ناحية المعنى والمقصد عن هذه القوانين[٤].

أما القسم الثاني من كلمة هزاع المجالي فقد تحدث فيها حول موضوع الاستجواب ورد الوزارة عليه إذ انتقد سياستها في إغلاق الصحف وسلب الحرية الفردية للمواطنين

في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص57-68.

(١) المصدر نفسه.

(٢) خصص الفصل الثاني من الدستور الأردني لحقوق الأردنيين وواجباتهم ، وجاءت المادة (1/9) لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة. (2/9) لا يجوز ان يحضر على أردني الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون. ينظر : الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص62.

(٤) المصدر نفسه.

وانتهاجها سياسة تعسفية تجاه النواب المعارضين لها ، كما انتقد زعم بعض المسؤولين بأنَّ المعارضة ليس إلا جماعة مناوءة للحكم بقوله : "لقد عمدت الوزارة أول ما عمدت إلى إغلاق الصحف وكسر الأقلام الحرة وتكميم الأفواه حتى لا يرتفع صوت واحد يدلل على اعتداءاتها على الحريات ومناهضتها للفكر والقول وحتى تقتل الروح الوطنية في الأمة والبلاد ولم يكتف الأمر بها عند هذا الحد بل استغلت مالها من سلطات جائرة فأوعزت إلى دور الطباعة والنشر بالامتناع عن طبع أي بيان للنواب... زعم البعض بأننا مناوئون لا معارضون وزعم كبير مسؤول إنَّ هذه الكتلة التي تضم سبعة عشر نائباً لا يجمع بينهم جامع وإنَّ هدفهم الحكم ونحن نقول بأننا قد وحدتنا آلام الشعب وآماله وهذه الصرخات التي تنبعث من أعماق الشعب طالبة القضاء على الفوضى والفساد واستغلال النفوذ"(١).

بعد ذلك اتفق المتكلمون من المؤيدين والمعارضين للوزارة على إلغاء القوانين الاستثنائية إلا إنَّ المعارضة أعلنت اعتقادها بأن الوزارة سوف لا تفي بوعودها ولذا فإنها تحجب الثقة عنها (٢) ، ثم تكلم النائب عبد الله الريماوي من المعارضة (٣) طالباً

---

(١) المصدر نفسه . للمزيد حول نص كلمة هزاع المجالي ينظر ملحق رقم (1).

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 13 ، 18 كانون الأول 1952، ص53.

(٣) عبد الله الريماوي : ولد في رام الله عام (1920) ، درس القانون في القدس وعلوم الرياضيات في الجامعة الأمريكية في بيروت ، عمل مدرساً في فلسطين لخمس سنوات ، وعمل في جريدة البعث عام (1949) في رام الله واستمرت لمدة عام ، ثم انضم إلى حزب البعث عام (1950) ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لثلاث دورات عام (1950-1951 ، 1951-1954 ، 1956) ، فصل بقرار من مجلس النواب بتاريخ الثالث من كانون الأول (1957)، بعد ذلك عين وزيراً للدولة الشؤون الخارجية عام (1956-1957) وسافر إلى سوريا ومصر عام (1957) وأصبح رئيساً لحزب البعث حتى عام (1962) ثم عاد إلى عمان عام (1970) وأصبح عضواً في المجلس الوطني الاستشاري ، توفي عام (1980). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص137.

من الوزارة وعداً أكيداً والانتظار مدة من الزمن فإن وعدت فيها وإلاّ فإنّه سيحجب الثقة عنها. أما المؤيدون فإنهم طالبوا الوزارة بالإلغاء فقط [(١)]. وبعد استراحة قصيرة اجتمع الوزراء برئيسهم وحددوا من يتكلم من بينهم ويرد على النواب [(٢)] وعند عودة المجلس إلى الانعقاد تكلم عن الوزراء خلوصي الخيري وزير الاقتصاد والتجارة [(٣)] وبعده توفيق أبو الهدى[(٤)] وجرت المناقشة بين النواب والوزراء ثم تشاور نواب المعارضة فيما بينهم وقدموا اقتراحهم إلى رئيس مجلس النواب وجاء فيه : رغبة منا في الوصول إلى نتيجة تحقق إرادة الشعب ومصلحته وحرياته حيال القوانين الاستثنائية وقانون الدفاع فإنّنا نقترح[(٥)] :

١ تأليف لجنة مشتركة من النواب والوزارة [(٦)].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص53.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) خلوصي الخيري : ولد في الرمثا عام (1908) حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام (1928) كما نال شهادة الاختصاص في هذا الميدان عام (1931) ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لثلاث دورات عام (1950–1951 ، 1951–1954 ، 1954–1956) أما المناصب الوزارية فقد أصبح وزيراً للتجارة والزراعة عام (1949–1950) ، ووزيراً للاقتصاد الوطني عام (1952–1953) ، ووزيراً للاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير عام (1954–1955) ووزيراً للاقتصاد والمالية عام (1955–1956) ووزيراً للاقتصاد الوطني عام (1956) ووزيراً للاقتصاد والتربية والتعليم عام (1957–1958) ووزيراً للاقتصاد الوطني عام (1959) ووزيراً للاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير عام (1959–1960) . المصدر نفسه ، ص 56؛ نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص73.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص64–65.

(٥) المصدر نفسه ، ص54.

(٦) حددت مهام اللجنة المشتركة بـ

(أ) وضع التشريع اللازم لإلغاء القوانين الاستثنائية .

(ب) وضع التشريع اللازم لاستبدال قانون الدفاع بآخر يحل محله وفقاً لأحكام المادة (124) من الدستور ويعمل

٢ إذا رفضت الوزارة هذا الاقتراح فإنّنا نترك باسم الشعب والأمة تحمل المسؤولية وتحقيق هذه الغايات ضمن المدة المعينة وهي ثلاثة أسابيع.

فأعلنت الوزارة بأن وزراء الداخلية والدفاع والعدلية سيشتركون عنها باللجنة المقترحة(١). وقد وافقت الوزارة على المقترح بعدها قال عبد الله الريماوي بان المعارضة تسحب طرح الثقة الآن إلى أن ترى بأن الوزارة وفت بوعودها أم لا ولذا لم تطرح الثقة وهكذا انتهت الجلسة على أن تعقد في اليوم التالي(٢).

وفعلاً عقد مجلس النواب الأردني جلسة في السابع عشر من كانون الأول عام 1952 وتم خلالها تأليف لجنة مشتركة لوضع مشروع قانون إلغاء القوانين الاستثنائية ومشروع قانون يحل محل قانون الدفاع والذي اقترحها نواب المعارضة في الجلسة السابقة(٣) ، ثم بعدها تم قراءة بعض القوانين المعروضة على المجلس(٤).

به فقط في الأحوال التي تنص عليها تلك المادة.

(ج) على ان يتم وضعها وإصدارها خلال ثلاثة أسابيع. المصدر نفسه ، ص54.

(١) وهم كل من : سعيد المفتي وانور نسيبة وروحي عبد الهادي ، وكان الأخير قد تولى منصب وزير العدلية وقائماً بأعمال قاضي القضاة في 3 كانون الأول عام (1952)أي بعد يومين من استقالة علي حسنا من منصبه. المصدر نفسه ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تعديل الوزارة الأردنية ، و15 ، 4 كانون الأول 1952 ، ص77.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص54.

(٣) تألفت اللجنة المشتركة من : عبد الله كليب ، صفي ميرزا ، سليم البخيت (النواب المؤيدون) ، رشاد مسودة ، أنور الخطيب ، عبد الله الريماوي (النواب المعارضين) ، سعيد المفتي ، أنور نسيبة ، روحي عبد الهادي (عن الوزارة) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و13 ، 18 كانون الأول 1952 ، ص54.

(٤) أقرت خلال الجلسة عدة قوانين وهي : (قانون نقابة الصحفيين ، قانون المفرقعات ، قانون تطبيق قانون الغرف التجارية والصناعية ، قانون ذيل قانون الصحة ، قانون التلغراف واللاسلكي ، قانون مؤسستي النقد وبنك الانشاء والتعمير الدوليين) ينظر : المصدر نفسه ، ص54-55.

استمرت المعارضة في سياستها للوزارة وخصوصاً لشخص أبو الهدى وأخذت تسعى لتقديم الاستجواب تلو الآخر لمناقشة الوزارة فيها ولمعرفة موقفها وسياستها تجاه القضايا الداخلية والخارجية [(١)] عقد مجلس النواب الأردني بعد ظهر الثالث والعشرين من كانون الأول عام 1952 جلسته الاعتيادية لمناقشة العلاقات بين بريطانيا والمملكة الأردنية[(٢)] وتسليط الضوء على موقف بريطانيا من القضية الفلسطينية وما تتبناه داخل أروقة الأمم المتحدة من موقف حيال تلك القضية [(٣)] ، فطلب النواب المؤيدون للوزارة بجعل جلسة مناقشة موضوع العلاقات بين بريطانيا والمملكة الأردنية سرية [(٤)] غير أنَّ نواب المعارضة طالبوا بعلنية الجلسة لكي تنشر بالصحف ويطلع الرأي العام على موقف بريطانيا التي تربطها بالمملكة معاهدة تحالف وصداقة وبعد مناقشة حسمت القضية عن طريق التصويت إذ صوت ثمانية عشر عضواً لسرية الجلسة ضد سبعة عشر فانسحب هزاع المجالي مع نواب المعارضة وبقى المؤيدون للوزارة في جلسة سرية للمناقشة، إلاّ إنَّه لم تمض خمسة دقائق على الجلسة إلاّ وخرج النواب للاستراحة وصرح احد الوزراء قائلاً ليس لدى النواب المؤيدين موضوع للمناقشة وهكذا انتهت

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر كانون الأول 1952 ، و9 ، 4 كانون الثاني 1953 ، ص30.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و12 ، 24 كانون الأول 1952 ، ص48.

(٣) اقترح النائب قدري طوقان في جلسة مجلس النواب التي عقدت في التاسع من كانون الأول عام (1952)إرسال برقية إلى مجلس العموم البريطاني يحتج فيها مجلس النواب الأردني على موقف الممثل البريطاني في هيئة الأمم من القضية الفلسطينية فقرر المجلس بالإجماع إجراء المناقشة حول الاقتراح يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و16 ، 10 كانون الأول 1952 ، ص79-80.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و12 ، 24 كانون الأول 1952 ، ص48.

الجلسة دون مناقشة [١] وبهذا فشلت المعارضة بطلبها ولم تحدث المناقشة إلا إنّ المعارضة انتقلت إلى خارج المجلس لتبث الدعاية ضد سياسة بريطانيا وتشيع بانها متمسكة بتوفيق أبو الهدى رغم أن أكثرية الشعب يرغب بتنحيه عن الحكم وبقية الرأي العام متفاءلاً بعودة الملك حسين وتسلمه سلطاته الدستورية فلربّما يتبدل الحال إلى غيره[٢].

قدم هزاع المجالي مع عدد من النواب بجلسة مجلس النواب التي عقدت في الثلاثين من كانون الأول عام 1952 استجواباً للوزارة حول تطهير جهاز إدارة الوزارة الذي استشرى فيه الفساد بشكل سافر وذلك نتيجة لضعف الرقابة والمحسوبية ، فانتقد الوزارة لعدم تنفيذها وعدها بتطهير الجهاز الإداري بعد مضي نحو ثلاثة أشهر ونصف علي مجيئها بل على العكس عملت على تسخير الجهاز الإداري لتأمين بقائها في الحكم على مصلحة الشعب الذي وجدت من أجله الجهاز الإداري ، وأشار هزاع المجالي في الجلسة نفسها إلى التعيينات والترفيعات التي جاءت على أساس المحسوبية وانتقد الوزارة لعدم جديتها في القضاء على تلك التعيينات وبعد الانتهاء من تلاوة الاستجواب طلبت الوزارة مهلة لترد عليه فقرر المجلس ان يكون الرد في الجلسة القادمة وهكذا انتهت الجلسة على أن تعقد يوم الثلاثاء الموافق السادس من كانون الثاني عام 1953[٣]. غير أن الجلسة التي حددها مجلس النواب لسماع الرد على الاستجواب حول تطهير إدارة الحكم لم تعقد إذ لم يحصل النصاب القانوني وذلك لعدم

(١) المصدر نفسه ، ص48-49.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الأول 1952 ، و 9 ، 4 كانون الثاني 1953 ، ص30.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 28 ، 31 كانون الأول 1952 ، ص72.

حضور النواب الموالين للوزارة وكذلك تغيب رئيس الوزراء والوزراء عن الجلسة ولم يحضرها إلا النواب المعارضون ومن بينهم هزاع المجالي وعند البدء بالجلسة قرر رئيس الجلسة عدم قانونيتها وقد احتج النواب المعارضون وطلبوا من رئيس المجلس أن يسجل هذا الاحتجاج ويبلغه للوزارة والنواب المتغيبين(١).

بعد ذلك أجاب توفيق أبو الهدى في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1953 على الاستجواب السابق لهزاع المجالي بان مجلس الوزراء قد اقترح مشروع قانون لتنظيم الجهاز الإداري من قبل تقديم هذا الاستجواب وقد تمت إحالة هذا المشروع إلى اللجنة القانونية ، وإنَّ التعيينات والترفيعات قد تمت وفق أحكام نظام الموظفين دون أي استثناء ، مع ذلك أُجلت المناقشة على رد الوزارة إلى الجلسة القادمة في العشرين من الشهر نفسه (٢) ومعها استمر النواب المعارضون في سياسة استجواب الوزارة ، فقدموا استجواباً جديداً طالبوا فيه الوزارة بتقديم ما لديها من وثائق وخرائط حول اتفاقية رودس التي لا يزال العمل فيها ، فطلب توفيق أبو الهدى إعطاءه مهلة للرد فوافق مجلس النواب وبهذا انتهت الجلسة(٣).

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية مساء يوم العشرين من كانون الثاني عام 1953 ألقى خلالها توفيق أبو الهدى بياناً عن اتفاقية رودس رداً على استجواب النواب ثم طلب من رئيس المجلس أن تعقد جلسة سرية يوم السابع والعشرين من

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و11 ، 7 كانون الثاني 1953 ، ص46.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 10 ، 14 كانون الثاني 1953 ، ص44.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 10 ، 14 كانون الثاني 1953 ، ص44.

الشهر نفسه ليدلي بمعلومات سرية ويناقشها النواب فوافق المجلس على ذلك[١].

بعد ذلك بدأ النواب مناقشة رد الوزارة المقدم في الجلسة السابقة الخاصة بتطهير الجهاز الإداري والذي سبق وإن تقدم به هزاع المجالي مع عدد من نواب المعارضة [٢] فتكلم هزاع المجالي لمناقشة الرد فانتقاد الفساد والرشوة والمحسوبية التي انتشرت وأصبحت حديث الشوارع ، وبين للحضور إنّه كأحد رافعي الاستجواب لا يتوقع أن تنتهي المناقشة إلى نتيجة وإنما يسجل للتاريخ مدى استهتار الوزارة في معالجة الوضع ومن أجل أن يدلل على عدم رغبة الوزارة في إجراء تطهير الجهاز الإداري ذكر بعض الحقائق والشواهد[٣]

أنهى هزاع المجالي كلمته بقوله "إنّني أعبر عن رأي زملائي النواب فضلاً عن رأي الشعب العام أن الأمل الوحيد الذي يبقى في نفوسنا هو انتظار تلك الساعة التي يعود فيها الملك حسين ليتسلم السلطة الدستورية"[٤].

أثارت كلمة هزاع المجالي رد فعل لدى الوزارة والنواب المؤيدين لها فحدثت مشادة بين هزاع المجالي من جهة وتوفيق أبو الهدى وخلوص الخيري من جهة ثانية ، فقال توفيق أبو الهدى : أنا لا أنكر ما قاله هزاع المجالي واعتراف بأن الإشاعات والأقاويل حول الكثيرين من الموظفين كثيرة وكنت أميل أنا نفسي إلى تصديقها ولكن لم أتمكن من استعمال أي شيء إلا وفق نظام الموظفين وأصبحت لا أؤمن بالإشاعات لانها تمس أشخاصاً ثبتت براءتهم وفقاً لنظام الموظفين فإنه لا يمكن إلا اتخاذ ثلاث طرق

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 39 ، 21 كانون الثاني 1953 ، ص101.

(٢) المصدر نفسه ، ص102.

(٣) المصدر نفسه ، ص113-114.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 39 ، 21 كانون الثاني 1953 ،ص113-114. للمزيد حول نص كلمة هزاع المجالي ينظر الملحق رقم(2).

(المجالس التأديبية التي تحقق في التهم وإثبات القضية ، الاستغناء عن الموظف بداعي انه غير لائق ، الإحالة على التقاعد) ويمكن ان يكون الموظف مظلوماً ولذلك وجدنا أحسن طريقة وضع هذا القانون وجعله شاملاً ولكن فليسمح لي هزاع طالما إنّه بحث عن التاريخ فإن لي أن أبحث عن التاريخ أيضاً بأن قضية الرشوة والفساد بحثت في زمن الوزارة السابقة التي كان ينتسب إليها هزاع وقيل عندئذ ان هناك قضايا رشوة من الصعب إثباتها ومع ذلك بذل الجهد وأذكر ان قدري طوقان وقف وطالب بإحداث تشريع لهذه الغاية وهذه معلومات أخذتها من محضر جلسة مجلس النواب بتاريخ الثاني عشر من ايار عام 1951 فللتاريخ فقط الوزارة بقيت في الحكم سبعة أشهر ولم تعمل شيئاً ولم تخرج احداً ولم تضع تشريعاً وقد راجعت أعداد الجريدة الرسمية فلم أجد فيها عزل أي موظف سوى شخص عزل بسبب أمر تنظيمه لمظاهرات ، ثم قال توفيق فهل يريد المستجوبون طرح الثقة أم اكتفوا بذلك[١].

وهنا أعلنت الاستراحة وأخذ المستجوبون يتبادلون الرأي في اجتماع خاص عقدوه والتأم المجلس ثانية فقال هزاع المجالي : قبل أن أتقدم إلى المجلس بقرار المستجوبين وزملائهم أود أن أشير إلى ناحيتين الأولى ملاحظة أسيء فهمها وهذه الملاحظة وردت على ألسنة النواب بأن المقصود من تطهير الجهاز الإداري أن يستثنى من التطهير من في الإدارة أما الناحية الثانية التي أود أن أشير إليها بصورة خاصة لا بالنيابة عن زملائي ولكن بشكل شخصي رداً على توفيق أبو الهدى حول التاريخ فيما يتعلق بقوله إنَّ الجهاز الحالي هو نفسه الذي ورثته الوزارة الحالية من الوزارة السابقة وهنا ليس إلا إنَّ أسجل استغرابي لهذه البادرة وهذه المعالجة بالذات فعندما يقوم أناس سبق أن اشتركوا في وزارة سابقة ينشدون الإصلاح أو أي أمر آخر قيل لهم لماذا لم تقوموا وانتم وزراء ولماذا لم تعظوا .

---

(١) المصدر نفسه ، ص110-111.

فرد عليه توفيق أبو الهدى نبحث عن الحقائق وقرار الوزارة السابقة يوم ان تشكلت أعلن رئيسها في بيان وزاريٍ إنّها ستقوم بإصلاح الجهاز الإداري[١].

فسأله هزاع المجالي وهل كان بإمكان رئيس وزارة في ذلك عزل أي موظف ؟ فتكلم خلوصي الخيري وزير الاقتصاد والتجارة بأن العناصر التي تطالب بالإصلاح يجب أن تكون أهلاً لطلب الإصلاح والتحقيق[٢].

وأجابه توفيق أبو الهدى أول شيء أود أن أقوله هو إني لم أقصد بما أشرت به إلا هزاع المجالي لا أن أقوال إن الطلب الذي تقدم به المستجوبون في غير محله إني لم أشر إلى المستجوبين إلا لهزاع المجالي الذي لم يقتصر على بحث الموضوع بل بحثه وانتقل إلى جوانب تخص الوزارة وإنّ تاريخها لم يستطع عمل أي شيء فأردت أن أرد عليه بان تاريخك لم تستطع عمل أي شيء أما قوله بأن كان لا يمكن لرئيس وزراء عزل أي موظف في ذلك التاريخ فانا شخصياً كان للملك عبد الله توجيه خاص لي وكنت اعرض على جلالته ولم يمتنع من تلبية رجاءً لي ولو سار كل إنسان على ذلك لبلغ ما يريد وكان هزاع المجالي من المقربين للملك الراحل وكان بإمكانه أن يعمل[٣].

فأجابه هزاع المجالي إذا كنا في الوزارة ولم ننفذ شيئاً فهل يعني هذا أن عجلة الزمان قد توقفت وإنّ كل وزارة لا تعمل شيئاً على الوزارة التي تليها أن لا تعمل شيئاً [٤] ، كذلك رد هزاع على خلوصي الخيري بقوله : إذا كنت أنا المقصود باتهام الوزير

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 39 ، 21 كانون الثاني 1953 ، ص111.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 39 ، 21 كانون الثاني 1953 ، ص112.

(٤) المصدر نفسه.

فعندي أشياء كثيرة لا يستطيع خلوصي الخير ان يدافع فيها عن نفسه [١]. بعد ذلك تدخل بعض النواب لوقف التهجمات والتصويت حول الثقة وفعلاً انتهت المناقشة بطرح الثقة بالوزارة ففازت بأكثرية اثنين وعشرين صوتاً ضد أربعة عشر وهكذا انفضت الجلسة[٢].

استمر مجلس النواب بعقد جلساته الأخيرة فعقد جلسته الاعتيادية مساء يوم السابع والعشرين من كانون الثاني عام 1953 وابتدأت الجلسة علنية ثم انتقل المجلس إلى الجلسة السرية التي قررها المجلس في الثالث عشر من الشهر نفسه للنظر في اتفاقية رودس[٣]. فألقى توفيق أبو الهدى بياناً تنتصل فيه من مسؤولية عقد الاتفاقية إذ قال بانه لم يكن يعلم عن سير المفاوضات حيث كان المتفاوضون يتصلون بالقصر الملكي مباشرة في ذلك الحين وإنه علم أخيراً بان هناك اتصالات بين المملكة الأردنية وإسرائيل قبل البدء بالمفاوضات ، وأبرز لذلك وثائق وقال بأن المملكة الأردنية مفوضاً للمفاوضة عن الجبهة العراقية بعد أن قرر العراق سحب جيشه عن المنطقة وعدم المفاوضات وكذلك قال بأن المفاوضات كانت تجري من قبل غلوب باشا وعبد الله التل وبعض الضباط بمسؤولية القصر الملكي لذا فإنه لم يرض عن هذه المفاوضات فترك البلاد وسافر إلى بيروت[٤]. وأشار توفيق أبو الهدى أيضاً إلى أنّ هزاع المجالي كان وزيراً في الوزارة التي ناقشت اتفاقية ردوس [٥] في محاولة منه لإشراك المجالي في

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 35 ، 29 كانون الثاني 1953 ، ص85.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 35 ، 29 كانون الثاني 1953 ، ص85.

(٥) يقصد بذلك عندما كان هزاع المجالي وزيراً في وزارة سمير الرفاعي الثالثة المشكلة في الرابع من كانون الأول

مسؤولية توقيع الاتفاقية.

رد هزاع المجالي في الجلسة السرية وأنكر كل إدعاءات توفيق أبو الهدى في بيانه وبرهن بأن الأخير كان يعلم بالمفاوضات وكان راضياً عنها وأبرز كتاباً موقعاً منه يثبت بأنه يعلم بالمفاوضات قبل قرار العراق بالانسحاب من الجبهة [١]. وعندما عاد المجلس إلى جلسته العلنية لمناقشة بيان توفيق أبو الهدى في الجلسة السرية حدثت مشادة كلامية بين توفيق أبو الهدى وبعض النواب ما دفع رئيس المجلس إلى تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي ، وفعلاً عقدت في وقتها المحدد للنظر فيما تبقى من القوانين وذلك لانتهاء الدورة الاعتيادية لمجلس الأمة[٢].

بقيت المعارضة تتصيد الفرص لإثارة الرأي العام ضد الوزارة ، فتوافرت لها الفرصة في شهر شباط عام 1953 حينما حدثت أزمة وزارية قدم على إثرها سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية استقالته لأسباب تتعلق بالتعيينات وإقالات بعض الموظفين لأن توفيق أبو الهدى أمر بإقالة رئيس بلدية نابلس إلاّ إنَّ سعيد المفتي عارض ذلك ولما كان مريضاً في بيته أرسل إليه أمراً بإقالة رئيس بلدية نابلس لتوقيعه فلم يوقعه ولكن توفيق أبو الهدى أصر على ذلك فاستقال سعيد المفتي من الوزارة وبعدها تدخل أصدقاء الطرفين وضغطوا على سعيد المفتي فسحب استقالته ، فاستغلت المعارضة هذه الفرصة وبثت شائعات بان وزير الداخلية لم يرض على الوضع الأخير في المملكة الأردنية لذا فإنّه استقال[٣].

عام (1950) والتي استمرت حتى الخامس والعشرين من تموز عام (1951) حيث ناقش مجلس النواب في عهدها اتفاقية رودس . سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص80

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و 35 ، 29 كانون الثاني 1953 ، ص85.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) للمزيد حول نص مشروع قانون الموازنة ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب

وفي الرابع والعشرين من آذار عام 1953 قدم موسى ناصر [١] وزير المالية إلى مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة (1953–1954) بخطاب [٢]، ووزعت الموازنة على النواب فقرر المجلس إحالتها إلى اللجنة المالية لتدقيقها [٣] وانتهت الجلسة على أن يجتمع المجلس بعد انتهاء اللجنة المذكورة من تدقيق الموازنة وعرضها على المجلس[٤].

عقد مجلس النواب الأردني جلسته يوم الثلاثاء في الخامس عشر من نيسان عام 1953 لمناقشة تقرير اللجنة المالية عن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة (1953–1954)[٥] وظهر من التقرير بأنها أوصت بتخفيض مبلغ قدره (129829) من مصاريف بعض الوزارات وأكثر ما خفض من وزارة الخارجية [٦]. ورد على التقرير توفيق أبو الهدى[٧] ولما كان النواب لم يدرسوا التقرير فقد قرر المجلس تأجيل المناقشة إلى الجلسة القادمة [٨] ، وبعد ذلك عقد مجلس النواب الأردني جلسة في مساء يوم الثاني والعشرين من الشهر نفسه للنظر في الموازنة ودامت الجلسة مدة خمس ساعات

الأردني ، و5 ، 25 آذار 1953 ، ص6–7.

(١) موسى ناصر : ولد قرب القدس عام (1895) ، انضم إلى الجيش الفلسطيني عام (1920) ، حصل على الشهادة الجامعية من بيروت ، عمل مساعداً لقائد منطقة القدس عام (1948) ، عين وزيراً للمواصلات عام (1949) ، ووزيراً للمالية عام (1952). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص149.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر شباط 1953 ، و22 ، 3 آذار 1953 ، ص48.

(٣) ضمت اللجنة المالية كلاً من أنور الخطيب ، محمد علي بدير ، توفيق حقي ، سليم البخيت ، سليمان الخليل. مجلس النواب ، المملكة الأردنية الهاشمية :

www.representatives.jo.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و5 ، 25 آذار 1953 ، ص5.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و60 ، 16 نيسان 1953 ، ص148.

(٦) للمزيد حول نص تقرير اللجنة المالية ينظر : المصدر نفسه ، ص151–153.

(٧) للمزيد حول رد توفيق أبو الهدى ينظر : المصدر نفسه ، ص149–150.

(٨) المصدر نفسه ، ص148.

وقد حضرها الملك الحسين بن طلال واستمع إلى المناقشة [١] ، فتكلم هزاع المجالي بكلمة انتقد فيها مشروع الموازنة والوزارة معاً حيث انتقد مشروع الموازنة لاقتصاره على الأرقام التي تبين مفردات الواردات ومفردات النفقات التي تحتاجها الدولة خلال العام المالي وعدم شرحها سياستها في الداخل والخارج [٢] ، كما انتقد عباراتها بالإشارة إلى عدم الحاجة للدخول في الموازنة بالتفصيل لضيق الوقت [٣]. كما انتقد الوزارة عند تقديمها مشروع الموازنة إلى البرلمان لعدم شرح سياستها وبسط خططها أزاء كافة المسائل ذات الاتصال بالموازنة شرحاً وافياً يبين فيه الأسس التي ارتكزت عليها لمعادلة الموازنة بحيث تصبح هذه الأسس موضوع مناقشة المجلس وبحثه[٤].

واستمر هزاع المجالي بكلمته إذ قال "إن خطبة الموازنة وتوطئتها – على حد تعبير الوزارة – كانت آية في الإبهام والغموض ومدعاة للتساؤل فضلاً عن المخالطات التي تضمنتها بحيث كنا نتمنى أن تتجاهل الوزارة العرف الدستوري وتكتفي بتقديم مشروع الموازنة دون توطئة كهذه التوطئة ، ولعلي لا أكون مخطئاً إذا قلت ان وزير المالية أراد ان يترك للوزارة الجديدة شرح هذه السياسة من خلال الأرقام الواردة في مشروع الموازنة"[٥].

ووجه هزاع المجالي سؤالين للوزارة الأول بقوله هل باكتفائها بهذا الذكر بدون بيان الأسباب شرحاً وافياً تقصد الاستخفاف بفطنة هذا المجلس وجدّه في الإطلال على حقيقة الأوضاع وسياسة الوزارة المالية والاقتصادية أم انه يدل على حقيقة فهمها لهذه

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و46 ، 23 نيسان 1953 ، ص100.

(٢) المصدر نفسه ، ص103.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و46 ، 23 نيسان 1953 ، ص103.

الأمور ومدى إدراكها لحق هذا المجلس ؟[١]. والثاني وجهه إلى موسى ناصر جاء فيه أسأل وزير المالية عن توضيح ما جاء في التوطئة عن الاتفاق الذي تم بشأن إقامة مشاريع إنشائية نستطيع بها بعد خمس سنوات كفاية أنفسنا بأنفسنا ان يفصح لنا عن طبيعة هذه المشاريع التي لابد ان تكون معلومة لديه وان يبين لنا الخطوط العريضة لهذه المشاريع التي تحمل في طياتها الخير والأمل وإذا صح ذلك واقتنعنا بإمكانية تحقيق هذا الحلم الجميل فإنّي أول من ينادي بضرورة بقائه وزيراً للمالية دائماً[٢].

أما بالنسبة لقرار اللجنة المالية فقد وافق هزاع المجالي على كل الانتقادات والملاحظات التي طرحت حول مشروع الموازنة وأكد بان هذه الملاحظات كافية لرد المشروع حتى يحين للوزارة تعديلها وفق ملاحظات اللجنة المالية[٣].

المبحث الثالث : دور هزاع المجالي خلال حكم الملك الحسين بن طلال

أولاً : دوره إبّان وزارة فوزي الملقي الأولى :

استمرت المعارضة في تصديها لوزارة توفيق أبو الهدى على الرغم من حصول تلك الوزارة على الثقة ، وعلقت المعارضة آمالها على عودة الملك حسين للبلاد ليتسلم سلطاته الدستورية في شهر ايار عام 1953 ، وشهدت المملكة الأردنية تنافساً بين الكتل السياسية لتشكيل الوزارة الجديدة [٤] وفي السادس من نيسان عام 1953 عاد الملك حسين بن طلال إلى الأردن لذا بدأت المعارضة بتكثيف اجتماعاتها لتشكيل الوزارة القادمة بعد ان أصبح من المقرر استقالة توفيق أبو الهدى بعد انتهاء حفلات

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه ، ص103-104.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تشكلت قبل مجيء الملك حسين خمس كتل سياسية وهي : كتلة سعيد المفتي وكتلة إبراهيم هاشم وكتلة سمير الرفاعي وكتلة سليمان طوقان وكتلة قليلة تؤيد فوزي الملقي. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آذار 1953 ، و62 ، 1 نيسان 1953 ، ص155-156 ؛ عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص117.

التتويج في الخامس من ايار عام 1953[١] ، وأصبح واضحاً أيضاً بين الأوساط السياسية بأن فوزي الملقي سيؤلف الوزارة القادمة[٢].

التقى هزاع المجالي بفوزي الملقي لهذا الغرض ثلاث مرات خلال شهر نيسان عام 1953 ، فكان اللقاء الأول في فندق فلادلفيا ورافقه كل من سليمان النابلسي وشفيق الرشيدات ، فابلغهم فوزي الملقي بأنه مكلف بتأليف الوزارة وطلب منهم مؤازرته لتأليف وزارة ائتلافية من مؤيدي الوزارة القائمة والمعارضة ، فوافق هزاع المجالي على طلبه شرط ان تتبنى الوزارة الجديدة مطالب المعارضة مقابل ترك الخيار له في اختيار وزرائها[٣].

أما اللقاء الثاني الذي جمعهما كان في متنزه الرصيفة بدعوة من فوزي الملقي وطلب من هزاع المجالي الدخول في وزارته ووعده بتنفيذ مطالب المعارضة وكذلك طلب منه إقناع أصدقائه حكمت المصري وأنور الخطيب في الدخول معه[٤].

فيما كان اللقاء الثالث عندما اتصل فوزي الملقي في احدى الليالي طالباً من هزاع المجالي زيارته في الفندق ثم أبلغه بأنه غير مرغوب فيه بدخول الوزارة وان "الجماعة" ويقصد بهم توفيق أبو الهدى وأنصاره قد وضعوا الفيتو على اسمه ، فكان جواب هزاع

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، آخر المواقف السياسية في الأردن ، و 49 ، 26 نيسان 1953 ، ص114 ؛

Gerald Sparrow , Op. Cit. , P.23.

(٢) ان اختيار فوزي الملقي لمنصب رئيس الوزراء تم بسبب علاقته مع الملك الحسين حين كان يشغل منصب سفير المملكة الأردنية في لندن وكان دائم الاتصال بالملك حسين أثناء دراسته في لندن وان تأثير فوزي الملقي بالأفكار الديمقراطية جاء متماشياً مع الأفكار التي يحملها الملك حسين عن الحكم الدستوري في أوربا.

R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , May 18th , 1953 , P.668 ;

محمد عماد رديف طالب ، الملك الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953–1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2006 ، ص27–28.

(٣) في حين رفض سليمان النابلسي اشتراك أي وزير من الوزارة القائمة في الوزارة الجديدة باستثناء عبد الحليم النمر. هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص130.

(٤) المصدر نفسه ، ص131.

المجالي له بانه لا يعنيه فيما إذا أسندت له حقيبة وزارية أم لا ، إنما الذي يعنيه ان تتبنى الوزارة مطالب المعارضة وكان هدف هزاع المجالي التخلص من توفيق أبو الهدى ووضع حد للسياسة التي اتبعها في الآونة الأخيرة(١).

تسلم الملك حسين بن طلال سلطته الدستورية في الثاني من ايار عام 1953 على إثر بلوغه السن القانوني وأدى اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة (٢) فقدم توفيق أبو الهدى استقالته وفقاً للتقاليد الدستورية (٣) فأوعز الملك في اليوم نفسه لفوزي الملقي بتشكيل الوزارة الجديدة (٤) والتي ضمت مختلف الطيف السياسي من المؤيدين والمعارضين لحكومة توفيق أبو الهدى (٥) ، وبذلك نجحت المعارضة في إقصاء توفيق أبو الهدى من سدة الحكم ومشاركتهم في الوزارة الجديدة(٦).

انشغلت المملكة الأردنية خلال الأسبوعين اللذين تلا تتويج الملك بحفلات عديدة

---

(١) المصدر نفسه ، ص131–132 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص63.

(٢) غصون كريم مجذاب الربيعي ، المصدر السابق ، ص110 ؛ محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص122.

(٣) سائد درويش ، المصدر السابق ، ص104.

(4) R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , May 18th , 1953 , P.668.

(٥) تألفت الوزارة من : فوزي الملقي رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، سعيد المفتي نائباً لرئيس الوزراء ووزير دولة ، سليمان سكر وزيراً للمالية ، احمد طوقان وزيراً للمعارف ، انسطاس حنانيا وزيراً للتجارة ، أنور الخطيب وزيراً للاقتصاد ، حسين الخالدي وزيراً للخارجية وقائماً بأعمال قاضي القضاة ، حكمت المصري وزيراً للزراعة ، شفيق رشيدات وزيراً للعدلية والمواصلات ، مصطفى خليفة وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، بهجت التلهوني وزيراً للداخلية. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوزارة الأردنية الجديدة ، و30 ، 17 ايار 1953 ، ص60 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص36.

(٦) تألفت الوزارة من بعض الوزراء السابقين وأكثريتها عناصر جديدة فسعيد المفتي كان نائباً لرئيس الوزراء في وزارة توفيق أبو الهدى الأخيرة وسليمان سكر وانسطاس حنانيا فهما من وزراء توفيق أبو الهدى في وزارته الأولى أما احمد طوقان وأنور الخطيب فهما من وزراء سمير الرفاعي في وزارته الأولى. أما باقي الوزراء فقد دخلوا الوزارة حديثاً ولم يشتركوا بالوزارات سابقاً. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوزارة الأردنية الجديدة ، و30 ، 17 ايار 1953 ، ص160.

بهذه المناسبة[١] وبعد ذلك عقد مجلس النواب جلسة فوق العادة يوم الرابع والعشرين من ايار عام 1953 لانتخاب رئيس له بعد أن دخل حكمت المصري الوزارة ولسماع البيان الوزاري [٢] ، فرشح هزاع المجالي نفسه وكانت الوزارة تؤيده فاتفق قسم من الوزراء مع جماعتهم من النواب على انتخاب زميلهم هزاع المجالي [٣] ولكن كتلة توفيق أبو الهدى في المجلس كانت قد اشتغلت في الخفاء قبل الجلسة وأقنعت عبد الحليم النمر وزير المعارف في وزارة توفيق أبو الهدى الأخيرة ، وكان مرشحاً ليكون وزيراً في وزارة فوزي الملقي إلى آخر يوم ثم انسحب منها لعدم إدخال زميله خلوصي الخيري فيها والذي كان يطلب إدخاله بأن يرشح نفسه فترشح ، وقد حضر الجلسة سبعة وثلاثين نائباً وجرت الانتخابات فحصل هزاع المجالي على سبعة عشر صوتاً ، بينما حصل عبد الحليم النمر على تسعة عشر صوتاً وظهرت ورقة بيضاء ففاز عبد الحليم النمر بالرئاسة [٤]. وانتخب أكثر نواب الضفة الغربية ووزرائها هزاع المجالي بالمقابل أعطى النواب الذين كانوا يؤيدون وزارة توفيق أبو الهدى أصواتهم إلى عبد الحليم النمر لا حباً به بل نكاية بهزاع المجالي الذي كان من أشد المعارضين لوزارة توفيق أبو الهدى[٥].

تلى فوزي الملقي بعد انتخاب رئيس مجلس النواب البيان الوزاري وكان أطول بيان

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر ايار 1953 ، و32 ، 2 حزيران 1953 ، ص64.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني والبيان الوزاري ، و20 ، 25 ايار 1953 ، ص27.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) فضلاً عن كتلة توفيق أبو الهدى فقد أعطى النائبان عبد الريماوي وعبد الله نعواس (عن حزب البعث الذي كان عبد الحليم النمر ينتمي إليه سابقاً قبل الدخول بالوزارة السابقة) أصواتهم إلى عبد الحليم النمر.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني والبيان الوزاري ، و20 ، 25 ايار 1953 ، ص27.

قدم إلى المجلس النيابي من وزارة أردنية ، وطلب المجلس توزيعه بغية مناقشته في الجلسة القادمة. فوزع على النواب وانتهت الجلسة على ان تعقد فيما بعد لمناقشة البيان وطرح الثقة بالوزارة الجديدة[١].

بعد الجلسة بدأت الإشاعات تظهر فادعت جماعة هزاع المجالي بأن نوابهم ردوا على من انتخب عبد الحليم النمر وأدعى الآخرون ضد كتلة هزاع المجالي إدعاءات أخرى وقالوا بأن عبد الحليم النمر أسلم وأقرب للناس من هزاع المجالي وما سمع عن عبد الحليم النمر عندما كان في الوزارة السابقة ما يتبين سمعته ونزاهته بل إن جميع الطبقات تقول بأن الوزير الوحيد الذي كان يعارض في بعض سياسة توفيق أبو الهدى السابقة أما هزاع المجالي فكان من دعاة الاتفاق التام مع العراق ومن أبرز نواب المعارضة في المجلس وله قوة خارجها حيث إنّه ينتمي إلى عشيرة المجالي[٢].

وعلقت بعض الأوساط وخاصة محبي توفيق أبو الهدى بأن هذا أول رد فعل للوزارة ، إلا ان فوزي الملقي صرح راداً على هذه الإشاعة بقوله : "إنّ وزارته لم تتدخل جدياً في الانتخابات الرئاسية بل الذي تدخل الوزراء والنواب الذين يشكلون كتلة معارضة مع هزاع المجالي ضد أبو الهدى. ولم تكن نتيجة الانتخابات ضد الوزارة بل هي ضد هزاع المجالي شخصياً ولا تعلق الوزارة أهمية على الانتخابات ، كما إنَّ المجالي صديقي والسيد النمر كذلك وكنت أرغب بإدخاله الوزارة إلا إنّه انسحب أخيراً"[٣].

---

(١) حول نص البيان ينظر : المصدر نفسه ، ص30-35 ؛ هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص43-51.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر ايار 1953 ، و32 ، 2 حزيران 1953 ، ص64-65.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني والبيان الوزاري ، و20 ، 25 ايار 1953 ، ص27 .

بعد ذلك عقد مجلس النواب الأردني جلسة استثنائية مساء يوم السادس والعشرين من ايار عام 1953 لمناقشة البيان الوزاري ولطرح الثقة بالوزارة [١] ، فانتقد هزاع المجالي البيان لعدم تطرقه لتعديل الدستور صراحة بحيث تكون الوزارة مسؤولة أمام أغلبية مطلقة بدلاً من أكثرية الثلثين وطالب الوزارة ان تناقش القوانين الاستثنائية بجلسة استثنائية خاصة ، كما طالبها أيضاً ان تكون القضية الفلسطينية موضع اهتمامها فعلاً لا قولاً مع السعي للتعاون مع الدول العربية لحل هذه القضية حلاً يضمن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم[٢] ، ومع ذلك منحها الثقة[٣].

بعد ذلك تداخل عدد من النواب فأجابهم فوزي الملقي بدوره [٤] ثم طرح رئيس المجلس الثقة على النواب الحاضرين البالغ عددهم ستة وثلاثين نائباً ماعدا رئيس المجلس ففازت الوزارة باثنين وثلاثين صوتاً وبهذا انتهت الجلسة[٥].

شرعت الوزارة بتنفيذ ما وعدت به في بيانها فأعادت النظر في قضايا المعتقلين وأفرجت عن أكثرهم ووعدت بأنها ستنظم الجهاز الإداري وتبعد الموظفين غير اللائقين[٦].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة الثقة في مجلس النواب الأردني ، و22 ، 27 ايار 1953 ، ص37.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، جلسة الثقة في مجلس النواب الأردني، و22 ، 27 ايار 1953 ، ص37.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) للمزيد حول نص كلمة النواب ورد فوزي الملقي رئيس الوزراء ينظر : المصدر نفسه ، ص39–48.

(٥) امتنع أربعة نواب عن إعطاء رأيهم وهم: قدري طوقان، عبد الله نعواس ، عبد الله الريماوي ، وليد الشكعة. فيما غاب عن الجلسة كل من سعيد المفتي لسفره إلى لندن والنائبان موسى ناصر لمرضه وخلوصي الخيري الذي حضر أول الجلسة وطلب الكلام وعندما شاهد ان مؤيدي توفيق أبو الهدى رحبوا بالوزارة وبيانها ترك الجلسة ولم يتكلم فيها مع العلم بان النائبين كانا وزيرين في وزارة توفيق أبو الهدى الأخيرة. المصدر نفسه.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر ايار 1953 ، و32 ، 2 حزيران 1953 ، ص66 ؛
R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , May 18th , 1953 , P668.

شهدت المملكة خلال الأشهر الأولى من وزارة فوزي الملقي حالة من الهدوء والترقب من قبل التيارات السياسية لتنفيذ ما وعدت به من إصلاح جهاز الحكم ومكافحة الفساد في الدوائر وتحسين الأوضاع الاقتصادية وتنفيذ المشاريع العمرانية[١].

أسرعت الوزارة بتحسين الأوضاع الاقتصادية وذلك بتقديم مشروع موازنة عام (1953-1954) إلى مجلس النواب بجلسة استثنائية في الثامن عشر من تموز عام 1953[٢] حيث ألقى سليمان سكر وزير المالية[٣] ، فخشيت الوزارة ان يحول خصومها يعد ان رتبت الأمر مع المعارضة دون إقراره ، إلاّ إنَّ عبد الحليم النمر صرح قبل انعقاد جلسة مجلس النواب بأن المجلس سيصادق عليها . وفعلاً عقد مجلس النواب الأردني جلسة مساء يوم الحادي والعشرين من الشهر نفسه لمناقشة الموازنة[٤].

تكلم عدد من النواب من مؤيدي الوزارة وكذلك مؤيدو توفيق أبو الهدى ، ورد عليهم الملقي [٥] ، ثم عرضت الموازنة للتصويت فأقرها المجلس بالإجماع وانفضت الجلسة في الساعة الثامنة مساءاً[٦].

وما ان انقضت ثلاثة أشهر من وزارة الملقي حتى بدأ معارضو الوزارة يطلقون

---

(١) ضمت التيارات جماعة توفيق أبو الهدى وهم (بعض النواب والتجار وبعض الموظفين) وجماعة سمير الرفاعي وتضم بعض التجار والسياسيين والوزراء السابقين وفئة قليلة من النواب ، وجماعة حزب البعث تتكون من نائبين في البرلمان وبعض الأطباء والمحامين والشباب.د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تموز 1953 ، و78 ، 1 آب 1953 ، ص38.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2714 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلسة النواب الأردني ، و16 ، 25 تموز 1953 ، ص25.

(٣) للمزيد حول نص الميزانية ينظر : المصدر نفسه ، ص26-39.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلسة النواب الأردني ، و72 ، 22 تموز 1953 ، ص127.

(٥) للمزيد حول نص كلمة فوزي الملقي ينظر : المصدر نفسه ، ص129.

(٦) للمزيد حول نص الميزانية كما أقرها مجلس النواب ينظر : المصدر نفسه ، ص131-135.

الأقاويل بأن عمر الوزارة قصير لأن رئيس الوزراء ضعيف وان وزراءه غير راضين على قراراته وإنّه حائر ما يفعله ، أيرضي القصر الملكي الذي لم يرتاح لأعمال بعض الوزراء ويطلب إخراج اثنين منهم ، أم يرضي جماعته الذين إذا ما أخرج وزيراً من هؤلاء الوزراء فيستقيلوا ، أم يرضي الأوساط السياسية بما أعلنته وزارته في بيانها من إصلاحات ، أم يرضي وزراءه الذين يريد بعضهم إقصاء الموظفين المشتبه بهم وأكثرهم أصدقاء للوزارات السابقة[١].

وفي الوقت الذي كان فيه الملك حسين خارج المملكة الأردنية [٢] حاول فوزي الملقي الرد على الإشاعات المعارضة لوزارته بقيامه مع الوزراء في بداية شهر أيلول عام 1953 بجولة تفقدية لبعض المدن لاسيما مدن الضفة الغربية والقدس وإخبارهم بمشاريعه بشكل عام والإقتصادية بشكل خاص ونية الوزارة لإرسال الوفود الإقتصادية إلى الدول العربية للحصول على القروض لتحسين الوضع العام [٣] ، كما وضعت الوزارة قانون الجنسية الأردنية لرفع الحيف عن الفلسطينيين ونفذت قانون العفو العام الذي شرعته الوزارة السابقة[٤].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آب 1953 ، و63 ، 2 أيلول 1953 ، ص106-108.

(٢) سافر الملك حسين يوم الحادي والثلاثين من آب عام (1953) إلى اسطنبول لزيارة والده ومنها إلى لندن لإجراء عملية جراحية في أنفه وقضى مدة في سويسرا وعاد في أواخر شهر أيلول. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آب 1953 ، و63 ، 2 أيلول 1953 ، ص106.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1953 ، و50 ، 3 تشرين الأول 1953 ، ص84.

(٤) أصدرت الحكومة ثلاثة قوانين ، الأول قانون الجنسية الأردني لرفع الحيف عن الفلسطينيين حيث ان القانون السابق يتطلب ان يكون الفلسطيني ساكناً في الأردن في عام (1946). ثانياً : قانون المطبوعات الجديدة ، اقترح القانون بموافقة البرلمان واشترط ان يكون رئيس تحرير الجريدة المسؤول جامعياً. ثالثاً : تنفيذ قانون العفو العام ، العفو عن المسجونين العاديين بمناسبة تولي الملك حسين سلطاته الدستورية والحقيقة ان الوزارة

سافر هزاع المجالي بدايات شهر أيلول عام 1953 إلى الولايات المتحدة في رحلة استطلاعية بدعوة من بعثة العمل الأمريكية لمشاهدة المراعي التي تنشأ في صحاريها للوقوف على عمليات حفظ التربة وغير ذلك من شؤون الزراعة [١] ويعدّ أول وفد أردني يزور الولايات المتحدة[٢] ثم عاد الوفد إلى عمان بعد رحلة استغرقت شهرين في الثالث من تشرين الثاني عام 1953[٣].

أشيع بين الأوساط السياسية خلال شهر تشرين الأول عام 1953 بأن حقيبة إحدى الوزارات الشاغرة ستسند إلى هزاع المجالي [٤] وفعلاً ما ان عاد الأخير من الولايات المتحدة حتى صدرت الإرادة الملكية بإجراء التعديل الوزاري في الخامس من تشرين الثاني عام 1953 أصبح بموجبه هزاع المجالي وزيراً للداخلية [٥]. وبدخوله في وزارة فوزي الملقي شكل قوة تملك الوزارة لأنه يمثل بعض الشباب وكان من أقوى المعارضين لوزارة توفيق أبو الهدى الأخيرة في مجلس النواب ويمثل عشيرة المجالي ولواء الكرك في المجلس وقد رشح لرئاسة المجلس قبل ذلك مرتين[٦].

بعد يومين من تولي هزاع المجالي منصبه عقد مجلس الأعيان الأردني جلسته

السابقة قد شرعت هذا القانون. المصدر نفسه ، ص86.

(١) جريدة الدستور (عمان) ، 31 ايار 2004.

(٢) ضم الوفد كل من (هزاع المجالي ، حمد بن جازي ، عاكف الفايز ، محمد علي العجلوني ، محمد المنور الحديد ، يعقوب السلطي) ، المصدر نفسه ، ينظر الملحق رقم (3).

(٣) للمزيد حول مجريات الرحلة . ينظر : هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص133-136 .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1953 ، و16 ، 1 تشرين الثاني 1953 ، ص24.

(٥) للمزيد حول التعديلات الوزارية ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تعديل وزاري في الأردن ، و8 ، 7 تشرين الثاني 1953 ، ص9 ؛

R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , November 18 , 1953 , P.715.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تعديل وزاري في الأردن ، و8 ، 7 تشرين الثاني 1953 ، ص9.

العادية يوم السبت الموافق السابع من تشرين الثاني عام 1953 لمناقشة الرد على خطاب العرش[١] وقد تلى توفيق أبو الهدى رئيس لجنة الرد على خطاب العرش نص الرد[٢] وعندما جاء إلى فقرة (ان البيان احتوى أموراً تستوجب البحث لمنافاتها للواقع والحقائق) شرح سبب وضع هذه الفقرة بقوله إنّ الوزارة لم تقم بالأعمال التي ذكرتها في خطاب العرش ، كما إنَّ بعض الأعمال كانت منذ عهد الوزارة السابقة ومنها القضايا الإقتصادية والاتفاق التجاري بين العراق والمملكة الأردنية [٣] ، فرد عليه فوزي الملقي وحكمت المصري وزير الاقتصاد[٤] بعد ذلك تكلم هزاع المجالي قائلاً : "ما كنت أرغب أرغب أن أدافع عن أعمال الوزارة التي تشرفت ودخلتها منذ قريب ولكن الذي جعلني ان أتكلم هو دفاع أبو الهدى عن الحريات ، أبو الهدى الذي استهتر أثناء حكومته بالحريات وكمم الأفواه وامتلأت السجون بالمسجونين والمعتقلين من جميع الطبقات وأغلقت الصحف وراقبها مراقبة شديدة وكان يحكم البلاد دكتاتورياً فجاءت هذه الوزارة

---

(١) افتتح الملك حسين مجلس الأمة الأردني يوم الاحد الموافق 1 تشرين الثاني عام (1953) وألقى فوزي الملقي رئيس الوزراء خطاب العرش ، وبعد الانتهاء من مراسيم الافتتاح انتخب مجلس النواب عبد الحليم النمر رئيساً له ، أما مجلس الأعيان فقد صدرت الإرادة الملكية بتعيين إبراهيم هاشم الرئيس السابق رئيساً لمجلس الأعيان أيضاً. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني ، و30 ، 2 تشرين الثاني 1953 ، ص50 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني ، و31 ، 2 تشرين الثاني 1953 ، ص51-54 .

(٢) ضمت اللجنة الرد كل: من توفيق أبو الهدى ، محمد أمين الشنقيطي ، عادل جبر. سائد درويش ، المصدر السابق ، ص73 ؛ مجلس الأعيان ، المملكة الأردنية الهاشمية : www.senate.jo.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة صاخبة في مجلس الأعيان ، و10 ، 8 تشرين الثاني 1953 ، ص11.

(٤) المصدر نفسه ، ص11-12.

وأطلقت سراح المعتقلين ورفعت الرقابة عن الصحف فحكم الشعب عن مساوئ أبو الهدى وحسنات هذه الوزارة وكنت أريد غيره يتكلم عن الحريات لا هو"[١].

فتوترت أجواء المجلس وأجاب توفيق أبو الهدى بقوله لاحظت بأن كلمات الوزارة موجهة لي فقط مع أنّني لم أقم وحدي بوضع الرد ويبدو أن هذا أمر مبيت ضدي من أعضاء الوزارة وسأرد بالمثل عند ذلك طلب إبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان رفع الجلسة للاستراحة وتهدئة الحالة وأثناء الاستراحة جرت اتصالات شخصية لعدم تكرار ما وقع عند استئناف الجلسة [٢]، ثم عاودت الجلسة للانعقاد فعرض الرد للتصويت فقبل بأكثرية الأصوات [٣] ثم تقرر رفعه إلى الملك يوم الاحد الموافق الثامن من تشرين الثاني عام 1953[٤] وما ان تسلم هزاع المجالي منصبه حتى أمر بإخراج السجناء الذين بقوا في سجونهم ولم يشملهم قانون العفو العام[٥] البالغ عددهم ما يقارب السبعة وخمسون سجيناً [٦] ثم ألقى هزاع المجالي بياناً أمام مجلس النواب أعلن فيه إغلاق أبواب معتقل الجفر الصحراوي وطلب عدم إرسال أي سجين إليه والاكتفاء بسجن كل مستحق السجن في مدينته حتى لا يتحول بنظرالناس إلى معتقل سياسي [٧].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة صاخبة في مجلس الأعيان ، و10 ، 8 تشرين الثاني 1953 ، ص12-13.

(٣) وافق ثمانية أعضاء على الرد من أصل خمسة عشر عضواً كان حاضراً الجلسة حيث انسحب صبري الطباع أثناء الاستراحة ولم يحضر ثلاثة آخرون ، كما ان رئيس المجلس لم يصوت . المصدر نفسه.

(٤) للمزيد حول نص الرد ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، رد مجلس الأعيان خطاب العرش ، و11 ، 8 تشرين الثاني 1953 ، ص14.

(٥) للمزيد حول نص القانون ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، قانون العفو العام ، و83 ، (د.ت) ، ص148-149.

(٦) كان القانون قد استثنى الذين هربوا من وجه العدالة والذين حكموا من قبل المحكمة الخاصة والسلطات العسكرية وكذلك الذين ارتكبوا الجرائم التي تخص أمن الدولة وجرائم المخدرات. المصدر نفسه ؛ هناء عبد الله حسن ، المصدر السابق ، ص171-172.

سياسي[١].

كان الوضع الداخلي غير مستقر على خلفية الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الأمامية للضفة الغربية [٢] ، وفي مطلع كانون الأول عام 1953 عمت المظاهرات الطلابية بعض المدن تنديداً بالاعتداءات ، وراقب هزاع المجالي مظاهرات عمان التي أخذت تنفض إلاّ إنَّ خروج طالبات المدارس للمشاركة فيها زاد من حماس الشباب فتجددت المظاهرات وحدثت الاضطرابات والاصطدامات مع رجال الأمن ومما زاد الوضع سوءاً دخول حافلات كبيرة تحمل الجنود تشق صفوف المتظاهرين إلاّ إنَّ هزاع المجالي تمكن من إقناعهم بأن الجنود كانوا خارج المدينة بمهمة وعادوا ، ثم طلب في الوقت نفسه من رئيس الأركان بمكالمة هاتفية عدم إنزال الجنود في الشوارع [٣]. بعد ذلك رفع هزاع مذكرة احتجاج إلى الملك حسين ونسخة إلى غلوب باشا رئيس الأركان احتج فيها على تدخل الجيش في قضايا الأمن الداخلي جاء فيها : "لا يجوز لأية هيئة أخرى غير وزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن الداخلي أن تتدخل في إجراءات الأمن في حالة تأزم الموقف وعجز وزارة الداخلية عن تلافيه وإخماده وطلبها التدخل من قبل الجيش"[٤] الأمر الذي سبب استياء وزارة الدفاع وقيادة الجيش من وزارة الداخلية وبالخصوص وزيرها هزاع المجالي[٥].

كما واجهت الوزارة مصاعب كثيرة بسبب نهجها الديمقراطي وقد وصفها هزاع المجالي سياسة وزارة فوزي الملقي بإطلاق الحريات العامة بمثل هذا التساهل وبلا

---

(١) سرمد عكيدي فتحي ، المصدر السابق ، ص125.

(٢) للمزيد حول الاعتداءات الإسرائيلية ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اعتداء يهودي، و47 ، 17 تشرين الأول 1953 ، ص79-81 ؛ غلوب باشا ، مذكرات غلوب باشا ، ص254-255 ؛ عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص123.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص138-139.

(٤) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص125.

(٥) المصدر نفسه.

تخوف أفقدتها هيبة الحكم [١] ، فسرعان ما تشكل ضدها جماعة (الماو – ماو) [٢] مؤيدين توفيق أبو الهدى ، فشنت الوزارة حملة إعلامية بالصحف والجرائد ضد توفيق أبو الهدى للحد من نشاطه وأخذ بعض الوزراء يكتبون في أعمدة الصحف باسماء مستعارة[٣] ونشرت جريدة (الصريح)[٤] مقالات شديدة اللهجة ضد توفيق أبو الهدى [٥]، الهدى[٥]، الأمر الذي دفع مؤيدي الأخير للرد بالمثل فطلب أحمد الطراونة من هزاع المجالي وزير الداخلية إعطاءه رخصة إصدار جريدة فوافق هزاع المجالي في الثامن والعشرين من آذار عام 1954 على إصدار جريدة (النضال) [٦] التي أخذت تهاجم الوزارة ورئيسها وفي أواخر شهر نيسان عام 1954 ألقى فوزي الملقي كلمة في مجلس النواب وصف فيها المملكة الأردنية بانه كان ردحاً من الزمن بمثابة شوكة في جسم الأمة العربية إلى ان جاءت وزارة العهد الجديد فعملت على تحسين العلاقات لتوطد

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص136.

(٢) أطلقت تسمية (الماو–ماو) على مجموعة من السياسيين المعارضين لوزارة فوزي الملقي ففي عام(1953) ذاعت شهرة الثورة التي قامت بها قبائل الماو–ماو في كينيا بقيادة (جومو كينياتا) فخطر للبعض ان معارضي وزارة فوزي الملقي أشبه ما يكونوا بتلك القبائل وقيل ان توفيق قطان هو الذي أطلق تلك التسمية أولاً وتناقلها رفاقه والآخرون ،وأبرز الشخصيات هم :أحمد الطراونة ، مصطفى خليفة ، رياض المفلح ، خلوصي خيري ، هاشم الجيوسي ، أنور نسيبه ، رشاد طوقان. ينظر : سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص53 ؛ إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، المصدر السابق ، ص38.

(٣) فقد كتب في الصحف الوزراء كل من شفيق ارشيدات وأنور الخطيب وحكمت المصري. سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص53.

(٤) جريدة الصريح : جريدة أسبوعية سياسية انتقادية أصدرها عام (1948) في القدس هاشم عبد الله السبع ولم يكن صدورها منتظماً لانها كانت تتعرض كثيراً للتعطيل نظراً لحدة أسلوبها ثم أوقفت عن الصدور في مطلع تشرين الثاني عام (1958) ، امتازت بأسلوبها الفكاهي. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الصحافة الأردنية نشأتها وتطورها ، الدار العربية للموسوعات ، 1991 ، ص19.

(٥) هاجمت الجريدة سعاد ابنة توفيق أبو الهدى ورفيقاتها فوصفتهن بالسابحات الفاتنات. سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص109.

(٦) النضال : جريدة سياسية أسبوعية صدرت في عمان في الثامن والعشرين من آذار عام (1954) لصاحبها أحمد الطراونة ومحررها رياض المفلح توقفت عن الصدور ثم أعيد إصدارها باسم حسن سعود النابلسي خلال المدة من كانون الثاني – ايار 1957 حيث ألغيت رخصتها. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الصحافة الأردنية ، ص27.

الأواصر مع الجميع[١].

انتهز معارضو فوزي الملقي هذه الكلمة ونشرت جريدة النضال في الأول من ايار عام 1954 مقالاً بعنوان (صاحب المعجزات) سخرت بتعليقها من كلمة فوزي الملقي ووجهت سؤالاً متى كانت المملكة شوكة في جسم العرب ؟ هل كان ذلك في عهد الملك عبد الله أم في عهد الملك طلال [٢]؟ الأمر الذي دفع مجلس الوزراء لعقد جلسة طارئة في اليوم نفسه وأثناء الجلسة وجه الوزراء نقداً لهزاع المجالي لعدم مصادرة أعداد الجريدة وطالبوا بإلغاء رخصتها [٣] فكان جواب هزاع المجالي بأن سياسة الوزارة قائمة على إطلاق الحريات وإنه لا يجوز انتهاج سياسة جديدة تعرض الوزارة للنقد وأما ان تغلق كافة الصحف وجريدة النضال معها وتكونوا قد خالفتم بيانكم الوزاري أو تبقى كل الصحف والنضال معها [٤] وتم أيضاً خلال الجلسة اتفاق الوزراء على تقديم الوزارة استقالتها[٥] وفعلاً قدم فوزي الملقي استقالة وزارته في اليوم التالي أي الثاني من ايار عام 1954 للملك فقبلها[٦].

ثانياً : موقف هزاع المجالي من حل أبو الهدى لمجلس النواب :

عهد الملك حسين إلى توفيق أبو الهدى بتشكيل الوزارة في اليوم الذي قدم فيه فوزي الملقي استقالته. وجاء في كتاب التكليف على سياسة المملكة الأردنية الخارجية التفاهم مع الدول العربية والمحافظة على العلاقات الطبيعية مع جميع الدول الصديقة والحليفة. أما على صعيد السياسة الداخلية فقد أكد الملك على ضرورة تحسين الحالة

---

(١) سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص65.

(٢) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص111.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص141.

(٤) المصدر نفسه ، ص141-142.

(٥) احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص61.

(٦) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص596 ؛ وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص85.

الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتنظيم جهاز الدولة وطمأنة المواطنين [١]. فألف توفيق أبو الهدى وزارته الحادية عشر في الرابع من ايار عام 1954[٢] وشكلت عودته إلى سدة الحكم بعد غياب سنة كاملة صدمة لمعارضيه إلا إنَّ الدكتور عبد الأمير محسن يرجح بأن تكليف الملك لتوفيق أبو الهدى بتأليف الوزارة هو أن سياسة الأخير الشديدة جاءت متماشية مع رغبة الملك في إعادة الهيبة التي فقدتها الوزارة وتعديل المعاهدة البريطانية الأردنية وحل القضايا العالقة بين البلدين[٣].

أما داخل المجلس النيابي فإن أكثرية النواب لم يرضوا عن الوزارة لاسيما رئيسها لما عرفوا عنه سابقاً من انه يحكم البلد دكتاتورياً ويعمل لجبهة عربية ضد أخرى لذا كانوا يتطلعون إلى إعلان البيان الوزاري وطرح الثقة بالوزارة[٤] فحاول توفيق أبو الهدى الهدى ان يؤكد لهم بأنه جاء إلى الحكم بفكرة غير الفكرة كان عليها سابقاً وطلب اليهم منحه الثقة بالوزارة وإمهاله لينظروا أعماله وفعلاً دعى الصحف ان تكتب ما تريد بحرية[٥] ولم يمنع الاجتماعات بين السياسيين كما فعل سابقاً [٦].لكن النواب المعارضين ووراءهم السياسيون لم يصدقوه بل كثفوا اجتماعاتهم وتكتلوا لانعقاد الجلسة

---

(١) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص596.

(٢) تألفت الوزارة على النحو الآتي : توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ، خلوصي الخيري وزيراً للاقتصاد والإنشاء والتعمير ، هاشم الجيوسي وزيراً للداخلية ، انسطاس حنانيا وزيراً للتجارة ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، عبد الرحمن خليفة وزيراً للمالية وقائماً بأعمال قاضي القضاة ، أحمد الطراونة وزيراً للاتصالات ، أنور نسيبه وزيراً للدفاع والمعارف ، سابا العكشة وزيراً للعدلية ، جمال طوقان وزيراً للخارجية ،وصفي ميرزا وزيراً للزراعة ، عبد الله كليب وزيراً للدولة اعتباراً من الثامن من ايار. سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص42 ؛ وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، والوزارات الأردنية ، ص37.

(٣) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص145.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص2.

(٥) سليمان موسى ، أعلام الأردن ، ج2 ، ص52.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص2.

التي سيتم فيها طرح الثقة بالوزارة الجديدة [١] وكانت قد تألفت أحزاب سرية عدة [٢] ودخل أكثرية النواب فيها وكان هزاع المجالي واحداً من اثنين وعشرين نائباً في مجلس النواب من بين أعضاء المجلس الأربعين الذين ينتمون إلى أحزاب غير مرخصة [٣]. فتكتل أعضاء الأحزاب قبل أن تجيز الوزارة تأليفها واتفقت الأحزاب فيما بينها على معارضة الوزارة ، إلاّ إنَّ توفيق أبو الهدى ووزراءه لم يقفوا مكتوفي الأيدي إذ يتصلوا بالنواب وطلبوا منهم منح الثقة للوزارة[٤].

دعي المجلس للاجتماع يوم الثامن من حزيران عام 1954 وألقت الوزارة بيانها الذي أكدت فيه على عدم المساس بالقوانين التي أصدرها مجلس الأمة في عهد الوزارة السابقة واحترام الحريات العامة للمواطنين ورعايتها ضمن حدود الدستور والتعاون مع الدول العربية ورفض أي علاقة أو معاهدة مع إسرائيل [٥]. فانتقد هزاع المجالي البيان بأنه ترديد لسياسة وزارة الشعب التي سبقتها [٦] ، ثم أجلت الجلسة إلى الثاني والعشرين من الشهر نفسه وكان تأجيل المجلس برغبة الوزارة لتتمكن من إعادة الكرة في

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) وهي :

(١) حزب الوطن الاشتراكي : يتزعمه هزاع المجالي ، وضم عبد الحليم النمر ، أنور الخطيب ، حكمت المصري ، وغيرهم الموقعين على العريضة المقدمة للوزارة بتأليف الحزب ويترأسهم سعيد المفتي ولم يوقع على العريضة وفي هذا الحزب ثلاثة عشر نائباً.

(٢) حزب الجبهة الوطنية : وفيه ثلاث نواب .

(٣) حزب البعث : وفيه نائبان.

(٤) حزب الأمة الأردني : وفيه أربعة نواب ويترأسه سمير الرفاعي. المصدر نفسه.

(٣)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص2.

(٤) سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص43.

(٥) للمزيد حول نص البيان ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري الأردني ، و8 ، 9 حزيران 1954 ، ص15-17 ؛ هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص152-154.

(٦) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص144.

اتصالاتها وكان شغلها الشاغل في تلك المدة الاتصال بالنواب ، فاتصل وزراء الضفة الغربية بنوابهم واتصل رئيس الوزراء بنواب الضفة الشرقية [١] وقد دعى أنور الخطيب إلى عمان فامتنع[٢].

كانت الأوساط الوزارية في تلك الآونة تشيع بان هناك تصدعاً في الأحزاب وان بعض النواب سيخرجون على أحزابهم وسيمنحون الثقة للوزارة ، ثم صرح توفيق أبو الهدى بأنه إذ لم يحصل على أكثر من عشرين صوتاً فيستقيل [٣] وما ان علمت الأحزاب بهذه الإشاعات حتى أخذت تجتمع كل حزب على حدة وقرروا فصل أي نائب في حال خروجه على قرار حزبه[٤] وفي ليلة الحادي والعشرين من حزيران عام 1954 عقد حزب الوطني الاشتراكي [٥] لاتخاذ القرار النهائي ، فطلب هزاع المجالي تجنيب البلد هزة انتخابات جديدة تنشأ عن حل البرلمان إذ إنّ توفيق أبو الهدى سيعمد إلى حله فيما إذا أحس انه لن ينال ثقته وعليه فان على نواب الحزب الوطني الاشتراكي الوقوف موقفاً معتدلاً فيمتنعوا عنى التصويت وبذلك يتسنى للوزارة نيل الثقة دون مساهمة الحزب فيها [٦]. إلاّ إنَّ رأي هزاع المجالي لم يلق القبول الواسع على الرغم من تأييد سعيد المفتي وعبد الحليم النمر [٧] فالجميع لم يكن يعترض على البيان الوزاري بقدر اعتراضهم على شخص توفيق أبو الهدى وبذلك تم اتفاق الحزب على

---

(١) سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص85.

(٢) أرسل توفيق أبو الهدى جمال طوقان للقدس لإقناع أنور الخطيب لكنه فشل فعاد. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص3.

(٣) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص3.
؛ سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص57.

(٤) سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص85-86.

(٥) سيرد الحديث عن الحزب ودور هزاع المجالي الحزبي في الفصل الرابع.

(٦) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص144-145.

(٧) فوزي محمود عقيل الشرقي ، المصدر السابق ، ص92.

حجب الثقة[١]. لذا اجتمع مجلس الوزراء لبحث الموقف فانقسم الوزراء على قسمين قسم يدعو للاستقالة والآخر يدعو إلى حل المجلس ثم اتفقوا على ان يعيدوا الاتصال في تلك الليلة مع النواب فلربما يقنعوا قسماً منهم كما قرروا بأنهم يستمعوا إلى بيانات النواب ويجيبوا عليها ثم يطلبوا الثقة فإن لم يحوزوا أكثر من عشرين صوتاً فتستقيل الوزارة والأمر عند ذلك بيد الملك [٢] وفعلاً اتصل الوزراء ببعض النواب ليلاً وفي صباح يوم الثاني والعشرين من حزيران عام 1954 ووجدوا أن الإقناع مستحيل وصرح بعض النواب بأن المقصود توفيق أبو الهدى شخصياً لا البيان ، لذا ستكون المناقشة قصيرة ويعلنوا عدم الثقة وإنَّ اثنين وعشرين نائباً ومن ضمنهم هزاع المجالي[٣].

اجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى صباح يوم الاثنين الثامن والعشرين من حزيران عام 1954 وتباحث بالأمر فرأى توفيق أبو الهدى كون المعارضة موجهة لشخصه ان يحل المجلس النيابي فانقسم مجلس الوزراء على قسمين قسم يؤيد الاستقالة (وهو الاقلية) وقسم يؤيد الحل ، وانتهى بتأكيد حل مجلس النواب [٤]. ثم قابل توفيق أبو الهدى الملك وعرض عليه الأمر وبعد تباحث ونقاش حتى الساعة الواحدة ظهراً يوم الثاني والعشرين من حزيران اقتنع الملك بما عرضه توفيق أبو الهدى فأصدر إرادته

---

(١) هناء عبد الله حسين ، المصدر السابق ، ص180.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص3.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص3 ؛ وللمزيد حول اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و3 ، 23 حزيران 1954 ، ص9.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر حزيران 1954 ، و38 ، 1 تموز 1954 ، ص61.

الملكية بحل مجلس النواب وأذيعت في الساعة الواحدة والنصف [١] ، وكانت مفاجأة لم يتوقعها حتى بعض الوزراء المؤيدين للوزارة ، أما النواب المعارضون فلم يعلموا بحل مجلس النواب إلا في الساعة الثانية بعد الظهر أي قبل انعقاد الجلسة بساعتين حتى ان بعض النواب لم يعرفوا وجاءوا إلى المجلس فأعادتهم الشرطة ومنعتهم من الدخول[٢].

كما اتخذت الوزارة الاحتياطات لفرض السيطرة على الوضع ونشرت قطعات الجيش في شوارع عمان وأغلب مدن الضفة الغربية حيث كان من المتوقع حدوث اضطرابات ومظاهرات ، وأخذت برقيات الاحتجاج تصل إلى القصر الأمر الذي دفع رئيس الوزراء في اليوم نفسه إلى إصدار بيان للناس يبين فيه أسباب حل مجلس النواب[٣].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص4.

(٢) المصدر نفسه ؛ علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص123.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و3 ، 23 حزيران 1954 ، ص7-8.

الفصل الرابع

هزاح المجالي وتطورات الأحداث السياسية

المبحث الأول : هزاح المجالي أميناً لسر الحزب الوطني الاشتراكي .

المبحث الثاني : موقف هزاح المجالي من حلف بغداد ومؤتمر باندونغ.

المبحث الثالث : دور هزاح خلال وزارة سعيد المفتي الثالثة .

المبحث الأول : **هزاع المجالي أميناً لسر الحزب الوطني الاشتراكي** :

تعود البدايات الأولى لتأسيس الحزب الوطني الاشتراكي إلى عام 1949 عندما تقدم شفيق ارشيدات بطلب الترخيص لتأسيس حزب ((الجبهة الوطنية الأردنية)) [١] لكنه لم يفلح وكرر سليمان النابلسي المحاولة في تشرين الأول عام 1950 والأخير لم ينجح في مسعاه أيضاً إذ لم يحصل الحزب على الترخيص بكلتا المحاولتين [٢] لعدم تضمن نظامه الأساسي ما يفيد ويسعى لتحقيق غاياته بالوسائل السلمية وكذلك عدم اتفاقه مع قانون تنظيم الأحزاب [٣] فأخذت هيئته التأسيسية [٤] تعمل بالسر وشاركت في الانتخابات النيابية لعام 1950 واستطاع سليمان النابلسي بحكم علاقته الوطيدة بالضفة الغربية أن يستقطب عشرة نواب كممثلين للحزب أو ما عرف بجماعة النابلسي داخل المجلس [٥].

ثم شاركت في انتخابات المجلس النيابي الثالث عام 1951 وفيها التقت وجهة نظر هزاع المجالي مع هذه الجماعة وانضم إليهم فعلى الرغم من عدم إتاحة الفرصة لجماعة النابلسي للعمل كحزب منظم إلاّ إنَّهم شاركوا في الانتخابات من خلال ما عرف بأصدقاء سليمان النابلسي معتمدين على ما لهم من نفوذ عشائري وأموال وبذلك تمكن هزاع المجالي من الدخول للمجلس النيابي لأول مرة [٦].

استمر الحزب بعمله السري من خلال الاجتماعات خارج مجلس النواب أو التكتل

---

(١) عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان ، المصدر السابق ، ص276.

(٢) نعمان عاطف عمرو وسامي محمد علقم ، المصدر السابق ، ص9.

(٣) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص600.

(٤) من أبرز شخصياتهم : عبد الحليم النمر ، أنور الخطيب ، حكمت المصري ، عبد الفتاح درويش ، رشاد طوقان ، نجيب الأحمد. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و3 ، 23 حزيران 1954 ، ص9.

(٥) جمال الشاعر ، المصدر السابق ، ص186-187.

(٦) علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص82.

في داخل المجلس لاتخاذ أي قرار أو تبني مشروع ، وظل هذا حتى صدور (قانون الأحزاب السياسية لسنة 1953) في كانون الأول عام 1953 والذي أجاز تأسيس الأحزاب وأصبح القانون ساري المفعول في السادس من كانون الثاني في عام 1954[١].

وبعودة توفيق أبو الهدى مرة أخرى إلى سدة الحكم وتشكيله للوزارة في الرابع من ايار عام 1954 ، رأت الأحزاب ضرورة الحصول على الموافقة للعمل بصورة علنية فتقدمت أربعة أحزاب في الثاني عشر من شهر حزيران عام 1954 بطلب السماح للعمل العلني وهي كل من (الحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة وحزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية)[٢] فوعدت الوزارة بأنها ستمنح الإجازات لتأليفها في بادئ الأمر وفعلاً منحت بعض أعضائها إجازة إصدار صحف تتكلم بلسان الأحزاب وهي اليقظة للبعث والجبهة للجبهة الوطنية وسعت من وراء ذلك الاعتراف كسب الأحزاب كما إنَّ ممثليها في البرلمان سيقفون إلى جانب الوزارة ولكن بعد أن تبين لها أن أولئك النواب سيعمدون على حجب الثقة عنها وإنهم معارضو شخص توفيق أبو الهدى فوقفت موقفاً آخر فامتنعت عن منح إجازة لكل من (حزبي البعث والجبهة الوطنية) بحجة إنَّ نظاميهما ضد نظام الحكم ووعدت بأنها تدرس نظام كل من حزبي الوطني الاشتراكي والأمة الأردني بعد أيام من تقدم الطلب [٣] ثم قررت الوزارة تأجيل النظر بمسألة الترخيص لما بعد التصويت على الثقة في الثاني والعشرين من حزيران

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مشروع قانون الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، و25 ، 10 تشرين الأول 1953 ، ص42.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر حزيران سنة 1954 ، و38 ، 1 تموز 1954 ، ص61.

(٣) المصدر نفسه.

عام 1954[١].

فطالب هزاع المجالي أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي والذين عقدوا اجتماعهم لأول مرة كحزب في الحادي والعشرين من حزيران عام 1954 تجنب البلاد انتخابات جديدة والوقوف موقفاً معتدلاً من وزارة أبو الهدى في مجلس النواب غير أن رأيه لم يلق التأييد لدى أغلبية أعضاء الحزب ، وهنا شعر هزاع المجالي منذ بداية عمله الحزبي بدكتاتورية النظام الحزبي وخطورته في كثير من الأحيان على الآراء ذات الفائدة ، وأدرك أن الرأي السديد إن لم تتبناه الأكثرية فنصيبه الفشل[٢].

تمكن توفيق أبو الهدى من حل المجلس النيابي ثم برر إجراءه ببيان صحفي بين فيه أن من أسباب ما دفعه لهذا الإجراء هو وجود عناصر داخل المجلس لها اتجاهات تضر بسلامة الدولة ، وإنّ النقاش لن يكون منصباً حول البيان الوزاري وإنما يتناول الشخصيات وبعيداً عن الحقائق والمصلحة العامة [٣]. وحدد يوم السادس عشر من تشرين الأول عام 1954 موعداً لإجراء انتخابات جديدة[٤].

اعترض هزاع المجالي على إشراف وزارة توفيق أبو الهدى على الانتخابات وطالب باستقالتها[٥] ، وتشير تقارير المفوضية العراقية في عمان بأنَّ هزاع المجالي قابل ممثلاً عن الحزب الوطني الاشتراكي مع بقية قادة الأحزاب الملك الحسين يوم الثالث والعشرين من حزيران عام 1954[٦] ، وبينوا عدم إطمئنانهم لتوفيق أبو الهدى

---

(١) سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص101-102.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص144-145.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و3 ، 23 حزيران 1954 ، ص7.

(٤) سهيلا سليمان شلبي ، المصدر السابق ، ص88.

(٥) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952.

(٦) ضم الوفد الذي قابل الملك حسين مع هزاع المجالي كلاً من : عبد الحليم النمر ، أنور الخطيب ، حكمت المصري ، سمير الرفاعي ، سعيد العزة ، عبد الله الريماوي ، حيث مثلوا كلاً من الحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وطالبوا بقيام وزارة ائتلافية فوعدهم الملك بأنه سيدرس الأمر [١] ، غير أنّ توفيق أبو الهدى استمر في وزارته[٢]. ومن أجل ذلك سمح له بتأسيس الحزب الوطني الاشتراكي الذي تقدم بطلب جديد للوزارة في السابع من تموز عام 1954[٣].

هدفت الوزارة من وراء ترخيص الحزب الحصول على دعم مؤسسيه في مجلس النواب لأنَّ الموقعين على طلب الترخيص كانوا يؤلفون كتلة نيابية تضم ثلاثة عشر نائباً[٤]. فضلاً عن رغبة توفيق أبو الهدى في قطع الطريق على سمير الرفاعي الذي تقدم بطلب الترخيص لتأليف حزب سياسي باسم حزب الأمة[٥].

تألفت الهيئة التأسيسية للحزب الوطني الاشتراكي من هزاع المجالي وعبد الحليم النمر وكمال منكو وشفيق ارشيدات [٦] وانتخب هزاع المجالي أميناً للسر [٧] أما عضويته فضمت شخصيات عديدة أبرزها أنور الخطيب وجريس هلسه وحكمت

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 ، ص5.

(٢) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص597 ؛ علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص116.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الحزب الوطني الاشتراكي ، و77 ، 6 حزيران 1954 ، ص150-151 ؛ فايز حسن محمد شخاترة ، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 1995 ، ص197.

(٤) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص130.

(٥) للمزيد حول حزب الأمة ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف حزب جديد في الأردن ، و69 ، 16 تموز 1954 ، ص138.

(٦) مروان احمد سليمان العبد اللات ، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية ، ج1 ، دار العبرة ، عمان ، 1992 ، ص63.

(٧) ناصر المعايطه ، نشأة الأحزاب السياسية دراسة الأحزاب الأردنية من 1921-1993 ، ط1 ، عمان ، الدار العربية ، 1994 ، ص82.

المصري وغيرهم[١] ويلاحظ من خلال الأعضاء أنَّ الحزب هو تجمع لعناصر سياسية من وزراء سابقين وآخرين ذوي اتجاهات يمينية وذوي اتجاهات يسارية أي أنَّ قيادة الحزب يغلب عليها تمثيل الفئات العليا والوسطى من البرجوازية ، ويعتمد بداية على النفوذ العشائري والمالي والشخصي لعدد من قياداته أكثر من اعتمادها على مكسب الجماهير من خلال الدعاية السياسية والنضالات اليومية[٢].

وفي اجتماع الحزب الوطني الاشتراكي الذي أقيم في عمان في الحادي والعشرين من تموز عام 1954 وهو الاجتماع الأول بعد صدور قرار الترخيص تزعم هزاع المجالي الجلسة واتخذت جملة من القرارات منها[٣] :

١ انتخاب مكتب مؤقت لإدارة الحزب ضم كلاً من هزاع المجالي وحكمت المصري وشفيق ارشيدات وكمال منكو وأنور الخطيب.

٢ إصدار مجلة أسبوعية باسم (الميثاق) تنطق بلسان الحزب وإصدار نشرات دورية تبين مبادئ الحزب وأهدافه ورأيه في المشاكل السياسية والاجتماعية والإقتصادية التي تواجه البلاد.

٣ طبع مبادئ الحزب ونظامه الداخلي وأوراق الانتساب لتوزع على الراغبين في الانتساب للحزب.

اتخذ الحزب من عمان مركزه الرئيس وجاء في دستوره يحق لكل أردني تجاوز الواحد والعشرين من عمره حق الانتساب للحزب إذا وافق على قانونه الأساسي ولم يكن محكوماً بجناية أو جنحة وأكد على تأليف الهيئة العمومية للحزب من جميع الأعضاء المنتسبين له ، فيما يشرف على أعمال الحزب وإدارة شؤونه هيئة تنفيذية

---

(١) ومن أعضاء الحزب سعيد العزه ، نجيب الأحمد ، رشاد الخطيب ، عبد الرحمن فرعون ، حافظ الحمد الله ، صالح المعشر ، عبد الفتاح درويش ، حسن عطا الله ، رشاد طوقان . منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص600 ؛ ناصر المعايطه ، المصدر السابق ، ص82.

(٢) عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان ، المصدر السابق ، ص277.

(٣) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص131.

يجري انتخابها ويحدد عدد أعضائها من قبل الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السري أو التزكية لمدة سنة واحدة أو للمدة التي تقررها الجمعية العمومية ، ويعتمد الحزب على تبرعات الأعضاء ولا يحل الحزب نفسه إلا إذا قرر ثلثا أعضاء الجمعية العامة ذلك(١).

أما مبادئ الحزب فأكدت على النظام الدستوري النيابي القائم على مبدأ سيادة الأمة والفصل بين السلطات وإنّ الشعب الأردني جزء من الأمة العربية وإرادة الشعوب العربية الحرة في الاتحاد والوحدة على أساس المصالح القومية وتحرير المواطنين من الفقر وحرية الفكر والتعبير والاجتماع وتحقيق الخير للشعب مادياً ومعنوياً والعمل على تحرير الوطن العربي والمساهمة في النضال ضد النفوذ الأجنبي وضرورة قيام جبهة عربية سياسية واقتصادية وعسكرية تكون سداً أمام الاستغلال الاستعماري والاقتصادي الأجنبي(٢).

أما موقفه من القضية الفلسطينية فقد دعا الحزب إلى عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم إقرار أية تسوية لقضية فلسطين لا تحقق أماني العرب القومية واعتبار قضية اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من قضية فلسطين(٣).

طرح هزاع المجالي على أعضاء الحزب الدعوة إلى تأسيس اتحاد شامل وذلك باتحاد المملكة الأردنية والعراق على اعتبار ان العراق هو البلد الوحيد ذو الإمكانيات المادية الواسعة و إنّ طبيعة علاقاته الخارجية كطبيعة علاقات المملكة و إنّ العائلة

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، دستور الحزب الوطني الاشتراكي ، و78 ، 6 حزيران 1954 ، ص151 ؛ مروان سليمان العبداللات ، المصدر السابق ، ص63.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، دستور الحزب الوطني الاشتراكي ، و 78 ، 6 حزيران 1954 ، ص151-152.

(٣) المصدر نفسه.

الهاشمية هي المالكة في كلا البلدين و إنّ الجيش العراقي المدرب القوي يشكل مع الجيش العربي الأردني المدرب جيشاً موحداً مرهوب الجانب ورأى كل هذه العوامل تساعد على تحقيق هذا الاتحاد وقدرته على البقاء والصمود على أن يعمل فيما بعد وبعد إلغاء المعاهدتين البريطانية العراقية والبريطانية الأردنية لتحقيق الاتحاد مع سوريا إذ إنّ الأسباب التي كانت تعترض مطالبة الحزب في الاتحاد مع سوريا قبل إلغاء المعاهدتين آنفتي الذكر هي أن سوريا غير مرتبطة بأية التزامات خارجية غير عربية وإنّ السوريين لا يقبلون باتحاد يلزمهم بالتزاماتنا كما أنّ حالة سوريا المادية لا تساعدها على مواجهة حاجات المملكة الأردنية المالية وإنّها تحادد إسرائيل فهي من جهة النظر إلى إسرائيل لا تزيد في اتحادها مع المملكة جديداً على ميزان القوى فأيد بقية الأعضاء ما جاء به هزاع المجالي[١].

قابل هزاع المجالي وسمير الرفاعي الملك مرة أخرى في أواخر تموز عام 1954 في محاولة لإقناعه بتشكيل وزارة انتقالية للإشراف على الانتخابات ، فوعدهم بدراسة الموقف[٢]. غير أنّ الملك حسين اكتفى في الثامن من آب بمطالبة توفيق أبو الهدى بإجراء تعديلات وزارية وذلك بإدخال سعيد المفتي إلاّ إنّ الأخير اعتذر ، فصرح مسؤول من الوزارة بأنّ الوزارة باقية وستشرف على الانتخابات النيابية[٣].

عقد الحزب الوطني الاشتراكي آخر اجتماع له قبل موعد الانتخابات بشهر في عمان برئاسة هزاع المجالي الذي شكك بنزاهة الانتخابات القادمة وبين إنّ قوائم مرشحي الوزارة قد نشرت وظهرت فيها شخوص لم يسبق لهم أن اقتحموا لجنة

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص143-144.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر تموز 1954 ، و60 ، 1 آب 1954 ، ص122 ؛ رائد أحمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص80.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر آب 1954 ، و56 ، 1 أيلول 1954 ، ص110.

الانتخابات حيث عزموا على دخول المعركة الانتخابية معتمدين على نفوذ الوزارة ومساعداتها ، لذلك طالبهم هزاع المجالي بمقاطعة الانتخابات [١] غير أنّ مطالبته لم تلغ القبول وتقرر تقديم اسماء الأعضاء المرشحين ودفع مبلغ التأمين[٢].

لذلك قرر هزاع المجالي خوض الانتخابات بعد إتفاق الأكثرية داخل الحزب الوطني واتجه إلى الكرك ليرشح نفسه على أساس فردي لا حزبي معتمد على عشيرته (المجالية) إذ لم تتكون للحزب بعد قاعدة شعبية كبيرة [٣] ، شكل قائمة لمنافسة قائمة مرشح الوزارة أحمد الطراونة[٤] وتبنى منهاجاً مستوحى من منهاج حزبه جاء فيه[٥] :

١ عدم الصلح مع إسرائيل بشكل قطعي.
٢ إبقاء القضية الفلسطينية حية ورفض أية تسوية تمس آمال العرب.
٣ تأكيد الانتماء العربي للأردن والعمل على مسايرة الدول العربية في سياستها الخارجية وبناء علاقات تعتمد التكافؤ مع الدول الأجنبية.
٤ إلغاء القوانين الاستثنائية التي تحد من حريات المواطنين وحقوقهم.
٥ رفع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمواطنين ومحاربة الجهل وتلبية احتياجات الوطن من التطوير.

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص147-148.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1954 ، و37 ، 2 تشرين الأول 1954 ، ص80 ؛ أما أعضاء الحزب الذين رشحوا أنفسهم هم كل من (هزاع المجالي ، سليمان النابلسي ، شفيق ارشيدات ، عبد الحليم النمر ، صالح المعشر ، جريس هلسه ، أنور الخطيب ، عبد الفتاح درويش ، سعيد العزة ، رشاد الخطيب ، حكمت المصري ، نجيب الأحمد ، حافظ الحمدالله). ينظر : علي إبراهيم البشايره ، المصدر السابق ، ص95.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1954 ، و37 ، 2 تشرين الأول 1954 ، ص81 ؛ رائد أحمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص82.

(٤) أحمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص62.

(٥) علي إبراهيم البشايره، المصدر السابق ، ص96.

جرت الانتخابات في صباح يوم السادس عشر من تشرين الأول عام 1954[١] وكانت عمان هادئة وبهذا كانت عملية الاقتراع تسير بانسيابية دون تسجيل خروقات ، إلا إنّ المرشحين من المعارضين للوزارة قالوا بأن هناك تلاعباً في أوراق الاقتراع مما دعاهم إلى أن يعلنوا انسحابهم [٢]. وانتقد هزاع المجالي الانتخابات بأنها كانت مزورة وإنّها مرتبة من قبل الوزارة [٣] ، فانسحب كل من سعيد المفتي وسليمان النابلسي احتجاجاً على التزوير في الانتخابات ، وكان لانسحابهم أثر كبير حيث عمت المظاهرات واصطدم المتظاهرون بأفراد الجيش الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرين قتيلاً وما يقارب مائة وعشرين جريحاً من الطرفين وتمكنت السلطة من اعتقال بعض قادة المظاهرات ومنظميها أبرزهم سعيد المفتي وسليمان النابلسي وعاكف الفايز وعبد الله نعواس[٤] .

أسفرت الانتخابات عن فوز هزاع المجالي الوحيد بالضفة الشرقية ممثلاً عن الحزب الوطني الاشتراكي[٥] ، فيما فاز أكثر النواب المؤيدين لوزارة توفيق أبو

---

(١) توجه إلى صناديق الاقتراع (44,928) ناخباً لانتخاب أربعين نائباً. علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص117.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الانتخابات النيابية في عمان ، و 41 ، 18 تشرين الأول 1954 ، ص94 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مظاهرات البعثيين واليساريين ، و53 ، (د.ت) ، ص107.

(٣) كامل أبو جابر ، المصدر السابق ، ص47.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، ما بعد انتخابات الأردن ، و27 ، 20 تشرين الأول 1954 ، ص66 ؛ غلوب باشا ، جندي مع العرب ، ص218 ؛ وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق ، ص86.

(٥) للمزيد حول اسماء النواب الفائزين ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الانتخابات النيابية في عمان ، و41 ، 18 تشرين الأول 1954 ، ص96-100.

الهدى[1].

افتتح الملك حسين بعد ذلك في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام 1954 مجلس النواب الأردني الرابع [2] وألقى توفيق أبو الهدى خطاب العرش [3] ليذهب بعد الاجتماع إلى القصر الملكي ويتقدم بكتاب استقالته[4].

أراد الملك حسين تأليف وزارة مصالحة وطلب من توفيق أبو الهدى إدخال هزاع المجالي وسعيد المفتي وفوزي الملقي وحكمت المصري [5]. ثم طلب الملك من سعيد المفتي الحضور إلى القصر في اليوم التالي [6] وفي صباح يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1954 اتصل سعيد المفتي بهزاع المجالي وطلب منه الحضور إلى منزله ، فجاءه هزاع المجالي ووجد كلاً من فوزي الملقي ومحمد علي بدير وأطلعهم المفتي على أنّ الملك طلبه ليراه في الساعة الرابعة من بعد الظهر وإنّه – أي المفتي – يريد أن يستطلع رأيهم في الموضوع ، وبعد حديث مبني على الاستنتاج توقعوا أحد أمرين: أما إنّ الملك سيعهد إليه بتأليف الوزارة وفي هذه الحالة عليه أن يقبل التكليف ، أو إن الملك سيطلب منه الاشتراك في وزارة يؤلفها توفيق أبو الهدى وفي هذه الحالة

---

(١) سهيلا سليمان الشلبي ، المصدر السابق ، ص104.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح البرلمان ، و35 ، 21 تشرين الأول 1954 ، ص77 ؛ سرمد عكيدي فتحي ، المصدر السابق ، ص137.

(٣) للمزيد حول نص خطاب العرش ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح البرلمان ، و35 ، 21 تشرين الأول 1954 ، ص78.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني بحضور الملك ، و54 ، 23 تشرين الأول 1954 ، ص108 ؛ علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص118.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39 ، 25 تشرين الأول 1954 ، ص87.

(٦) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص98.

عليه أن يبين محاذير عودة أبو الهدى إلى الحكم فإذا أصر الملك على ذلك فإن على المفتي ان يتشدد في ضرورة اشتراك خمسة وزراء على الأقل من مؤيديه في الوزارة حتى يضمن لنفسه التساوي مع أبو الهدى وعندئذ من المؤكد إنّ توفيق أبو الهدى سيرفض هذا العرض ويكون رفضه هذا سبباً في عدول الملك عن تكليفه(١).

طلب الملك بالفعل من سعيد المفتي الدخول في وزارة سيؤلفها توفيق أبو الهدى فلم يمانع شريطة اشتراك كل من هزاع المجالي وفوزي الملقي وحكمت المصري وان يحل مجلس النواب في الحال لكن أبو الهدى لم يقبل على هذا الشرط وقال للملك : انه إذا ما حل مجلس النواب ودعا إلى انتخابات جديدة فستعاد المظاهرات والاضطرابات فوافق الملك على هذا الرأي ، انتهى اللقاء بدون اتفاق نهائي وترك الأمر للملك (٢). غير ان الملك التقى هزاع المجالي في اليوم نفسه واطلع الأخير بما تم الاتفاق عليه بينهم في صباح اليوم فأقنعه الملك بأن تؤلف الوزارة من الجانبين خمسة من جماعتهم وخمسة من جماعة توفيق أبو الهدى فوافق على ما تقدم به الملك (٣). وعلى هذا الأساس تم تكليف توفيق أبو الهدى بتأليف وزارته في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1954(٤) ، فشكر أبو الهدى الملك وأكد له بأنه سيتقدم بأسماء الوزراء الأنسب لتسلم الحقائب الوزارية(٥).

وفي اليوم التالي الثالث والعشرين من تشرين الأول عام 1954انعقد اجتماع "الأربعة الكبار" والذي ضم هزاع المجالي وتوفيق أبو الهدى وسعيد المفتي وفوزي الملقي وبحضور الملك حسين وتم الاتفاق على التعاون في تشكيل الوزارة ، وحدد

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص149.

(٢) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص98.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39 ، 25 تشرين الأول 1954 ، ص87.

(٤) المصدر نفسه ، ص89.

(٥) المصدر نفسه .

موعداً للاجتماع في الرئاسة مساء اليوم [١] إلا إنّ حكمت المصري اعتذر قبل اللقاء عن الدخول في الوزارة خوفاً من نقمة أهالي نابلس وما لبث أن اعتذر المفتي أيضاً على أساس إنّ اشتراكه في الوزارة بعد انسحابه من الانتخابات يتنافى وأبسط قواعد الزمالة مع الذين شاركوه القائمة الانتخابية [٢] ، واعتذر الملقي لاعتذار المفتي لأنَّ قبوله كان مشروطاً بقبول المفتي[٣].

وعندما وصل هزاع المجالي مساءً إلى القصر علم بخبر اعتذار زملائه وطلب منه الملك الاشتراك في الوزارة واستلام احدى الحقائب الوزارية ، فرضخ هزاع المجالي لطلب الملك ووعده بأنه الوزير المرشح من قبله [٤] وعلل هزاع هذا بقوله : "قابلت الملك فوجدته متأثراً لهذا العدول من المفتي والملقي ... وبيّن لي جلالته أنه لولا اقتراح سعيد بتعاونه في الوزارة يؤلفها توفيق أبو الهدى لكان لجلالته رأي آخر ... وحرت في الأمر ووجدت نفسي ازاء ذلك الظرف وازاء علاقتي الشخصية بالقصر ملزماً بالبقاء على وعدي بالقبول"[٥] فيما لم يلق دخول هزاع المجالي الوزارة القبول لدى توفيق أبو الهدى[٦].

اشترط هزاع على أبو الهدى ان يتم الإفراج عن المعتقلين من الحزب الوطني الاشتراكي وغيرهم ممن اعتقلوا في المظاهرات التي أعقبت الانتخابات [٧] وإرضاءً له

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص150.

(٢) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص98.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تصريح دولة رئيس الوزراء إلى مراسل أخبار اليوم المصرية ، و 31 ، (د.ت) ، ص73.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39 ، 25 تشرين الأول 1954 ، ص87.

(٥) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص150.

(٦) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص119.

(٧) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص154.

وافق أبو الهدى على إطلاق سراح كل من سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات وعاكف الفايز ليلة تأليف الوزارة[١]. بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات والمداولات ألف أبو الهدى وزارته الثانية عشر في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام 1954[٢] ودخلها هزاع المجالي وزيراً للعدلية وقائماً بأعمال قاضي القضاة [٣]. وما أن تولى منصبه وزيراً للعدلية حتى باشر بالإفراج عن معتقلي الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات وعاكف الفايز[٤].

صرح هزاع المجالي بأنَّ دخوله الوزارة خارج إرادته بل وإنّه أراد ان يدخل مع جماعة ويسيروا الوزارة على مجراهم ولكن جماعته رفضوا الدخول غير أن تصريحه لم يشفع له[٥]. إذ قرر الحزب الوطني الاشتراكي أواخر تشرين الأول فصل هزاع المجالي المجالي (أحد مؤسسيه وأمين سره) بسبب اشتراكه في الوزارة دون الرجوع إلى الحزب لأن النظام الداخلي للحزب يمنع اشتراك أي عضو في أي منصب سياسي دون موافقة

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر تشرين الأول 1954 ، و66 ، 1 تشرين الثاني 1954 ، ص149.

(٢) تألفت الوزارة على النحو الآتي : توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء ، وليد صلاح وزيراً للخارجية والشؤون الاجتماعية ، هزاع المجالي وزيراً للعدلية وقائماً بأعمال قاضي القضاة ، خلوصي الخيري وزيراً للاقتصاد ، هاشم الجيوسي وزيراً للتجارة ، انسطاس حنانية وزيراً للمالية ، أنور نسيبه وزيراً للدفاع والمعارف ، مصطفى خليفة وزيراً للصحة ، سابا العكشة وزيراً للاشغال ، رياض المفلح وزيراً للداخلية ، وصفي ميرزا وزيراً للزراعة ، ضيف الله الحمود وزيراً للبرق والبريد. ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39 ، 25 تشرين الأول 1954 ، ص90–92 ؛ ينظر ملحق رقم (4).

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوزارة الأردنية الجديدة ، و27 ، (د.ت) ، ص40.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر تشرين الأول 1954 ، و66 ، 1 تشرين الثاني 1954 ، ص149.

(٥) المصدر نفسه .

اللجنة المركزية للحزب وتقرر تعيين سليمان النابلسي بدلاً عنه أمين سر الحزب[١].

بالمقابل ذكر هزاع المجالي عكس ذلك بأنه هو من تقدم بطلب الاستقالة من الحزب بعد اشتراكه في الوزارة إلا إنّ الاستقالة لم تقبل وقرر الحزب فصله [٢] وبذلك يمكن القول بأن هزاع المجالي لم يكن منسجماً مع التجربة الحزبية أو إنّ له تقويماً إيجابياً لها ، فهزاع المجالي كان لا يرى في سلوك الحركة الحزبية ما يتفق مع النظام الدستوري الأردني ويعدّها تعمل بطريقة غير مشروعة ولا تمثل الصورة الصادقة للعمل السياسي الشعبي ولهذا فلا يمكن الجزم بأنه كان يؤيد عمل الأحزاب أو على الأقل لا يمكن القول إنه كان يوافق على طريقتها في العمل ، ناهيك عن معارضته الواضحة للشيوعية عقيدة وأسلوب عمل. أما من حيث كونه عضواً مؤسساً وأميناً للسر في الحزب الوطني الاشتراكي فيمكن فهم ذلك في ضوء كون الرجل طاقة سياسية يتمتع بطموح وله أهدافه العامة والخاصة وحيث لم يكن من السهل عليه ان ينضم إلى قائمة الشباب الذي احتوته الأحزاب القومية أو اليسارية كما إنّه لم يكن ذا اتجاه ديني سياسي محدد وهو أقرب إلى السياسيين الذين شكلوا الحزب الوطني الاشتراكي. وكانت تجربته في العمل السياسي الرسمي دافعاً لاختياره أول أمين سر للحزب الذي لم يبق في عضويته مدة طويلة[٣].

المبحث الثاني : **موقف هزاع المجالي من حلف بغداد ومؤتمر باندونغ** :

قدم توفيق أبو الهدى البيان الوزاري في السابع من تشرين الثاني عام 1954 لمجلس النواب وأهم ما جاء فيه هو الدعوة لتعديل المعاهدة البريطانية الأردنية لعام

---

(١) علي محمد سعادة ، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً 1921-1991 ، مطابع الدستور التجارية ، (د.ت) ، ص41.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص151.

(٣) عبد الله نقرش ، هزاع والتجربة الحزبية ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص170-171.

1948[١] فلم يعترض هزاع المجالي على البيان الذي جرت مناقشته في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1954 في مجلس النواب ونالت الوزارة الثقة بخمسة وثلاثين صوتاً ، من ضمنهم صوت هزاع المجالي[٢].

لم يكن هزاع المجالي مرحّباً فيه داخل الوزارة من قبل الرئيس والوزراء ، وكثير ما كان يصطدم معهم في القرارات [٣] وفي أواخر تشرين الثاني عام 1954 أُمر رياض المفلح وزير الداخلية باعتقال سليمان النابلسي للحد من معارضته فاعترض هزاع المجالي وما ان عاد توفيق أبو الهدى في مطلع كانون الأول بعد رحلة قضاها في بيروت للراحة حتى هدد هزاع المجالي باستقالته إذا لم يتم الإفراج عن النابلسي وكادت تحصل أزمة وزارية لولا تدخل الملك فأمر بالإفراج عنه وحل الخلاف[٤].

سافر أبو الهدى في الثامن عشر من كانون الأول عام 1954 إلى لندن لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية لتعديل معاهدة عام 1948[٥] ، فصدر مرسوم ملكي

---

(١) حول نص البيان . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري الأردني ، و64 ، 11 تشرين الثاني 1954 ، ص144-146 ؛ هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص55-57.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1954 ، و51 ، 4 كانون الأول 1954 ، ص116 ؛ علي إبراهيم البشايرة ، المصدر السابق ، ص124-125.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص151.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1954 ، و51 ، 4 كانون الأول 1954 ، ص117 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1954 ، و94 ، 1 كانون الثاني 1955 ، ص112 ؛ هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص151.

(٥) سافر الملك حسين إلى لندن للإشراف على المباحثات وقد ضم الوفد أنور الخطيب وزير الدفاع والتحق بهم يوسف هيكل سفير المملكة الأردنية في بريطانيا. علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص125 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية – البريطانية 1951-1967 ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة

بتخويل هزاع المجالي صلاحيات القيام بأعمال الوزارة خلال غياب رئيسها [١]. وأجرى أبو الهدى سلسلة من المحادثات ، وفي الحادي والعشرين من كانون الاول عام 1954 قدم خلالها للحكومة البريطانية المطالب الأردنية وذلك بأن تنقلب المعونة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة عام 1948 إلى أجور محدودة للمطارات الأردنية وإن تدفع المبالغ إلى الوزارة الأردنية وليس إلى حساب الجيش العربي الأردني كما طلب زيادة للمساعدات التي تقدمها الحكومة البريطانية سنوياً بمقدار تسعة ملايين جنيه استرليني وزيادة مخصصات الحرس الوطني يضاف إلى ذلك تقوية الجيش العربي الأردني بتزويده بعدد من الطائرات العسكرية[٢].

وصل توفيق أبو الهدى في صباح الاحد الثاني من كانون الثاني عام 1955 إلى عمان بعد انتهاء المباحثات دون الوصول إلى نتيجة نهائية عندما طلبت الحكومة البريطانية تأجيل المباحثات [٣] ، لأن الظروف العالمية الحالية ليست بصالح تعديل المعاهدة على ان يعاد البحث في ذلك في المستقبل [٤]. وفي الثالث عشر من كانون

العربية ، بيروت ، 2006 ، ص59.

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص152.

(٢) ارشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص112 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص60-61.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، عودة رئيس الوزراء من لندن ، و 96 ، 3 كانون الثاني 1955 ، ص221 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، محادثات الوزراء في لندن ، و82 ، 9 كانون الثاني 1955 ، ص191.

(٤) على خلفية المبادرة التي طرحتها أمريكا بعد زيارة وزير خارجيتها جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) بإقامة نظام دفاعي مشترك يحول دون الخطر الشيوعي ، رأت بريطانيا إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط وإقامة حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية يحل محل المعاهدات الثنائية ، أما إذا رفضت الدول العربية أو بعضها الانضمام إلى الحلف المقترح فستقصر بريطانيا عملها على الدول التي توافق. علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص220.

الثاني عام 1955 صدر بيان مشترك من بغداد حول مشروع الاتفاق العراقي التركي[١]. غير أنّ الحكومة المصرية لم تقتنع بذلك ودعت في السادس عشر من الشهر نفسه إلى اجتماع رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة لاتخاذ قرار بشأن الاتفاق [٢] فأيد هزاع المجالي الاجتماع بقوله : "إن الأردن بحاجة إلى هذا الاجتماع بمساعدة جميع الدول العربية للأردن الذي كان نهجه معتدلاً لإرضاء الجميع"[٣].

وخلال الاجتماع نهج الوفد الأردني نهجاً معتدلاً محاولاً إرضاء الجميع بسبب حاجة المملكة الأردنية إلى مساعدات الدول العربية كافة على السواء [٤] غير أنّ أبو الهدى اضطر لترك القاهرة والعودة إلى عمان بحجة مرض أبنته سعاد ،إلاّ إنّ السبب الحقيقي يعود إلى تجنب أبو الهدى المشاركة في أي قرار يتخذه[٥] تاركاً وليد صلاح[٦] صلاح[٦] الذي خرج عن مسار المملكة الأردنية وقدم اقتراحاً دعا فيه إلى عدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي والتعاون مع الغرب بدون التزامات وعدم اشراك العراق في القيادة الموحدة المزمع انشاؤها ، إلاّ إنّ ذلك الاقتراح رفضه أغلبية الوزراء والنواب الأمر الذي دفع أبو الهدى إلى بعث ببرقية في الثالث من شباط عام 1955

---

(١) للمزيد حول المباحثات بين الحكومتين العراقية والتركية بخصوص توقيع الاتفاق ينظر : فكرة نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958 ، دار الرشيد ، بغداد ، 1981 ، ص303-334 ؛ فارس إبراهيم الكاتب ، حلف بغداد في صحيفة الزمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2009 ، ص27.

(٢) عماد كريم عباس جواد الراوي ، موقف مصر من قضايا المشرق العربي 1952-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، 2009 ، ص50.

(٣) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص129.

(٤) سهيلا سليمان الشلبي ، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية ، ص139-140.

(٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الثاني 1955 ، و86 ، 1 شباط 1955 ، ص200 ؛ سهيلا سليمان شلبي ، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية ، ص140.

(٦) وليد صلاح : ولد في نابلس عام (1897) تخرج من كلية الحقوق في القدس عام (1939) ، تقلد مناصب عدة منها نائب عام في القدس ، وعضو في محكمة التمييز ، عين عام (1954) وزير للخارجية والشؤون الاجتماعية وفي عام (1957) عيّن وزيراً للعدل والانشاء والتعمير وانتخب نقيباً للمحامين ثلاث مرات ، عيّن عضواً في مجلس الأعيان عام (1973) والأعوام (1982 – 1988). نايف حجازي ومحمود عطا الله ، المصدر السابق ، ص137.

طالباً منه سحب الاقتراح وعدم التأثر بأي عاطفة[١].

أثار تصرف وليد صلاح هزاع المجالي وعندما عاد إلى عمان بعد انتهاء المؤتمر في السادس من شباط عام 1955 حصلت مشادة بينهما في مجلس الوزراء حيث قال هزاع المجالي : "إنّ سياسة الدول يقررها مجلس الوزراء لا وزير الخارجية" [٢]. وفي محاولة منه لتبرئة نفسه قال وليد صلاح لهزاع المجالي بأنّ أبو الهدى كان يشجعه من طرف خفي على سلوك ما سلك ، وعلق هزاع المجالي على هذا القول بأنّه على الرغم من عدم التأكد من قول وليد صلاح إلاّ إنّه لا يستغرب هذا الموقف من أبو الهدى ناسباً ذلك إلى العلاقة القوية بين أبو الهدى والسعودية[٣].

استمرت من جهة أخرى المباحثات العراقية التركية في الرابع والعشرين من شباط عام 1955 تمخضت عن توقيع حلف عرف باسم حلف بغداد [٤] ، وأصبح الوضع السياسي غير مستقر وكانت الوزارة لا تدري إلى أي جهة تتوجه وانقسم الوزراء على قسمين منهم من يرغب في الانضمام إلى الحلف حالاً ومنهم من لا يرغب ويفضل ان ينتظر لبعض الوقت ، فأيد هزاع المجالي الحلف وانتقد الحكومتين المصرية والسعودية على موقفهما المعارض والحملة الإعلامية التي شنتها الصحف المصرية عقب توقيع الحلف[٥].

وعلى صعيد آخر قرر مجلس الوزراء الأردني في أواخر آذار عام 1955 تشكيل

---

(١) ارشيد فالح عيسى العبد اللات ، المصدر السابق ، ص113-114.

(٢) جهاد مجيد محيي الدين ، حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1975 ، ص219.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص154 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية ، ص140.

(٤) فارس إبراهيم الكاتب ، المصدر السابق ، ص21.

(٥) فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص337 ؛ عماد كريم عباس جواد الراوي ، المصدر السابق ، ص53-54.

وفد لحضور المؤتمر الاسيوي الافريقي في باندونغ [١] (Bandoung) المؤتمر الذي تولت كل من (الهند وسيلان واندونيسيا وبورما وباكستان) الاشراف عليه وتوجيه دعوة لعدد من الدول ومن ضمنها المملكة الأردنية [٢] واختير هزاع المجالي وزير العدلية ووليد صلاح وزير الخارجية وان يكون عزمي النشاشيبي مدير المطبوعات العام مستشاراً للوفد ، كما قرر مجلس الوزراء ان تكون رئاسة الوفد لهزاع المجالي بعد مناقشات ، اقترح ذلك بعض الوزراء خيفةً من أن ينجرف وليد صلاح في أشياء هم في غنى عنها[٣].

ولما كان هزاع المجالي لم يتقن اللغة الانكليزية فقد صحبه عزمي النشاشيبي ليترجم له ، هذا وقد طلب المجلس من الوفد أن لا يثير ولا يؤيد ما سيثار من قضايا التي يفهم عنها بأنّها ضد الأحلاف أو البقاء على الحياد [٤] والاكتفاء بطرق القضية الفلسطينية مع الوفود العربية التي تتلخص في أمرين الأول إدراج قضية فلسطين ضمن جدول أعمال المؤتمر أما الأمر الثاني فتمثل بخروج المؤتمر بتوصيات وقرارات تؤيد الحق العربي في فلسطين[٥].

---

(١) باندونغ : بلدة صغيرة في غرب جزيرة جاوه تتخللها تلال صغيرة ووديان وتتمتع بجو معتدل. عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج9 ، ص199.

(٢) شاركت عدة دول في مؤتمر باندونغ وهي كل من اندونيسيا ، بورما ، الهند ، سيلان ، افغانستان ، باكستان ، الصين الشعبية ، ليبيريا ، لاوس ، كمبوديا ، الفلبين ، تركيا ، فيتنام الشمالية ، فيتنام الجنوبية ، اثيوبيا ، اليابان ، ساحل الذهبي (غانا حالياً) ، تايلاند ، إيران ، مصر ، النيبال ، العراق ، سورية ، المملكة الأردنية ، السعودية ، السودان ، ليبيا ، اليمن ، كما اشتركت الهيئة العربية العليا بصفة مراقب وحضرت وفود عن المغرب وتونس والجزائر وقبرص أعضاء مراقبين أيضاً. حسين فوزي النجار ، مع الأحداث في الشرق الأوسط 1946-1956 ، ط1 ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1957 ، ص62-63.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر آذار 1955 ، و 80 ، 3 نيسان 1955 ، ص187.

(٤) المصدر نفسه .

(٥) وسام حسين عبد الرزاق عبود ، أحمد الشقيري حياته ودوره على صعيد القضية العربية الفلسطينية (1908-1980) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2009 ، ص80.

التئم المؤتمرون في باندونغ في الثامن عشر حتى الرابع والعشرين من نيسان عام 1955 وظهرت فيه نزعتان ، الأولى تناقض الشيوعية وتعدّها استعماراً جديداً ، والأخرى تدعو إلى التعايش معها [١]. كما ناقشت اللجنة السياسية للمؤتمر قضية فلسطين وعدها السبب الرئيس لتوتر الوضع في الشرق الأوسط لذا أعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعب فلسطين ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين[٢].

غير أنّ هزاع المجالي اضطر إلى ترك المؤتمر والعودة إلى عمان عن طريق بانكوك – بيروت بسبب اختلافه مع وليد صلاح الذي خرج عن ما تم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء ومعارضة حلف بغداد [٣] فضلاً عن ذلك لم تكن علاقة هزاع المجالي جيدة مع وليد صلاح لتأييد الأخير قرار مصر في الوقوف بوجه الحلف[٤].

ومن المهم أن نشير إلى ان مؤتمر باندونغ ترك انطباعاً ايجابياً في نفس هزاع المجالي وعاد بأفكار جديدة واطلع خلالها على آراء السياسيين من العالم الثالث وان يصحح أموراً كثيرة كان يجهلها ، ووصف هذا بقوله : "كان الأثر الذي تركه في نفسي هذا المؤتمر الضخم هو انه كان أول اجتماع من نوعه بين دول كانت إلى فترة قريبة مستعمرة تستبعدها دول أجنبية فاستطاعت ان تتخلص من مساوئ الاستعمار وقضية المستعمر لتجتمع وتتداول في حل مشاكلها بالدرجة الأولى ثم لتنظر في مشاكل العالم أجمع ... ومهما يكن من أمر فقد أتيح لي في هذا المؤتمر ان اجتمع بعدد من كبار الساسة والزعماء في آسيا وافريقيا وفضلاً عن الزعماء العرب ومن بينهم جمال عبد

---

(١) جيمس موريس ، الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبد الله الثاني ، ترجمة احمد محمد خالد ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2006 ، ص205 ؛ عبد الرازق الحسين ، المصدر السابق ، ج9 ، ص200.

(٢) وسام حسين عبد الرزاق عبود ، المصدر السابق ، ص82.

(٣) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص131.

(٤) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص295 ؛ سهيلا سليمان الشلبي ، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية ، ص46.

الناصر والأمير فيصل آل سعود ، فقد أتيح لي أن التقي بوفد الصين الشعبية والهند وباكستان وإيران والهند وتايلاند واندونيسيا وإن أتحدث إليهم وأتعرف إلى آرائهم ومعتقداتهم وقد خرجت بنتيجة ما رأيت وسمعت في هذا المؤتمر بيقيني ان هذا الشرق بإمكانياته البشرية والمادية والعقلية والصحية لابد ملاق مستقبل أفضل"[١].

تشير تقارير المفوضية العراقية في عمان بأن الإشاعات انتشرت في غياب هزاع المجالي انه سيؤلف الوزارة القادمة ولكن الفكرة لم تتبلور بعد ولا يعلم ما إذا كان بعض الساسة سيشاركون معه فيها أم لا [٢]. غير أنَّ هزاع المجالي ما أن أخبرته زوجته والتي التقت به في بيروت بسحب منصب قاضي القضاة الذي كان يشغله بالوكالة حتى انزعج كثيراً وقرر تقديم استقالته معتبراً هذا التصرف من قبل الوزارة ورئيسها في أثناء غيابه عملاً غير لائق وبعيداً عن الذوق ، إذ كان باستطاعتهم تأجيل ذلك إلى ان يعود وعندئذ يكون الإجراء المذكور أمراً عادياً[٣]. ومن الأسباب الأخرى التي دفعته لتقديم استقالته خلافه مع وليد صلاح حيث صرح بأنّه لن يبق لحظة واحدة في مجلس وزراء يضم مثل هذا الوزير المنافق[٤].

كما اتهم هزاع المجالي توفيق أبو الهدى بانحيازه لمصر والسعودية في عدائهم لحلف بغداد الأمر الذي دفعه إلى رفع كتاب استقالته في السابع عشر من ايار عام 1955[٥] مبيناً فيه هدفه من مشاركته في الوزارة كان لخدمة الصالح العام وفق المبادئ الواردة في كتاب التأليف والبيان الوزاري غير أنّه وجد في كثير من التصرفات

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص155-156

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر نيسان 1955 ، و 75 ، 5 ايار 1955 ، ص172.

(٣) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص157.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص176.

(٥) عبد الزهرة شهيد عجمي ، المصدر السابق ، ص130.

خروجاً عن بيانها والمنهاج الذي طرحته[١].

لم تستمر الوزارة طويلاً بعد استقالة هزاع المجالي إذ قدم رئيسها استقالته في الثامن والعشرين من ايار عام 1955[٢] وباستقالته انتهت الوزارة الثانية عشر والأخيرة لتوفيق أبو الهدى[٣].

المبحث الثالث : **دور هزاع خلال وزارة سعيد المفتي الثالثة** :

عهد الملك حسين بن طلال في اليوم التالي الذي قدم فيه توفيق أبو الهدى استقالته إلى سعيد المفتي بتأليف الوزارة محدداً بكتاب التكليف الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية والداخلية [٤]. فأجرى المفتي سلسلة من المشاورات رفع بعدها كتاباً ضم أسماء كابينته الوزارية فوافق الملك عليها في الثلاثين من ايار عام 1955[٥] وعين هزاع المجالي وزيراً للداخلية [٦]. وكان الوزير الوحيد من الوزارة السابقة وكذلك النائب الوحيد من ضمن أعضاء مجلس النواب وكان هذا تعبيراً عن عدم رضا المفتي عن مجلس النواب القائم[٧].

لم تمض أيام حتى اشيع على وزارة المفتي بأنها ستنضم إلى حلف بغداد دون الحصول على ضمان بتعديل المعاهدة [٨] وبأنّ التغيير الوزاري جاء بطلب من العراق

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص157.

(٢) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص130.

(٣) للمزيد حول أسباب الاستقالة ينظر : المصدر نفسه ، ص131.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية الجديدة ، و18 ، 1 حزيران 1955 ، ص45.

(٥) المصدر نفسه ، ص41 ، 47-48.

(٦) تألف الوزارة على النحو الآتي : سعيد المفتي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، هزاع المجالي وزيراً للداخلية ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، بشارة غصيب وزيراً للمالية ، علي حسن وزيراً للعدلية ، سعيد علاء الدين وزيراً للمعارف ، فرحان شبيلات وزيراً للدفاع ، علي الهنداوي وزيراً للزراعة ، عزمي النشاشيبي وزيراً للبرق والبريد الطيران المدني ، نعيم عبد الهادي وزيراً للاشغال العامة ، سمعان داود وزيراً للتجارة والانشاء والتعمير. المصدر نفسه ، ص43-44 .

(٧) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص47.

(٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،

بعد عودة الملك من زيارة العراق [١] ووصلت الإشاعات إلى الدول العربية فأوعزت السعودية إلى سفيرها في عمان عبد العزيز الكحيمي [٢] لإحراج الوزارة في بداية عملها عبر تقديم مذكرة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء فقدمها في الثامن من حزيران عام 1955 ذكر فيها الملك بدون ألقاب وتضمنت المذكرة استنكار السعودية على إقامة صلاة الغائب واستنكار الحفل التأبيني الذي أقيم في الثامن والعشرين من ايار عام 1955في يوم استقالة الوزارة السابقة تحت رعاية الشريف ناصر بن جميل خال الملك حسين في الجامع الحسيني وسط عمان في ذكرى فلسطينيين اعدموا في السعودية وانطوت على إشارة صريحة بتحميل المفتي مسؤولية الحادث[٣].

اتصل المفتي بهزاع المجالي الذي كان في أربد لحل قضايا عشائرية وأطلعه على المذكرة فرفضها هزاع معتبراً الشريف ناصر رجل غير مسؤول ورأى بأنَّ لفت نظر رئيس الوزراء شفوياً لكي تسوى القضية بإبداء الأسف للحادث وليس بهذه المذكرة الغريبة ، ثم قال للمفتي : "إنّ وزارتنا لم تكن قد تألفت يوم الحادث لتشمل مسؤوليته على فرض ترتب أية مسؤولية ففيم هذا التجني عليها"[٤].

عقد مجلس الوزراء على الفور جلسة استثنائية في التاسع من حزيران للنظر في موضوع المذكرة وكان رأي أكثر الوزراء أن يرفع للملك نبأ الحادث على أساس إنّه يخصه بالدرجة الأولى وينتظر توجيهاته ، فاعترض هزاع المجالي على هذا الرأي وبين أنَّ تصرف كهذا يعدّ إحراجاً للملك ثم إنّ المذكرة موجهة للوزارة ومن اختصاصها

رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية الجديدة ، و18 ، 1 حزيران 1955 ، ص42.

(١) انتهز الملك حسين فرصة عيد الفطر فزار الموصل في الثالث والعشرين من ايار عام (1955) وأمضى ثلاثة أيام في ضيافة الملك فيصل في مضيف سرسنك. عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج9 ، ص187.

(٢) عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، المملكتان الأردنية والسعودية دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ، ط1 ، دار الرافدين ، بيروت ، 2015 ، ص151.

(٣) فتحي محمد فلاح درادكة ، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية 1953–1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2001 ، ص45.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص160.

معالجة الأمر ، ثم طلب إن ترفض المذكرة وتعاد فإذا لم ترض هذه السياسة الملك عندئذ تستقيل فأيد الوزراء ما جاء به هزاع المجالي على الرغم من تحميله مسؤولية عتب الملك فيما لو عتب [١] فُرفضت المذكرة وجرى نسخها وإعادتها إلى السفارة السعودية مع بيان أسباب الرفض ، ثم جاء بعدها الرد الملكي بالشكر والتقدير للموقف[٢]. لكن الكحيمي صرح في الثامن والعشرين من حزيران عام 1955 بأنَّ المملكة الأردنية اعتذرت عن قبول المذكرة مستبعداً كلمة الرفض ، فأبدت المملكة الأردنية دهشتها من التصريح إذ اصدر هزاع المجالي وزير الداخلية بياناً إيضاحياً عن موقف المملكة جاء فيه : "إنَّ المملكة الأردنية قد رفضت مذكرة الوزير السعودي ولم تقبلها مطلقاً لأنَّها صيغت بلهجة لم ترضِ عنها ... واستغربنا من تصريح الوزير السعودي كل الاستغراب فهو يقول إنَّ المملكة الأردنية اعتذرت عن قبول المذكرة مستبعداً كلمات الرفض"[٣].

قدم المفتي في السادس عشر من آب عام 1955 البيان الوزاري لوزارته مبيناً سياسته الخارجية والداخلية وكانت الجلسة هادئة حيث تقرر عقد جلسة بعد ثمانية أيام لمناقشة البيان ومنح الثقة[٤]. وفعلاً عقد مجلس النواب الأردني في الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق الرابع والعشرين من آب عام 1955 جلسته التي خصصت لمناقشة البيان الوزاري فتكلم ثمانية عشر نائباً تركزت مناقشتهم ومطالبهم حول إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية وإجراء بعض الأحلاف ومطالبة بعضهم بتعديل الدستور

---

(١) عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، المملكتان الأردنية والسعودية ، ص180.

(٢) فتحي محمد فلاح درادكة ، المصدر السابق ، ص46.

(٣) عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، المملكتان الأردنية والسعودية ، ص181.

(٤) للمزيد حول نص البيان الوزاري ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري ، و16 ، 17 آب 1955 ، ص37-39 ؛ هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص61-64.

ومعالجة الوضع الاقتصادي وتنظيم الجهاز الإداري والإفراج عن المعتقلين(١).

تكلم هزاع المجالي بالنيابة عن الوزارة بعد أن كلفه رئيسها بالرد على الملاحظات التي وردت في خطاب النواب حول البيان الوزاري فاستسمحهم فيما إذا جاء رده غير متفق معهم وأكد لهم بأنَّ النقاش جاء على مستوى عالٍ يستحق التقدير والاحترام إلاّ إنَّه رد على ما ذكر من كلمات النواب من "أنَّ البيان في جملته لا يخرج عن البيانات السابقة للوزارات المتعددة بأنَّ الملاحظة التي تنصب حول مشاكلنا منذ الضم وقبله مازالت هي ، مشاكلنا سياسية كانت أم اقتصادية ومفاهيمنا لها لم تتغير ومن الطبيعي ان تأتي البيانات متشابهة في معالجتها لها ، والوزارة تعترف إنَّ العبرة ليست بالأقوال والبيانات وإنما بالتنفيذ ومقدار ما تقدمه الوزارة للمجتمع" ، وعرج في كلمته على الموقف من الأحلاف إذ قال بأنَّه لم يجد شيئاً جديداً في هذا الموضوع أما بخصوص المعاهدة فان المفاوضات السابقة استطلاعية ولم يحدد بعد موعداً محدداً بانتظار التطورات في العالم العربي وبخصوص المعتقلين أكد لهم أنَّ الوزارة شكلت لجنة لدراسة الموضوع وأفرجت عن خمسة أشخاص ولازالت تعمل على الإفراج عن الآخرين ، كذلك أرسلت لجنة وزارية إلى قبرص للإفادة من تجربتها بالتعرف على الطرق التي ساعدتها في تحسين المستوى الزراعي ، كما طلب منهم التأني في التعديلات الدستورية بأنّها سابقة لأوانها وأكد لهم بأنّ الوزارة ستتبنى كل المشاريع التي وعدت بها الوزارة السابقة(٢).

بعد إنتهاء هزاع المجالي من ردوده طرح أحمد طروانة رئيس مجلس النواب الثقة

---

(١) للمزيد حول كلمات النواب ومطالبهم. ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و14 ، 25 آب 1955 ، ص26-33.

(٢) للمزيد حول كلمة هزاع المجالي بالنيابة عن الوزارة رداً على كلمات النواب ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و14 ، 25 آب 1955 ، ص24-25.

بالوزارة ودامت الجلسة حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً وكان عدد الحضور ستة وثلاثين نائباً مع الرئيس وتغيب أربعة نواب [١]. فمنح خمسة وعشرون نائباً الثقة للوزارة بينما امتنع خمسة عن التصويت وحجب خمسة آخرين الثقة عن الوزارة ولم يدل رئيس المجلس بصوته[٢].

وصل في الثالث والعشرين من آب عام 1955 الخبير الأمريكي اريك جونستون[٣] (Erick Jonoston) إلى عمان للبحث في مشروع الإنماء الموحد لمصادر المياه في نهر الأردن والذي سبق وإن قدم مشروعه للدول العربية أواخر عام 1953 ثم أجرى عليه تعديلات ليتقدم به مرة أخرى في تموز عام 1955[٤] وفي سؤال وجهه خلال مناقشة البيان حول موقف الوزارة من المشروع أجابهم هزاع المجالي بأنَّ الوزارة قررت تأليف لجنة[٥] للنظر في المشروع بعدها سيُعلم المجلس بالنتائج [٦]. فيما

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و12 ، 17 آب 1955 ، ص19.

(٢) للمزيد حول اسماء النواب الذين منحوا الثقة والذين حجبوا الثقة والذين تغيبوا والذين وقفوا على الحياد ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و13 ، 17 آب 1955 ، ص21-23.

(٣) اريك جونستون ، هو رئيس جمعية منتجي السينما في الولايات المتحدة وهي جمعية أكثر أعضائها من اليهود الذين يملكون صناعة السينما الأمريكية وكان من أكثر مؤيدي الرئيس ايزنهاور الذي أوفده في السادس عشر من تشرين الأول عام (1953) إلى الوطن العربي لشرح تفاصيل مشروع تقسيم المياه بين المملكة الأردنية وسوريا ولبنان وإسرائيل . عمار فاضل حمزة عباس العابد ، العلاقات الأردنية – الأمريكية 1953-1973 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2002 ، ص113.

(٤) للمزيد حول مشروع جونستون ينظر : إبراهيم شريف ، نهر الأردن ومشاريع الرّى ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1962 ، ص53 ، 64 ؛ ادوار رزق ، نهر الأردن وروافده ، ترجمة ونشر وزارة الاعلام المملكة الأردنية ، (د.ت) ، ص25 ، 32.

(٥) ضمت اللجنة كل من : سعيد المفتي ، سعيد علاء الدين ، سمعان داود ، علي الهنداوي. فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص117.

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و4 ، 17 آب 1955 ، ص24.

نال المشروع تأييد هزاع المجالي من الناحية الفنية لما سيتمخض عنه من نتائج ايجابية أما من الناحية السياسية فكان متفقاً مع رأي الدول العربية برفضه خشية أنَّ يكون بداية للتعامل مع إسرائيل [١] ولاطلاع الرأي العام استدعى هزاع المجالي في نهاية شهر آب عشرة من زعماء الضفة الغربية [٢] وطلب منهم الاجتماع مع جونستون مباشرةً والتباحث معه حول المشروع وقال لهم هزاع المجالي ابحثوا المشروع وأعطوا رأيكم بصراحة فأنتم أولى من يبدي الرأي وعقد الاجتماع في نادي الملك حسين بجبل عمان،وبعد شرح جونستون رفض المجتمعون المشروع وعدوه مشروعاً استعمارياً[٣].

انشغلت وزارة الداخلية منذ مطلع أيلول عام 1955 بتعزيز القدرات الأمنية لضبط الأمن والحيلولة دون وقوع ما لا يُحمد عقباه لإنجاح مؤتمر الخريجين العرب الذي عُقد بالقدس في الحادي والعشرين من الشهر نفسه [٤] فأصدر هزاع المجالي وزير الداخلية أوامر بمنع أي جهة من الجهات من توزيع مناشير للدعاية ومنع أيضاً الاخوان المسلمين من طبع نشرة كانوا يرغبون في توزيعها ضد مصر ، كذلك منع الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي وحزب البعث من نشر أية مقالات تحريضية وأوصى الصحف أن لا تذكر أي كلمة تصدر من المؤتمرون داخل المؤتمر وتفسر بأنها تهجم

---

(١) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص163.

(٢) وهم كل من : محمد علي الجعبري ، أنور الخطيب ، سعيد علاء الدين ، أنور نسيبه ، كامل عريقات ، نجيب الأحمد ، حكمت المصري ، هاشم الجيوسي ، وليد الشكعة ، رجا العيسى ، سعيد العزه ، عبد القادر رؤوف ، عبد الله الريماوي ، احمد طوقان ، وديما دعمس. نجيب الأحمد ، فلسطين تأريخاً ونضالاً ، ط1 ، دار الجليل ، عمان ، 1985 ، ص623.

(٣) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص623.

(٤) مثلت الوفود كل من العراق ومصر والسودان وسوريا ولبنان. د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مؤتمر الخريجين ، و8 ، 28 أيلول 1955 ، ص10-13.

ضد أية دولة أخرى وان لا تنشر تصريحاً يدلى به أي مشترك في المؤتمر [١].

كانت المملكة الأردنية تتفاءل خيراً من المؤتمر وتأمل التوصل إلى نتائج مرضية تدعو إلى تقارب وجهات النظر العربية وتوحيد الصفوف ، غير أنَّ هذا التفاؤل قد خاب منذ الجلسة الأولى للمؤتمر ، بسب تدخلات الوفد المصري والذي ضم اكبر عدد من الأعضاء للسيطرة على المؤتمر. وانتقد هزاع المجالي الذي حضر الجلسة تصرف الوفد المصري بأنّه أداة للدعاية المصرية من خلال التخطيط المنظم محاولة تجنيد الرأي العام في البلاد العربية يسير على وفق رأيها ويدعم سياستها[٢].

ولم تقتصر الخلافات بين الوفود داخل المؤتمر بل انتقلت إلى فندق الاباسدور سكن الوفود وكاد يحدث فيه عراك بالأيدي ومسك من التلابيب بين بعض من أعضاء الوفد العراقي وبعض من أعضاء الوفد الأردني ، كما حدث اشتباك بالأيدي بين موظفي إذاعة صوت العرب وغيرهم مما دعا مدير الفندق أن يلجأ إلى هزاع المجالي الذي جاء إلى الفندق وأمر الجماعات بالدخول إلى غرفهم أو ترك الفندق[٣].

شهد تبدل في السياسة الخارجية لوزارة المفتي كان أولها تأييدها إلى إعلان الحكومة المصرية في السابع والعشرين من أيلول عام 1955 عن عقد صفقة أسلحة مع جيكوسلوفاكيا[٤]. وكان الأردنيون أكثر العرب تأثراً باختيار الصفقة وفي مقدمتهم هزاع المجالي الذي اعتبره عمل يتعلق بصميم سيادة مصر وإن لا حق لاحد أن يعترض عليه وتأكيداً لموقفه أصدر هزاع المجالي بياناً في الثالث من تشرين الأول

---

(١) المصدر نفسه ، ص14.

(٢) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص165.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مؤتمر الخريجين ، و8 ، 28 أيلول 1955 ، ص10.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، شراء مصر للأسلحة من جيكوسلوفاكيا ، و6 ، 3 تشرين الأول 1955 ، ص6-7 ؛ عبد الزهرة شهيد عجمي ، المصدر السابق ، ص131.

عام 1955 بوصفه وزيراً للخارجية بالوكالة [١] جاء فيه : "ان إقدام مصر على شراء الأسلحة من دول الستار الحديدي إجراء أملته سلامة مصر وسلامة الوطن العربي تجاه خطر إسرائيل ولاسيما بعد أن رفضت الدول الغربية تزويدها بالسلاح"[٢].

أما الحدث الآخر هو الاتصال الذي جرى بين الحكومة الروسية والمملكة الأردنية عن طريق اتصال سولود (Solowed) الوزير المفوض للاتحاد السوفيتي في القاهرة بهاني هاشم القائم بأعمال السفارة الأردنية في القاهرة أيضاً في شهر تشرين الأول عام 1955 وعرض عليه ان تدخل المملكة الأردنية مع الاتحاد السوفيتي في مباحثات بهدف تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين[٣].

ذكر هزاع المجالي بهذا الصدد انه تلقى رسالة من هاني هاشم إلاّ إنَّه لم يذكر في أي يوم تسلمها وبعد اطلاعه على فحوى الرسالة ذهب إلى اريحا لإبلاغ المفتي بالأمر الذي كان في إجازة فقضيا الاثنين الليلة في اريحا ثم عاد إلى عمان في صباح اليوم التالي[٤] فعرض المفتي رسالة هاني هاشم على الملك حسين الذي طلب من المفتي ان يبعث من يعتمد عليه إلى القاهرة لإجراء المباحثات ، إلا إنّ الأخير نصح الملك بالتريث خوفاً من انعكاسها على العلاقات البريطانية الأردنية [٥]. نتيجة لهذه التغيرات في السياسة الأردنية وفي منطقة الشرق الأوسط [٦] تحركت بريطانيا للحفاظ على

---

(١) في مطلع شهر تشرين الأول سافر سعيد المفتي رئيس الوزراء الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية بالوكالة إلى دمشق للاجتماع مع سعيد العزبي رئيس الحكومة السورية ورشيد كرامي رئيس وزراء لبنان في الثاني والثالث من الشهر نفسه للتباحث حول مشروع جونستون فأصدر إرادة ملكية أصبح بموجبها هزاع المجالي وزيراً للخارجية بالوكالة. فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص121.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تصريح معالي هزاع المجالي وزير الداخلية ، و105 ، 4 تشرين الأول 1955 ، ص172.

(٣) د . ك و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، صباح 25 كانون الأول 1955 ؛ سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص23.

(٤) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص164.

(٥) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص129.

(٦) واصلت الحكومة المصرية تحركها فوقعت مع الحكومة السورية اتفاقاً عسكرياً دفاعياً في العشرين من تشرين

مصالحها وذلك بدفع المملكة لدخول حلف بغداد فجاءت أولى المحاولات من تركيا حيث قام رئيس الجمهورية جلال بايار بزيارة إلى عمان في الثاني من تشرين الثاني عام 1955[١] استمرت خمسة أيام أوضح خلالها المساعدة التي يمكن أن يقدمها حلف بغداد للدفاع عن المملكة والحقوق الفلسطينية ، واختتمت المباحثات باجتماع موسع عقد يوم الاثنين السابع من تشرين الثاني عام 1955 في القصر الملكي في الشونة ، انتهت بموافقة الملك ورئيس الوزراء على الانضمام لحلف بغداد شريطة أن يضمن للمملكة مصالحها[٢] وصرح بعدها هزاع المجالي وزير الداخلية للصحافة أنَّ المملكة ستحصل في حالة دخولها حلف بغداد على الكثير من المساعدات العسكرية والإقتصادية[٣]. مما يعني أن هزاع المجالي كان مع انضمام المملكة الأردنية إلى حلف بغداد.

في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1955 عين هزاع المجالي نائباً لرئيس الوزراء فضلاً عن منصبه وزيراً للداخلية[٤] ثم رفع رئيس الوزراء في اليوم التالي مذكرة إلى السفير البريطاني في عمان أوضح فيها شروط المملكة الأردنية مقابل انضمامها إلى حلف بغداد[٥].

الأول عام (1955) وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه انضمت السعودية وقد أكدت الاتفاقية ان هدفها الأول هو معارضة حلف بغداد. علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص227 ؛ عبد الزهرة شهيد عجمي ، المصدر السابق ، ص131–132.

(١) سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص219.

(٢) علي إبراهيم علي البشايره ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط (1950–1957) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1993 ، ص78.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) هاني الحوراني ، تاريخ الحياة النيابية ، ص62.

(٥) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس – قصة محادثات تمبلر ، (د.ت) ، ص4–5. يقع هذا الكتيب في (47) صفحة ولا يظهر فيه تاريخ الطبع أو اسم الناشر ولكن من الواضح انه مطبوع في عمان أوائل عام (1956) وهذا ما أكده مراسل إذاعة الشرق الأدنى في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام (1955) والذي أجرى لقاء مع هزاع المجالي حيث بين له الأخير انه فرغ من وضع مسودة كتاب عن المحادثات البريطانية الأردنية وسينشر خلال الأيام العشرة القادمة .

عرض هزاع المجالي على مجلس النواب بجلسة سرية يوم السابع عشر من تشرين الثاني نتائج المباحثات مع جلال بايار والفوائد التي تأمل المملكة الأردنية الحصول عليها جراء الانضمام إلى حلف بغداد ، كما أجاب خلال الجلسة على الأسئلة التي وجهها النواب بخصوص السياسة الخارجية للوزارة(١).

كما تحركت الحكومة العراقية فاتصلت بالمملكة الأردنية (٢) مقترحة عليها إرسال وفد إلى بغداد للتباحث في المسائل الإقتصادية (٣) ، وعلى هذا الأساس سافر هزاع المجالي على رأس وفد اقتصادي (٤) وحاول أن يحصل على قرض ، إلا إنَّ مساعيه تلكأت في بداية المباحثات في الحصول على ذلك القرض (٥) لان الحكومة العراقية اشترطت على الوفد الأردني منحه القرض مقابل دخوله المملكة الأردنية حلف بغداد ، غير أنَّ هزاع المجالي رفض أن يقترن القرض بأي شرط سياسي (٦). وفي السادس من من كانون الأول عام 1955 اتصل هزاع بالملك حسين واعلمه بما توصلت إليه المباحثات فطلب منه الملك العودة إلى عمان (٧) ، ما أن علمت الحكومة العراقية بالاتصال حتى صرح مسؤول عنها لوكالة الأنباء العربية بأن الحكومة العراقية مستعدة

---

(١) حول أسئلة النواب ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و84 ، 19 تشرين الثاني 1955 ، ص136-139.

(٢) في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام (1955) عقد اجتماع بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي من جهة والقائم بالأعمال الأردنية في العراق وحملاه رسالة إلى الملك حسين دعوه لإرسال وفد للعراق. علي إبراهيم علي البشايره، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص82.

(٣) ارشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص116-117.

(٤) ترأس هزاع المجالي الوفد الذي ضم أيضاً كل من نعيم عبد الهادي وزير الاشغال ومحمد عودة الفريحات وعبد الوهاب المجالي (أعضاء مجلس الأمة). محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق ، ص35.

(٥) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص168.

(٦) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة إسرائيل ، 8 كانون الأول 1955.

(٧) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص168.

للمساهمة في بعض المشاريع الإقتصادية داخل المملكة الأردنية [١] ، وفي صباح اليوم التالي السابع من كانون الأول عقد اجتماعاً ضم هزاع المجالي والمسؤولين العراقيين تقرر فيه إقراض المملكة الأردنية مبلغاً مقداره مليون وستمائة ألف دينار لتمويل بعض المشاريع فصرح هزاع المجالي لوكالة الأنباء العربية بأنّه مرتاح للنتائج التي أسفرت عنها المحادثات الاقتصادية مع العراق وذكر إنه من المنتظر أن تجري قريباً اتصالات أخرى بين الجانبين لبحث المسائل الإقتصادية الأخرى [٢] ، بعد ذلك صدر البيان الرسمي المشترك والذي جاء فيه[٣] :

١ يتعهد العراق بدفع حصته البالغة ستمائة وخمسة وعشرين ألف دينار في تمويل مشروع البوتاس الأردني ، على وفق ما أتفق عليه في مجلس الوزراء المال والاقتصاد العربي وذلك عند تأليف الشركة وطرح أسهمها.

٢ يتعهد العراق بدفع مليون دينار كسلفة لتمويل مشروع السوبر فوسفات الأردني[٤].

٣ يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من أجل إيجاد المال الكافي لتمويل المشاريع الأردنية الإقتصادية.

٤ تنفذ الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين الصناعي والزراعي في المملكة الأردنية بأقرب فرصة ممكنة.

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة إسرائيل ، ظهر يوم 9 كانون الأول 1955.

(٢) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، مساء 8 كانون الأول 1955.

(٣) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج9 ، ص247-248.

(٤) صرح مسؤول عن وزارة الاقتصاد العراقية ان هذا المبلغ بمثابة دفعة أولى وبدون فائدة. د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، مساء 8 كانون الأول 1955.

٥ يتبرع العراق بمبلغ مائة ألف دينار للحرس الوطني.

٦ رفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفارة وتعيين سفيراً بدلاً من قائم بالأعمال[١].

عاد هزاع المجالي إلى عمان في مساء يوم الخميس الثامن من كانون الأول عام 1955[٢] بعد تلقيه مكالمة هاتفية من سعيد المفتي بالعودة بأسرع وقت للمشاركة في المباحثات مع الجنرال جيرالد تمبلر (Gerald Templer) الذي وصل إلى عمان في السادس من الشهر نفسه[٣].

يدل اتصال المفتي بهزاع المجالي وطلبه الاستعجال للعودة إلى عمان للمشاركة في المباحثات مع تمبلر على الثقل الكبير الذي يمثله هزاع المجالي في الوزارة من ناحية كونه يمثل الوزارة في مجلس النواب ومن ناحية أخرى حماسته وموقفه الواضحان منذ البداية الداعي إلى الانضمام إلى حلف بغداد. ونتيجة لرداءة الجو وصل الساعة السابعة إلى مطار عمان حيث وجد أمراً بالحضور إلى حفلة العشاء على شرف تمبلر في نادي الضباط في الزرقاء [٤]. شرح سعيد المفتي لهزاع المجالي سبب مجيء تمبلر[٥] وتقديمه عروضاً مقابل انضمام المملكة الأردنية إلى حلف بغداد ثم طلب من

---

(١) محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق ، ص36.

(٢) على الرغم من ان راديو القدس أذاع في مساء الثامن من كانون الأول بان الوفد الاقتصادي الأردني غادر بغداد بعد ظهر اليوم عائداً إلى عمان بطريق السيارات نظراً لرداءة الأحوال الجوية.

(٣) رافق تمبلر مايكل روز (Michael Rose) رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية وعندما قدم تمبلر أوراق اعتماده أوضح للمسؤولين انه جاء كسفير فوق العادة وليس كجنرال. غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص306.

(٤) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص5.

(٥) جاءت الزيارة رداً على المذكرة التي رفعتها المملكة الأردنية إلى السفير البريطاني في عمان في السادس عشر من تشرين الثاني عام (1955) والتي حدد فيها شروط الانضمام إلى حلف بغداد ، سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص222.

هزاع المجالي اللقاء بتمبلر والتحدث إليه مباشرةً [١]. وعلى هامش العشاء التقى هزاع المجالي بتمبلر فشرح الأخير أهداف زيارته شرحاً مسهباً ثم طلب من هزاع رأيه فأجابه الأخير بأن جوابه سيبلغه عن طريق مجلس الوزراء[٢].

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت العاشر من كانون الأول عام 1955 عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة تداول فيه مباحثات تمبلر ودعى هزاع زملاءه الوزراء إلى الموافقة على دخول حلف بغداد والذي رأى فيه مصلحة كبيرة غير أنَّ المجلس أنقسم على قسمين [٣] اضطر المفتي ان يطلب من تمبلر تقديم العرض البريطاني بشكل محدود ومكتوب[٤].

لم يتأخر تمبلر عن الرد فقد قدم في اليوم التالي الحادي عشر من كانون الأول عام 1955 مذكرة تضمنت رد حكومته على المطالب والشروط الأردنية [٥]. فعقد مجلس الوزراء الأردني جلسة في اليوم نفسه للنظر في المذكرة البريطانية فأصبحت المسألة أمام مجلس الوزراء خيانة ، أو لا خيانة وانقسم المجلس إلى جانبين جانب يرى بأن المذكرة أمنية العرب وطالب هذا الجانب بقبولها وآخر يعارض هذه المذكرة بشدة وعلى إثر ذلك الانقسام رأى رئيس الوزراء وكمخرج من الأزمة أن تؤلف لجنة وزارية من ثلاثة أشخاص لدراسة المذكرة ، وشكلت اللجنة وكان هزاع المجالي عضواً فيها ولكن هذه اللجنة لم تصل إلى حل ما[٦].

---

(١) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص6.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أيد وزراء الضفة الشرقية الدخول إلى الحلف وهم كل من : هزاع المجالي ، فرحان شبيلات ، جميل التوتنجي ، علي الهنداوي بينما كان بشارة غضيب في لندن أما وزراء الضفة الغربية رفضوا الانضمام وهم كل من: سمعان داود ، علي حسنا ، نعيم عبد الهادي ، عزمي النشاشيبي ، أما سعيد علاء الدين فكان في لندن. فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص138.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) حول نص المذكرة ينظر : علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص86.

(٦) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، صباح

قرر المجلس تشكيل لجنة وزارية جديدة لصياغة الرد على المذكرة البريطانية وأُدخل هزاع عضواً فيها أيضاً [١] وفي نهاية الجلسة طلب المفتي من الوزراء مقابلة تمبلر والتباحث معه [٢] ، وفعلاً التقى الوزراء به بدار السفارة باستثناء هزاع المجالي الذي رأى بان وزارة سعيد المفتي ارتكبت خطأً عندما طلبت منه تمبلر أن يتداول موضوع الحلف مع الوزراء جميعاً لإقناعهم بالفوائد التي ستجنيها المملكة الأردنية ، بينما كان يرى من الأولى بها أنّ تعين وفد يقوم بمفاوضة الوفد البريطاني في جو هادئ من دون فتح الباب أمام المزايدات الكلامية التي أدت إلى انتفاء صفة السرية عن المفاوضات وانتقلت تفاصيلها إلى الشارع وكان الشارع يحرفها فتنتشر الشائعات حولها بما لم يكن يقع ، فالوزير الفلاني صاح في وجه تمبلر وضرب على الطاولة أمامه بقبضة يده مهدداً متوعداً والوزير الفلاني استسلم لتمبلر [٣].

انتهت اللجنة الوزارية في صياغة مسودة الرد والتي أطلق عليها هزاع المجالي (مشروع موضوع اتفاقية) فاجتمع مجلس الوزراء الأردني في الثاني عشر من كانون الأول عام 1955 لمناقشتها[٤] فتجدد الخلاف بين الوزراء وطالب وزراء الضفة الغربية على الرغم من موافقتهم على نص المذكرة أن تعرض على مصر قبل تسليمها إلى تمبلر [٥] فاعترض هزاع المجالي على هذا الرأي بل طلب عرض المشروع لا على مصر فحسب بل على أكثر الدول العربية ولكن على أن يكون هذا العرض المقترح بعد تقديم مذكرة المشروع إلى الجانب البريطاني لاحتمال عدم التوصل إلى اتفاق معه

---

25 كانون الأول 1955.

(١) ضمت أيضاً عزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وسمعان داود.

(٢) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص8.

(٣) علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص86.

(٤) حول نص المذكرة الأردنية ينظر : هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص9-10.

(٥) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، صباح 25 كانون الأول 1955.

فإنه سوف لا تكون هناك أية ضرورة لعرض المشروع على أية دولة عربية [١]. بعد إصرار الوزراء الفلسطينيين توصل الوزراء إلى اتفاق وذلك بأن تقدم المذكرة إلى الجانب البريطاني وإن يذهب بها في الوقت نفسه وفد يضم هزاع المجالي ونعيم عبد الهادي إلى مصر لعرضها على الحكومة المصرية أيضاً[٢].

وبعد ظهر ذلك اليوم عقد تمبلر ومعه السفير البريطاني اجتماعاً مع الملك حسين في الديوان الملكي حضره سعيد المفتي وهزاع المجالي وبعد أن انفض ذلك الاجتماع استقر رأي الملك على عقد اجتماع لمجلس الوزراء من أجل التوصل إلى قرار نهائي[٣]. وبالفعل عقد مجلس الوزراء الأردني جلسته الثانية في مساء الثاني عشر من كانون الاول عام 1955 التي حضرها الملك حسين وخلال الجلسة تم قراءة مذكرة سبق وإن قدمها المفتي إلى السفير البريطاني في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1955 والتي لم يطلع مجلس الوزراء على مضمونها الأمر الذي أزعج الوزير عزمي النشاشيبي وزير البرق والبريد والطيران المدني واخذ يسأل عن تاريخ الوثيقة ومن وقعها فتكلم هزاع المجالي قائلاً : "إنّ هناك نقطة خلاف واحدة تتعلق بالمذكرة الأردنية التي تم وضعها فيما إذا كان يجب تقديمها إلى الدول العربية أولاً أم إلى بريطانيا وإن الجميع متفقون على تقديمها للجانب البريطاني أولاً ثم عرضها على الدول العربية بينما يرى الاخوان وزراء الضفة الغربية وجوب عرضها أولاً على مصر وسوريا"[٤].

تداخل نعيم عبد الهادي وزير الأشغال العامة وطلب أن تعرض مطالب المملكة الأردنية على جهتين : هما الدول العربية والتي تشارك المملكة الأردنية قضية فلسطين، ومؤتمر يضم رؤساء الوزارات السابقة وزعماء الأحزاب والكتل السياسية في

---

(١) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص11.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص25.

(٣) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص211.

(٤) المصدر نفسه ، ج2 ، ص212.

البلاد. بعد ذلك قام المفتي بعد احتدام النقاش بتأجيل الجلسة إلى الساعة العاشرة والنصف من اليوم التالي(١).

غير أن نعيم عبد الهادي استطاع أن يقنع زملاءه من الوزراء الفلسطينيين بالانسحاب من الوزارة بعد اجتماع عقد في السفارة المصرية صباح الثالث عشر من كانون الأول عام 1955 فاستجابوا لدعوته وقدموا استقالتهم إلى سعيد المفتي في اليوم نفسه(٢).

تفاجأ هزاع المجالي باستقالة الوزراء عند حضوره في الموعد المحدد إلى دار الرئاسة لحضور اجتماع مجلس الوزراء ، فأصبح النقاش حاداً بينه وبين عزمي النشاشيبي(٣)، ويصف هزاع المجالي الموقف بقوله : "فجرى بيني وبينهم عتاب لأنهم كانوا من وافقوا على مبدأ دخول الأردن حلف بغداد ولأن استقالتهم في هذه الآونة تجعل الموقف حرجاً لاسيما وإنّهم من الضفة الغربية فكأنهم باستقالتهم يدعون إلى تفريق صفوف الأمة وذكرت لهم إنّه كان من الممكن أن نستقيل جميعاً لنفسح المجال أمام وزارة أخرى تتولى إدارة المفاوضات دون أن تكون في طريقها صعوبة كهذه التي اصطنعوها اصطناعاً"(٤).

كما اتهم هزاع المجالي تصرف نعيم عبد الهادي بتحريض الوزراء الآخرين لتقديم استقالتهم بعد أن شعر بحراجة موقفه عندما قدم ثلاثون نائباً عريضة لحجب الثقة عنه منفرداً لأسباب تتعلق بتصريف أمور وزارته لجأ إلى قضية المفاوضات واتخذها ذريعة ليخرج بها من الوزارة قبل جلسة الثقة به (٥). وفي محاولة من تمبلر اجتمع مع الملك

---

(١) فواز محمود عقيل شرقي ، المصدر السابق ، ص141.

(٢) استقال كل من نعيم عبد الهادي ، عزمي النشاشيبي ، علي حسنا ، سمعان داود. الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق رسمية للفترة 1953-1957 ، ص45.

(3) The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956 , P.186.

(٤) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص12

(٥) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص170-171 ؛ يرد نعيم على هذا في حديثه لسليمان موسى ان هزاع المجالي

حسين ورئيس الوزراء ونائبه بعد ظهر الثالث عشر من كانون الأول عام 1955 للحصول على موافقة مبدئية بالانضمام إلى حلف بغداد غير أن محاولته فشلت [١]. ونتيجة لتأزم الموقف رفع المفتي استقالته فقبلها الملك وذلك في الرابع عشر من كانون الأول عام 1955[٢].

في عتابه خرج عن أدبه المعهود وهدوئه المشهود ودماثته التي لا تنكر. سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج2 ، ص116.

(١) محمد مسير عارية الربيعي ، السياسة البريطانية تجاه الأردن في عهد حكومة انتوني ايدن 1955-1957 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص81-82.

(٢) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الإنصات ، راديو القدس ، مساء 14 كانون الأول 1955.

الفصل الخامس

دور هزاع المجالي في التطورات السياسية الأردنية

المبحث الأول : وزارة هزاع المجالي الأولى وحلف بغداد – كانون الأول

المبحث الثاني : موقف هزاع المجالي من التطورات السياسية

المبحث الثالث : وزارة هزاع المجالي الثانية

المبحث الرابع : موقف هزاع المجالي من فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني واغتياله

المبحث الأول: **وزارة هزاع المجالي الأولى وحلف بغداد** 14-20 **كانون الأول** 1955 :

عهد الملك حسين في الثالث عشر من كانون الأول عام 1955 إلى هزاع المجالي بتأليف الوزارة [١]. حيث جاء اختيار الملك لدرايته بميول هزاع المجالي نحو نوري السعيد وتأييده لحلف بغداد فضلاً عن ما تتمتع به عائلة المجالية من تأثير ونفوذ في القوت المسلحة الأردنية[٢].

ويبدو أنّ الملك حسين أراد من تكليف هزاع المجالي إرسال تطمينات للحكومة البريطانية من ردة الفعل وإعلامها بسعيه للدخول في حلف بغداد ، فكان هزاع المجالي أكثر السياسيين الأردنيين اندفاعاً لدخول المملكة الأردنية في حلف بغداد وقد لخص فيما بعد هذا الاندفاع بأربعة أسباب هي[٣] :

أولاً : حاجة المملكة إلى تعديل المعاهدة مع بريطانيا وتقليص مدتها من اثني عشر سنة إلى أربع سنوات.

ثانياً : زيادة عدد القوات المسلحة عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتمويل القوات.

ثالثاً : مساعدات اقتصادية لتعمير البلاد وإقامة مشاريع كبيرة للتقليل من الاعتماد على المعونات الخارجية.

رابعاً : التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربع سنوات.

زار سليمان النابلسي هزاع المجالي في بيته وطلب منه التخلي عن فكرة إدخال

---

(١) الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق رسمية ، ص51 ؛
Europa publications Limited , The Middle East , Ed.8 , London , 1961 , P.194.

(٢) فواز فائق سعيد ، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، قسم الدراسات الدولية ، بغداد ، 1988 ، ص164.

(٣) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص168-169.

المملكة في حلف بغداد وتعهد له بان لا يقبل هو وزملائه تشكيل الوزارة قبله ، كما طلبت سميحة زوجة هزاع المجالي والتي كانت جالسة بالقرب من زوجها ان يأخذ فكرة النابلسي غير ان هزاع المجالي رفض الفكرة[١].

على الرغم من ان هزاع المجالي اعترف للرأي العام بان الحلف يلقي على المملكة الأردنية تبعات استراتيجية والتزامات عسكرية تحد من حريتها في مجال العلاقة الدولية إلا انه كان يرى كل هذه أقل مما هو عليه من قيود المعاهدة البريطانية الأردنية ، فضلا عن انه سيمد المملكة بمساعدات كثيرة في ظل عدم صدق نية الدول العربية في تقديم مساعدة مالية وحاجة القوات المسلحة إلى السلاح ،وكذلك ثقل القضية الفلسطينية التي تتحمل المملكة عبئها[٢].

لم يكن هزاع المجالي يجهل المآسي التي ألحقتها السياسة البريطانية بالبلاد العربية ولكنه كان يرى في الوقت نفسه ان بريطانيا هي ذات الحضور الأقوى في المنطقة عموماً وفي المملكة الأردنية خصوصاً ، وان الضرورة الواقعية تقتضي ان تضع المملكة يدها بيد بريطانيا لكي تكسب مزيداً من المنعة ومن الشعور بالأمن القومي ، وأكثر ما كان يقلق هزاع هو وجود إسرائيل والخطر الذي تمثله. ومن هنا فانه كان يرى ان التعلق بالأماني القائلة بأن العرب يستطيعون مناهضة بريطانيا وكبح الخطر الإسرائيلي في آن واحد ليس إلا من قبيل اللعب بالنار ، ولهذا سعى لإدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد على الرغم من إدراكه صعوبة الموقف عندما عهد إليه بتأليف الوزارة واعترافه بكبر المسؤولية لذا طلب من زملائه ان يعينوه[٣].

اتصل هزاع المجالي في نفس اليوم الذي كلف بتأليف الوزارة بالقائم بأعمال

---

(١) علي المحافظة ، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث ، ط1 ، دار الفارس ، عمان ، 1998 ، ص224.

(٢) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص169.

(٣) ذياب مخادمة ، هزاع المجالي قراءة في تجربة حلف بغداد ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص124.

السفارة العراقية وطلب منه تبيلغ الحكومة العراقية بضرورة التنفيذ الفوري للالتزامات المالية التي وعدت بإعطائها للمملكة الأردنية بعد زيارته للعراق ، وطلب منه أيضاً أن يحث حكومته للسعى للتأثير على الصحافة الأردنية لصالح الوزارة الجديدة في عزمها على الانضمام لحلف بغداد[١].

ورأت الحكومة البريطانية عبر سفيرها في المملكة الأردنية تشارلز ديوك بأن هذين المقترحين يمثلان أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها الحكومة العراقية لدعم الجهود البريطانية ، وطلب من وزارة خارجية بلاده أن توجه إلى السفير البريطاني في بغداد بإقناع حكومة العراق للأخذ بهذه المقترحات وأن يكون ذلك بصورة شخصية ومن دون ذكر اسم السفير البريطاني في المملكة الأردنية ولا حتى اسم هزاع المجالي [٢]. كما بدأ هزاع المجالي مشاوراته مع بعض النواب الذين بلغ عددهم ما يقارب الثلاثين نائباً [٣] وبين لهم إن الهدف من سياسته الخارجية هو استبدال المعاهدة مع بريطانية بمعاهدة خاصة والحصول على الدعم المالي والعسكري من بريطانيا وتحقيق مطالب المملكة الأردنية كافة مقابل دخول الحلف[٤]. حيث اتخذ من المذكرة التي أعدتها الوزارة السابقة أساساً لسياسته واستئناف المباحثات من النقطة التي توقف عندها المفتي [٥].وبعدها طالب هزاع المجالي بعضهم بالدخول في تشكيلة الوزارة، غير أن قسم من النواب اعتذر عن الدخول فيها لأنهم مرتبطون مع جماعة وقسم آخر من النواب اعتذر أيضاً خشيةً من الرأي العام[٦].

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص53.

(٢) محمد مسير عارية الربيعي ، المصدر السابق ، ص84.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص142.

(٤) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص13.

(٥) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص29.

(٦) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص13.

في صباح الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 عُهد إلى هزاع المجالي بتشكيل الوزارة[١] حيث جاء في البيان الملكي أن تكون سياسة الوزارة على النحو الآتي[٢]:

١ -أن تقوم سياسة المملكة الأردنية الخارجية على التفاهم والتآزر المطلق مع الدول العربية.

٢ -المحافظة على العلاقات الطبيعية مع جميع الدول الصديقة.

وفيما يتعلق في الشؤون الداخلية :

١ -تمكين السيادة القومية.

٢ -العمل المتواصل لرفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي في البلاد.

٣ -تنظيم جهاز الدولة على أسس من الحق والكفاءة والأمانة.

٤ -مضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية.

غير أنّ هزاع المجالي واجهته عدة مشاكل أعاقت تشكيل الوزارة، أولها اختياره للوزراء وخصوصاً الوزراء الفلسطينيين من الضفة الغربية [٣]، فقد كانت هناك اتفاقية غير مكتوبة منذ عام 1950 تنص على أن نصف أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا من الضفة الغربية والباقي من الضفة الشرقية إذ من السهل اختيار وزراء الضفة الشرقية ولكن من الصعب جداً الإتيان بوزراء من الضفة الغربية وذلك بسبب ما جلبته استقالة الوزراء الأربعة[٤].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص142.

(٢) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، مساء 14 كانون الأول 1955.

(٣) تيسير الفارس ، العلاقات الأردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها ، دار الحقيقة الدولية للدراسات والابحاث ، عمان ، 2002 ، ص79.

(٤) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص311 ؛ علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص95.

من أجل ذلك سعى لإقناع زعماء الضفة الغربية في لقائه مع وفد نابلس في مكتبه في الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 وشرح هدفه من دخول حلف بغداد [١] ومما قال لهم : "هذه قناعتي وربما لكم قناعة بعكسها تماماً وإني على استعداد لسماعها ومناقشتها واستدعيتكم للتحاور فإذا ما اتفقنا على وجهة نظر واحدة يكون ذلك الأفضل أما في حالة تمسك كل منا برأيه أنا أعمل لدخول الحلف وانتم تعملون عكس ذلك فعلى كل منا أن يسلك الطريق الديمقراطي وأنا بعد تشكيل الوزارة سأسعى للحصول على ثقة مجلس النواب الأردني على أساس حلف بغداد واشتراك الأردن فيه وان المعاهدة ستعرض على جميع المؤسسات التشريعية للموافقة عليها أما في حالة عدم الموافقة عليها فان الأمر سيعتبر منتهياً"[٢].

أجاب وفد نابلس هزاع المجالي بأنّ حلف بغداد يكبل البلاد بقيود الاستعمار من جديد ويورط المملكة في عداء مع الاتحاد السوفيتي بدون سبب أو مبرر ، كذلك كان ردهم بخصوص المعاهدة البريطانية بأنّها قد مضى عليها زمن ، أما المساعدات المالية فان الدول العربية عرضت هذا أكثر من مرة وإنّها على استعداد لتقديم المال ، وأكدوا لهزاع المجالي بانهم غير مسؤولين عن المظاهرات ان حدثت[٣].

قرر الوفد في ظهر نفس اليوم بعد فشله في إقناع هزاع المجالي بالعدول عن سياسته بإدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد مقابلة الملك وإخباره برفضهم لوزارة هزاع المجالي التي اسموها بـ(وزارة الحلف) وفعلاً قابلوا الملك إلاّ إنّه رفض ذلك وطلب منهم ان يبحثوا الأمر مع وزير البلاد الذي بدوره امتنع عن إجابتهم[٤].

أما المشكلة الثانية التي واجهها هزاع المجالي في تشكيله للوزارة ، هي وجود

---

(١) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص632.

(٢) علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص47.

(٣) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص634 ؛ علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص96.

(٤) عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية ، ص172.

تمبلر في عمان لانزعاج الرأي العام منه وقد رأى هزاع المجالي أنّ الضرورة تقتضي مغادرته البلاد وهدده بعدم تشكيل الوزارة إذا بقى ، وأرسل فرحان الشبيلات إلى السفير البريطاني يخبره بذلك ، فامتثل تمبلر للطلب وغادر عمان الساعة الرابعة عصر نفس اليوم الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 إلى لندن [١] بعد أن اتفق مع هزاع على القيام بالمهمة من جديد إذا وجدت الوزارة الجديدة إنّها في وضع يسمح لها باستئناف المفاوضات[٢].

أما المشكلة الأكبر التي اعترضت الوزارة هي التدخلات المصرية السعودية ، اذ قام القائم بأعمال الأخيرة بإنفاق أموال كثيرة على عدد من الشخصيات الأردنية والفلسطينية لمنع تشكيل وزارة هزاع المجالي[٣]. كذلك قام الوزير أنور السادات الموجود في عمان بزيارة إلى بيت المقدس لاستقطاب القيادات الجماهيرية وتذكر تقارير المفوضية العراقية في عمان بأن أنور السادات كان في عمان من الحادي عشر حتى الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 بصفته رئيساً للمؤتمر الشعبي الإسلامي وقام بتوزيع مبالغ كبيرة على بعض الشخصيات الفلسطينية وأجرى سلسلة من اللقاءات مع زعماء الضفة الغربية والحزب الوطني الاشتراكي وغادر المملكة الأردنية متوجهاً إلى السعودية[٤].

من جهة أخرى شن الإعلام المصري حملة واسعة لإسقاط الوزارة ففي صباح الخامس عشر من كانون الأول أذاعت إذاعة القاهرة خبراً بأنّ هزاع المجالي المكلف

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو لندن ، مساء 14 كانون الأول 1955.

(٢) محمد مسير عارية الربيعي ، المصدر السابق ، ص83.

(٣) الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق ، ص53.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

بتأليف الوزارة الأردنية الجديدة هو من المؤيدين للسياسة البريطانية (١) ، أما إذاعة صوت العرب فأذاعت بأن عباس المجالي أمير اللواء ومدير شرطة عمان شقيق هزاع المجالي قد رشح لمنصب نائب رئيس أركان الجيش الأردني (٢) غير انه حابس المجالي وليس عباس هو ابن رفيفان المجالي عم هزاع وشقيق زوجته سميحة ولم يرشح لهذا المنصب في هذا الوقت.

لم تكتفِ الحكومة المصرية بهذا بل حركت المفتي أمين الحسيني لإرسال تلغراف من القاهرة إلى الملك حسين وهزاع المجالي يحذرهما من وجود مؤامرة لإجبار المملكة الأردنية على الدخول في حلف بغداد ، كما تجمهر الطلبة الأردنيون في القاهرة أمام السفارة الأردنية وطالبوا هزاع المجالي بالتراجع عن الدخول في الحلف(٣).

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الخامس عشر من كانون الأول عام 1955 قابل الملك هزاع المجالي وكابينته الوزارية لأداء القسم الدستوري ولشرح خطوط سياسته فنالت موافقة الملك وصادق عليها و جاءت على النحو الآتي (٤) : "هزاع المجالي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والاقتصاد، عباس ميرزا وزيراً للداخلية ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، بشارة غصيب وزيراً للمالية ، فرحان شبيلات وزيراً للدفاع ، محمد علي الجعبري وزيراً للعدلية والزراعة ، عمر صالح البرغوثي وزيراً للمعارف، عارف العارف وزيراً للاشغال العامة، فريد ارشيد وزيراً للبرق والبريد والطيران المدني ، جليل بدران وزيراً للتجارة والإنشاء والتعمير".

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الإنصات ، راديو القاهرة ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(٢) المصدر نفسه ، إذاعة صوت العرب ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(٣) زيدان خلف علي الجميلي ، العلاقات الأردنية المصرية من 1952–1970 دارسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2012 ، ص58.

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تشكيل الوزارة الجديدة ، و71 ، 16 كانون الأول 1955 ، ص20 ؛ The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956 , P.186.

احتفظ هزاع المجالي بوزارة الاقتصاد آملاً في إقناع سعيد علاء الدين وزير الاقتصاد في الوزارة السابقة لقبوله هذه الحقيبة عند عودته من مباحثات الوفد المالي في لندن[١].

والحقيقة ان الوزراء كانوا متفقين مع هزاع المجالي على سياسته التي انتهجها فيما يتعلق بمواصلة البحث مع الجانب البريطاني في موضوع ضم المملكة الأردنية في حلف بغداد ، ويؤكد سليمان موسى على هذا بقوله إنّ الوزراء كانوا يعرفون سلفاً بأن هدف هزاع المجالي الدخول في حلف بغداد حيث حاول بعض الوزراء فيما بعد التنصل من المسؤولية والادعاء بأنهم اشتركوا وهم لا يعرفون انها ستواصل البحث في موضوع حلف بغداد[٢].

اتخذ هزاع المجالي جملة من الإجراءات التي رأى بأنها كفيلة بالسيطرة على الشارع وخاصة في الضفة الغربية ، فعلى صعيد الأمن الداخلي اتخذ تدابير وقائية ذات سرية للحفاظ على الأمن والاستقرار في أرجاء البلاد وتوجه بعد ذلك لإقناع الصحافة الأردنية بأهمية خطوته الجديدة فأعد بياناً سلمه للصحفيين في الخامس عشر من كانون الأول عام 1955 واطلع أصحاب الصحف اليومية الرئيسة (فلسطين ، الأردن ، الدفاع) على حقائق المفاوضات مع تمبلر كاملة للحصول على تأييدهم وحذرهم من مغبة إشاعة الخلاف في البلاد [٣] ، أما فيما يتعلق بالدعاية المصرية والسعودية فقد حرص على وضع السفارتين المصرية والسعودية تحت المراقبة وتوعد

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص30.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

باتخاذ إجراءات مضادة إذا هوجمت سياسة وزارته.

أعلنت الكتل السياسة والأحزاب في صباح الجمعة السادس عشر من كانون الأول عام 1955 الإضراب العام [١] حيث أغلقت الحوانيت ومن ثم قامت المظاهرات بعد صلاة الجمعة أمام الجامع الحسيني الكبير بعمان وكذلك في القدس ونابلس والخليل وبيت لحم[٢] وفي المساء أذاع راديو القاهرة خبراً مفاده أن متحدثاً بلسان وزارة الخارجية البريطانية صرح اليوم بانه ليس هناك أية تدابير لعودة تمبلر إلى عمان لاستئناف المفاوضات مع الوزارة الأردنية الجديدة فيما يتصل بشؤون الدفاع بل سيكون استئناف المفاوضات رهناً بقرار هزاع المجالي ، ثم عاد وأذاع خبراً لوكالة (يونايتد بريس) اللندنية ان هزاع المجالي سيعلن قريباً عن إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد وإنّ حالة الطوارئ أعلنت في العاصمة الأردنية[٣].

عقد مجلس الوزراء جلسة وزارية في يوم السبت السابع عشر من كانون الأول عام 1955 لاتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع في البلاد وعرض خلالها هزاع المجالي أجوبته على أسئلة طرحها عليه مراسل وكالة رويتر في لقاء أجري معه صباح ذلك اليوم ودارت حول المباحثات السابقة التي تمت مع تمبلر وعن الوقت الذي ستبدأ فيه المحادثات من جديد وموقفه من محطات الإذاعة وما تنشره عن الحوادث في عمان وبقية المدن والى أي درجة تناولت المباحثات موضوع فلسطين [٤]. وسرعان ما

---

(١) ومن هذه البيانات بيان حزب التحرير الذي وصف فيه حلف بغداد بأخطر أنواع الاستعمار البريطاني كذلك الحلف معاهدة سياسية عسكرية لم تحدد لنهايتها مدة معينة وهو ضد أهل البلاد في الداخل ولحماية الاستعمار. للمزيد حول نص البيان ينظر : إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، المصدر السابق ، ص135.

(2) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 16 , 1955 , P.739.

(٣) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الإنصات ، راديو القاهرة ، مساء 16 كانون الأول 1955.

(٤) للمزيد حول اللقاء ينظر : هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص16–17.

نشر اللقاء في إذاعتي الشرق الأدنى وإسرائيل [١] ما أدى بالمظاهرات أن تندلع في عموم المملكة وشملت أغلب مدن الضفة الغربية شاركت فيها أعداد كبيرة من العمال وشهدت مشاركة النساء [٢] حيث أبرقت جمعيات الاتحاد النسائي إلى هزاع المجالي استنكرت سياسة الوزارة ورفضت الدخول في حلف بغداد[٣].

ونزل طلاب وطالبات المدارس الابتدائية والثانوية في شوارع عمان لمشاركة المتظاهرين ولعبوا دوراً كبيراً بعد تلقيهم شعارات مكتوبة على قصاصات ورق من قبل أساتذتهم ليهتفوا بها وأخذوا يرشقون الحجارة فعرقلوا سير الحركة وكان من الصعب ان يفرق رجال الشرطة جموعاً مؤلفة من فتيات كبيرات أو حتى صبيان وفتيان بأعمار تتراوح بين العشر والاثني عشر سنة [٤]. فيما أرسلت قوة من الجيش إلى اريحا بعد فشل الشرطة في صد المتظاهرين غير أنّ هذا لم يمنع المتظاهرون من الهجوم على مقر وكالة الغوث وإتلاف محتوياتها[٥].

وفي السلط وقعت اشتباكات وأعمال عنف أدت إلى جرح احد عشر متظاهر ودمرت عدداً من المنشآت الحكومية وسيارات تابعة للشرطة ، وسيطر المتظاهرون على بعض الدوائر ورفض الضباط الأردنيون أوامر غلوب باشا بقصف المدينة بالمدفعية[٦].

أما في الخليل فقد هاجم اللاجئون مخازن المواد الغذائية وكذلك مقر الوزير محمد

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات إذاعة الشرق الأدنى ، 17 كانون الأول 1955 ؛ المصدر نفسه ، إذاعة إسرائيل ، 17 كانون الأول 1955.

(٢) فتحي محمد فلاح درادكة ، المصدر السابق ، ص46.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المظاهرات في الأردن ، و62 ، 18 كانون الأول 1955 ، ص105.

(٤) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص310–311.

(5) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 17 , 1955 , P.474.

(٦) علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص48.

علي الجعبري رئيس بلدية الخليل سابقاً لاشتراكه في الوزارة [١] وفي اربد هتف طلاب المدارس بالاتحاد مع سوريا واحرقوا سيارة تابعة للنقطة الرابعة الأمريكية[٢].

هاجم المتظاهرون سيارة تابعة للشرطة في طولكرم بينما قتل في الزرقاء ضابط بريطاني هو الكولونيل لويد (Colonel Lloud) وفي عجلون أحرقت مدرسة تابعة لمشروع النقطة الرابعة كما أشعلت النيران في مستشفى المدينة [٣]. أما القدس فقد هاجم المتظاهرون القنصليات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ورموها بالحجارة [٤].وقتلت الطالبة رجاء أبو عماشة من قبل رجال القنصلية البريطانية عندما حاولت إنزال العلم البريطاني[٥] وكانت حصيلة اشتباكات القدس أربعة قتلى وسبعة عشر مصاباً [٦] فيما تزعم الشيوعيون مظاهرات الكرك واشتبكوا مع الشرطة التي استطاعت السيطرة على الوضع[٧] ، ويذكر غلوب باشا ان هزاع المجالي أعطى الأوامر بتفريق المتظاهرين ، وإطلاق النار عند الضرورة[٨].

---

(١) علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص98.

(٢) النقطة الرابعة Point four : هي البند الرابع من خطاب الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) التي تضمنت الدول المتأخرة اقتصادياً وتدخل في نطاقها منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط ومن ثمَّ الدول العربية وتتضمن على إيجاد برنامج جريء للإفادة من التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي وإعانة اقتصادية.
Arthur Zgardinar , The Point Four and the Arab world , the Middle East Journal , Washington , vol.14 , No.3 , July 1950 , P.290.

(٣) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص239.

(٤) عمار رفعت البشتاوي ، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946–1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1995 ، ص88.

(٥) مفيد طاهر محمد ، الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948–1993 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، 2005 ، ص60–61.

(٦) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، 20 كانون الأول 1955.

(٧) يعقوب زيادين ، البدايات ، السيرة الذاتية ... أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية ، ط2 ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1981 ، ص67.

(٨) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص311.

في هذه الأثناء أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها تدعوه على فتح باب التفاوض مع هزاع المجالي وحثه على ضرورة إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد حالاً كشرط بمصادقة الحكومة البريطانية على الاتفاقية المالية التي كان يجريها وفد أردني في لندن [١] ، وفي الوقت الذي كانت فيه المظاهرات قائمة عقد برام الله في السابع عشر من كانون الأول عام 1955 مؤتمراً ضم ما يقارب السبعين سياسياً يمثلون رؤوساء البلديات وممثلين عن الأحزاب والاتجاهات السياسية الأخرى وبعض النواب اتخذوا فيه عدة مقررات أهمها مطالبة وزارة هزاع المجالي بعدم الدخول في الأحلاف الغربية وعدّوا حلف بغداد استعماراً من نوع جديد ، كما طالبوا بإيقاف المظاهرات إيقافاً تاماً ومواصلة الإضراب السلمي الشامل للمواطنين جميعهم باستثناء موظفي الصحة والأمن والبرق حتى مساء الاحد الثامن عشر من كانون الأول ، كما طالبوا بالاتصال بالنواب لإحباط الحلف حالما يعرض في المجلس والعمل على استقالة الوزارة[٢].

ولإنقاذ الموقف دعي مجلس الوزراء للانعقاد مساء السابع عشر من كانون الأول عام 1955 وأمر هزاع المجالي وزير الداخلية بإعلان حالة الطوارئ في البلاد ، كذلك طلب من وزير المعارف إصدار بيان يعلن تعطيل الدوام اعتباراً من اليوم التالي حتى إشعار آخر بحجة الحرص على سلامة الطلاب[٣].

كما اتصل هزاع المجالي في الليلة نفسها بالسفير المصري بعمان وأعرب له عن استنكاره لتدخل إذاعتا صوت العرب والقاهرة في الشأن الداخلي للمملكة ، وأبلغه

---

(1) R. O. J. , Vol.8 , 1953-1955 , From Amman to Foreign Office , December 17 , 1955 , P.780.

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المظاهرات في الأردن ، و62 ، 18 كانون الأول 1955 ، ص106 ؛ عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية ، ص173.

(٣) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص689.

استنكاره لتحركات ونشاطات للملحق العسكري المصري في عمان غير القانونية وذلك بوجود ثلاثة ضباط مخابرات مصريين في عمان قاموا بأعمال تدخل مباشر في الشؤون الداخلية الأردنية على الرغم من أن دخولهم الأراضي الأردنية جاء بحجة قرابتهم لعدد من الاخوان المسلمين المتواجدين في المملكة الأردنية لذا طلب هزاع المجالي بمغادرتهم البلاد فوراً[١].

ورغبةً من الحكومة البريطانية في إيضاح الموقف للرأي العام قدمت في صباح الاحد الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 للمملكة الأردنية عرضاً جديداً مقابل انضمامها إلى حلف بغداد وكانت خلاصة ذلك العرض[٢] :

١ إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية بعد مدة من الانضمام.

٢ تكون مدة الحلف خمس سنوات.

٣ تحتفظ المملكة الأردنية بالتزاماتها المتصلة بالقضية الفلسطينية.

٤ زيادة قوة الجيش العربي.

٥ تعزيز قوة الفرقة المدرعة في الجيش العربي وتقديم أسلحة وسلاح الجو اللازم.

٦ قيام بريطانيا والمجلس الإقتصادي لحلف بغداد بتقديم معونات اقتصادية لتمكين المملكة الأردنية من تنفيذ مشاريعها.

٧ دفع معونة الجيش العربي لخزينة الدولة وليس إلى الجيش.

٨ عدم الموافقة على انضمام إسرائيل إلى حلف بغداد.

غير أنه على الرغم من تحذيرات هزاع المجالي للسفير المصري قامت إذاعة صوت العرب في صباح يوم الاحد الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 بإذاعة

---

(١) عبد الزهرة شهيد عجمي ، المصدر السابق ، ص140.

(٢) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص53.

خبر قيام مظاهرات في عمان وتجدد الاشتباكات في باقي المدن [١] وما أن أذيع الخبر حتى ازدادت أعداد المتظاهرين ، إذ اشترك طلاب المدارس احتجاجاً على تعطيل الدوام، وعلق سمير التنداوي على ذلك بقوله: "صباح الاحد واجه الطلبة أساتذتهم بهتافات مدوية – يسقط المجالي ، تسقط سميحة ! وسميحة هي زوجته وكانت خادمة للملك عبد الله ويعتقد الشعب انها تشتغل بتهريب الحشيش" [٢]. ويبدو ذلك مستبعداً عن سميحة لأنها كانت ابنة الشيخ رفيفان المجالي ممثل الكرك في مجلس المبعوثين العثمانية ومن عائلة كبيرة من عشيرة المجالية.

أخذ المتظاهرون يتجولون في الشوارع وهددوا أصحاب المحال التجارية بإغلاق محالهم فامتثل أصحابها خوفاً منهم ، وانطلقت خمس مظاهرات كبرى في عمان تجمعت كلها في مظاهرة واحدة كانت الأعنف منذ بدء الإضراب وتحول رشق الحجارة إلى إطلاق نار الأمر الذي دفع إلى إنزال الجيش في الشوارع ونشر الدبابات للسيطرة على الوضع[٣] ومما زاد المظاهرات تأججاً إعلان أعداد كبرى من الموظفين مشاركة المتظاهرين وعدم عودتهم لوظائفهم إلا إذا استقالت الوزارة[٤].

وصادف ان خرج السفير البريطاني من مكتب رئيس الوزراء حتى استقبله المتظاهرون بالحجارة والهتافات فسارعت السفارة البريطانية بالاتصال برعاياها تحذرهم من الخروج في هذا الوقت ، كما أُنزلت قوات مسلحة لتحيط بالسفارات والممتلكات الأجنبية ونصبت الخيام ومنعت المرور من قربها ، كما أنزلت في شوارع عمان أربعة كتائب من الجيش لإخلاء الشوارع ووضع الأسلاك وعززت بسيارات مصفحة

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة صوت العرب ، صباح 18 كانون الأول 1955.

(٢) سمير التنداوي ، إلى اين يتجه الأردن ، الدار المصرية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص58.

(٣) إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، المصدر السابق ، ص138.

(٤) ضافي الجمعاني ، من الحزب إلى السجن 1948–1994 مذكرات ، ط1 ، رياض الريس ، بيروت ، 2007 ، ص49.

ودبابات[١].

وفي عصر الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 قابل وفد نابلس هزاع المجالي في مكتبه وطالبه بإصدار تصريح يؤكد فيه عدم الدخول في حلف بغداد ، فامتنع المجالي قائلاً : "إنهم لم يقرروا شيئاً وإنَّ الموضوع في دور المباحثات والمفاوضات"[٢].

أصبح الطريق صعباً أمام الوزارة وفي مساء اليوم نفسه دعا هزاع المجالي مجلس الوزراء إلى اجتماع وزاري [٣] وذكر غلوب باشا إنَّ هزاع المجالي لازال مصراً على متابعة تنفيذ سياسته واقترح في الاجتماع ان تنتقل الوزارة إلى وضع الهجوم فتعتقل محركي المظاهرات ثم قدمت لائحة بأسماء منظمي المظاهرات فأخذ الوزراء يناقشون كل اسم على حدة واعترض وزير الداخلية على إلقاء القبض على أي منهم وعلى الرغم من ذلك اتفق على بعض الأسماء وقامت الشرطة بالقبض عليهم فيما بعد[٤].

على الرغم من تدهور الوضع فقد أصر هزاع المجالي على المضي قدماً في سياسته وظلت الجماهير مستمرة في مظاهراتها وفي صباح الاثنين التاسع عشر من كانون الأول عام 1955 طلب كل من وزير الداخلية ووزير الاشغال العامة من هزاع المجالي ان يصدر بياناً مؤقتاً ينتقد فيه حلف بغداد حتى تهدأ الأوضاع ثم يمضي في سياسته فيما بعد [٥]. غير أنَّ الأخير رفض الاقتراح معتبراً ذلك خروجاً على خلقه السياسي ومؤكداً لهم بأنّه لم يأتِ ليفرض رأيه بالحديد وإنما بالطرق الديمقراطية

---

(١) سمير التنداوي ، المصدر السابق ، ص59.

(٢) عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية ، ص173.

(٣) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص17.

(٤) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص312–313 . كان من بين الاسماء التي رفعت سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات وفرح اسحق وعبد الرحمن سقير واعتقلت الشرطة النابلسي وأفرج عنه في مابعد في وزارة إبراهيم هاشم. علي المحافظة ، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن ، ص224.

(٥) ذياب مخادمة ، المصدر السابق ، ص125.

الدستورية متخذاً من مجلس النواب الحد الفاصل في بقائه أو استقالته[١].

نرى أنّ هزاع المجالي أخطأ في تقدير اختياره للوقت المناسب لتحقيق سياسته ، ففي الوقت الذي كانت فيه التدخلات المصرية والسعودية كبيرة لتأجيج الرأي العام الأردني لرفض الأحلاف وكذلك الكتل السياسية والأحزاب الرافضة لحلف بغداد وقفت كلها بوجه الوزارة فلو أخذ برأي الوزيرين وأخر تنفيذ سياسته لوقت آخر لربما لم يحدث ما حدث من مظاهرات وخروج الموقف عن السيطرة.

أذاع راديو القدس كلمة للملك حسين طالب فيها المتظاهرين بالهدوء والإنصراف وطمأنهم بأنه لا يوجد ما يضر القضية الفلسطينية [٢] غير أنّ المتظاهرين استمروا وسقط الكثير من القتلى والجرحى بعد اشتباكات مع رجال الجيش في عمان على خلفية الهجوم على وكالة الغوث وكذلك القنصلية التركية في القدس[٣].

بعد ظهر التاسع عشر من كانون الاول عقد مؤتمر في الضفة الغربية حضره ممثلون عن البلديات والغرف التجارية والنواب ورؤساء الوزارات السابقون والوزراء السابقون من مختلف مدن الضفة الغربية وبعد التداول في الموقف الراهن تقرر مواصلة الإضراب السلمي وتأليف لجنة تتولى وضع التدابير لعقد مؤتمر عام في عمان يوم الجمعة القادم على الأكثر يحضره ممثلون عن جميع أنحاء المملكة الأردنية ، كما قرر أصحاب الصحف اليومية التي تصدر من القدس وهي (الجهاد و الدفاع و فلسطين) التوقف عن الصدور اعتباراً من اليوم التالي احتجاجا على سعي الوزارة لإدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد[٤].

استمر هزاع المجالي في البحث عن مخرج للازمة التي تمر بها وزارته ، فدعا

---

(١) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18.

(٢) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، 19 كانون الأول 1955.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص43.

(٤) المصدر نفسه ؛ علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص48.

مساء الاثنين التاسع عشر من كانون الأول عام 1955 مجلس الوزراء للاجتماع وطلب من المجلس السعي للحصول على إرادة ملكية بتعيينه حاكماً عسكرياً للسيطرة على الوضع إلا إنَّ الطلب لم يلق القبول لدى بعض الوزراء خوفاً من تأزم الموقف أكثر مما هو عليه[١]. فأصبح هزاع المجالي في وضع صعب بعد رفض طلبه من قبل زملائه في الوزارة ، لذا رأى خير حل لخروج من المأزق هو حل البرلمان فاقترح على مجلس الوزراء ذلك وبرر هذا الإجراء بعلمه بأنّ نقمة الشعب على ذلك البرلمان وطريقة انتخابه هو من يدفعهم للتظاهر [٢] غير أنّ ما أدعى به غير صحيح فقد اتخذ هذا الإجراء لرفع استقالته والتخلص من الوضع الصعب بعد وصوله إلى طريق مسدود يصعب عليه إكمال سياسته خصوصاً بعد وصول الخلاف إلى داخل مجلس الوزراء.

جاء إجراء هزاع المجالي بناءً على الفقرة الثانية من المادة (74) من الدستور الأردني والتي تنص على "الوزارة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل على أن تجري الانتخابات النيابية وزارة انتقالية لا يجوز لأي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات"[٣].

فقد رأى هزاع المجالي بعد عجز وزارته عن السيطرة على الموقف السياسي والأمني داخل البلاد أن حل مجلس النواب هو خير حل معتمداً على الدعم البريطاني والعراقي في الانتخابات النيابية العامة بعد أن أبدى الجانبان استعدادهما لتقديم الدعم المالي المطلوب لكسب الانتخابات فضلاً عن اعتماده بكل قوة على القصر وقيادة الجيش، وقد أخبر هزاع المجالي السفير البريطاني بأنّه متأكد من أنّ الانتخابات الجديدة ستؤدي في النهاية إلى إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد[٤].

---

(1) The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956 , P.187.

(٢) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18.

(٣) الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق رسمية ، ص54.

(٤) محمد مسير عارية الربيعي ، المصدر السابق ، ص92.

لم يمض وقت طويل بعد جلسة مجلسة الوزراء حتى رفع هزاع المجالي كتاباً ملتمساً من الملك حل مجلس النواب ، فوافق الأخير على ذلك وأصدر إرادة ملكية بذلك اعتباراً من اليوم الاثنين الموافق التاسع عشر من كانون الأول عام 1955[١].

زار وفد من زعماء الضفة الغربية في صباح الثلاثاء العشرين من كانون الأول عام 1955 هزاع المجالي رئيس الوزراء لمطالبته بتقديم استقالته [٢] وأخذ المتظاهرون في الضفة الغربية يهددون بالانفصال إذا وقعت وزارة المجالي على الدخول في حلف بغداد فيما أخذت الجموع تتوجه نحو بناية رئاسة الوزراء في عمان [٣] وأعلن الأطباء والمحامون ووكلاء الوزارات عن رفضهم للوزارة ونزلوا للمشاركة مع المتظاهرين[٤].

ازداد الوضع صعوبةً أمام الوزارة في هذا الوقت عندما قدم ثلاثة من الوزراء استقالتهم[٥] ثم صرح عارف العارف وزير الاشغال لوكالة الأنباء العربية بأنّه هو وخمسة من الوزراء الآخرين أبلغوا رئيس الوزراء الأردني في ساعة متأخرة من الليل استقالتهم من مناصبهم وهؤلاء الوزراء هم (عباس ميرزا وزير الداخلية وعمر صالح البرغوثي وزير المعارف وجليل بدران وزير التجارة والانشاء والتعمير ومحمد علي الجعبري وزير الزراعة والعدلية وفريد ارشيد وزير البرق والبريد والطيران المدني) [٦]

---

(١) للمزيد حول نص كتاب حل المجلس والإرادة الملكية ينظر : هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18–19.

(٢) ضم الوفد عدداً من الشخصيات أبرزهم حكمت المصري وكامل عريقات وأنور الخطيب. هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص173.

(3) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 20 , 1955 , P.65.

(4) R.O.J.,vol.8, 1953-1955,From Gairo to Foregn Office, December 22 ,1955,p.747.

(٥) عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية ، ص174.

(٦) في الوقت الذي كان فيه فرحان الشبيلات وزير الدفاع قد سافر في التاسع عشر من كانون الأول إلى بيروت ليرأس الوفد الأردني في المؤتمر الاقتصادي للشرقين الأدنى والأوسط والذي كان من المقرر عقده في العشرين من الشهر نفسه. د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة صوت العرب ، 20 كانون الأول 1955 ؛

H. M. King Hussein in of Jordan , Uneasy lies the head , first published , London , 1962 , P.92.

وقال العارف انهم ذكروا في كتابهم إلى هزاع المجالي ان النقطة الهامة التي تؤلم الشعب هي حلف بغداد ونرى من مصلحة الشعب والملك والبلاد ان تعلن فوراً عدم الموافقة للانضمام إلى الحلف ونرى أنّ فكرة حل مجلس النواب التي اقترحتموها تزيد النار اشتعالاً والواقع إنَّ الشعب كان ضد مجلس النواب أما الآن فإن الشعب ومجلس النواب متضامنان معاً يرفضان الحلف ولهذا لا نوافق على حل المجلس ونصر على نشر تصريح رسمي من الوزارة والملك بعدم الارتباط بحلف بغداد وإذا رُفض الطلب هذا فإننا نتقدم بالاستقالة راجين رفعها إلى الملك [١]. أمام هذا الوضع قدم هزاع المجالي استقالته في الساعة الحادية عشر من العشرين من كانون الأول عام 1955 فوصلت موافقة الملك على استقالته في الساعة الواحدة والنصف من اليوم نفسه ، وذكر ان الملكة زين والدة الملك حسين هي من طلبت من هزاع المجالي الاستعجال في تقديم استقالته خوفاً على عرش أبنها من الاضطرابات[٢].

وفي الوقت نفسه قدم هزاع المجالي بياناً انتقد فيه المحطات العربية لتضليلها الأحداث ، كما هاجم السعوديون والمصريون بأنهم أحدثوا بلبلة بين أبناء الشعب الأردني لتحقيق مطامعهم مخاطباً إياهم بقوله : "أين كنتم في بدء الكارثة عام 1948 ... ألم تكونوا أنتم بالذات السبب الرئيسي للنكبة ، ألم يكن بإمكانكم ان تستخدموا تأثير بترولكم في العالم للضغط عليه من أجل تحقيق مطالب العرب ..."[٣].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص43 ؛ د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، 20 كانون الأول 1955.

(٢) ذكرت ذلك لعوني عبد الهادي. عوني عبد الهادي ، مذكرات عوني عبد الهادي ، تقديم وتعليق خيرية قاسمية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص457-458.

(٣) للمزيد حول نص البيان ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، هزاع المجالي والأضاليل ، و 54 ، (د.ت) ، ص138-139. ينظر الملحق رقم (5).

على الرغم من قصر المدة التي تولى فيها هزاع المجالي رئاسة الوزراء إلا إنَّها كانت مليئة بالأحداث التي عكست تكاتف أبناء المملكة الأردنية على الرغم من خلافاتهم للوقوف بوجه الأحلاف بغض النظر فيما إذا كانت هناك تدخلات خارجية هي من كانت تعطي الأوامر وتأجج المتظاهرين وتمولهم.

يذكر هزاع المجالي انه كان باستطاعته ان يفرض الحلف بالقوة من خلال تحريك المخاتير والتجار لتأييده بالمهرجانات والبرقيات وتوفير الوسائل كافة لذلك ، إلا إنّه فضل الاستقالة(١). غير أنّ الحقيقة عكس ما أدعى به المجالي فقد ابتدأت الصعوبة منذ اختياره رئيسا للوزراء وما ان تشكلت الوزارة حتى شهدت البلاد موجة كبيرة من المظاهرات وتكتل القوى السياسية تكتلاً لم يسبق له أن حدث في تاريخ المملكة الأردنية ، كذلك خروج طلاب المدارس وفشل الوزارة في إرجاعهم بل كان قرارها بتعطيل الدوام أثره السيئ على البلاد الذي زاد من تدخل طلاب المدارس في المظاهرات وخروج الموقف من السيطرة على الرغم من إنزال الجيش للشارع وإصدار وزير الداخلية قرار بمنع التجول ، فلم تحد تلك الإجراءات من خطورة الموقف ، كذلك محاولته لتنصيب نفسه حاكماً عسكرياً ، كما إنَّ الوزارة فقدت نصابها القانوني عندما قدم ستة وزراء استقالتهم ومما يؤكد خروج الموقف من سيطرة هزاع المجالي قوله إلى غلوب باشا في العشرين من كانون الأول عام 1955 عندما ذهب لتقديم الاستقالة "لا استطيع الاستمرار إذا لم تكن الوزارة تقف إلى جانبي" (٢). كما إنَّ الوزارة أصبحت في وضع صعب جداً عندما قتل بعض طلاب وطالبات المدارس في المظاهرات فقد تضاربت الأخبار في أعدادهم ، فذكر راديو باريس بأنَّ تصريح صادر من مصدر رسمي أكد على أنَّ الاضطرابات التي شهدتها المملكة الأردنية أسفرت عن مقتل اثني

(١) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص173.

(٢) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، ص313.

عشر شخصاً وإصابة مائة [١] فيما أعلنت إذاعة القاهرة بأنَّ عدد القتلى والجرحى بلغ المئات[٢].

مع كل هذا بقي هزاع المجالي مصراً على التأكيد على فائدة الدخول في حلف بغداد ونشر كتيب في مطلع عام 1956 اسمه هذا بيان للناس طالب الرأي العام قراءته ومعرفة المكاسب التي تحصل عليها المملكة الأردنية في حالة دخولها حلف بغداد ولخصها بثلاثة نقاط مكاسب سياسية إذ تصبح المملكة الأردنية عضواً فعالاً وعلى قدم المساواة مع كل دول الحلف ومكسب عسكري وذلك بتحسين وزيادة القوة العسكرية والأخير هو المكسب الإقتصادي بحيث تتمكن المملكة من تنفيذ مشاريعها الإقتصادية كافة[٣].

وبهذا فقد فشلت وزارة هزاع المجالي الأولى ولجملة اسباب ترتبت منها[٤] :

١ - الدور الكبير الذي لعبته السعودية ومصر من خلال الإعلام ودفع الأموال لبعض القيادات الفلسطينية.

٢ - الفهم الشعبي للحلف بأنَّه نوع من أنواع الاستعمار بطريقة جديدة.

٣ - تكتل الأحزاب والقوى المعارضة للغرب في صف واحد.

٤ - فشل هزاع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع ومما زاد الأمر سوءً إنزال الجيش في الشوارع.

٥ - شكل هزاع المجالي الوزارة بعد أزمة وزارية خلفتها استقالة الوزراء الفلسطينيين من وزارة المفتي لذلك واجه المجالي صعوبة منذ البداية من أبناء الضفة الغربية .

---

(١) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو باريس ، 22 كانون الأول 1955.

(٢) المصدر نفسه ، راديو القاهرة ، بعد ظهر 22 كانون الأول 1955.

(٣) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص22.

(٤) سمير التنداوي ، المصدر السابق ، ص64.

٦ استقالة الوزراء والتنكر لوعودهم لهزاع المجالي قبل دخول الوزارة بالعمل على الدخول في حلف بغداد مما جعل الوزارة تفقد نصابها القانوني.

وترتبت على فشلها جملة نتائج منها :

١ تزعزع النفوذ البريطاني في المملكة الأردنية.

٢ تدهور العلاقة بين المملكة الأردنية والسعودية ومصر فيما أصبح جمال عبد الناصر بطلاً قومياً لدى الرأي العام الأردني.

٣ تدهور علاقة هزاع المجالي بالكثير من الشخصيات الأردنية وخصوصاً من الضفة الغربية وأبنائها الذين أخذوا ينظرون إلى المجالي على أنّه حليف الاستعمار وعدو الشعب ووصفوا اندفاعه (هستيرياً)[١] .

٤ على الرغم من تحقيق ما كان يرغب فيه هزاع المجالي بالوصول إلى رئاسة الوزراء إلاّ إنّه فشل في أسرع مما كان يتوقع بحيث لم يقدم حتى البيان الوزاري.

المبحث الثاني : موقف هزاع المجالي من التطورات السياسية 1956-1959 :

أُلغي أهم إجراء اتخذه هزاع المجالي خلال وزارته الأولى عندما قرر المجلس العالي لتفسير القوانين عدم دستورية الحل وذلك في كانون الثاني عام 1956[٢] فتحرج موقف هزاع المجالي أمام الرأي العام وأخذ يسعى لتبرير موقفه ، وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني لمناقشة البيان الوزاري لوزارة

---

(١) سمير التنداوي ، المصدر السابق ، ص64.

(٢) إن المادة (40) من الدستور الأردني تنص على ان الملك يمارس صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين ويبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع ، وبذلك اعتبر الحل غير قانوني لعدم توقيع وزير الداخلية الذي استقال قبل ذلك. الجريدة الرسمية بلمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952 ؛

H. M. King Hussein of Jordan , Op. Cit. , P.92.

سمير الرفاعي [١] انتقد فيها السياسة الخارجية للوزارة التي رفضت الأحلاف واصفاً إياها بأنّها ليست بالنهج الذي يضمن للمملكة الأردنية علاجاً ناجحاً يستطيع المواطن إن يركن إليه [٢] ، كما استغل الفرصة لتوضيح سياسته السابقة في كلمة مطولة بيّن فيها هدفه من رغبته من الدخول في حلف بغداد وأكد لهم إنّه أراد عرضها على المجلس غير أنّ الأزمة حالت دون ذلك[٣].

في المدة التي أعقبت استقالته أخذ هزاع المجالي يقضي معظم وقته في منزله لذلك حاول أنَّ يكون قريباً من الأحداث واستمر في تبرير سياسته وإعادة مكانته لدى الرأي العام ، فأصدر جريدة أسبوعية باسم (صوت الأردن) [٤] في عمان بتاريخ العشرين من نيسان عام 1956 للتعبير عن وجهة نظره في القضايا الأردنية والعربية ،أخذ انطلاقاً من شعوره بالاستياء من مجلس النواب القائم يخوض في موضوع النظام النيابي وبأنَّ مجالس النواب العربية ليست سوى تقليد للغرب وعمل استعراضي وإنَّ التمثيل فيها اقتصر على طبقة معينة وهي طبقة الوجهاء والأغنياء والمتصدرين وهي طبقة لا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً وتبادر إلى ذهنه أيضاً إنَّ المجالس النيابية في بلاد العرب كثيراً ما كانت ستاراً لتغطية مخازي الحكومات وطرح هزاع المجالي هذه الآراء في صيغة تساؤلات ولكنه في نهاية تساؤلاته لم يدع إلى إلغاء الحياة النيابية ولم يقترح أي بدائل لها [٥]. أما الجريدة فلم تستمر في الصدور وتوقفت بتاريخ الحادي والثلاثين من أيلول عام 1956[٦]. بعد ذلك قدم هزاع المجالي استقالته من مجلس

---

(١) تألفت الوزارة في الثامن من كانون الثاني عام (1956)وتقدمت ببيانها الوزاري في السادس والعشرين من الشهر نفسه. هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص67–73.

(٢) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص46.

(٣) حول نص الكلمة ينظر : هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص176–180.

(٤) كان هزاع المجالي هو صاحب الامتياز فيما عين ايمن أبو الشعر رئيساً لتحرير الجريدة وطارق مصاروة وصلاح أبو زيد لإدارة العمل. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الصحافة الأردنية ، ص29.

(٥) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص32.

(٦) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الصحافة الأردنية ، ص29.

النواب الأردني في السابع من حزيران عام 1956 ذلك المجلس الذي وصفه بأنّه السبب في شقاق الدولة وتعريضها للمخاطر والذي زعزع الثقة العامة بحيث أصبح الشك والقلق يخيمان على الناس[١].

لم يكن لهزاع دور في التطورات السياسية الأردنية في المدة التي تلت تقديم استقالته من السلطة التنفيذية وتقديم استقالته من السلطة التشريعية ، غير أنَّه خاض في ذكر تفاصيل الأحداث في مذكراته التي كتبها في عام 1959 ابتدأها بقرار عزل غلوب باشا في الأول من آذار عام 1956[٢] وبالغ في دفاعه عن الملك حسين كونه صاحب قرار إقصاء غلوب الذي تحمل مسؤولية ذلك ، ويذكر هزاع المجالي أن أقوى العوامل التي أدت بالملك حسين لأن يقصي غلوب هو تجاهل الأخير لتوجيهاته [٣] ويضيف المجالي وشعرنا بشيء من القلق الناشئ من مخاوفنا من أن تؤدي هذه العملية إلى مضاعفات عسكرية وسياسية واقتصادية [٤] ، كما تعرض في حديثه عن الانتخابات النيابية التي جرت في الحادي والعشرين من تشرن الأول عام 1956[٥] ، التي لم يشترك فيها إلا إنَّه دعم قائمة الكرك [٦]. ووصف الانتخابات بتميزها بالهدوء

---

(١) برر هزاع المجالي استقالته في الكتاب الذي رفعه إلى رئيس مجلس النواب والذي جاء نصه: "سلاماً وتحية وبعد فأني منذ اللحظة التي اتسمت فيها من جلالة الملك المعظم – بوصفي رئيساً للوزراء آنذاك – حل البرلمان ، وانا اشعر ان ما يواجه وطننا العزيز من أحداث وما يتطلع إليه من آمال ، يستدعي استفتاء الأمة من جديد في ظل انتخابات حرة ، وقد تضاعف هذا الشعور عندي الآن أكثر منه في أية مناسبة خلت بحيث أصبح ان استمرار البرلمان بوضعه الراهن لا يحقق المقاصد الدستورية ولا يخدم قضية الوطن لهذا فأني أتقدم لمجلسكم الكريم باستقالتي هذه من عضويته راجياً التكرم بقبولها منتهزاً هذه المناسبة لأتوجه بالشكر لناخبي الذين أولوني شرف تمثيلهم والدفاع عن قضاياهم...". محمد المحاسنة ، المصدر السابق ، ص155.

(٢) هزاع المجالي ، مذكراتي ،ص195-196.

(٣) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص86.

(٤) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص90.

(٥) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق ، ص93.

(٦) ضمت القائمة كل من : صالح المجالي ، عمران المعايطة ، سابا العكشه. سائد درويش ، المصدر السابق ، ص119.

والحرية المطلقة التي لم تشهدها المملكة الأردنية [١] وتعرض في حديثه أيضاً للأحزاب والتجمعات السياسية إلى جانب التجمعات العشائرية وقد خلص إلى القول إنَّ الحياة الحزبية مثلها مثل الحياة النيابية لم يكتب لها النجاح في المملكة الأردنية لأسباب عدّدها وتوسع في شرحها وقد تناول في حديثه حزب البعث والحزب القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي والاخوان المسلمين والحزب الوطني الاشتراكي وخلص إلى القول إن البعثيين والشيوعيين يتلقون تعليماتهم من قياداتهم الموجودة خارج الأردن وإنَّ منتسبي الحزبين تنافسوا على اجتذاب معلمي المدارس والطلاب ، وتحدث أيضاً عن المدة المضطربة التي وقع فيها الاعتداء الثلاثي على مصر وإنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية والتوقيع على اتفاقية المعونة العربية [٢]. وقد انتقد ما بدا من وزارة النابلسي [٣] من تساهل مع الشيوعيين والبعثيين[٤].

وصل هزاع المجالي في مطلع شهر ايار عام 1957 إلى بغداد في زيارة شخصية التقى خلالها بنوري السعيد وطلب منه التدخل لإعادة العلاقة بين بغداد وعمان في محاولة منه لإعادة شعبية وثقة الناس به ، غير أنّ نوري السعيد رفض ذلك خوفاً من أن يفسر بعودة محور بغداد وعمان ، كذلك الحالة المالية لا تسمح ، وبذلك فشل هزاع المجالي في ذلك وعاد إلى عمان عن طريق بيروت في السابع من ايار عام 1957[٥].

في الخامس من تموز عام 1957 عين هزاع المجالي بمنصب نائب رئيس

---

(١) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص200.

(٢) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص190-233.

(٣) شكلت الوزارة في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام (1956)واستقالة في العاشر من نيسان (1957). وزارة الثقافة والإعلام الأردنية الصحافة الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص44-45.

(٤) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص192-213 ؛ سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص33.

(٥) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص282-283.

مجلس الاعمار حتى الثامن عشر من حزيران عام 1958[١] وتشير تقارير المفوضية العراقية في عمان أنَّ الخلاف قد دب بين هزاع المجالي نائب رئيس مجلس الاعمار وسمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية [٢] بسبب تدخل الأخير في صلاحيات وأعمال هزاع المجالي الذي أخذ يضجر كثيراً من ذلك[٣].

في غضون ذلك كان هزاع المجالي على تواصل بالقصر الملكي ولم تنقطع علاقته بالملك حسين وعندما أعلن عن قيام الاتحاد العربي بين العراق والمملكة الأردنية في الرابع عشر من شباط عام 1958[٤] طلب الملك حسين ان يكون هزاع المجالي عضواً في مجلس الاتحاد الذي يتألف من أربعين عضواً ، وفي ايار عام 1958 عين هزاع المجالي عضواً في مجلس الاتحاد[٥]. وفي الحقيقة إنَّ إصرار الملك الملك بتعيين هزاع المجالي نابعة من رغبته الملك من إعادة الأخير المعروف بولائه للقصر من جهة ومن جهة أخرى لمساعدته للوقوف بوجه التحديات الخارجية خصوصاً بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام 1958 بين مصر وسوريا وزيادة التأييد الشعبي لجمال عبد الناصر. غير أنّ هذا الاتحاد لم يستمر طويلاً حيث انتهى بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 التي أطاحت بالملكية العراقية وإعلان العراق الانسحاب من الاتحاد [٦] بعد ذلك لم تمض أيام حتى صدرت إرادة ملكية في الثاني من آب بتعيين هزاع المجالي وزيراً للبلاط[٧].

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2730 ، تقارير السفارة العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مجلس الاعمار الأردني في مؤتمر صحفي ، و48 ، (د.ت) ، ص109-114.

(٢) تولى الرفاعي المنصب خلال وزارة إبراهيم هاشم من الرابع والعشرين من نيسان عام (1957) حتى الثامن عشر من ايار عام(1958). رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص12.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2730 ، تقارير السفارة العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، موقف الحكومة الأردنية الراهن ، و50 ، 7 أيلول 1957 ، ص117.

(٤) خالدة ابلال صالح ، المصدر السابق ، ص217.

(٥) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص690.

(٦) ارشيد فالح عيسى العبداللات ، المصدر السابق ، ص136.

(٧) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص794.

المبحث الثالث : **وزارة هزاع المجالي الثانية** 1959-1960 :

أ-السياسة الداخلية :

استغلت الجمهورية العربية المتحدة سقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 للضغط على المملكة الأردنية الهاشمية التي بدأت تعاني حالة من العزلة جراء إظهار النظام العراقي الجديد ميلاً للجمهورية العربية المتحدة(١) ، فضلاً عن ذلك عدم الانسجام بين وزارة سمير الرفاعي والملك حسين ، لذلك رأى الأخير أنَّ خير من يتولى الوزارة في هذه الظروف هو هزاع المجالي المعروف بموقفه لدى الملك من سياسة جمال عبد الناصر (٢). ويعلق تشارلز جونستون السفير البريطاني في عمان على ذلك بأنَّ هزاع المجالي يشغل مركزاً قوياً فقد كان رئيساً لوزارة سابقة ورئيساً لعائلة كبيرة معروفة من البدو المتحضرين والموالين للهاشميين في الموقع القوي الذي يتوسط المملكة الأردنية وابن عم وزوج أخت حابس المجالي قائد القوات المسلحة وبهذا فهو يتحالف عن قرب مع الزمرة البدوية في الجيش، وكان وزيراً للبلاط وموضع ثقة من الملك كل هذا يشكل خليطاً قوياً ذا تأثير كبير ، أما سيرة هزاع المجالي السياسية فقد كانت لمدة ما قد أوذيت وتضررت لاشتراكه بشجاعة كبيرة كرئيس للوزراء في محاولة ضم المملكة الأردنية إلى حلف بغداد لكنه مع الوقت أنقذ سمعته من تلك النكسة ونمت رغبة فيه لكي يأخذ مكان سمير الرفاعي كرئيس للوزراء(٣).

عهد الملك حسين في الخامس من ايار عام 1959 إلى هزاع المجالي لتأليف الوزارة(٤) ، فرد هزاع المجالي رئيس الوزراء على كتاب التكليف بكتاب جاء فيه "إنَّ

---

(١) سهيلا سليمان الشلبي ، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص123.

(٢) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص127-128.

(٣) السير تشارلز جونستون ، المصدر السابق ، ص158.

(٤) حول نص كتاب التكليف ينظر : منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص698

المسؤولية خدمة عامة والحكم تبعة لا متعة وإنَّ السهر على رعاية مصالح المواطنين والعمل البناء من أجل خيرهم وإسعادهم واجب يظل مطرد الأداء مادامت هذه أهدافه"[١].

وفي السادس من أيار عام 1959 شكلت الوزارة فجاءت على النحو الآتي [٢] : "هزاع المجالي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، محمد الأمين الشنقيطي وزيراً للتربية والتعليم ، خلوصي الخيري وزيراً للاقتصاد الوطني ، انسطاس حنانيا وزيراً للعدلية والمواصلات ، هاشم الجيوسي وزيراً للمالية ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة ، وصفي ميرزا وزيراً للداخلية ، أنور النشاشيبي وزيراً للدفاع والإنشاء والتعمير ، عاكف الفايز وزيراً للزراعة والشؤون الاجتماعية ، يعقوب معمر وزيراً للاشغال العامة".

ثم عين في السابع عشر من ايار عام 1959 وصفي التل مديراً للإذاعة الأردنية حيث هدف هزاع المجالي رئيس الوزراء من وراء هذا التعيين الإفادة من عداء وصفي التل لجمال عبد الناصر وكذلك من توجيه الإذاعة الأردنية لخدمة وزارته[٣].

سعى هزاع المجالي لوضع برنامج واضح يستطيع من خلاله كسب ثقة مجلس النواب لكي يعوض ما فاته وما ضاع منه في فرصته الأولى ويثبت ما خسره وما لم يستطيع أن يثبته في الوزارة الأولى ، ووفق المادة (54) [٤] من الدستور الأردني قدم هزاع المجالي رئيس الوزراء بيان وزارته إلى مجلس النواب في الثالث من حزيران عام 1959 جاء فيه[٥] :

---

(١) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص699.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص49-50.

(٣) حوراء وارد جايد الزركاني ، المصدر السابق ، ص23.

(٤) جاء في الفقرة الثالثة من المادة (54) يترتب على كل وزارة تؤلف ان تقدم بيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها ، وان تطلب الثقة على ذلك البيان. الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1380 ، 4 ايار 1958.

(٥) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص99-103.

فيما يخص السياسة الداخلية :

١ التأكيد على الحريات العامة للأفراد والجماعات.

٢ أكدت الوزارة على مقاطعة الشيوعية ومبادئها.

٣ وعدت الوزارة بدراسة الجهاز الإداري ومعالجته.

٤ السعي لتطوير الجيش العربي وتقويته.

٥ تطوير اقتصاد البلد وذلك بتحسين الزراعة التي تعد القاعدة الأساسية للاقتصاد الأردني.

٦ العناية بالثروة الطبيعية وفي مقدمتها تطوير مشاريع البوتاس والفوسفات.

٧ تحسين الجانب السياحي على أوسع نطاق.

٨ إنشاء دائرة لمراقبة الأسعار لإقامة التوازن بين المستهلكين من جهة وبين التجار والمنتجين من جهة ثانية.

٩ توفير التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية وإنشاء المعاهد الصناعية والمهنية.

أما في مجال السياسة الخارجية :

١ التأكيد على قضية فلسطين بأنّها قضية المملكة الأردنية.

٢ العلاقة مع الدول العربية الشقيقة على أساس التعاون.

٣ العلاقة مع الدول الصديقة على أساس الاحترام والتكافؤ.

٤ التمسك بميثاق الأمم المتحدة واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يلاحظ أنّ برنامج الوزارة أكد على القضية الفلسطينية وأولاها اهتماماً كبيراً ووضعها في أولويات السياسة الخارجية ، نعتقد أن هذا متأتياً من موقف الوزراء الفلسطينيين في الوزارة الأولى وكذلك رغبةً من هزاع المجالي رئيس الوزراء في كسب

تأييد نواب الضفة الغربية لمنحه الثقة[١].

في السابع من حزيران عام 1959 حصلت الوزارة على ثقة مجلس النواب وذلك بمنح ما يزيد على أربعين نائب الثقة لها[٢].

بدأ هزاع المجالي رئيس الوزراء بتحسين الجانب العسكري فبعد مناشدته للحكومة البريطانية وصلت بعثة بريطانية لتدريب الجيش [٣]، ثم تأسيس مركز للتدريب تحت قيادة الجنرال اوهان (Ohan) وحصلت الوزارة المجالية على أسلحة متطورة الصنع وبذلك تمكن من تقليل التكاليف على إعادة وتصنيع المعدات العسكرية القديمة[٤].

اتجهت وزارة المجالي للحد من التدابير التي اتخذتها الوزارة السابقة فأمرت بإخراج عدد كبير من المعتقلين وإعادة ممن فصلوا سابقاً إلى وظائفهم [٥]، وفي الحادي والعشرين من آب عام 1959 اتخذت الوزارة قراراً أكد بجعل القدس عاصمة ثانية للمملكة الأردنية[٦].

قدم انسطاس حنانيا وزير العدلية والمواصلات استقالته الأمر الذي دفع بهزاع المجالي إلى إجراء تعديلات في وزارته في العشرين من أيلول عام 1959 وجاءت على النحو الآتي [٧] : خلوصي الخيري وزيراً للاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير ، موسى ناصر وزيراً للخارجية ، وصفي ميرزا وزيراً للداخلية والدفاع ، أنور النشاشيبي وزيراً للعدلية والمواصلات.

في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1959 صدرت إرادة ملكية بتعيين

---

(١) صدر قانون الانتخابات المعدل بتاريخ السادس من آب عام (1958)، وبموجبه أصبح عدد النواب في مجلس النواب خمسين نائباً. وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم ، المصدر السابق ، ص106.

(٢) المصدر نفسه.

(3) R. O. J. , Vol.11 , 1958-1960 , Military and Air Attache British Embassy Amman , Jordan , January 18 , 1960 , P.573.

(4)Ibid .

(٥) محمد المحاسنة ، المصدر السابق ، ص158.

(٦) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص30.

(٧) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية ، ص50.

هزاع المجالي رئيس الوزراء عضواً في مجلس الأعيان السادس بدءاً من الأول من تشرين الثاني بعد ان شارف المجلس القائم على انتهاء مدته الدستورية[١].

واجهت الوزارة صعوبة في تسيير الجانب الإقتصادي للبلد بعد موجة الثلوج التي تسببت في إتلاف المحاصيل الزراعية في الوقت الذي كانت فيه الزراعة تشكل المورد المعاشي لما يقارب الخمسة والسبعين بالمائة من السكان[٢] إلا إنَّها تمكنت من معالجة الوضع الإقتصادي معتمدة على المساعدات الفورية البريطانية ومعونة الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت مساعدات الأخيرة عام 1959 (67,1) مليون دولار[٣] ، وفي العام التالي (54) مليون دولار[٤].

في الوقت نفسه بدء العمل بسرعة في تطوير البنى التحتية في المملكة الأردنية إذ تم وضع الحجر الأساس لميناء العقبة الجديد ليتم افتتاحه في العاشر من كانون الأول عام 1959[٥]. كما أجرت الوزارة حملة واسعة لتحسين الطرق وتمكنت من إيصال ميناء العقبة بالداخل[٦] ، كذلك ازداد العمل في حقول البوتاسيوم والفوسفات والقوى الكهربائية وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قناة الغور الشرقية الذي بموجبها يحتفظ نهر اليرموك بكميات كبيرة من المياه لري الأراضي الزراعية ، أما الصناعات الخفيفة التي بدأت بالدباغة فقد أخذت تتطور بفعل دعم الوزارة لها وتتشط

---

(١) سائد درويش ، المصدر السابق ، ص1.

(2)R. O. J. , Vol.II , 1958-1960 , from Amman to foreign office , September 21 , 1959 , P.310.

(٣) توزعت المساعدات الأمريكية في عام (1959)إلى (48,4) مليون دولار كمنح و (18,7) مليون دولار قروض ليكون المجموع (67,1) مليون دولار توزعت على (65,9) مساعدات اقتصادية و (2,2) مساعدات عسكرية. عماد رفعت البشتاوي ، المصدر السابق ، ص173.

(٤) توزعت المساعدات الأمريكية لعام (1960)إلى (51) مليون دولار كمنح و (3,5) مليون دولار قروض ليكون المجموع (54,5) مليون دولار توزعت على مساعدات اقتصادية بلغت (51,5) كمنح ومساعدات عسكرية (0,3) . عمار فاضل حمزة عباس العابد ، المصدر السابق ، ص207.

(5) Europe Publications Limited , Op. Cit. , P.195.

(٦) السير تشارلز جونستون ، المصدر السابق ، ص169.

في المنطقة الواقعة بين عمان والزرقاء[١].

في العاشر من كانون الثاني عام 1960 اصدر هزاع المجالي القرار الوزاري المرقم (1022) والذي بموجبه صدر قانون العفو العام ليشمل العفو الكثير باستثناء الفارين من وجه العدالة والمحكوم عليهم من قبل محاكم أمن الدولة[٢] وأمر كذلك بإلقاء القبض على عدد من الاخوان المسلمين لاعتراضهم على مهرجان للرقص الفلكلوري في جرش بمناسبة عيد الاستقلال وعدّه اعتراضاً على سياسة الوزارة التي تولت الإشراف على الحفل[٣] وفي الثامن والعشرين من آب عام 1960 صدر القرار المرقم (1980) تضمن التنسيب للملك بالعفو عن باقي عقوبة السجن لبعض الأشخاص[٤].

وأولى هزاع المجالي الجهاز الإداري أهمية كبيرة بتنفيذ برامج عدة لإصلاحه وذلك بالتخلص من المحسوبية والاعتماد على الكفاءة والمقدرة في الدوائر الرسمية [٥] ، وقام بفصل أربعة موظفين وإحالة آخرين للتقاعد لاختلاسهم أموالاً وكثرة الشكاوى ضدهم[٦]. ضدهم[٦]. مع ذلك لم تستمر الوزارة في مكافحة الفساد خوفاً من أن يحسبها بعضهم إخراجاً للعناصر المعارضة للوزارة وتتخذ ذريعة لإثارة الفوضى[٧].

من الجدير بالذكر أنَّ هذه الوزارة أقل الوزارات الأردنية انتقاداً من الرأي العام خصوصاً في مسألة الفساد الإداري والمحسوبية.

شكلت الوزارة لجنة وزارية لصياغة قانون انتخابي جديد ، وفي الثالث عشر من ايار عام 1960 انتهت اللجنة من إعداد القانون لينال الثقة وتمت عليه الموافقة في

---

(١) السير تشارلز جونستون ، المصدر السابق ، ص169.

(٢) سليمان موسى ، اعلام من الأردن ، ج1 ، ص49.

(3) R. O. J. , vol.II , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 11 , 1960 , P.635. ملحق رقم (6) .

(٤) سليمان موسى ، اعلام من الأردن ، ج1 ، ص49.

(٥) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية ، ص103.

(6) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , June 26 , 1959 , P.297.

(7) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , British Embassy Amman , April 29 , 1960 , P.209.

الأول من حزيران عام 1960[١]. وبموجبه زيدَ عدد مقاعد مجلس النواب إلى (61) مقعداً واستثني الحرس الوطني والجيش من التصويت وحُدِّد موعد للانتخابات القادمة في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام 1960[٢].

على الرغم من تلك الانجازات إلاّ إنَّ هزاع المجالي قد تعرض لمعارضة في الداخل تزعمها سمير الرفاعي لإفشال سياسته وذلك لخلاف سابق بينهما ، ومما زاد العلاقة سوءاً بين الطرفين عدم تعيين الأخير في مجلس الوصايا أثناء غياب الملك حسين خلال شهر نيسان عام 1960 لاعتقاده بأنّ هزاع المجالي هو السبب في ذلك[٣].

أدت تلك الخلافات بين هزاع المجالي وسمير الرفاعي إلى إعلان الأخير قبيل تركه رئاسة الوزراء انه يوجد في خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة ، وفي حقيقة الأمر لا توجد هذه المبالغ التي أعلن عنها حسب ما أشارت إليه الوثائق البريطانية بأنّ الرفاعي كان يهدف من وراء ذلك تقليل المعونات البريطانية والأمريكية للمملكة الأردنية ومن ثمَّ يصعب عمل المجالي بتنفيذ مشاريعه[٤].

جاء هذا الإجراء من قبل الرفاعي عكس ما كان يتصوره حيث فقد مصداقيته لدى الساسة الأردنيين ودفع هزاع المجالي إلى منع الصحف والإذاعات من نشر أي مقال أو خطاب للرفاعي للحد من تحركاته[٥] .

أثار تدخل بهجت التلهوني في انتخاب درديان (Derderian) بطريرك أرمنياً في القدس انزعاج موسى ناصر وزير الخارجية مما دفعه إلى تقديم استقالته في العاشر من حزيران عام 1960 احتجاجاً على التدخل في شؤون المسيحيين وكادت أن تحصل

---

(1) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , June 24 , 1960 , P.640.
(2) R. O. J , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , August 19 , 1960 , P.650.
(٣) رائد احمد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص127–128.
(4) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman's , April 23 , 1960 , P.617.
(5) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 11 , 1960 , P.629.

أزمة وزارية في وزارة هزاع المجالي لولا تدخل الملك حسين وأمره بالتريث في إعلان نتائج انتخاب درديان لوقت آخر مما جعل الوزير يسحب استقالته [١] ، وتشير الوثائق البريطانية بأنَّ هزاع المجالي لم يكن يعلم بهذا التدخل وإنما ذكرت إنَّ سمير الرفاعي هو من حرك التلهوني لإثارة المسيحيين على الوزارة[٢].

ب-السياسة الخارجية :

سعى هزاع المجالي منذ تسنمه السلطة تبني سياسته خارجية يكسب عبرها الرأي العام الأردني أولاً ، والعربي ثانياً ، لذا أعلن في العاشر من ايار عام 1959 أنَّ وزارته لن تنضم إلى أي أحلاف أجنبية سياسية كانت أو عسكرية ، وأنَّ المملكة الأردنية ستبقى بعيدة عن الأحلاف باستثناء الالتزامات بميثاق الضمان الجماعي المعقود بين دول الجامعة العربية [٣]. غير أنَّ ذلك لم يمنع الجمهورية العربية المتحدة من اتخاذ موقف من وزارة هزاع المجالي ، إذ قامت السلطات السورية يوم الخامس من حزيران عام 1959 بإغلاق الحدود بينها وبين المملكة الأردنية وكانت حجتها في اتخاذ هذه الخطوة أنَّ القوات الأردنية تتحشد قرب الحدود السورية ، وإنَّ تلك القوات تحتك بالمواطنين السوريين ، وقيام الأردنيين بمنع المزارعين السوريين الذين يمتلكون أراضي داخل الحدود الأردنية من الوصول إليها ، كذلك اختطاف امرأة سورية ، وسلم حاكم درعا السورية هذه الاحتجاجات إلى محافظ أربد[٤].

دعى هزاع المجالي ملز (Milz) سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة الأردنية وتشارلز جونستون سفير بريطانيا فيها في اليوم نفسه للحضور إلى اجتماع مع الملك حسين وأبلغهم الأخير برفض الاحتجاجات السورية ، أما هزاع المجالي فقد

---

(1).R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 11 , 1960 , P.635.

(2) Ibid.

(٣) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص30.

(4) Europe Publications Limited , Op. Cit. , P.699 ;
نوفان السوراية وآخرون ، تاريخ الأردن وحضارته ، ط 1 ، ياسين للنشر ، عمان ، 2005 ، ص130.

وصف الذرائع لغلق الحدود بأنها غير شرعية وطلب من السفيرين التشاور مع حكومتيهما بهذا الشأن(١).

من جهة أخرى طلب هزاع المجالي في السادس من حزيران عام 1959 من وكيل وزير الخارجية الأردني بإبلاغ سور (Share) القائم بأعمال الأمم المتحدة بإجراءات السلطات السورية(٢) ، وفي الوقت نفسه لم تمنع المملكة الأردنية السيارات القادمة من سوريا من دخول حدودها بهدف تجاوز الأزمة وعدم تفاقمها(٣).

قام هزاع المجالي في الحادي عشر من حزيران بزيارة إلى محافظة اربد وألقى فيها خطاباً عبر فيه عن وجهة نظره ، جاء فيه : "إنكم تعلمون جيداً ان الحجج التي يتذرع بها السوريون غير صحيحة فنحن لم نمنع أي فلاح سوري من حصاد زرعه ولم يكن الأردنيون من بدأ الحادث الذي وقع في نيسان الماضي..."(٤).

وقد أشارت الوثائق البريطانية أن جمال عبد الناصر أراد إرباك الوضع الداخلي للمملكة الأردنية بعد تولي هزاع المجالي رئاسة الوزراء وذلك بإغلاق الحدود السورية ومنع الطائرات من التحليق في الأجواء السورية الأمر الذي سيدفع برئيس الوزراء الأردني – حسب اعتقاد جمال عبد الناصر – لاتخاذ إجراءات مماثلة مما سيؤدي إلى زيادة التوتر ومنع تصدير المنتجات الأردنية إلى الخارج وستلقى المسؤولية على هزاع المجالي ، الأمر الذي سيدفع الأخير إلى تقديم الاستقالة تحت تأثير الضغوط الشعبية والمجيء بوزارة جديدة أكثر ولاءً في سياستها الخارجية للجمهورية العربية المتحدة(٥).

في محاولة من الأدارة الأمريكية لإخراج المملكة الأردنية من عزلتها طلبت من القاهرة إرجاع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة الأردنية والجمهورية المتحدة ،

---

(1) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 6 , 1959 , P.388.

(٢) محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق ، ص146.

(٣) جريدة الدفاع (عمان) ، العدد 7108 ، 11 حزيران 1959.

(٤) محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق ، ص146.

(5) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , August 6 , 1959 , P.422.

فاستجابت الأخيرة لذلك وبعثت في الثامن عشر من تموز عام 1959 عبد الخالق حسونة[١] الأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء مباحثات مع المسؤولين الأردنيين من اجل إعادة العلاقات بين الجانبين[٢].

فأجرى سلسلة من اللقاءات توصل خلالها بالاتفاق مع هزاع المجالي إلى إعادة فتح الحدود مع سوريا اعتباراً من نهاية تموز عام 1959 ، كذلك تم التوصل إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الجمهورية العربية المتحدة [٣].فأثارت إعادة العلاقة بين الجانبين وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما [٤] مخاوف الملكة زين ، ففي صباح الحادي والعشرين من آب عام 1959 أبلغت السفير البريطاني خوفها من استعجال هزاع المجالي من إعادة العلاقات الودية مع الجمهورية العربية المتحدة ومما زاد في غضبها استقبال الأخير الصحفيين المصريين ورئيس تحرير صحيفة (المصور) المصرية الذين وصلوا المملكة في الثالث عشر من الشهر نفسه[٥]

مع ذلك بقي التوتر والشك يسود بين الطرفين مما يدل على هذا رفض هزاع المجالي السماح بإقامة مؤسسة ثقافية للجمهورية العربية المتحدة في القدس خوفاً من

---

(١) عبد الخالق حسونة : ولد عام (1898) سياسي مصري ورجل قانون شغل مناصب عدة كان من بينها مدير وزارة الشؤون الاجتماعية ثم محافظاً لمدينة الاسكندرية ومدير وزارة الخارجية عام (1949) ووزيراً للشؤون الاجتماعية ووزيراً للتربية والتعليم ، تولى أيضاً وزارة الخارجية قبل ان يخلف عبد الرحمن عزام في منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عام (1952) وأعيد انتخابه لهذا المنصب عام (1957). عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، المصدر السابق ، ج3 ، ص814.

(٢) أركان مهدي عبد الله السعيدي ، العلاقات السياسية المصرية – الأردنية (1958–1971) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2012 ، ص81.

(3) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , From Amman to Foreign Office , July 21 , 1959 , P.405.

(٤) في السادس عشر من آب عام (1959) عين محمد شريفي سفيراً أردنياً في الجمهورية العربية المتحدة وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه عين فتحي رضوان سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في المملكة الأردنية. أركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق ، ص82.

(5) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , From Amman to Foreign Office , August 25 , 1959 , P.187.

التدخل في الشأن الداخلي [١] ، وسرعان ما زاد التوتر على خلفية فتح قنصلية للجمهورية العربية المتحدة في القدس ومباشرة القنصل عمله دون إعلام السلطات الأردنية الأمر الذي عدّه هزاع المجالي عدم اعتراف الجمهورية العربية بوحدة الضفتين، واعترض على تعيين محمد كامل أحمد وهو ضابط عسكري كقنصل عام[٢].

في منتصف كانون الثاني عام 1960 عقد مجلس الوزراء جلسة حضرها الملك حسين وبعض رؤساء الوزارات السابقة للنظر في كتاب التعيين الذي تقدم به القنصل بعد ممارسة نشاطه داخل القدس وبناءً على طلب هزاع المجالي تقرر إعادة الكتاب وإعلام القنصل بالتوقف عن العمل والبقاء مع باقي الموظفين كضيوف لحين تعديل الكتاب من قبل الجمهورية العربية وتقديمه مرة أخرى[٣].

زاد التوتر في العلاقة بين الجانبين عندما تبنى جمال عبد الناصر فكرة إنشاء كيان فلسطيني وتشكيل جيش فلسطيني في الدول العربية [٤] ، فازدادت العلاقات سوءاً بين المملكة الأردنية والجمهورية العربية المتحدة وبلغت الذروة من خلال الخطابات التهكمية بين الملك حسين وجمال عبد الناصر ، ففي التاسع من آذار 1960 عقد هزاع المجالي مؤتمراً صحفياً ردّ فيه على خطاب جمال عبد الناصر بمطلع الشهر موضحاً وجهة نظر المملكة الأردنية من القضية الفلسطينية ودعوة الملك حسين لحشد الجهود العربية لحلها وفق خطط مدروسة ، كما انتقد الجمهورية العربية المتحدة في إثارتها لأزمات بين الدول العربية[٥].

بقيت الحرب الكلامية بين الجانبين مستمرة حتى الرابع والعشرين من حزيران عام

---

(1) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , December 21 , 1959 , PP.434-435.

(2) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , from Amman to foreign office , January 11 , 1960 , P.70.

(3) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , from Amman to foreign office , January 18 , 1960 , P.72.

(٤) سيأتي بحثه في المبحث القادم.

(5) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , from Amman to foreign office , March 10 , 1960 , P.83.

1960 عندما ألقى جمال عبد الناصر خطاباً هاجم فيه الملك حسين وهزاع المجالي متوعداً إياهم بالمصير الذي انتهى إليه الملك عبد الله ونوري السعيد [١]، فجاء الرد من هزاع المجالي بعد أيام حيث وصف الخطاب بملهاة كلام واجترار أهوج لم يعد يثير سوى السخرية ولا يليق برجل يدعي المسؤولية وهي تخبطات لا يدري ما يقول ، وإنَّ تهديدات القتل والسحل وغيرها أصبح يخجل من ترديدها حتى أولئك الذين لطخت أيديهم بدماء الضحايا[٢].

بعد ذلك قدمت المملكة الأردنية شكوى إلى جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها بالشأن الداخلي ووضع حداً لذلك خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في شهر آب من عام 1960[٣].

على صعيد التمثيل الدبلوماسي الأردني والانفتاح على بعض الدول العربية الإقليمية بفضل سعي هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني لتوسيع العلاقات الخارجية للمملكة شهدت نوعاً من الانفراج ، ففي الثاني من تشرين الثاني عام 1959 وصل عمان الشاه محمد رضا بهدف تقوية العلاقة بين الجانبين زار خلالها القدس برفقة هزاع المجالي وفي ختام الزيارة أذيع في السادس من الشهر نفسه بلاغ مشترك أكدا فيه على احترام ميثاق الأمم المتحدة والاعتراف باستقلال وسيادة البلدين ، وتقرر أيضاً رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير[٤].

وبعد شهرين من هذه الزيارة جاء إلى المملكة الأردنية في شباط عام 1960 الملك محمد الخامس ملك المغرب وكانت الزيارة كما يذكر السفير البريطاني للتعارف بين العائلتين ، وأقامت علاقات بين البلدين واتخذت ما يلزم للحفاظ على الوضع وأقام

---

(1) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , British Embassy Amman , July 1 , 1960 , P.101.

(٢) جريدة الجهاد (عمان) ، العدد 2129 ، 27 حزيران 1960.

(3) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , from Amman to foreign office , July 13 , 1960 , P.104.

(٤) منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص701.

خلالها هزاع المجالي حفل غداء في فندق البحر الميت تكريماً للملك الضيف[١].

كما أجرى هزاع المجالي اتصالات لتحسين العلاقة مع العراق فطلب من السفارة الأردنية في بيروت في التاسع عشر من نيسان عام 1960 أن تطلب من الحكومة اللبنانية تكليف سفارتها في بغداد برعاية شؤون المملكة الأردنية والرعايا الأردنيين والسعي لإعادة العلاقة الأردنية العراقية[٢].

المبحث الرابع : موقف هزاع المجالي من فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني واغتياله:

أ-موقف هزاع المجالي من فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني :

عندما شكل هزاع المجالي وزارته الثانية عام 1959 ظهرت طروحات لتأسيس كيان فلسطيني وإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية [٣] ، فجاءت أولى هذه الدعوات على يد الهيئة العربية العليا إذ عقد اجتماع برئاسة أمين الحسيني واحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة عام 1959 من اجل تشكيل لجنة تحضيرية لقيام تنظيم فلسطيني[٤].

في كانون الثاني عام 1960 هاجم هزاع المجالي المقترح الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا إلى الحكومات العربية بإنشاء كيان فلسطيني وأكد أنَّ المملكة الأردنية هي الممثل الشرعي لعرب فلسطين ولا يسمح لأي جهة أن تدّعي بأنّها تمثلهم ، وإن المملكة الأردنية لازالت تعدّ أنَّ حل القضية الفلسطينية يجب أن يبحث عنه العرب

---

(١) السير تشارلز جونسون ، المصدر السابق ، ص163.

(٢) محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق ، ص176.

(٣) علي ناجح محمد العلواني ، موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1958-1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، 2009 ، ص91.

(٤) اسعد عبد الرحمن ، تطورات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مع البيئة العربية 1959-1967 ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 129 ، 1982 ، ص54.

بالتعاون وأي مقترح غير ذلك يعدّ مؤامرة على فلسطين وشعبها[١].

تقدمت الخارجية المصرية بمذكرة إلى الجامعة العربية في آذار عام 1959 تدعو فيها إلى العمل على قيام الكيان الفلسطيني غير أنَّ تلك الدعوة فشلت في أثناء مناقشة مجلس الجامعة لها لمعارضة المملكة الأردنية ذلك[٢].

شكل الإعلان عن إنشاء كيان فلسطيني ردود فعل فلسطينية وأردنية متضاربة تتعلق بمصالح كل جهة ومدى تأثير إنشاء مثل هذا الكيان عليها ، وفي المملكة الأردنية أنقسم الفلسطينيون بين مؤيد لإقامة كيان فلسطيني مستقل عن المملكة الأردنية فيما عارضت بعض القيادات الفلسطينية المؤيدة للقيادة الأردنية إنشاء مثل هذا الكيان المستقل لانه يؤدي إلى التأثير على وحدة الضفتين[٣].

وفي شهر تموز عام 1959 دعا هزاع المجالي الدول العربية لعقد اجتماع موسع لمناقشة القضية الفلسطينية[٤] ، واستجابةً للدعوة عقد رؤوساء الدول العربية في الدار البيضاء بمراكش في الأول من أيلول عام 1959 مؤتمراً لمناقشة القضية الفلسطينية ومثل المملكة الأردنية هزاع المجالي [٥] وفيه اعترض على إنشاء كيان فلسطيني ورفض فكرة تمثيل عرب فلسطين أي هيئة أو لجنة وذلك لان المملكة الأردنية تعتبر هي الممثل الوحيد عنهم ونتيجة لذلك الاعتراض فشل المؤتمر في الوصول إلى حل

---

(١) علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص60.

(٢) ايناس سعدي عبد الله السامرائي ، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1956–1979 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2003 ، ص65–66.

(٣) احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، دار العودة ، بيروت ، 1971 ، ص28 ؛ عبد الحليم مناع أبو العماش العداوني ، المصدر السابق ، ج1 ، ص403.

(٤) غازي فناطل بخيت العطنه ، بهجت التلهوني ودوره في القضايا الأردنية 1954–1970 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2003 ، ص24.

(5) R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , from Amman to foreign office, October 6 , 1959 , P.312 ;
منيب ماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص 700.

بخصوص فلسطين [1] كما اعترض هزاع المجالي على شروط توطين اللاجئين الفلسطينيين[2] وأسمته وقتها صحيفة الحياة البيروتية "بديك المؤتمر" لكثرة عراكه وارتفاع صوته[3].

واصلت المملكة الأردنية سياستها الرامية إلى منع قيام كيان فلسطيني و الوقوف ضد أية محاولة من قبل الفلسطينيين إلى تقرير مصيرهم بأنفسهم إذ أعلن هزاع المجالي في الثاني عشر من كانون الثاني عام 1960 أمام مجلس النواب الأردني إنَّه لم تعد هناك هيئة تستطيع التحدث باسم الفلسطينيين لأنَّ المملكة الأردنية تمثل أغلبيتهم الساحقة[4] ثم عاد هزاع المجالي مرة أخرى وأكد رفضه في خطاب ألقاه داخل مجلس النواب في السابع عشر من كانون الثاني بأنّ إنشاء كيان فلسطيني خاص يعني تصفية القضية الفلسطينية والتهرب من المسؤولية و إنَّ فكرة استعادة ودفع الخطر هما مسؤولية الفلسطينيين أنفسهم[5] وعقد هزاع المجالي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء الوزراء في مدينة القدس في التاسع عشر من نفس الشهر محاولة منه لتعزيز موقفه عند الفلسطينيين بين خلالها سعيه في مجال القضية الفلسطينية وإيصالها عن طريق الجامعة العربية والمؤتمرات الدولية إلى العالم لمساعدته في رفع الحيف عن فلسطين وإعادتها إلى أهلها[6].

طرحت الجمهورية العربية المتحدة مقترحاً لإيجاد كيان فلسطيني خلال جلسة

---

(١) علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص62.

(٢) مشروع تقدم به همر شولد الأمين العام للأمم المتحدة لإسكان الفلسطينيين في مستوطنات جديدة. رياض محمد عيد الشديفات ، الأردن ومهام التوجه القومي في السياسة العربية 1958–1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 1997 ، ص38.

(٣) طارق مصاروة ، الجوانب الوطنية والإنسانية في شخصية هزاع المجالي ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص105.

(٤) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص112.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) سليم الصوص ، المصدر السابق ، ص14.

الجامعة العربية في الثامن من شباط عام 1960 وكان المقترح لا يحمل صفات الدولة المستقلة وإنما كيان يكون مؤهلاً للحديث عن عرب فلسطين في اجتماعات الجامعة العربية والأمم المتحدة [١]. غير أنّ مجلس الوزراء الأردني رفض المقترح وأعطى تعليماته إلى موسى ناصر وزير الخارجية برفضه بحجة إنَّ الاجتماع ليس مؤهلاً لمناقشة القضية الفلسطينية لغياب بعض الدول العربية[٢].

استمر هزاع المجالي في سعيه لإفشال فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني ، ففي الثالث من آذار عام 1960 أرسل وفداً إلى الكويت للطلب من الحكومة الكويتية تسهيل حصول الفلسطينيين المقيمين فيها على جوازات سفر أردنية تتيح لهم مجال التنقل والعمل ، ثم أعلن بإمكان جميع الفلسطينيين ان ينالوا الجنسية الأردنية[٣] .

أراد هزاع المجالي بعد ذلك زعزعة قوة مصر داخل الجامعة العربية فأشاع في الصحف الأردنية أنّ المملكة الأردنية تسعى لنقل مقر الجامعة العربية إلى الرباط وسيقوم رئيس الوزراء الأردني بزيارة إلى تونس وليبيا والمغرب في محاولة للحصول على حلفاء ضد مصر[٤].

قامت جامعة الدول العربية بدعوة وزراء خارجية الدول العربية لعقد مؤتمر في شتورا بلبنان من الثاني والعشرين حتى الثامن والعشرين من آب عام 1960 لمناقشة القضية الفلسطينية [٥] وفيه عادت الجمهورية العربية المتحدة لمشروعها السابق بخصوص فلسطين فاضطر موسى ناصر أن يتصل بهزاع المجالي لأخذ رأيه فأجابه الأخير بأنّ الذي يراه الحاضر لا يراه الغائب وطلب منه أن يقف الموقف الذي يراه

(1) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , from Amman to foreign office , February 19 , 1960 , P.161.

(2) Ibid.

(٣) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص37.

(4) R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , British Embassy Amman , August 12 , 1960 , P.175.

(٥) أسعد كاظم جابر الغزي ، العلاقات الأردنية اللبنانية في ظل الأحلاف الإقليمية والمحاور العربية 1953-1967 ، ط1 ، شركة المطبوعات ، بيروت ، 2015 ، ص136.

مناسباً[1].

بعد ذلك أرسل موسى ناصر المشروع ، فعقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعاً حضره الملك حسين لبحثه وفي تلك الجلسة بذل هزاع المجالي جهداً لإقناع زملائه الوزراء لرفض المشروع وبالفعل تم رفضه وأصدرت التعليمات إلى موسى ناصر برفض المشروع[2].

انتهى المؤتمر في الأحد الموافق الثامن والعشرين من اب عام 1960 بفشل المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة لإنشاء كيان فلسطيني [3] واصدر المؤتمرون قرارا بشأن القضية الفلسطينية ووافقت المملكة الأردنية تم الاتفاق عليه بشأن فلسطين جاء نصه"إنَّ الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وله أن يعمل لاسترداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية وعلى الدول العربية أن تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجانب كل ما يؤدي إلى إذابة هذه الشخصية حتى لذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه"[4].

أثارت الموافقة الأردنية على قرار شتورا بخصوص فلسطين تساؤلات وشكوى حول أسبابها ونواياها فمن قال بأنّ الموافقة كانت قراراً فردياً من هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني والآخرين يرون بأنها مناورة أردنية لكسب الوقت[5].

ب : **اغتيال هزاع المجالي** :

في صباح الاثنين التاسع والعشرين من آب عام 1960 وصل هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني إلى مكتبه في مقر رئاسة الوزراء حيث كان من المقرر ان يلتقي

---

(١) طارق المصاروة ، المصدر السابق ، ص102-103.

(٢) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص38.

(٣) جريدة الجهاد (عمان) ، العدد 2171 ، 28 آب 1960.

(٤) موفق محادين ، العلاقات الأردنية – الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفدرالية ، ط1 ، دار الصداقة ، بيروت ، 1990 ، ص27.

(٥)المصدر نفسه .

بالسفير البريطاني ، إلا إنَّ الأخير ألغى الموعد بمكالمته هاتفياً في الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة وفيها شكر لهزاع المجالي نيابةً عن الأساقفة الانجليكانيين لمساعدته حول موضوع الملاعب في مدرسة سانت جورج بالقدس وحدد يوم الأربعاء القادم موعداً جديداً للقاء[١].

كان هزاع المجالي قد خصص يوم الاثنين من كل أسبوع لمقابلة المواطنين للنظر في شكواهم وحل مشاكلهم في مكتبه ، وما أن حلت الساعة الحادية عشر والنصف حتى وقع انفجار داخل مكتبه راح ضحيته هزاع المجالي [٢] وبعد عشرين دقيقة وقع انفجار ثان اسفر عن سقوط عدد من الموظفين والمواطنين[٣].

لقي اغتيال هزاع المجالي ردود فعل متباينة داخل المملكة الأردنية فقد أعلن الملك حسين بنفسه الحادث ووصف هزاع بأنّه أخ وصديق مخلص قضى في سبيل المملكة الأردنية والعالم العربي[٤] وخرجت الجماهير في عمان والكرك تندد بما وقع على هزاع المجالي[٥]. أما القدس فتذكر التقارير البريطانية إنَّ أهلها بقوا صامتين وكأن لم يكن شيء حدث[٦].

---

(١) السير تشارلز جونستون ، المصدر السابق ، ص170.

(٢) جريدة النهار (بيروت) ، العدد 7909 ، 29 أيلول 1961 ؛ سليمان موسى ، الوثائق العربية ، العدد 4 ، 1978 ، ص111.

(٣) كان من بين القتلى كل من زهاء الدين الحمود وكيل وزير الخارجية وعاصم التاجي مدير عام السياحة وزوج سعاد أبو الهدى وجمال عطوي المجالي شيخ مشايخ الكرك وحمد سلامة المجالي وجميل خليل المصاروة من الكرك وأحمد محي الدين من عمان واحمد حسين الرواشدة من الشوبك ومصطفى كايد الأحمد من السلط وممدوح سعيد اسحاقات مرافق هزاع المجالي وصالح عارف إسماعيل صبي يعمل داخل البناية. سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، ج1 ، ص37.

(٤) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ص169.

(٥) نوفان سوارية وآخرون ، المصدر السابق ، ص130.

(٦) سعيد أبو رية ، اغتيال هزاع المجالي في الوثائق البريطانية ، www.Ammonnews.net/article.aspx?

فيما جاءت برقية من السفارة البريطانية وصفت هزاع المجالي بالشخصية الوطنية ورفعت التعازي للملك حسين [١] وكذلك أعلنت السعودية استنكارها لحادث الاغتيال وعدته جريمة وانتهاكاً لسيادة المملكة الأردنية [٢] فيما أذاعت إذاعة صوت العرب من القاهرة نبأ ذلك ببهجة واصفةً هزاع المجالي بعميل الاستعمار [٣] وأخذت إسرائيل تجمع المعلومات بأية طريقة للاطلاع على تفاصيل الحادث[٤].

وبذلك أنهى الانفجار آمال هزاع المجالي ومخططاته وهو لم يتجاوز الثانية والأربعين من عمره وأباً لثلاثة أولاد وبنتين[٥].

كشفت التحقيقات التي أجرتها محكمة أمن الدولة لمحاكمة المتهمين بنسف مبنى رئاسة الوزراء التي تشكلت في الثالث عشر من تشرين الأول عام 1960 بان اثنين من المراسلين كانا يعملان في دائرة المطبوعات داخل مبنى رئاسة الوزراء هما من نفذا العملية وهما (كمال شموط وشاكر الدباس) اللذان هربا إلى سوريا حيث كان التخطيط لهذه العملية منذ صيف عام 1959 وجرى التنسيق لإدخال المتفجرات عبر الحدود السورية واستطاعا إدخالها إلى المبنى مستغلين قلة أعداد الشرطة ، ويذكر ان هزاع المجالي قبل مقتله بثلاثة أشهر أوكل مهمة حماية المبنى إلى الشرطة بدلاً من وحدات الجيش وأنهت المحكمة تحقيقاتها في نهاية كانون الأول بإصدار أحكام متنوعة مابين

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) احمد مري حسن البنداوي ، العلاقات السياسية الأردنية – السعودية 1958-1968 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2011 ، ص89.

(٣) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ص169.

(٤) سعيد أبو رية ، اغتيال هزاع المجالي في الوثائق البريطانية ،
www.Ammonnews.net/article.aspx?

(٥) وهم كل من أمجد ولد في عام (1947) ، وأيمن ولد في عام (1949) ، وتغريد ولدت في السادس عشر من آب عام (1950) ، وزين ولدت في الثلاثين من تشرين الثاني عام (1954) ، وحسين ولد في عام (1960). احمد الطراونة ، المصدر السابق ، ص54 ؛ وكالة الأردن اليوم الاخبارية ، الذكرى 53 لاستشهاد هزاع المجالي .

www.days.news.net.

الإعدام والسجن المؤبد على عدد من المتهمين[1].

وجهت أصابع الاتهام إلى جهتين الأولى إلى الشخصيات الفلسطينية بسبب رفض هزاع المجالي لإنشاء الكيان الفلسطيني ولم تمض أكثر من أربع وعشرين ساعة بعد رفض المشروع في مؤتمر شتورا .

أما الجهة الثانية فهي الجمهورية العربية المتحدة وبالخصوص لشخص جمال عبد الناصر لخلافه مع المملكة الأردنية وكذلك مع هزاع المجالي ومما زاد شك الأردنيين بجمال عبد الناصر هو ما أذاعته إذاعة صوت العرب عقب اغتيال هزاع المجالي ، وكذلك عدم إجابة القاهرة على المذكرة التي قدمتها المملكة الأردنية لها في السادس من أيلول عام 1960 تطالبها بتسليم المتهمين اللذين لجئا إليها بعد مغادرتهما سوريا.

وبهذا طويت واحدة من أهم صفحات التاريخ الأردني المعاصر بكل التطورات التي حصلت فيها وفتحت أفقا أرحب لصفحات أُخر استكملت فيها المملكة الأردنية مسيرة تطورها بما فيها من معوقات وبما فيها من تقاطعات .

---

(١) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين ، ج2 ، ص39-44.

الخاتمة

الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١ أثرت البيئة البدوية التي تربى وعاش فيها هزاع المجالي تأثيراً واضحاً على شخصيته ، من خلال ممارسته في العمل السياسي والمناصب الإدارية التي تولّاها، وذلك بعدم اهتمامه بالأمور الدبلوماسية واللوجستية داخل القصر الملكي كذلك كان متزمتاً في قراراته في كثير من الأحيان.

كما استفاد من بيئته من خلال تمسكه بعشيرته التي لها ثقلها في المحيط الجغرافي أيما استفادة ، وأفادته في ترشيحه لمجلس النواب الأردني وتوليه الحقائب الوزارية وأفاد منها في المؤسسة العسكرية في ضبط الأمن عند إدارته المرافق التي تولّاها.

٢ عندما تولى هزاع المجالي رئاسة بلدية عمان كان شاباً لم يكمل من العمر عقده الثالث ، ومع ذلك ترك بصمةً واضحةً للعيان من خلال عمله في توسيع صلاحيات رئاسة البلدية والتي تكللت بالنجاح وأصبح له أثر واضح في جميع مرافق المملكة.

٣ أيّد هزاع المجالي ضم الأراضي الفلسطينية إلى المملكة الأردنية وسعى للحفاظ على وحدة الضفتين وذلك بوقوفه أمام المحاولات الداعية لإلغاء الوحدة.

٤ استطاع هزاع المجالي رغم صغر سنه في مطلع الخمسينات أن يشق طريقه في العمل السياسي في الوقت الذي كان فيه الصراع قائماً بين التيارات السياسية وبفضل دعم العائلة الملكية وإخلاصه لها وولائه المطلق اتخذ موقفاً واضحاً له وهو تزعم المعارضة داخل مجلس النواب الأردني الثالث مستفيداً من خبرته الأكاديمية في مجال الحقوق والمحاماة في أن يفند القرارات ويعارض أو يرفض التي تخص منها السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٥ سعى من خلال سياسته التقرب من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية للإفادة منهما في المجال ا لإقتصادي والعسكري كون المملكة الأردنية بلد اً فقيراً لا يستطيع مواجهة التحديات الخارجية والصعوبات الداخلية ، وبالرغم من كل مساعيه لم تكلل أغلبها بالنجاح تجاه التقارب من الغرب بسبب نظرة الداخل

للغرب بأنه استعمار ، لذا نُعت هزاع بربيب الاستعمار فضلاً عن التدخلات الخارجية. كما عُرف عن هزاع المجالي أنه كان من أشدّ المؤيدين للاتحاد مع العراق لاعتقاده بأن ما يملكه العراق من إمكانيات اقتصادية وعسكرية ستعود بالنفع على المملكة الأردنية وتكون هي الرابح الأكبر من هذا الاتحاد إلا إنَّ هذه المحاولة لم تؤت ثمارها .

٦ لم يكن هزاع المجالي متحمساً للعمل الحزبي لأنه كان لا يرى في سلوك الحركة الحزبية الأردنية ما يتفق مع النظام الدستوري ،وانتقد الأحزاب الأردنية ورأى إنها لا تمثل إرادة الشعب بل إنها أداة للتدخل الخارجي . بالرغم من انتقاداته وآرائه حول العمل الحزبي للأحزاب الأردنية إلا إنّه كان مشاركاً في هذا العمل كأمين سر للحزب الوطني الاشتراكي لمدة قصيرة معللاً ذلك لظروف سياسية اقتضت دخوله لممارسة العمل الحزبي بما يتفق مع النظام الدستوري ، وفي الحقيقة نجد أن هزاع المجالي كان يهدف من ممارسته للعمل في هذا الإطار الوصول إلى السلطة. عندما فشل في العمل الحزبي بدأت انتقاداته تظهر بشكل واضح وصريح، كان سبب فشله هو رفض حزبه الدخول في تشكيلة الوزارة إلاّ إنّه دخل في العمل الوزاري مما أدى إلى فصله من الحزب الوطني الاشتراكي بالرغم من أنه وجد عذراً مبرراً به دخوله إلى هذا المجال بضغط من الملك حسين .

٧ سعى هزاع المجالي الى ضمّ المملكة الأردنية لحلف بغداد لهدفين أساسيين هما للاستفادة من دعم الدول المنضوية تحت الحلف من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف بوجه التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط إلا إنّ تلك المساعي لم يكتب لها النجاح على الرغم من تشكيله للوزارة لهذه الغاية والتي لم تستمر إلا عدة أيام وعُدت أقصر الوزارات التي تشكلت في المملكة الأردنية بفعل الضغط الشعبي وبعض التدخلات الخارجية.

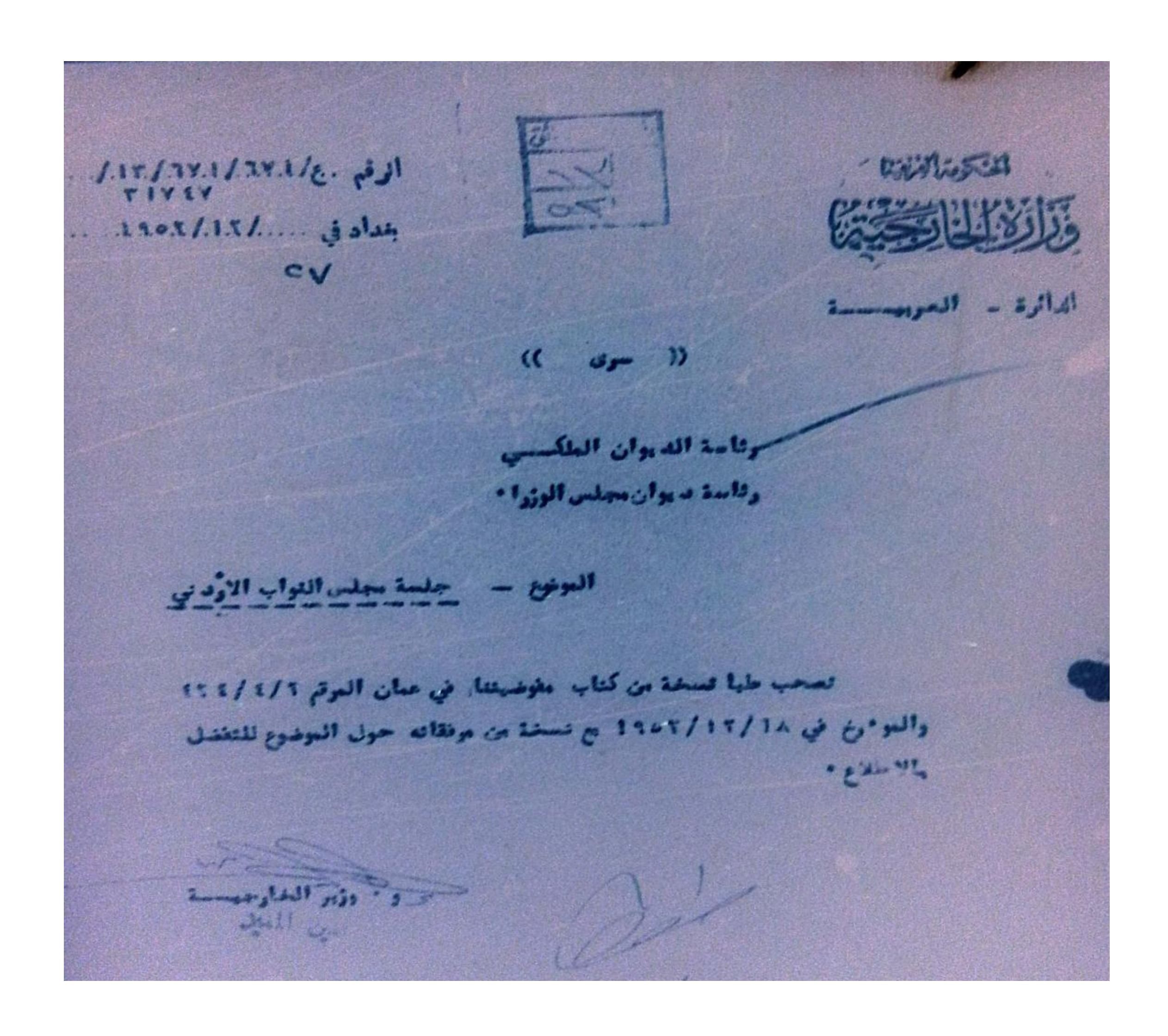
٨ إنّ هزاع المجالي عندما أخذ على عاتقه موضوع حلف بغداد لم يكن قراره جماهيرياً بل اجتهد دون اخذ الآراء واجتهاده كان – من وجهة نظره – انحيازاً لمصلحة المملكة الأردنية .

٩ -بالرغم من تعرض هزاع المجالي لانتكاسة سياسة وهي سقوط وزارته الأولى بمنتصف الخمسينات وتعرض سياسته الداعية إلى دخول حلف بغداد لرفض واسع في الداخل والخارج إلا إنّه تمكن من الرجوع وتشكيل الوزارة مرةً أخرى وحصوله على ثقة مجلس النواب من خلال برنامجه الوزاري الذي يشمل إصلاحات واسعة في الكثير من مرافق المملكة.

١٠ -رفض هزاع المجالي السياسة التي اتخذها جمال عبد الناصر في إدارته للجمهورية العربية المتحدة بشكل عام ، ورأى هزاع بأنّها تدخل في الشأن الداخلي للمملكة الأردنية من خلال دعوته إلى قيام كيان فلسطيني مستقل وهذا ما يتعارض مع السياسة الأردنية وأدى هذا الرفض لسياسة جمال عبد الناصر إلى نشوب العداوة بين الطرفين ، وقد وجهت أصابع الاتهام إلى الأخير في حادثة اغتيال هزاع المجالي.


الملاحق

ملحق رقم (1) [١]



الحكومة العراقية
وزارة الخارجية

الدائرة - العربيـــة

الرقم ع/٦٢.١/٦٧.١/١٣/.
٣١٧٤٧
بغداد في ..../١٢/١٩٥٢. . .
٥٧

((سري))

رئاسة الديوان الملكــي
رئاسة ديوان مجلس الوزراء .

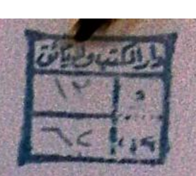
الموضوع — جلسة مجلس النواب الاردني

تصحب طيا نسخة من كتاب مفوضيتنا في عمان المرقم ٦/٤/٤٢٤
والمؤرخ في ١٨/١٢/١٩٥٢ مع نسخة من مرفقاته حول الموضوع للتفضل بالاطلاع .

و. وزير الخارجيـــة

---

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الاردني ، و13 ، 18 كانون الأول 1952 .



كلمة النائب السيد هزاع المجالي

سـيدى الرئيـس

سادتي الاعضــاء ٠

قبل ان ابدأ حديثي في موضوع الاستجواب ورد الحكومة عليه ارى من الفائدة ان اتعرض باختصار الى حقيقة القوانين الاستثنائية وماهيتها وفي رأيي ان عرضا موجزا لماهية هذه القوانين قد يكون لدى مجلسكم الكريم فكرة صحيحة عنها قد توصلنا في النتيجة الى قرار موحد في هذا الموضوع ٠

ان القوانين الاستثنائية في هذا البلد تتلخص فيما يلي ٠ــ

اولا ٠ــ قانون النفي والابعاد

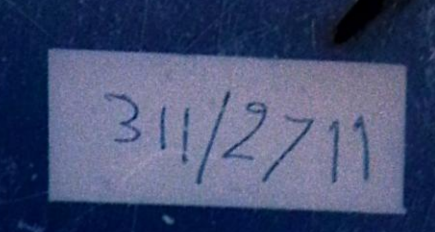
ثانيا ٠ــ قانون العقوبات المشتركة

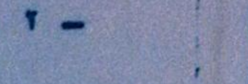
ثالثا ٠ــ قانون منع الجرائـم

واليكم لمحة موجزة عن كل منهما ٠ــ

اما قانون النفي والابعاد فقد صدر في ١٩٢٨/١٠/٨ وبايحاء من الدولة المنتدبة ولغايات تشير اليها صراحة مواد هذا القانون حيث تجيز هذه المواد لمجلس الـوزراء حق نفي الرعايا الاردنيين خارج البلاد ولكني في هذا المجال ان احكام هذا القانـون قد اصبح في معظمها لاغية بموجب المادة (٩) من الدستور الاردني التي حرمت نفـي المواطنين الاردنيين خارج الاراضي الاردنية ٠ اما قانون العقوبات المشتركة فقد صـدر ايضا في ١٩٢٨/٦/١٩ عندما لم يكن قانون للطوارئ او قانون الدفاع على الاصح قائما وعندما كانت هذه البلاد تحيا حياة قبلية تسودها في ذلك التاريخ فكرة الجريمة الجماعية بحيث تكثر حوادث التعدى من قبيلة واخرى وقرية واخرى ٠ ثم شرع قانون منع الجرائـم الذى صدر بتاريخ ١٩٢٧/٩/٧ والقصد من وضعه ٠ هذه هي القوانين الاستثنائية حسـب اعتقادى المعمول بها في الضفة الشرقية وهي بنت القوانين الاستثنائية الفلسطينية فالمصـدر واحد وما كان يصدر من قوانين هناك في ذلك الوقت كان يكفي لتوجيهه الى الاردن بوجهة ركيكة مع عرضه على الجهات المختصة لتصديقه وهي لا تختلف من ناحية المعنى والقصد عن هذه القوانين ٠

ولقد عمدت الحكومة اول ما عمدت الى اغلاق الصحف وكسر الاقلام الحرة وتكميم الافواه حتى لا يرتفع صوت واحد يدلل على اعتداءاتها على الحريات ومحاربتها للفكر والقول وحتى عطل الروح الرياضية في الامة والبلاد ولم يكتف الامر بها عند هذا الحد بل استغلت ما لها من سلطان جائر فاوعزت الى دور الطباعة والنشر بالامتناع عن طبع اى بيان للنواب كائنا ما يكون ٠ فامتنع علينا نحن نواب الامة ان نفهم الشعب حقيقة الموقف على حقيقته ونبصره بخفاياها واهدافنا وبواعثنا اما هي فقد استباحت لنفسها كل سبيل لنشر دعوتها العريضة وقد وقفت هنا لتوهم بان شيئا من هذا لم يقع او ان بعض ما وقع كان مبالغا في تصويره وبانها لم توعز للصحف ودور النشر والطباعة ٠



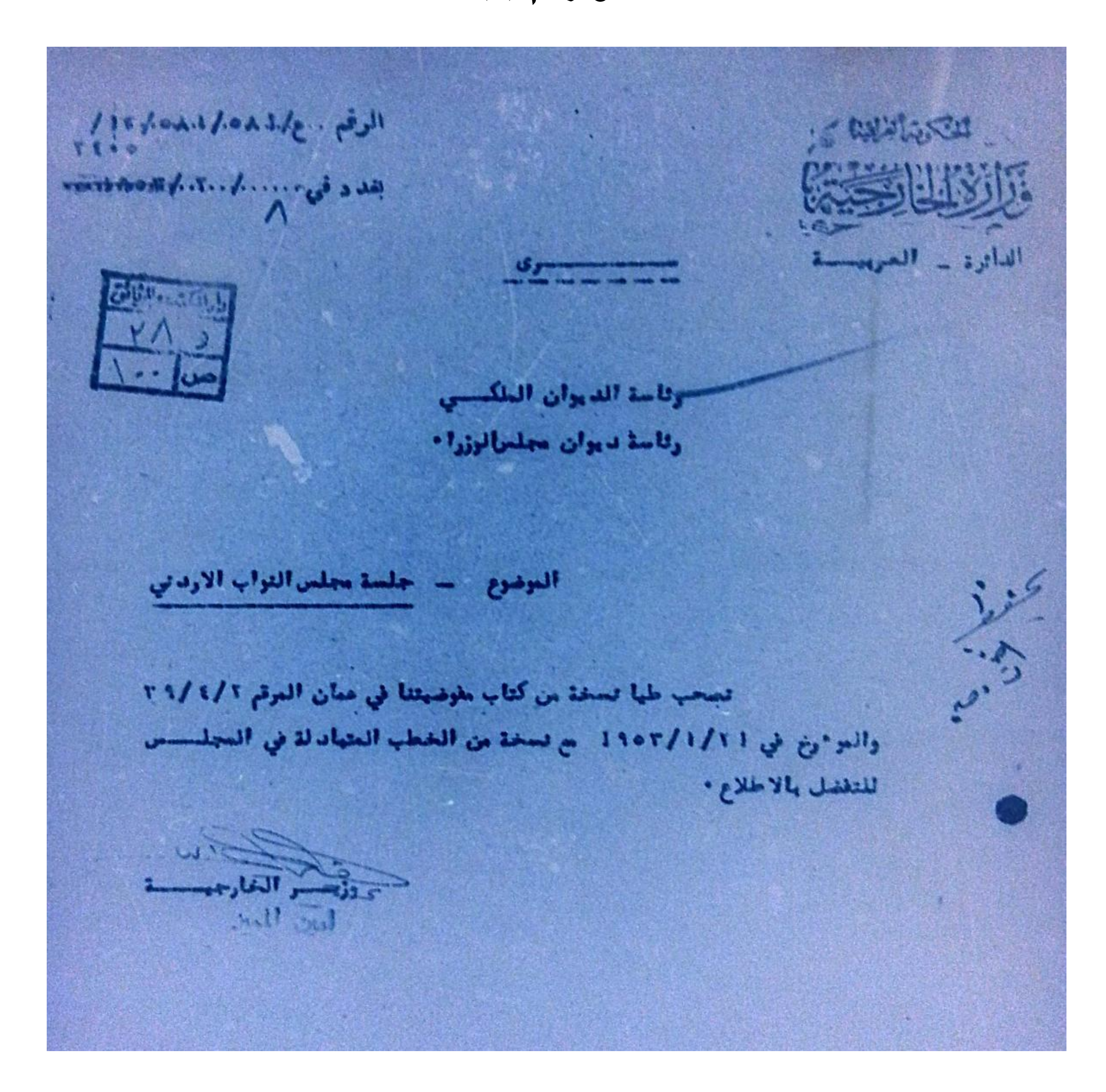




ايها الزملاء المحترمين :-

زعم البعض باننا متآمرون لا معارضون وزعم كبير مسؤول ان هذه الكتلة التي تضم سبعة عشر نائبا لا يجمع بينهم جامع وان هدفهم الحكم ونحن نقول باننا قد وحدتنا آلام الشعب وآماله وهذه الصرخات التي تنبعث من اعماق الشعب طالبة القضاء على الفوضى والفساد واستغلال النفوذ ، واننا قد اجتمعنا على برنامج موحد وهدف مشترك للنهوض ببلدنا والسير به في ركب الحق والخير ونحن ساعون الى الحكم عن طريق الشعب لتحقيق اهدافه ومراميه في حياة حرة عزيزة كريمة وما على الحكومة ان ارادت ان تباعد بيننا وبين الحكم وان تخلد فيه الا ان تتبنى هذه البرنامج عملا لا قولا وحقيقة لا خيالا وواقعا لا ادعاء فبذلك تجعلنا نحن المعارضين اول المصفقين لها المسبحين بحمدها المؤيدين لبرنامجها ولكن هيهـــات .

ملحق رقم (2) (١)



المملكة العراقية

وزارة الخارجية

الدائرة ـ العربية

الرقم ع/٥٨٣/٥٨١/٢٦

٢١٠٥

بغداد في ٢٠/٠/...

٨

سري

رئاسة الديوان الملكي

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع ـ جلسة مجلس النواب الاردني

نصحب طيا نسخة من كتاب مفوضيتنا في عمان المرقم ٢/٤/٣٩

والمؤرخ في ٢١/١/١٩٥٣ مع نسخة من الخطب المتبادلة في المجلس

للتفضل بالاطلاع .

وزير الخارجية

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الاردني ، و39 ، 21 كانون الثاني 1953.



كلمة النائب الدكتور فراج الجالسي

سيدي الرئيس ،

سادتي اعضاء المجلس الكريم ،

البحث في هذا الموضوع الخطير موضوع تطهير جهاز الحكومة من ادران الفساد والرشوة والمحسوبية التي استشرت وتفشت فاصبحت حديث الاندية والمجالس والشوارع بات حديثا قديما ملا قدم عهد لان اخبارها وعبرتها بعد كل هذه المدة الطويلة (منذ تموز الماضي) وتزايدها من الهيئات العامة والصحافة وممن تطالب باصلاح الجهاز الحكومي قد اقنعتها بان الحكومة لا تنوي الاستجابة باخلاص الى هذا المطلب العام وان كل همها منحصر في المماطلة والتسويف الى ان تنتهي دورة المجلس الحالي ويفصل منها على مسافة ايام فقط لينتهي الاجتماع وتنطوي الحكومة وتلجأ مطمئنة الى ان هذا الموضوع لن يثار مرة اخرى حتى الدورة العادية على الاقل .

ولهذا فاني هنا ابين رأيي في هذا الصدد كواحد من نواب الاستجواب لا اتوقع ان تنتهي مناقشتنا الحاضرة الى نتيجة ايجابية كما هو قصدنا واني لاسجل للتاريخ والمستقبل القريب او البعيد مدى استهتار الحكومة بمعالجة هذا الداء الخطير وما شابهه من العلل والامراض الاجتماعية والخلقية التي تسري في جسم جهازها الحكومي والتي تتمثل في الاجراءات الناقصة سواء كان بالنسبة لعدم الكفاءات الحكومية في تولي الاصلاح الاساسية او بالنسبة الى الاستجابة الى المرغبات التي ما فتئت تدعو لازالة المظاهر الاستعمارية ووسائل الاستبداد والطغيان والتحكم .

وحيث الحكومة عندما ارادت ان تحصر فيها الظاهرة فقط في اصلاح الجهاز الحكومي وتطهيره من الفساد ان ذلك يحتاج الى قانون وجاء جوابها في الجلسة الماضية حول هذا الموضوع الخطير انه لم يتعد بضعة اسطر ابلاغ لنا ان الحكومة قدمت الى المجلس مشروع القانون المطلوب واني لاتساءل هل يعوز الحكومة — اية حكومة حقيقية سلاح قانوني يجب ان يصدر من هذا المجلس للاتكال اليه بالقيام بالاصلاح والتطهير لو كانت نيتها في هذا خالصة لوجه الله والصالح العام — ولكي ادلل على عدم رغبة الحكومة في اجراء التطهير اذكر المجلس الكريم والرأي العام بالمسائل التالية :—

اولا — قام هذا المجلس بناء على طلب الحكومة ومنذ اكثر من سنة باجازة قانون اسمه قانون تقاعد الموظفين وبالغت الحكومة عند بيان الاسباب الموجبة لهذا القانون انه تطلع بعده لاعادة تنسيق الوظائف والموظفين وتصفية الدوائر الاستعمارية التي وجدت بحسب رأيها بدون حق لبعض الموظفين فهل يمكن للحكومة ان تذكر لنا قائمة واحدة من القضايا التي طبق فيها احكام هذا القانون اجراها من تاريخ تشريعه حتى

الآن ، ولا يسعني هنا الا ان اشير باسف الى الجهد والوقت والتكاليف التي اقتضاها في سبيل اصدار هذا القانون .

ثانيا ـ نصت المادة (١٢٠) من الدستور (واظن ان دولة رئيس الوزراء هو اول من يتذكر هذه المادة لانه اشار اليها في الجلسة السابقة ردا على سؤال حول عدم صدور قانون لتحديد صلاحيات نائب وزير الداخلية اذ جاء فيه ان تشكيل هذا الاجراء المتعلق بالموظفين وتنظيمهم وتحديد صلاحياتهم انما يصدر بنظام وليس بقانون) نصت هذه المادة على ان تعيين وعزل الموظفين الخ .. يجري بانظمة فهل هناك ما كان يمنع الحكومة من ان تلجأ الى صلاحيتها بموجب هذه المادة من الدستور في اصدار اي نظام تراه ضروريا لتحقيق الغايات المطلوبة لتطهير جهازها الحكومي واذا قيل مرة اخرى من باب الاعتذار ان صدور القانون ضروري لكي يحال دون اقامة الدعاوى لدى محكمة العدل العليا فانا اذكر الحكومة بان احالة موظف مشتبه في سلوكه او اخلاقه او مقدرته او لياقته على التقاعد بحسب ما تعطاه الحكومة من صلاحيات كهذه بموجب قانون التقاعد لا يشكل قضية يمكن لمحكمة العدل العليا ان تنظر فيها اذا لجأ اليها موظف ذو علاقة من هذا النوع وفضلا عن حق الحكومة باتخاذ اجراءات تاديبية تنتهي بالعزل او تنحيه اي موظف تقتنع الحكومة بعدم لياقته او عدم كفاءته وفقا لاحكام المواد المتعلقة بذلك من انظمة الموظفين وليس لمحكمة العدل العليا ان تتدخل في مثل هذه الاجراءات التي تركها النظام لصلاحية السلطة التنفيذية شرط ان تتفق اجراءاتها مع احكام النظام .

ثالثا ـ وهنا اعود بالذكرى الى العهد الذي شاء رئيس الوزراء ان يقوم فيه بمشاورات مع النواب بالبحث فيما اعترف بوجوده وفيما نعاني من شكاوى واستياء اراد ان يسبر غورها وان يتعرف الى اسبابها من افواه النواب ممثلي الامة مباشرة وكنت واحدا من هؤلاء النواب الذين اجرى معهم رئيس الوزراء تلك المشاورات واني وان كنت لا ابيح لنفسي حق الكشف عن تفاصيل ما جاء من تفاصيل ما دار بيننا في ذلك الاجتماع فانني اكتفي بان اذكر اننا قد انتهينا من تلك المشاورات وبين الفريقين على اتم التفاهم والاتفاق حول بعض الاشخاص الذين اجمعت الاراء على سوء سمعتهم وعلى داء المحسوبية فيها وكل ما ينسب اليهم من اعمال وكنا ننتظر بعد جلاء هذه الناحية بوضوح ان تبادر الحكومة الى ارضاء الرأي العام ولو دليلا بسيطا على اهتمامها بهذا الشأن بطرد او عزل او معاقبة موظف واحد من هؤلاء الموظفين هذا ما اردت ان ادلي به من رأي في هذه المناقشة تسجيلا للتاريخ والمستقبل كما قلت في مقدمة كلمتي هذه . واني لأؤمن كل الايمان انني انما اعبر عن رأي زملائي النواب فضلا عن رأي الشعب العام ان الامل الوحيد الذي يختلج في نفوسنا وقلوبنا هو انتظارنا لتلك الساعة التي يعود فيها جلالة مليكنا الشاب الى ارض الوطن ليتسلم مهام عرشه السامي وسلطاته الدستورية ليعمل على تهيئة الوسائل للاصلاح الكامل والتطهير الشامل لضمان اسباب الحكم الصالح والحرية والاستقرار لهذا الشعب الكريم .

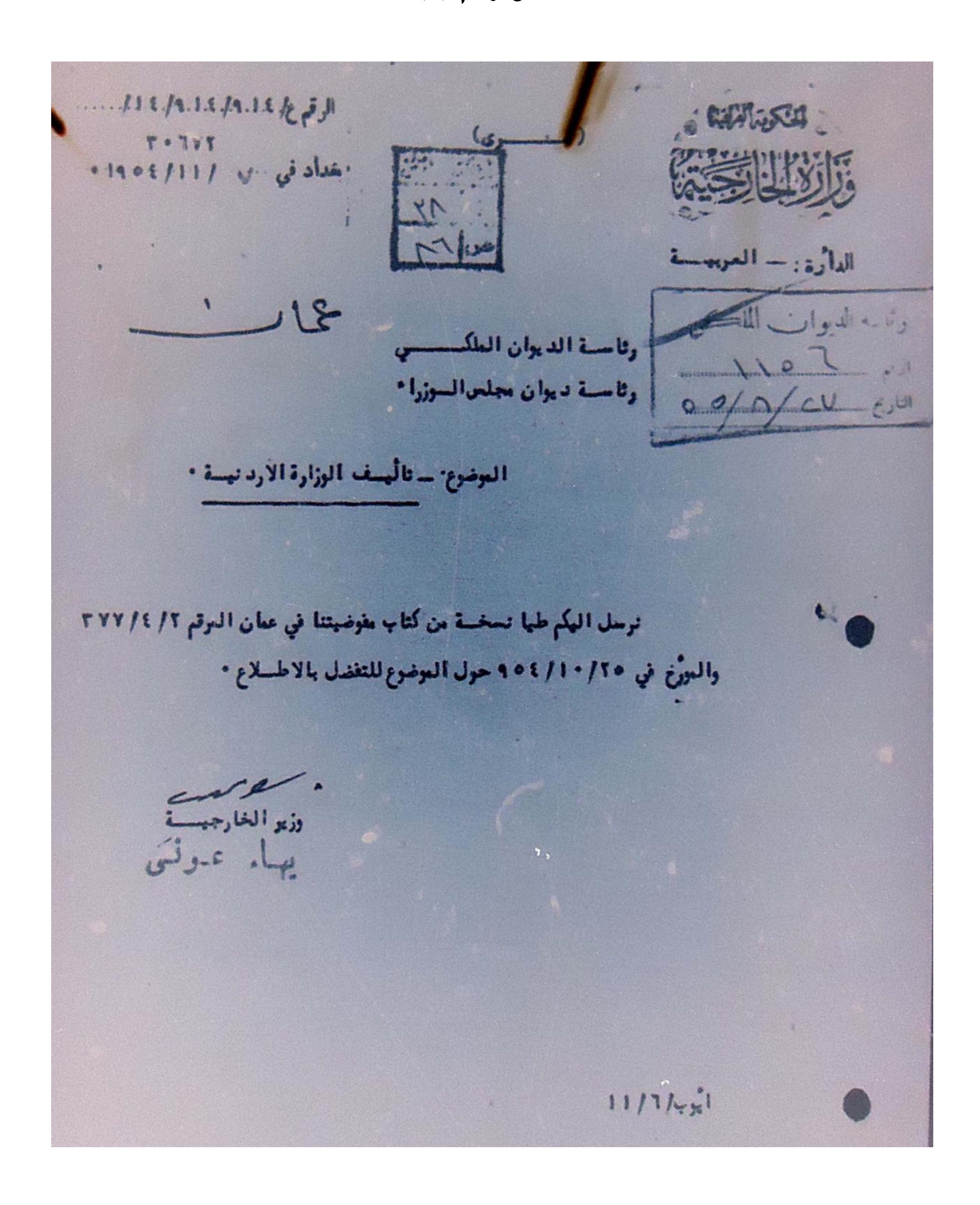
ملحق رقم (3) [١]



صورة لاول وفد رسمي اردني يزور الولايات المتحده الامريكيه عام 1952 ويضم كلا من (اليمين): الشيخ حمد بن جازي يعقوب السلطي , هزاع المجالي ,محمد علي العجلوني , الشيخ عاكف الفايز و الشيخ محمد منور الحديد

(١) جريدة الدستور (عمان) ، 31 ايار 2004 .

ملحق رقم (4) (١)



المملكة العراقية
وزارة الخارجية
الدائرة : ـ العربية

(سري)

الرقم ع/......./١٤/٩١٤/٩١٤/١٤/
٣٠٦٧٢
بغداد في ٧ /١١/١٩٥٤

رئاسة الديوان الملكي
الرقم ١١٥٦
التاريخ ٢٧/٥/٥٥

عمان

رئاسة الديوان الملكي
رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

الموضوع: ـ تأليف الوزارة الاردنية.

نرسل اليكم طيا نسخة من كتاب مفوضيتنا في عمان المرقم ٢/٤/٣٧٧
والمؤرخ في ٢٥/١٠/٩٥٤ حول الموضوع للتفضل بالاطلاع.

وزير الخارجية
بهاء عوني

ايوب/٦/١١

---

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39، 25 تشرين الأول 1954.



اسماء الوزارة الجديدة

دولة السيد توفيق ابو الهدى — رئيس الوزراء .

معالي السيد خلوصي الخيري — وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير . — من جماعة ابو الهدى يدخل وزارته دوما وكان وزيرا في الوزارة المستقيلة (نائب رام الله) لم ينتم الى اي حزب . ويشتغل ضد البعثيين

معالي هاشم الجيوسي — وزير التجارة . — كان وزيرا للداخلية في الوزارة المستقيلة . واتهم بانه زور الانتخابات في عدة محلات (نائب طولكرم) ولذا عهدت اليه وزارة التجارة دفعا للقيل والقال . ورغب اخراجه ولكن الرئيس تمسك به . كان في السابق من وزراء وزارة توفيق ابو الهدى ثم اخرجه بالتعديل فصار من اشد معارضيه . وكان مرشحا لدخول وزارة الملقي ولكن لم يدخلها فانقلب يعارضها .

معالي انسطاس حنانيا — وزير المالية . — كان وزير التجارة في الوزارة المستقيلة عضو في مجلس الاعيان . يدخل كل وزارة من المسيحيين .

• هزاع المجالي — وزير العدلية وقائم باعمال قاضي القضاة . — كان وزير للداخلية في وزارة الملقي . ومن معارضي ابو الهدى دوما . (نائب الكرك) يدعي بانه وزير جلالة الملك دخل الوزارة برغبته . (ويعلن ذلك ويسمعها الرئيس ويسكت) سينسحب من الحزب الوطني لئلا يحرج حزبه . يظهر لجماعته بانه دخل الوزارة قسرا وبغير رغبته واطاعة لامر جلالة الملك فقط . وانه لا زال معارضا لابي الهدى .

• انور نسيبه — وزير الدفاع والمعارف . — كان في نفس المنصب بالوزارة المستقيلة من جماعة ابي الهدى . وضد الحزب الوطني على طول . ويتهم بانه تدخل بواسطة الجيش بالانتخابات الاخيرة تدخلا لاسقاط نواب حزب الوطني . ورغب قيادة الجيش العربي بقاءه في وزارة الدفاع .

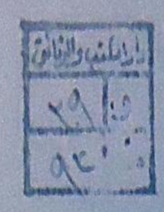
* [illegible] وزير العدلية :- كان وزيرا للعدلية في الوزارة المستقيلة ، ودخل الوزارة لاول مرة في وزارة ابو الهدى التي كانت قبل الملقي وكان قبل ذلك مدعيا عاما . (انتخب نائبا عن المسيحيين لاول مرة عن الكرك) من جماعة ابو الهدى ، ومسالم للجميع .

* الدكتور مصطفى خليفه وزير الصحـــــة :- كان وزيرا للصحة في وزارة الملقي ، وفي الشفا كان من جماعة ابو الهدى [illegible] بقرره مجلس الوزراء في ذلك الحين ، انتخب نائبا عن عمـــان لاول مرة بكفالة الحكومة ، ليس له سياسة خاصة ، لا تهمه المنظمات الدوليه كوكالة الاغاثة ، والنقطة الرابعة ، لانه يحب الدعاية لنفسه ، ويحلس نفسه ضدها امام الشعب ، ولذا لا تسند اليه وزارة الشؤون الاجتماعيه مع انه المفروض اسنادها لوزيـــر الصحة .

* وصفي مـــــيرزا وزير الزراعـــــة :- كان في نفس المنصب في الوزارة المستقيلة ، من جماعة ابو الهدى ، انتخب نائبا عن الجركس من عمان ، يقاوم سعيد المفتي ويرغب ان يأخذ محله لدى الجركس ، ويعتقد بانه يدخل مع اي رئيـــس وزراء يطلبه في وزارتـــه .

* وليد صـــــــلاح وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية :- كان عضوا في محكمة التمييز ، وقبلها كان نائبا عاما (مدعي عام) القدس وهو الذي حقـــق بمؤامرة اغتيال المغفور له جلالة الملك عبد الله ، وكان ضد ابو الهدى ، وهو الذي نقله الى محكمة التمييز وازاله عمله ، وكان يسب ابو الهدى دوما ، وكان من جماعة سمير الرفاعي ، وقبل الانتخابات الاخيرة انشق ، واخذ يراجع ابو الهدى ، ويسب الرفاعي ، من نابلس ، واصغر اعضاء مجلس النواب شاب طموح رغبته الاولى الدخول في اي وزارة كانت .

* رياض المفلـــح وزير الداخليـــة :- من جماعة ابو الهدى ، كان وكيلا لوزارة الداخلية في عهد المغفور له جلالة الملك عبد الله ، واخيرا



- ٣ -

جلالته عندما كانت وزارة سمير الرفاعي لكثرة الشكايات
ضده • ثم اعاده ابو الهدى بعد وفاة المغفور لـــه
جلالة الملك عبد الله • فاخرجته وزارة الملقي بالتطهير
وعند تأليف ابو الهدى الوزارة وحله مجلس النواب طلب
اليه ترشيح نفسه للنيابه من السلط بقائمة الحكومة ضد
عبد الحليم النمر • فنجح • وكانت هناك صعوبات لادخال
هذه الوزارة فنجح ابو الهدى اخيرا في اسناد منصب وزارة
الداخليه • الى انه قوي وينكل بالمعارضين • كما
كان وكيلا لوزارة الداخليه سابقا •

معالي ضيف الله الحمود وزير البرق والبريد والطيران المدني • — كان حاكما • وطلب اليه الاستقالة ليرشح
نفسه عن اربد ضد شفيق رشيدات فنجح • دخل الوزارة
برغبة جلالة الملك حسين • ليس من جماعة ابو الهدى •
سوف لا يتفق مع بعض الوزرا ••

ملحق رقم (5)[١]

الديوان الملكي

هزاع المجالي والاضاليل

ايها المواطن الكريم :

تحية اخلاص :

اما بعد : فان مانتقدم به في هذا البيان ليس عبارات استفزاز وتحريض وتهويش أو دس وتضليل ، فهذه بضاعة تعود حملها تجار السياســة ودعاة السوء يبيعونها للغوغاء واطلاب المدارس الابرياء ، ويقبضون ثمنها وهب من الأساليب التي كلفت وستكلف الشعب ثمناً غالياً .

ان مثل هذه الأساليب قد زادت مفاسد حالتنا وضاعفت الانحطاط حتى اصبحت الاعمال كلها ذات قيمة واحدة هي القيمة المسرحية وصار الشعور الشعبي مجرد مجاملات تظهر في بعض المناسبات والاجتماعات واحياناً بالاضراب والمظاهرات

لقد لفت الانظار تهويل بعض المحطات العربية في زعمها انه قد وقعت في الاردن اصطدامات دامية وقتال مرير ، انتبت الانظار هذه الحملة المركزة من ذوي الاغراض الخبيثة واصحاب الدسيسة والتي اريد منها التهييس .

ان مصادر تلك الانباء كانت تبغي من ورائها بلوغ أغراض معينة لاتمت المصلحة القومية بشيء ، وقد استعانت لبلوغ مآربها بارخص الناس .

فهل يعتبر شراء ضمائر الشخصيات الرخيصة في هذا البلد ثمناً لضحايانا التي نقدمها أرضاء لهذه المفوضية او تلك ؟

أما كان اولى بالمهوشين والمضللين والمنادين بحياد الاردن أن يتقدموا لنا بمنح مالية تعادل المنحة البريطانية أو نصفها على الاقل كي لانحرج حكومة او ينخدع الشعب .

اين كانت القاهرة والرياض عندما كان الاردن ولم يزل يطالب بالمال ليستغني عن المنحة البريطانية ؟ واين هما الآن والاردن في اشد الحاجة الى العون .

لقد قال السيد المجالي سآخذ مشروعي المضاد لمشروع تمبلر بالتريث وأتقــدم به للدول العربية فمن كان عندها الاستعداد بأن تفي بمستلزماته من كافة نواحيه فهي صاحبة الأولوية فلتتفضل بمد يدها واجراء حلف معها ...

ولكنها المحطات الفاجرة والصحف الناكرة سارعت في نشر انباء غـير صحيحة انسي بلدنا على شرف مصلحة بلدهم ، وكان من واجبات تلك الاذاعات والصحف ان تتروى في النقل وتشفق على بلد عربي شقيق .

ولا يكفي ماقامت به مفضوياتها من دس وتهويش بل اخذت تبالغ بعدد الاصابات الى حد الخيال ، ونسيت أو تناست محطة صوت العرب أن تنقل الى العرب عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قضوا نحبهم على ايدي الجيش المصري بالمظاهرات الاخيرة التي قامت على اثر اعتداءات اليهود ، حيث بلغت الأعداد مايتين وعشرين قتيلاً ومائة وستة عشر جريحاً ، كما نسيت صوت العرب ان تنقل الينا عدد الضحايا في الفتنة الحجازية الاخيرة وتناست ايضاً ان تذكر الملأ العربي بان الاردن هو البلد الوحيد الذي شارك اهل الشهداء الحزن والاسى باقامة صــلاة الغائب عن ارواحهم .

– يتبع –

---

(١) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، هزاع المجالي والأضاليل ، و54 ، (د.ت) .

ايها السعوديـــون

ايها المصريـــون

لقد احدثتم من بلبلة وقلاقل بين صفوف الشعب الاردني المجاهد الصابر تحقيقا لمطامعكم الشخصية ومآربكم الدنئة التي ترمي للقضاء علينا ووضعنا لقمة سائغة للغدر الكامن على صدورنا .

لقد اوقعتم ما اوقعتم وانتم تتشدقون بالوطنية الفارغة وجعلتم من قضية فلسطين (قميص عثمان) لخدمة مصالحكم .

اين كنتم في بدء الكارثة عام ١٩٤٨ ؟ -

اين كان الجيش المصري الباسل الذي تغلغل في البلاد تاركا خلفه جميع مراكز اليهود دون ان يتعرض لها وكل همه ان يصل الى القدس ليكسب سمعة ودعاية وليضع علم مصر في ربوعها -

الم يكن الجيش المصري نفسه هو الذي انسحب فاشلا نتيجة للطمع والحسد تاركا نصف البلاد لقمة سائغة ~~لليهود~~ لليهود . الم يكن الجيش المصري هو الذي ترك الخليل وبيت لحم وربوعها دون حماية ولولا ان قيض الله لها قوات الجيش العربي الاردني للدفاع عنها ولولا هذا لسقطت هي ايضا بيد اليهود والحقت بالنقب .

وانتم ايها السعوديون :-

الم تكونوا انتم بالذات السبب الرئيسي للنكبة - الم يكن بامكانكم ان تستخدموا تاثير بترولكم في العالم للضغط عليه من اجل تحقيق مطالب العرب - لقد كانت كلمة واحدة مطلوبة منكم لتنقذوا بها فلسطين فلم تقولوها بذلك الحين لانها لم تكن في مصلحتكم . وقد فضلتم الدولار على فلسطين .

وبعد فما جرى لبترولكم هذا لنسأل ملاهي باريس وبيروت ففيها الجواب .

ان كل عربي يعلم علم اليقين ان ملاهي باريس كانت تحجز كاملة لتبتلع الملايين من الذهب السعودي ثمنا للذة الحرام . واشبعوا منها ملاهي بيروت .

لما لم تكونوا تذكروا فلسطين في لياليكم الباريسية الحمراء لقد بعتم بترولكم وشربتم ثمنه وانتم مدينون على بترولكم هذا حتى سنة ١٩٥٨ وهذه حقيقة لا يمكنكم اخفائها فلماذا ان كنتم تغارون على مصلحة العروبة لم تخصصوا قسط من هذه الاموال لانقاذ فلسطين -. لا . لقد امتنعتم عن قول كلمة واحده في الايام الغابرة كان بامكانكم ان تنقذوا بها فلسطين فلم تقولوها لانها ليست في مصلحتكم فـــلا يستغرب ان تمتنعوا من بذل المال في سبيلها ان بذل المال في ملاهي باريس وبيروت وخلافها بالنسبة لكم اهم من فلسطين واهل فلسطين .

لماذا اذن جئتم الان تتشدقون بالادعاءات الوطنية الكاذبة لتقديم الاعانات للاردن لانها الان اصبحت في صالحكم .

اتركوا الاردن وشأنه فنحن لا نريد مساعداتكم المسمومة هذه وللكعبة رب يحميها ..

(- الشباب الاردني الواعي -)

ملحق رقم (6) (١)

SECRET

FROM AMMAN TO FOREIGN OFFICE.

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir C. Johnston
No. 511
June 11, 1960

D: 3.53 p.m. June 11, 1960
R: 5.02 p.m. June 11, 1960

PRIORITY
SECRET

VJ1015/31

Addressed to Foreign Office telegram No. 511 of June 11.

Repeated for information to: POMEF
Cairo
Jerusalem

and Saving to: Beirut, Washington, UKMis New York, Baghdad, Tel Aviv, HQ BFAP

VJ1015/30

My telegram No. 507: Internal Situation.

I saw Jordan Prime Minister this morning and found him in confident form. He said that on June 9 he had arrested the editor of al Jihad. The charge was spreading false information in his newspaper, but Hazza explained that he would not have objected to such action by any other paper; he had been driven to make the arrest because al Jihad was known to have the support of the Palace and its attacks on Hazza were therefore creating a widespread impression that the government had lost the confidence of the King. Before deciding to make the arrest Hazza had asked the Minister for Foreign Affairs, as an older man with a reputation for prudence, to study the case; Musa had done so and had recommended that the arrest should be made. (Musa has since confirmed this to me himself.) King Hussein had told the Prime Minister that he too agreed with this action and had been dissatisfied with al Jihad for some time.

2. Hazza said that he had now taken over al Jihad for the time being. He had put a watch on their telephone and had been amused to find that yesterday they had been trying to make contact with Bahjat Talhuni and their own supporters, but that nobody had been willing to talk to them. The associate editor was coming to Amman today, and if he was in a sufficiently chastened mood Hazza indicated that he would probably relent.

/ 3. Hazza

SECRET

---

(١) R. O. J. , vol.II , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 11 , 1960

SECRET

Amman telegram No. 511 to Foreign Office.

- 2 -

3. Hazza said that he had received many telegrams from the west bank supporting his action. (The Jihad people have certainly made themselves very unpopular there by their arrogant behaviour, and they are not on speaking terms with the rest of the Jordanian Press.)

4. Hazza also said that he had yesterday ordered the arrest of three sheikhs who had sent a telegram to the King criticising His Majesty's attendance at the United States sponsored show "Holiday on Ice", which has caused a certain amount of grumbling among the stricter Moslem elements. This arrest is, of course, intended as a warning to Sheikh Shanqiti.

5. I then saw Musa Nasr who confirmed to me that he had submitted his resignation, but said that the main reason for it was that he found himself unable for reasons of Christian conscience to remain in the government after the authorities had forced through the election of Derderian as Armenian Patriarch in Jerusalem (Jerusalem telegram No. 78). Musa said that he had seen the King today and had spoken strongly against this action, which was an unjustified intervention in the affairs of the Christian community and quite inconsistent with Jordan's liberal tradition in these matters. He had, therefore, asked the King to suspend the confirmation of Derderian's election until the whole matter had been looked into, and His Majesty had agreed to do this. Musa said that he had then withdrawn his resignation, but that he would submit it again if he was not satisfied with the outcome of the Derderian affair.

6. Derderian, like the Jihad, is a protégé of Bahjat Talhuni, the Head of the Royal Diwan. Hazza and Musa have thus forced a showdown with Talhuni, as I think they had to do if the authority of the government was to be maintained in face of his growing influence. The end of the story is not yet clear, but for the present the Government seem to be on top.

Foreign Office please pass to POMEF, Cairo, Jerusalem and Saving to Washington, UKMis New York and HQ BFAP as my telegrams Nos. 164, 78, 26, 67, 35 and 2 respectively.

[Repeated as requested to Foreign Service posts]

[Copy sent to Telegraph Section Air Ministry for saving repetition to HQ BFAP]

sssss

SECRET

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً/ الوثائق :

1-الوثائق العربية غير منشورة:

- ملفة 2700:

(١) د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2700 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير الجامعة العربية إلى وزارة الخارجية العراقية حول حكومة بن غوريون ، و7 ،(د.ت) .

ملفة 2706 :

(٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير عام عن شهري تموز وآب 1948 ، و9 ،12 ايلول 1948.

(٣) د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الأول ،، و3 ،1 تشرين الثاني لسنة 1948.

(٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2706 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر كانون الأول1948،و26 ،8كانون الثاني 1949.

ملفة 2708:

(٥) د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الجديدة ، و125 ، 8 ايار 1949 .

(٦) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير النصف الأول من شهر ايار 1949 ، و123 ،17 ايار 1949.

(٧) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، تقرير عام عن النصف الثاني من شهر تموز 1949 ، و100 ، 11 اب 1949.

(٨) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، تقرير النصف الأول لشهر آب 1949 ، و92 ،17 اب 1949.

(٩) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب سمير الرفاعي بعد تكليفه بتشكيل الوزارة ،و72 ،6 كانون الثاني 1950.

(١٠) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، حول تأليف الوزارة الأردنية الجديدة ، و84 ، 15 نيسان 1950 .

(١١) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، نص قرار مجلس الأمة بشأن الوحدة وانضمام الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، و83 ،25 نيسان 1950.

(١٢) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،الوزارة الأردنية الجديدة ،و77 ،17 تشرين الأول 1950 .

(١٣) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول الوزارة الأردنية الجديدة ، و73 ، 5 كانون الأول 1950.

(١٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آذار 1951 ، و62 ،1 نيسان 1951.

(١٥) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر نيسان 1951 ، و49 ،1 ايار 1951 .

(١٦) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و45 ،6 ايار1951.

(١٧) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر نيسان 1951 ، و49 ، 11 ايار1951 .

(١٨) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ، مقابلة دولة خالد العظم ، و37 ،11حزيران 1951.

(١٩) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول قضية التمثيل السياسي بين الأردن وسوريا ، و36 ،13 حزيران1951.

(٢٠) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي ،ملفة311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية رئاسة الديوان الملكي، البيان الرسمي ،و 29 ،18 حزيران 1951.

(٢١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،ملفة ، 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي،تصريح رئيس الوزراء السوري في دمشق الى مراسل الإذاعة السورية حول البيان الأردني ،و28,18 حزيران1951.

(٢٢) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ورئاسة الديوان الملكي ،تقرير شهر ايار 1951 ، و31,19حزيران 1951.

(٢٣) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، زيارة رياض الصلح للأردن ، و9 ،17 تموز 1951.

(٢٤) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 2708 / 311 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تبادل التمثيل السياسي بين سوريا والأردن ، و22 ،25 تموز 1951.

(٢٥) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حول الوضع في الأردن ، و6 ،(د.ت).

(٢٦) د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي، برقيه عن المعتدي على الملك عبدالله ، و8 ،(د.ت)

(٢٧) د. ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المناشير التي وزعتها عصبة التحرر الوطني والاخوان المسلمين ، و19 ،(د.ت).

(٢٨) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر ملك الأردن إلى بغداد ، و75 ،(د.ت).

(٢٩) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي ،ملفة 311/2708 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان،كتاب وزارة الخارجية ،رئاسة الديوان الملكي ،بيان محطة الإذاعة الأردنية في القدس حول قبول استقالة سعيد المفتي ،و76،(د.ت).

ملفة 2709

(٣٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة ، و101 ، 3 أيلول 1951.

(٣١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب العرش ، و102 ، 3 أيلول 1951.

(٣٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ي ، تأليف الوزارة الجديدة ، و 99 ، 9 أيلول 1951 .

(٣٣) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1951 ، و74 ، 1 تشرين الأول 1951.

(٣٤) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1951 ، و74 ، 1 تشرين الأول 1951.

(٣٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الحالة الاقتصادية العامة في الأردن ، و82 ، 1 تشرين الأول 1951 .

(٣٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1951 ، و90 ، 8 تشرين الثاني 1951 .

(٣٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1951 ، و60 ، 17 كانون الأول 1951.

(٣٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الاتحاد العراقي – الأردني ، و64 ، 31 كانون الأول 1951.

(٣٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الأول 1951 ، و39 ، 10 كانون الثاني 1952 .

(٤٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، نص بيان دولة رئيس الوزراء إلى وكالة الأنباء العربية ، و 35 ، 13 كانون الثاني 1952.

(٤١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مناقشة مجلس النواب الأردني لتصريح رئيس الوزراء ، و 51 ، 24 كانون الثاني 1952.

(٤٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سؤال بعض النواب عن تعليق يوسف حنا في الإذاعة الأردنية على بيان رئيس الوزراء ، و52 ، 24 كانون الثاني 1952 .

(٤٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سؤال بعض النواب عن إذاعة أخبار مصر في محطة الإذاعة الأردنية ، و 53 ، 24 كانون الثاني 1952.

(٤٤) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جواب دولة رئيس الوزراء ، و54 ، 24 كانون الثاني1952.

(٤٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، رد النواب على جواب رئيس الوزراء ، و55 ، 24 كانون الثاني 1952.

(٤٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الثاني 1952 ، و98 ، 1 شباط 1952.

(٤٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر جلالة الملك طلال الأول إلى باريس ، و4 ، 19 ايار 1952 .

(٤٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، سفر جلالة الملك طلال الأول ، و37 ، 13 حزيران 1952.

(٤٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الإرادة الملكية بتعيين هيئة نيابية ، و6 ، (د.ت) .

(٥٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2709 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، نص الدستور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية بعد تعديله ، و76 ، (د.ت) .

ملفة 2711 :

(٥١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1952 ، و30 ، 2 تشرين الأول 1952.

(٥٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، آخر تطورات الموقف الداخلي في الأردن ، و34 ، 9 تشرين الأول 1952.

(٥٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و33 ، 16 تشرين الأول 1952 .

(٥٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1952 ، و28 ، 30 تشرين الأول 1952 .

(٥٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني ، و29 ، 2 تشرين الثاني 1952.

(٥٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و25 ، 5 تشرين الثاني 1952.

(٥٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و26 ، 13 تشرين الثاني 1952.

(٥٨) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و24 ، 19 تشرين الثاني 1952.

(٥٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوضع الداخلي في الأردن ، و23 ، 23 تشرين الثاني 1952 .

(٦٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و20 ، 26 تشرين الثاني 1952.

(٦١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تعديل الوزارة الأردنية ، و15 ، 4 كانون الأول 1952.

(٦٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و16 ، 10 كانون الأول 1952 .

(٦٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و13 ، 18 كانون الأول 1952 .

(٦٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و12 ، 24 كانون الأول 1952.

(٦٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر كانون الأول 1952 ، و9 ، 4 كانون الثاني 1953 .

(٦٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و11 ، 7 كانون الثاني 1953.

(٦٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و10 ، 14 كانون الثاني 1953 .

ملفة2712 :

(٦٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و28 ، 31 كانون الأول 1952.

(٦٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2711 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و39 ، 21 كانون الثاني 1953.

(٧٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و35 ، 29 كانون الثاني 1953.

(٧١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر شباط 1953 ، و22 ، 3 آذار 1953.

(٧٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2712 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و5 ، 25 آذار 1953.

ملفة 2713 :

(٧٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آذار 1953 ، و62 ، 1 نيسان 1953 .

(٧٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و60 ، 16 نيسان 1953.

(٧٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و46 ، 23 نيسان 1953.

(٧٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، آخر المواقف السياسية في الأردن ، و49 ، 26 نيسان 1953.

(٧٧) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوزارة الأردنية الجديدة ، و30 ، 17 ايار 1953.

(٧٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني والبيان الوزاري ، و20 ، 25 ايار 1953.

(٧٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة الثقة في مجلس النواب الأردني ، و22 ، 27 ايار 1953 .

(٨٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2713 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر ايار 1953 ، و32 ، 2 حزيران 1953.

ملفة2714 :

(٨١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2714 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلسة النواب الأردني ، و16 ، 25 تموز 1953.

ملفة 2715:

(٨٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلسة النواب الأردني ، و72 ، 22 تموز 1953.

(٨٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تموز 1953 ، و78 ، 1 آب 1953.

(٨٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر آب 1953 ، و63 ، 2 أيلول 1953.

(٨٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1953 ، و50 ، 3 تشرين الأول 1953.

(٨٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مشروع قانون الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، و 25 ، 10 تشرين الأول 1953

(٨٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الأول 1953 ، و16 ، 1 تشرين الثاني 1953 .

(٨٨) . د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني ، و30 ، 2 تشرين الثاني 1953.

(٨٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الأردني ، و 31 ، 2 تشرين الثاني 1953.

(٩٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تعديل وزاري في الأردن ، و8 ، 7 تشرين الثاني 1953

(٩١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة صاخبة في مجلس الأعيان ، و10 ، 8 تشرين الثاني 1953 .

(٩٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، رد مجلس الأعيان خطاب العرش ، و11 ، 8 تشرين الثاني 1953 .

(٩٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اعتداء يهودي، و47 ، 17 تشرين الأول 1953.

(٩٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2715 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، قانون العفو العام ، و83 ، (د.ت).

ملفة 2716 :

(٩٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري الأردني ، و8 ، 9 حزيران 1954

(٩٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، حل مجلس النواب الأردني ، و2 ، 23 حزيران 1954 .

(٩٧) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2716 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، اسماء النواب الذين حجبوا الثقة ، و3 ، 23 حزيران 1954 .

ملفة 2717 :

(٩٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الحزب الوطني الاشتراكي ، و77 ، 6 حزيران 1954 .

(٩٩) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر حزيران 1954 ، و38 ، 1 تموز 1954.

(١٠٠)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف حزب جديد في الأردن ، و69 ، 16 تموز 1954.

(١٠١)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر تموز 1954 ، و60 ، 1 آب 1954.

(١٠٢)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر آب 1954 ، و56 ، 1 أيلول 1954.

(١٠٣)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح مجلس الأمة الأردني بحضور الملك ، و54 ، 23 تشرين الأول 1954

(١٠٤). د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الوزارة الأردنية الجديدة ، و27 ، (د.ت).

(١٠٥) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2717 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مظاهرات البعثيين واليساريين ، و53 ، (د.ت) .

ملفة 2718 :

(١٠٦)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر أيلول 1954 ، و37 ، 2 تشرين الأول 1954.

(١٠٧)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، الانتخابات النيابية في عمان ، و41 ، 18 تشرين الأول 1954.

(١٠٨)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، ما بعد انتخابات الأردن ، و27 ، 20 تشرين الأول 1954 .

(١٠٩)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، افتتاح البرلمان ، و35 ، 21 تشرين الأول 1954.

(١١٠)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية ، و39 ، 25 تشرين الأول 1954.

(١١١)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر تشرين الأول 1954 ، و66 ، 1 تشرين الثاني 1954.

(١١٢)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري الأردني ، و64 ، 11 تشرين الثاني 1954 .

(١١٣)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تقرير شهر تشرين الثاني 1954 ، و51 ، 4 كانون الأول 1954.

(١١٤)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1954 ، و94 ، 1 كانون الثاني 1955.

(١١٥)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، عودة رئيس الوزراء من لندن ، و96 ، 3 كانون الثاني 1955.

(١١٦)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، محادثات الوزراء في لندن ، و82 ، 9 كانون الثاني 1955.

(١١٧)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الثاني 1955 ، و86 ، 1 شباط 1955 .

(١١٨)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر آذار 1955 ، و80 ، 3 نيسان 1955.

(١١٩)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر نيسان 1955 ، و75 ، 5 ايار 1955.

(١٢٠)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تأليف الوزارة الأردنية الجديدة ، و18 ، 1 حزيران 1955 .

(١٢١)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و4 ، 17 آب 1955 .

(١٢٢)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و12 ، 17 آب 1955.

(١٢٣)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و13 ، 17 آب 1955.

(١٢٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، البيان الوزاري ، و16 ، 17 آب 1955.

(١٢٥)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب ، و14 ، 25 آب 1955.

(١٢٦). د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مؤتمر الخريجين ، و8 ، 28 أيلول 1955.

(١٢٧)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، شراء مصر للأسلحة من جيكوسلوفاكيا ، و6 ، 3 تشرين الأول 1955.

(١٢٨)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تصريح معالي هزاع المجالي وزير الداخلية، و105 ، 4 تشرين الأول 1955.

(١٢٩)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تصريح دولة رئيس الوزراء إلى مراسل أخبار اليوم المصرية ، و 31 ، (د.ت) ملفة 2719 :

(١٣٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، جلسة مجلس النواب الأردني ، و84 ، 19 تشرين الثاني 1955.

(١٣١)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تشكيل الوزارة الجديدة ، و71 ، 16 كانون الأول 1955.

(١٣٢)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المظاهرات في الأردن ، و62 ، 18 كانون الأول 1955.

ملفة 2720 :

(١٣٣)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956.

(١٣٤)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، هزاع المجالي والأضاليل ، و54 ، (د.ت).

ملفة 2730 :

(١٣٥)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2730 ، تقارير السفارة العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، موقف الحكومة الأردنية الراهن ، و50 ، 7 أيلول 1957.

(١٣٦)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2730 ، تقارير السفارة العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، مجلس الاعمار الأردني في مؤتمر صحفي ، و48 ، (د.ت) .

ملفة 3693 :

(١٣٧)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/3693 ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الأردن ،و (6 ،8 ،9) ،(د ،ت) .

ملفة 4482 :

(١٣٨)د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/4482 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الأقتصادي بين دول الجامعة العربية ، و 18، 19 أب 1952.

2- الوثائق الأجنبية المنشورة :

1- R.O.J ., VOl.7, 1950-1953 , H. M. Legation Amman , May 19th , 1952.
2- R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , Ninthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of the Jordan for the month of June 1952.
3- R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , Jordan and Arab Palestine, November, 15th , 1952.
4- R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , May 18th , 1953 .
5- R. O. J , Vol.7 , 1950-1953 , British Embassy , Amman , November 18 , 1953
6- R.o.J. , vol .8 ,1953-1955 , from Amman to foreign office ,December 16 ,1955 .
7- R.o.J. , vol .8 ,1953-1955 , from Amman to foreign office ,December 17 ,1955 .
8- R.o.J. , vol .8 ,1953-1955 , from Amman to foreign office ,December 20 ,1955.
9- R.O.J.,vol.8, 1953-1955,From Gairo to Foregn Office,December 22 ,1955.
10- R.O.J., VOl.11 ,1958 -1960 ,From Amman to Foreign Office, June 6 ,1959
11- R.O.J., VOl.11 ,1958 -1960 ,From Amman to Foreign Office, June 26 ,1959
12- R.O.J., VOl.11 ,1958 -1960 ,From Amman to Foreign Office, July 21 ,1959.
13- R.O.J., VOl.11,1958-1960,From Amman to Foreiegn office ,August 6,1959.
14- R.O.J., VOl.11,1958-1960,From Amman to Foreiegn office ,August 25,1959.
15- 20 .R.O.J., VOl.11 ,1958 -1960 ,From Amman to Foreign Office, September 21 ,1959
16- R.O.J., VOl.11 ,1958 -1960 ,From Amman to Foreign Office, October 6 ,1959 .
17- R.O.J., VOl.11,1958-1960,British Embassy Amman ,December 21,1959.

18- R. O. J. , Vol.11 , 1958-1960 , Military and Air Attache British Embassy Amman , Jordan , January 18 , 1960 .
19- R. O. J. , Vol.11 , 1958-1960 , from Amman to foreign office , June 11 , 1960.
20- R. O. J. , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , June 24 , 1960
21- R. O. J , vol.11 , 1958-1960 , British Embassy Amman , August 19 , 1960 .
22- R.O.J., VOl.12,1960-1962, From Amman to Foreign office ,January11 ,1960.
23- R.O.J., VOl.12,1960-1962, From Amman to Foreign office ,January18 ,1960.
24- R.O.J., VOl.12,1960-1962, From Amman to Foreign office ,February 19 ,1960.
25- R.O.J., VOl.12,1960-1962, From Amman to Foreign office ,March10 ,1960.
26- R.O.J., VOl.12,1960-1962,British Embassy Amman ,April 23 ,1960.
27- R. O. J. , vol.12 , 1960-1962 , British Embassy Amman , April 29 , 1960
28- R.O.J., VOl.12,1960-1962,British Embassy Amman ,July 1 ,1960.
29- R.O.J., VOl.12,1960-1962, From Amman to Foreign office ,July 13 ,1960.
30- R.O.J., VOl.12,1960-1962,British Embassy Amman ,August 12 ,1960.

3- الوثائق العربية المنشورة :

أ -محاضر مجلس النواب الأردني :

(١) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة فوق العادة ،الجلسة الرابعة ،6 أيلول 1951.

(٢) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة فوق العادة ،الجلسة الخامسة .24 أيلول 1951 .

(٣) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة فوق العادة ،الجلسة الحادية عشر ،30 تشرين الأول 1951 .

(٤) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة الخامسة ،20 تشرين الثاني 1951 .

(٥) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ، الجلسة الثامنة ،4 كانون الأول 1951 .

(٦) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة التاسعة ،12 كانون الأول 1951 .

(٧) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة الثالثة عشرة ،2كانون الثاني 1952 .

(٨) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة السادسة عشر ة ،22 كانون الثاني 1952 .

(٩) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة الثامنة عشرة ،29 كانون الثاني 1952 .

(١٠) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ، الدورة الأستثنائية الأولى ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة الحادية عشرة ،6 ايار 1952 .

(١١) محاضر مجلس النواب الأردني الثالث ،الدورة الأستثنائية الثانية ،الدورة العادية الأولى ،الجلسة الأولى ،13 ايار 1952 .

ب – :الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية :

(١) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 861 ، 25 ايار 1946.

(٢) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 887 ، 5 شباط 1947.

(٣) الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 2952 ، 3 تموز 1948.

(٤) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد 984 ، 10 حزيران 1949..

(٥) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد 988 ، 16 تموز 1949.

(٦) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1093 ، 8 كانون الثاني 1952.

(٧) الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1119 ، 12 آب 1952.

(٨) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد 1380 ، 4 ايار 1958.

ج - :الكتب الوثائقية :

(١) الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق رسمية من الفترة 1955-1957 ،عمان ،(د .ت).

(٢) سائد درويش ،المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن –تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة ،وثائق اردنية 1 ،ط1،دانه للنشر ،عمان ،1990 .

(٣) محمد عدنان البخيت وآخرون ، الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، فلسطين (1367 هـ/1948) ، المجلد الخامس ، القسم الأول ، جامعة آل البيت ، عمان ، 1995 ، وثيقة رقم 114 ،ووثيقة رقم 115 .

(٤) محمد عدنان البخيت وآخرون ، الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، فلسطين (1367 هـ/ 1948) ، المجلد الخامس ، القسم الثالث ، جامعة آل البيت ، عمان ، 1995 ، وثيقة رقم 114 ،ووثيقة رقم 107،ووثيقة رقم 109.

(٥) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية (جمع) ،(د.م) ،(د.ت) .

(٦) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية ، الأردن في خمسين عاما 1921-1971 (أعداد)،وزارة الثقافة وعمان ، 1971.

(٧) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية ،الوزارات الأردنية 1921- 19676 ،ط 2 ،وزارة الثقافة ،عمان ،(د .ت)

ثانيا / المذكرات الشخصية :

(١) الأمير عبدالله بن الحسين ،الآمال السياسية ،عمان 1939 .

(٢) جمال الشاعر ،سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي،رياض الريس ،(د.م)، (د.ت) .

(٣) حسين بن طلال ،مهنتي كملك أحاديث ملكية ،ترجمة غازي غزيل ،ط 1 ،المؤسسة المصرية للتوزيع ،(د.م) ،1987 .

(٤) السير تشارلز جونستون (السفير البريطاني في عمان 1956–1960) ،الأردن على الحافة ،ترجمة فهمي شما ،ط2 ،وزارة الثقافة والأعلام عمان ،1996 .
(٥) ضافي الجمعاني ،من الحزب الى السجن 1941–1994، مذكرات ،ط 1، رياض الريس ،بيروت ،2007 .
(٦) عبدالله بن الحسين ،مذكراتي ،ط1، مجلة الرائد ،عمان ،1945 .
(٧) عبدالله التل ،كارثة فلسطين مذكرات عبدالله قائد معركة القدس ،ج 1،ط2 ،دار القلم ،القاهرة ،1959 .
(٨) عوني عبد الهادي ،مذكرات عوني عبد الهادي ،تقديم وتعليق خيرية قاسمية ،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2002 .
(٩) غوب باشا ،مذكرات غلوب باشا جندي مع العرب ،تعريب نخبة من الجامعيين ،ط2 ،دار النشر للجامعيين ،بيروت ،1963 .
(١٠) ـــــــــ ،مذكرات غلوب باشا 1897–1983 ،ترجمة سليم طه التكريتي ،منشورات الفجر ،بغداد .1988 .
(١١) ـــــــــ ،جندي بين العرب ،مذكرات الجنرال غلوب قائد الجيش الأردني الأسبق ،ط1 ، دار العلم للملايين وبيروت ،1958 .
(١٢) محمد أمين الحسيني ،مذكرات محمد أمين الحسيني .أعداد عبد الكريم عراد ،دمشق ،1999 .
(١٣) الملك عبد الله بن الحسين ،الأثار الكاملة ،ط 2 ،الدار المتحدة للنشر ،بيروت ،1973 .
(١٤) هزاع المجالي ،مذكراتي ،ط1 ،عمان ،1960 .
(١٥) ـــــــــ ،هذا بيان للناس ،قصة محادثات تمبلر ،(د.م) ،(د ،ت) .
(١٦) يعقوب زيادين ، البدايات ،السيرة الذاتية ...أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية ،ط2 ،دار ابن خلدون ،بيروت ،1981 .

ثالثا /الكتب :

أ-الكتب العربية والمترجمة :

(١) إبراهيم بدران ،الأردن والوسطية ،وزارة الشباب ،عمان ،1988 .

(٢) إبراهيم شريف ،نهر الأردن ومشاريع الري ،مطبعة العاني ،بغداد ،1962.

(٣) احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، دار العودة ، بيروت ، 1971.

(٤) احمد عبد الرحيم سالم الخلايلة ، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها –حاضرها – مستقبلها) ،ط 2 ،المطابع العسكرية عمان ،1998 .

(٥) احمد عبد الرحيم مصطفى ،بريطانيا وفلسطين 1945 –1949 دراسة وثائقية ،ط1 ،دار الشروق ،بغداد 1986 .

(٦) احمد عويدي العبادي ،العشائر الأردنية الأرض والإنسان والتاريخ جولات ولقاءات مع بعض العشائر الأردنية في عامي 1985و1986 ،ج1 ،الدار العربية ،عمان ،1988 .

(٧) احمد يوسف التل ،تطور نظام التعليم في الأردن 1921–1977 مؤثرات وعوامل ، وزارة الثقافة ،عمان 1978 .

(٨) ادوار رزق ،نهر الأردن وروافده ،ترجمة ونشر وزارة الأعلام ،عمان ،(د. ت).

(٩) اسعد كاظم جابر الغزي ،العلاقات الأردنية اللبنانية في ظل الأحلاف الإقليمية والمحاور العربية 1953 –1967 ،ط1 ،شركة المطبوعات ،بيروت ،2015 .

(١٠) إسماعيل الخطيب الطوباسي ،كفاح الشعب الفلسطيني 1908 –1965 ،مكتبة شوقي ،عمان ،1979 .

(١١) أكرم زعيتر ،القضية الفلسطينية ،دار المعارف ،مصر ،1955 .

(١٢) أمانة عمان الكبرى ،عمان تاريخ وحضارة ،منشورات أمانة عمان الكبرى ،عمان ،2000 .

(١٣) أمين سعيد ،الثورة العربية الكبرى ،ج3 ،القاهرة ،(د.ت)

(١٤) أميل الغوري ،فلسطين ،ج1 ،وزارة الإرشاد ،بغداد ،1962 .

(١٥) أنيس الصايغ ،الهاشميون وقضية فلسطين ،منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ،بيروت ،1966 .

(١٦) ايمن عواد مهنا بني حسن ،التحديث والاستقرار السياسي في الأردن ط 1 ،دار الجليل ،بيروت ،والدار العربية ،عمان ،1989 .

(١٧) بلال حسن التل ،الأردن محاولة للفهم ،الرأي ،عمان ،1978 .

(١٨) تيسير ظبيان ،الملك عبدالله كما عرفته ،المطبعة الوطنية ،عمان ،1967 .

(١٩) تيسير الفارس ،العلاقات الأردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها ،دار الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث ،عمان ،2002 .

(٢٠) جميل هلال ،الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948 – 1974 ،منظمة التحرير الفلسطينية ،بيروت ،1974 .

(٢١) جهاد مجيد الدين ،العراق والسياسة العربية 1941–1958 ومنشورات مركز دراسات الخليج ،1980 .

(٢٢) جيمس موريس ،الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبدالله الثاني ،،ترجمة احمد محمد خالد .ط 1 ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،2006 .

(٢٣) حسن صالح عثمان وحامد أحمد الشوبكي ،رجالات مع الملك عبدالله مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية .وزارة الثقافة ،عمان ،1995 .

(٢٤) حسين فوزي النجار ،الشرق العربي بين حربين ،الدار القومية والقاهرة ،2000.

(٢٥) ———— ، مع الأحداث في الشرق الأوسط 1946–1956 ،ط1 ،القاهرة الحديثة ،القاهرة ،1957 .

(٢٦) الحكم دروزه ، ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ،منظمة التحرير الفلسطينية ،مركز الأبحاث ،بيروت ،1973 .

(٢٧) خير الدين الزركلي ،عامان في عمان ،عمان ،1925 .

(٢٨) خيرية قاسمية ،الحكومة العربية في دمشق 1918–1920 ،القاهرة ،1971 .

(٢٩) رجاء حسين خطاب ،مؤتمر القاهرة وتأثيره على التطور السياسي في العراق ،بغداد ،2001 .

(٣٠) رولان دالاس ،الحسين على الحافة ،تاريخ ملك ومملكة ترجمة جوليا صليبا ،الأهلية للنشر ،عمان ،2000 .
(٣١) ساطع الحصري ،يوم ميسلون ،ط1 ،دار الأتحاد ،بيروت ،1965 .
(٣٢) ساندرا مكي ،الملفات السرية للحكام العرب ،الدار العالمية ،القاهرة ،(د .ت) .
(٣٣) ستيفن همسلي لونكريك ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة بيار عقل ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1978 .
(٣٤) سليمان موسى ، الأردن في القرن العشرين 1958-1995 ،ج 2 ،مكتبة المحتسب ،عمان ،1996 .
(٣٥) ــــــــــ ،أعلام من الأردن توفيق أبو الهدى ،سعيد المفتي ،ج 2 ،ط2 ،مكتبة الرأي ،عمان ،1993 .
(٣٦) ــــــــــ ،أعلام من الأردن هزاع المجالي ،سليمان النابلسي ،وصفي التل ،ج1 ،عمان ،1986 .
(٣٧) ــــــــــ ،إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946) ،المملكة الأردنية الهاشمية ،عمان ،1990 .
(٣٨) ــــــــــ ،أيام لا تنسى من حرب 1948 ،ط1 ،عمان ،1982.
(٣٩) ــــــــــ ،تأسيس الأمارة 1921-1925 ،دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنه على تأسيس الدولة الأردنية ،ط1 ،عمان ،1971 .
(٤٠) ــــــــــ ،صفحات مطوية ،مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا 1920-1924 ،وزارة الثقافة ،عمان ،1977 .
(٤١) ــــــــــ ،صفحات من تاريخ الأردن الحديث ، أضواء على الوثائق البريطانية 1946-1954 ،المؤسسة الصحفية ،عمان ،1992 .
(٤٢) سليم الصوص ،الأردن وحق الفلسطينيين في تقرير المصير ،دراسة وثائقية ،
(٤٣) سمير التنداوي ،إلى أين يتجه الأردن ،الدار المصرية ،القاهرة ،(د.ت).
(٤٤) سهيلا سليمان الشلبي ،العلاقات الأردنية – البريطانية 1951-1967 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2006 .
(٤٥) السياحة الأردنية ،الأردن حقائق ومعلومات ،عمان ،1965 .

(٤٦) طاهر خلف البكاء ،فلسطين من التقسيم إلى أوسلو ،ج 1،ط1 ،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ،2001 .
(٤٧) طلال بن عبدالله بن الحسين ،تاريخ القوات المسلحة الأردنية 1950–1952 ،ج2 ،عمان ،1972 .
(٤٨) عباس مراد ،الدور السياسي للجيش الأردني 1921–1973 ،منظمة التحرير الفلسطينية ،مركز الأبحاث ،بيروت ،1973.
(٤٩) عبدالله كعوش و واصف الشيخ ياسين ،المملكة الأردنية الهاشمية في عهد الملوك الهاشميين العظام ،دار الأيتام ،القدس ،(د.ت).
(٥٠) عبد الأمير محسن جبار الأسدي ،المملكتان الأردنية والسعودية دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ،ط1 ،دار الرافدين ،بيروت ،2015.
(٥١) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ج 8، 9،ط5 ،دار الحياة ،(د.م)،(د.ت) .
(٥٢) عبد الرؤوف الروابدة ،عمان عاصمة الأردن ،ط2،منشورات أمانة عمان الكبرى ،عمان ،(د.ت).
(٥٣) عبدالحليم مناع أبو العماش العدوان ،التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921–1989، ج1، ط1، الريادين ، عمان ، 2008 .
(٥٤) علي المحافظة ، أبحاث في تاريخ الأردن الحديث .ط 1 ،دار الفارس ،عمان ، 1998 .
(٥٥) ـــــــــــ ، تاريخ الأردن المعاصر عهد الأمارة 1921–1946 ،ط2 ، عمان ،1989.
(٥٦) ـــــــــــ ،العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الأمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921–1957)، دار النهار، بيروت ،1973.
(٥٧) علي محمد سعادة ،المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما 1921–1991،مطابع الدستور التجارية ،(د.م) ،(د.ت).
(٥٨) غسان محمد رشاد حداد ،من تاريخ سورية العاصر 1946– 1966 أوراق شامية ،المستقبل للدراسات الإستراتيجية ،عمان ،2001.

(٥٩) فردريك بيك ،تاريخ شرق الأردن وقبائلها ،ترجمة بهاء الدين طوقان ،دار الأيتام الإسلامية الصناعية ،القدس ،1935 .

(٦٠) فكرت نامق عبد الفتاح ،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958 ،دار الرشيد ،بغداد ،1981 .

(٦١) كامل أبو جابر ، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية ،دراسة في التطور السياسي ، ط1 ،المؤسسة العربية للدراسات ،بيروت ،2011

(٦٢) كامل محمود خلة ،التطور السياسي لشرق الأردن آذار 1921- آذار 1948 ،ط1 ،المنشاة العامة ،طرابلس ،1983 .

(٦٣) كلعة شناعة ،أيام لا زمان التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين ،ط 1،الأهلية ،عمان ،1993 .

(٦٤) لانكستر هاردنج ،أثار الأردن ،تعريب سليمان موسى ،ط 1 ،اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر ،عمان ،1965 .

(٦٥) ماري ولسن ،عبدالله وشرق الأردن بين بريطانية والحركة الصهيونية ،ترجمة فضل الجراح ،ط1 ،فندس،بيروت ،2000 .

(٦٦) مجموعة باحثين ،الحركات الإسلامية في الأردن ،ط 1 ،مركز المسيار للدراسات والبحوث ،بيروت ،2012 .

(٦٧) محمد حمدي الجعفري ،ملكات هاشميات من دول المشرق العربي خلال العصر الحديث ،ط1، مؤسسة مصر مرتضى ،بغداد ،2009 .

(٦٨) محمد عبد القادر خريسات ،الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية دراسة في الموقف الشعب الأردني 1918-1939 ،الجامعة الأردنية ،عمان ،1992 .

(٦٩) محمد عزه دروز ،نشأة الحركة العربية الحديثة ،ط 1 ،المكتبة العصرية ،صيدا ،1971 .

(٧٠) محمد يونس العبادي ،الأمير شاكر بن زيد (1885-1934) سيرته ومسيرته من خلال الوثائق التاريخية ،ط1 ،وزارة الثقافة ، عمان ،1996 .

(٧١) محمود عبيدات ،احمد مريود 1886 -1926 قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن ،ط1 ،الإسكندرية ،1997 .

(٧٢) مركز الدراسات الإستراتيجية ،العلاقات الأردنية الفلسطينية ،البعد الداخلي ، الجامعة الأردنية ،عمان ،1995 .

(٧٣) مروان احمد سليمان العبد اللات ،خريطة الأحزاب السياسية الأردنية 1992 ،ج1 ،دار العبرة ،عمان ،1992 .

(٧٤) منيب ماضي وسليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ط 1،عمان ،1959 .

(٧٥) موسى عادل بكمرزا شروان ،الأردن بين عهدين ،عمان ،(د.ت).

(٧٦) موفق محادين ،العلاقات الأردنية – الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفودرالية ،ط1 ،دار الصداقة ،بيروت ،1990 .

(٧٧) مهدي عبد الهادي ،المسالة الفلسطينية وم شاريع الحلول السياسية 1934 – 1947 ،بيروت ،1975 .

(٧٨) ميشال الياس زغيب ،المملكة الأردنية الهاشمية،لمحة موجزة عن الأوضاع القديمة والحديثة ،ج1 ،سما ،بيروت ،1950 .

(٧٩) ناصر الدين المعايطة ، نشأة الأحزاب السياسية دراسة الأحزاب الأردنية من1921–1993 ،ط1 ،دار العربية ،عمان ،1994 .

(٨٠) ناصر الدين النشاشيبي ،ماذا جرى في الشرق الأوسط ؟ ،ط 2 ،المكتب التجاري ،بيروت ،1962 .

(٨١) نايف حجازي ومحمود عطاالله ،خصيات أردنية ،ط 2 ،المطبعة الأردنية ،عمان ،1973 .

(٨٢) نجيب الأحمد ،فلسطين تاريخاً ونضالاً ،ط 1 ،دار الجليل للنشر ،عمان ،1985 .

(٨٣) نوفان السوارية وآخرون ،تاريخ الأردن وحضارته ،ط 1 ،ياسين للنشر ،عمان ،2005 .

(٨٤) هاني حوراني ،تاريخ الحياة النيابية في الأردن 1929–1957 ،ط1 ،شرنن برس ،قبرص ،1989 .

(٨٥) هاني حوراني ،التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن مقدمات التطور المشوه 1921 –1950 ،ط1 ،منظمة التحرير الفلسطينية ،مركز الأبحاث ،بيروت ،1978 .

(٨٦) هاني خير ،موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن 1920–1987 ،مطبوعات مجلس الأمة ،عمان ،(د. ت) .

(٨٧) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية ، الصحافة الأردنية نشأتها ونطورها ،الدار العربية للموسوعات ،عمان ،1991.

(٨٨) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية ،لمحة موجزة ، وزارة الثقافة ،عمان ،1974 .

(٨٩) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية ،النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ،ط1، دار ابن خلدون ،بيروت ،1974 .

(٩٠) وزارة الدفاع الوطني –الجيش اللبناني – الأركان العامة – ال لعبة الخامسة ،القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ،ط 1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ،1973 .

(٩١) يزيد يوسف الصايغ ،الأردن والفلسطينيون ،دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي ،رياض الريس للنشر ، (د.م)،(د.ت).

(٩٢) يوسف خوري ،المشاريع الوحدوية العربية 1913 – 1989 ،دراسة وثائقية ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1990 .

(٩٣) يوسف الحكيم ،سوريا والعهد الفيصلي ،بيروت ،1980 .

(٩٤) يوسف كعوش الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947 – 1967 ،ط3 ،بيروت ،1970 .

(٩٥) يونس حسن حمد السامرائي ،العراق والقضية الفلسطينية 1958–1973 ،ط1 ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،1999 .

ب- الكتب الأجنبية :

(1) Arthur Zgardinar , The point four and the Arab world , the Middle East Journal , Washington , vol.14 , No.3 , July 1950

(2) Gerald Sparrow , Modern Jordan , Fuskin , London , 1972.

(3) H. M. King Hussein in of Jordan , Uneasy lies the head ,

first published , London , 1962 .

رابعا /الرسائل والأطاريح الجامعية:

(١) إبراهيم احمد محمد خطاطبة ،القوات المسلحة الأردنية وحركت تعريب العناصر القيادية (1921-1956) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،1995 .

(٢) إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ،الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (1950-1957) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة اليرموك ،1995 ،

(٣) أحمد مري حسن البنداوي ،العلاقات السياسية الأردنية – السعودية 1958-1968 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد 2011.

(٤) أحمد مري حسن البنداوي ،الملك عبدالله بن الحسين ودوره السياسي في تاريخ الأردن المعاصر 1946-1951 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،مهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2006 .

(٥) أرشيد فالح عيسى العبد اللات ،العلاقات الأردنية – العراقية (1946-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ،1993.

(٦) أركان مهدي عبدالله السعيدي ، العلاقات السياسية المصرية – الأردنية (1958-1970)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار،.2012 .

(٧) أسيل عبد الستار حاجم الحسيناوي، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية (1947-1967) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،2007 .

(٨) إيمان عزبي فريحات ،المعارضة السياسية في شرقي الأردن 1921 -1946 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك .1998 .

(٩) إيناس سعدي عبدالله السامرائي ،دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1956-1979 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2003 .

(١٠) جهاد مجيد محي الدين ،حلف بغداد ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ،1970.

(١١) حكمت ناصر حسين المياحي ،العلاقات السياسية السورية الأردنية 1918-1925 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ،2006 .

(١٢) حوراء وارد جايد الزركاني ،وصفي التل حياته ودوره السياسي في الأردن حتى عام 1971 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2013.

(١٣) حيدر شاكر القره غولي ،المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية 1936-1973 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،2007.

(١٤) خالدة أبلال صالح ،دور العراق والأردن في السياسة العربية (1941-1958) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الموصل ،1987 .

(١٥) خليل حنش سوادي الحمداني ،الأحزاب السياسية في الأردن دراسة تاريخية للفترة 1928-1957 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية (ابن الرشد) ، جامعة بغداد ،1994 .

(١٦) خليل حنش سواي خليل الحمداني ، الأردن والقضية الفلسطينية 1947-1951 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة الموصل ،1999 .

(١٧) خليل ضاحي محمد العطواني ، موقف مجلس النواب الأردني من التطورات السياسية الخارجية 1947-1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2011 .

(١٨) رائد احمد ياسين هياجنه ، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية 1924-1965 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ،2000 .

(١٩) راضي دواي طاهر الخزاعي ،موقف المملكة الأردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية 1948-1967 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،2012 .
(٢٠) ركان حمد سليمان بدور ،مجتمع امارة شرق الأردن 1921-1946 دراسة اجتماعية اقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،2009 .
(٢١) رياض محمد عيد الشديفات ، الأردن ومهام التوج ه القومي في السياسة العربية (1958-1967) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الكوفة ،1997 .
(٢٢) زيدان خلف مطلب علي الجميلي ،العلاقات الأردنية المصرية من 1952-1970 دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2012 .
(٢٣) سرمد عكيدي فتحي ، الحركة الديم قراطية في الأردن (1928-1958) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية (ابن الرشد) ،جامعة بغداد ،2012 .
(٢٤) سعد محسن عبد العبيدي ،رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد 2001 .
(٢٥) سليمان عقله عميش ،تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من 1916-1988 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2001.
(٢٦) سهيلا سليمان الشلبي ، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية أيلول 1938-أيار 1955 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة اليرموك ،1998 .
(٢٧) صفاء عبد الصاحب سلمان ، السياسة البريطانية تجاه إمارة شرق الأردن من1921-1946 ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية، 2005 .

(٢٨) ضياء كاظم زبالة العرادي ،دور المندوب السامي البريطاني الليك كركبرايد في السياسة البريطانية 1921-1951 دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،2005 .

(٢٩) عبد الأمير محسن جبار ،التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946- 1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1991 .

(٣٠) عبد الزهرة شهيد عجمي ،العلاقات المصرية الأردنية 1952-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة ذي قار ،2011 .

(٣١) عصام نجم عبد الشاوي ، سياسة الأردن الخارجية تجا الأقطار العربية 1953 -1967 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة .معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2003 .

(٣٢) علاء جابر موسى اليعقوبي ،توفيق أبو الهدى ودوره في السياسة الأردنية حتى عام 1956 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا .بغداد .2002 .

(٣٣) علاء الدين عبيد حسين الجميلي ،مصر والقضية الفلسطينية (1948- 1967) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2010.

(٣٤) علي إبراهيم البشايرة ،المعارضة النيابية في الأردن 1947-1957 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن الرشد)،جامعة بغداد ،1999.

(٣٥) علي إبراهيم علي البشايرة ،الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط (19950-1957) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،1994 .

(٣٦) علي ناجح محمد العلواني ،موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1958-1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة الأنبار ، 2009 .

(٣٧) عماد رفعت البشتاوي ،العلاقات الأردنية الأمريكية 1946-1967 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،1995 .

(٣٨) عماد كريم عباس جواد الراوي ،موقف مصر من قضايا المشرق العربي 1952-1967 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الأنبار ،2009 .

(٣٩) عمار فاضل حمزة عباس العابد ،العلاقات الأردنية –الأمريكية 1953-1973 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،2002 .

(٤٠) عباد خلقي علي ،دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ،1996 .

(٤١) غازي فناطل بخيت العطنه ، بهجت التلهوني ودوره في القضايا الأردنية 1954-1970 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ، 2004 .

(٤٢) غصون كريم مجذاب الربيعي ،جون باجوت غلوب وأثره السياسي والعسكري في الأردن 19300-1956 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية (ابن الرشد) ،جامعة بغداد ،2008 .

(٤٣) فارس إبراهيم الكاتب ،حلف بغداد في صحيفة الزمان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،بغداد ،2009.

(٤٤) فايز حسن محمد شخاترة ،الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني ((دراسة مقارنة)) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ،1995 .

(٤٥) فتحي محمد فلاح درادكه ،دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية 1953-1967،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة اليرموك،2001.

(٤٦) فؤاد فائق سعيد ،السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ،رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات القومية والاشتراكية ،قسم الدراسات الدولية ،1988.

(٤٧) فواز محمود عقيل شرقي ،سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية 1921-1974 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،1999 .

(٤٨) محمد علي سعادة محسن ،دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية 1933-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة اليرموك ،2002.
(٤٩) محمد عماد رديف طالب ،الملك الحسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953-1967 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة تكريت ،2006.
(٥٠) محمد مسير عاريه الربيعي ، السياسة البريطانية تجاه الأردن في عهد حكومة انتوني ايدن 1955-1957 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،2007 .
(٥١) مفيد طاهر محمد جلغوم ،الحركة النسائية في الضفة الغربية 1948-1993،أطروحة ،دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،2005 .
(٥٢) هلال ثجيل جلوبي ،القضية الفلسطينية في السياسة الأمريكية 1947-1956،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،1996 .
(٥٣) هناء عبدالله حسن ،موقف مجلس النواب الأردني من التطورات السياسية الداخلية 1947-1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا .بغداد ،2011.
(٥٤) وسام حسين عبد الرزاق عبود ،احمد الشقيري حياته ودوره على صعيد القضية العربية والفلسطينية (1908-1980) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،2009 .
(٥٥) وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، الحياة النيابية في المملكة الهاشمية 1946 - 1967 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ،1995 .

خامسا /البحوث المقالات المنشورة :

أ-باللغة العربية:

(١) أديب صالح عبد ، الدور الأمريكي في إقرار مشروع تقسيم فلسطين 29 تشرين الثاني 1949 ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2009.

(٢) اسعد عبد الرحمن ، تطورات القضية الفلسطينية وتفاعلاتها مع البيئة العربية 1959-1967 ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 129 ، 1982.

(٣) إسماعيل محمد حسن الويس ، القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية 1938-1948 ، مجلة جامعة كركوك ، العدد 3 ، المجلد 7 ، 2012.

(٤) إيمان عزبي فريحات ، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011 ، المجلة الأدبية للتاريخ والآثار ، العدد 4 ، المجلد 5 ، 2011.

(٥) بلاد حسين التل ، هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، الكلمة الافتتاحية للندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 .

(٦) جاسم محمد الجبوري ، موقف لبنان في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1948) ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، العدد 2 ، المجلد 6 ، 2007.

(٧) حسن علي عبد الله و حسين كامل جابر ، أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية العلاقات العراقية المصرية انموذجاً 1947-1948 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد 54 ، المجلد 2 ، 2010.

(٨) خالدة إبراهيم خليل الحبيطي ، دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، (د.ت) .

(٩) ذياب عبود حسين الفهداوي ، هربرت صموائيل حياته ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 74 ، 2012 .

(١٠) ذياب مخادمة ، هزاع المجالي قراءة في تجربة حلف بغداد ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996.

(١١) سامي السراج ، نشأة الإمارة في شرق الأردن ، بحث منشور في جريدة القبس (دمشق) ، العدد 2209 ، 23 كانون الثاني 1947 .

(١٢) سعيد أبو رية ، اغتيال هزاع المجالي في الوثائق البريطانية ،
www.Ammonnews.net/article.aspx?

(١٣) سليمان موسى ، الوثائق العربية ، العدد 4 ، 1978.
(١٤) طارق مصاروة ، الجوانب الوطنية والإنسانية في شخصية هزاع المجالي ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 .
(١٥) عائلة عمر بهاء الأميري ، نبذة عنه : www.omaralamiri.com/bio
(١٦) عبد الله نقرش ، هزاع والتجربة الحزبية ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 .
(١٧) فواز الخريشا ، مربي الأجيال المرحوم جريس هلسة ... وداعاً ، جريدة الرأي ، (عمان) ، (ب.ع) ، 19 تموز 2013.
(١٨) فواز موفق ذنون ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، (د.ت) .
(١٩) فيصل عبد الجبار عبد علي النصيري ، العلاقات السياسية بين نجد وشرق الأردن 1921-1933 ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد 5 ، المجلد 4 ، (د.ت).
(٢٠) محمد المحاسنة ، هزاع والتجربة البرلمانية ، بحث ضمن كتاب : هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 .
(٢١) ممدوح العبادي ، هزاع وعمان ، قراءة في تجربة هزاع المجالي في رئاسة بلدية عمان ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته ، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة مع المذكرات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996.
(٢٢) نعمان عاطف عمرو وسامي محمد علقم ، دور سليمان النابلسي في سياسة الأردن من عام 1933-1957 ، جامعة القدس المفتوحة ، الخليل ، 2008.
(٢٣) هند شعر وآخرون ، المشير حابس المجالي حكاية البارود والهيل ، تقرير وثائقي ،

http://www.yotube.com/watch;v2p3stpcvq-c4.

ب- باللغة الأجنبية :

1- Europa publications Limited , The Middle East , Ed.8 , London , 1961.
2- The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956.

سادسا /الجرائد .

(١) جريدة الأهرام ، (القاهرة)العدد 22627 ، الثلاثاء 17 تموز 1951.
(٢) جريدة الأهرام ،(القاهرة) العدد 22629 ، الاربعاء 25 تموز 1951.
(٣) جريدة الجهاد (عمان) ، العدد 2129 ، 27 حزيران 1960.
(٤) جريدة الجهاد (عمان) ، العدد 2171 ، 28 آب 1960.
(٥) جريدة الدستور (عمان) ، 31 ايار 2004.
(٦) جريدة الدفاع (عمان) ، العدد 7108 ، 11 حزيران 1959.
(٧) جريدة الرأي (عمان) ، العدد 1239 ، 8 كانون الأول 2008
(٨) جريدة السجل ، (عمان) ، العدد 212 ، 1 حزيران 2010.
(٩) جريدة النهار (بيروت) ، العدد 7909 ، 29 أيلول 1961.

سابعا / وكالات الأنباء :

(١) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجي هوالإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة إسرائيل ،8كانون الأول 1955.
(٢) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة إسرائيل ،ظهر يوم 9 كانون الأول 1955.
(٣) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة إسرائيل 17كانون الأول 1955.
(٤) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة الشرق الأدنى ، 17كانون الأول 1955.
(٥) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة صوت العرب ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(٦) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة صوت العرب ، صباح 18 كانون الأول 1955.

(٧) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،إذاعة صوت العرب ، 20 كانون الأول 1955.

(٨) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو باريس ،22 كانون الأول 1955.

(٩) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القاهرة ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(١٠) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الإنصات ، راديو القاهرة ، مساء 16 كانون الأول 1955.

(١١) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ، راديو القاهرة ،20 كانون الأول 1955.

(١٢) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القاهرة ، بعد ظهر 22 كانون الأول 1955.

(١٣) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القاهرة ، صباح25 كانون الأول 1955.

(١٤) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القدس ،مساء 8كانون الأول 1955.

(١٥) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القدس ،مساء 14 كانون الأول 1955.

(١٦) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو القدس ، 19 كانون الأول 1955.

(١٧) د. ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ،مديرية التوجيه والإذاعة العامة ،قسم الإنصات ،راديو لندن ، مساء 14كانون الأول 1955.

ثامنا / المواقع الألكترونية :

(١) شخصيات أردنية :

www.jorperonakies.blogspot.com

(٢) مجلس الأعيان ، المملكة الأردنية الهاشمية

www.senate.jo.

(٣) وكالة الأردن اليوم الإخبارية ، الذكرى 53 لاستشهاد هزاع المجالي،

Days.news.net.

(٤) مجلس النواب ، للمملكة الأردنية الهاشمية :

www.representatires.jo

(٥) وكالة الأنباء الأردنية :

www.petra.gov.jo.

(٦) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية :

www.wafainfo.ps.

تاسعا /الموسوعات

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ،موسوعة السياسة ،ج 7,6,5,3,1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،(د.ت)،

(٢) عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ،الموسوعة السياسية ،ج 4,1 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،1974 .

(٣) مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية .ج 1 ،ط 3،الشركة العالمية للموسوعات ،بيروت ،2005.

عاشراً : المراسلات العلمية:

(١) مراسلة علمية مع حمد فهد حمد الجازي ، 14 كانون الأول 2014.

"Abstract "

The Role of Hazza Almejalis in Jordanian Policy 1947-1960

This study included an introduction , five chapters , conclusion and a number of subordinates , chapter one included a preface that has referred to political developments in the east of Jordan earlier than the cabinet which formed by Almejali .AS well as mentioned his activities , Personality and political activities. chapter two explained Almejali's role in jordanian political developments 1947 -1951 ,moreover that talks about his working in the Palace during the second cabinet that formed by AL_Rifai and his role in war 1948 , as well as his work as amayor for Amman municipality during AbulHuda's cabinet sixth and seventh . Also it referred to his task in ministry of justice and agriculture during the third cabined that made up by AL_Rifai 1950-1951 .chapter three has specialized to the biggest part because it extremely showed his part in opposition in side third house of representitive 1951-1954 , moreover that showed his success in parlimantry elections , also explained his activities during the Period of king Talal and what he had done in ninth cabinet which formed by AbulHuda . in addition to his Part in constitutional adjustments ,his own attitude when the king Talal was deposed , his own attitude about the Project of Lraq and Jordan union , as well as Almejali's activi ties pre_regency council ,His Part during the Period when king Hussain was ruled , his opinion abaut fawzi and his firt cabinet that he formed .in addition to explained Almejali's attitude when house of representative was dissolved in 1954. Chater four has just showed his Position Politically ,in 1954 _1955 and his role when he was as asecretary general for national socialist Party , and his own stance on Baghdad pact and Bandung confere nce . in addition to what has alrcady been showed in this chapter ,it would explain Almehali's role in Almufti's cabinet . chapter five would often show the actions and Almejali's position on Political develop ments in 1955_1960 and strongly explain his first cabinet and what he had done to join the kingdom in to Baghdad Pact ,moreover what has been showed ,this chapter would mention Political develop ments in 1956_1959 also studies the situation when Almejali came back to authority to form second cabinet in 1959 _1960 .as well as the Procedures that had adopted in the interior , to fix a country's internal , moreover his Political foregion affairs against reginal challenges ,his Positionor the idea of recreate Palestinians entity, extermly deterioration that had happened in external relations of king dom , and how all these actions

led to assassination in 1960 , moreover some explanatory subordinates .

Conclusion has showed a strong effect environmentally on Almejali's Personality and his Position as a mayor of Amman municipality , his Policy externally and in tonally , his own attitude about united kingdom and it's Politics .

Ministry of Higher Education
and Scientific Research.
Thi-Qar University
College of Arts

The Role of Hazza Almejalis in Jordanian Policy 1947-1960

A Thesis submitted by

Ali Atiyah Kamel Alezerjawy

To the Council of College of Arts-
University of Thi-Qar as a partial
fulfillment
Of Requirements for the Degree of Master
In Modern History

Supervised by
Prof . Dr
Abbas H.AL-Jabiri

1436 A.H 2015 A.D